جامعة مولود معمري – تيزي وزو –

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم العلوم السياسية

مدرسة الدكتوراه في القانون الأساسي والعلوم السياسية

تأثير العجز المائي على الأمن العربي : دراسة حالتي مصر و العراق

مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية

فرع : دراسات متوسطية ومغاربية التعاون والأمن

إعداد الطالب : بورويسة ياسين

إشراف الأستاذ: أ.د.بغزوزعمر

لجنة المناقشة

أ.د.أبو القاسم دلال :أستاذمحاضر (أ) المدرسة العليا للعلوم السياسية .... رئيسا

أ.د.بغزوز عمر:أستاذ جامعة مولود معمري تيزي وزو........................مشرفا ومقررا

د.فتحي بولعراس: أستاذمحاضر(أ) جامعة بومرداس .... عضوا

تاريخ المناقشة 14/12/2014

الإهداء

إلى من تكد لأرتاح، ومن نورت عقلي بدروب النجاح
والدتي العزيزة أطال الله في عمرها.

إلى من علمني بأن الحياة علم وأخلاق، وأن الصبر مفتاح النجاح
والدي الكريم حفظه الله ورعاه.

إلى أخي وأخواتي كل بإسمه.

إلى روح جدتي الطيبة أم السعد.

إلى أخ لم تلده أمي عبد الرزاق.

إلى كل مسلم موحد لله فوق هذه المعمورة.

أهدي ثمرة هذا العمل المتواضع، وآمل أن يكون فاتحة خير إن شاء الله.

شكر وعرفان

مصداقا لقوله صلى الله عليه وسلم " من لم يشكر الناس لم يشكر الله"

أشكر الله عزّ وجلّ الذي أعانني ووفقني على إتمام هذا العمل المتواضع.

كما أتقدم بالشكر الجزيل والتقدير إلى الأستاذ الدكتور عمر بغزوز الذي تفضل بالإشراف على هذا العمل المتواضع و خصص لي جزءا من وقته الثمين ولم يبخل علي بالنصائح القيمة والإرشادات السديدة لإكمال هذا العمل، شكرا جزيلا أستاذي الفاضل.

وأتقدم بالشكر كذلك للأساتذة الفضلاء اللذين تكرموا بقبول مناقشة هذا العمل.

كما أتقدم بالشكر إلى أساتذة الدفعة، وأساتذة العلوم السياسية بجامعة جيجل، وكذلك عمال ومسؤولي مكتبة جامعة جيجل، وعمال مكتبة جامعة تيزي وزو.

شكر إلى الأساتذة: ريموش سفيان ، عليوة جمال ، فتحي محمد الشريف ، بلهول نسيم، زراولية فوزية.

تشكراتي إلى كل من إسترشدته فأرشدني وإستعنته فأعانني، ولو بالكلمة الطيبة.

بـــسم الله

الرحمـــن

الرحيـــــــــــــــــــــــــم

"الَّذِينَ آمَنُوا وَلَمْ يَلْبِسُوا إِيمَانَهُم بِظُلْمٍ أُولَٰئِكَ لَهُمُ الْأَمْنُ وَهُم مُّهْتَدُونَ" (الأنعام 82)

" وَلَنْ تَرْضَى عَنْكَ الْيَهُودُ وَلا النَّصَارَى حَتَّى تَتَّبِعَ مِلَّتَهُمْ قُلْ إِنَّ هُدَى اللَّهِ هُوَ الْهُدَى وَلَئِنِ اتَّبَعْتَ أَهْوَاءَهُمْ بَعْدَ الَّذِي جَاءَكَ مِنَ الْعِلْمِ مَا لَكَ مِنَ اللَّهِ مِنْ وَلِيٍّ وَلا نَصِيرٍ" (البقرة 120)

- **مقدمة**

الفصل الأول: الأمن العربي والأمن المائي العربي(مقاربة معرفية)

- **المبحث الأول: مفهوم الأمن وتطوره في العلاقات الدولية**

المطلب الأول: مفهوم الأمن

المطلب الثاني: تطور مفهوم الأمن ومستوياته في العلاقات الدولية

- **المبحث الثاني: الأمن العربي(مدخل معرفي)**

المطلب الأول: مفهوم الأمن العربي ومستوياته

المطلب الثاني: مهددات الأمن العربي

- **المبحث الثالث: الأمن المائي العربي وعلاقته بالتنمية**

المطلب الأول: مفهوم الأمن المائي العربي

المطلب الثاني: جذور الأزمة المائية العربية وتطورها

الفصل الثاني: الواقع المائي العربي بين الحاجات والمتطلبات

- **المبحث الأول: موارد المياه العربية واستخداماتها**

المطلب الأول: المصادر المائية العربية

المطلب الثاني: استخدامات المياه العربية

- **المبحث الثاني: أسباب الأزمة المائية العربية**

المطلب الأول: الأسباب الطبيعية والبشرية

المطلب الثاني: الأسباب الخارجية الجيوبوليكية

المطلب الثالث: مظاهر العجز المائي العربي

- **المبحث الثالث: آثار العجز المائي على الأمن العربي**

المطلب الأول: الآثار السياسية

المطلب الثاني: الآثار الاقتصادية والاجتماعية

المطلب الثالث: الاستراتيجية العربية لتخطي العجز المائي

الفصل الثالث: دراسة حالتي العراق ومصر(مقارنة تحليلية)

- **المبحث الأول: المصادر والاحتياجات المائية العراقية والمصرية**

المطلب الأول: الموارد المائية

المطلب الثاني: الاحتياجات المائية

- **المبحث الثاني: أسباب الأزمة المائية العراقية والمصرية**

المطلب الأول: أسباب الأزمة المائية العراقية

المطلب الثاني: أسباب الأزمة المائية المصرية

- **المبحث الثالث: تداعيات العجز المائي على الأمن العراقي والأمن المصري**

المطلب الأول: تداعيات العجز المائي على الأمن العراقي

المطلب الثاني: تداعيات العجز المائي على الأمن المصري

المطلب الثالث: الاستراتيجيات المائية العراقية والمصرية

- **خاتمـــــــة**

يشكل الماء أحد عناصر تكوين الطبيعة كما يمثل حاجة إنسانية بشرية، ومن جهة أخرى يشكل أحد ركائز مكونات قوة الدولة، ولهذا فإن موضوع المياه هو أحد أكثر المواضيع تعلقا بتواصل المسيرة الإنسانية، وقد شكلت الأنهار الأحواض المائية عبر التاريخ أحد أبرز مناطق الاستقطاب والتجمع للأفراد والمجموعات وشكلت أحد مقومات التقدم للدول وعنصرا يدعم قوة اقتصادها، وكانت للأمم عبر التاريخ مساعي عديدة من أجل الاستحواذ على الأنهار والمياه.

و في ظل الحسابات الإستراتيجية والجيوبولتكية للدول فقد أصبحت المياه تشكل أحد أهم عوامل النزاع أو التعاون في ظل السياسة الدولية التي تميل إلى تعظيم المكاسب في ظل التطلعات الدولية إلى الهيمنة وصناعة القوة، وبهذا فإن المياه خرجت من أصلها الطبيعي لتأخذ أبعادا عديدة في حياة الأفراد والدول.

و مع توسع مفهوم الأمن الذي لم يعد منصبا على المفهوم العسكري بسبب التغير في التهديدات والفواعل فإن الأمن المائي أصبح من جملة الأمون الجديدة التي تعنى بها الدراسات الموسعة للأمن ضمن أبعاده الجديدة كالبعد الاقتصادي، والمجتمعي، والبيئي والإنساني.

وينصب اهتمام هذه الدراسة على العجز المائي في الدول العربية حيث برز بشكل لافت الحديث عن الأمن المائي في العالم منذ عقد التسعينات، ويشكل الفقر المائي أحد المشكلات الحديثة والرئيسية التي تعيق مسار التنمية في الدول العربية ومسار أمن الإنسان العربي ولها ارتباط وثيق بالتنمية في كل مجالاتها الاقتصادية والاجتماعية وكذا الاستقرار السياسي، وإن مشكلة الأمن المائي العربي هي في تفاقم مستمر ومعقد حيث يتجه العالم العربي أو الدول العربية نحو مزيد من الشحة والنقص الحاد في المياه الصالحة للشرب والزراعة والتغذية والصناعة وكذا تناقص في الموارد المائية المتجددة العذبة.

وبهذا فإن المياه في منطقة الشرق الأوسط التي تضم دولا عربية تمر بها أنهار دولية تنبع من خارج حدودها قد تحولت من قضية اجتماعية إنسانية إلى قضية جيوأمنية حيث أصبحت تتحكم بالصراعات حولها النظريات الجيوبوليتيكة والنظريات الجيواستراتيجية، ذلك أن الدول أصبحت تنظر إلى المياه على أنها ثروة طبيعية مثل النفط لها دور رئيسي في صناعة القوة كما أنها ثروة تبرر عمليات التوسع الجيوبوليتيكي من أجل البحث عنها والحفاظ عليها.

وفي ظل التسارع التكنولوجي والتقدم التقني فإن المياه أصبحت محركا أساسيا لهذا البناء الاقتصادي والتكنولوجي وأصبحت أحد الدعائم الأساسية في بناء السياسة الإستراتيجية لصناعة قوة الدولة حيث يؤكد "ألفن توفلر" بأن القوة في القرن الحادي والعشرين سوف تكمن ليس في المعايير الاقتصادية أو العسكرية التقليدية فحسب ولكن في عنصر المعرفة (knowledge) فقد باتت القدرة التكنولوجية من أهم معايير القوة، وتؤكد كل الدراسات أن المجتمعات التي تملك المعرفة هي المرشحة للسيطرة ووفقا لهذا الطرح فإن السياسة التركية والإسرائيلية تستند إلى هذا المفهوم حيث تقدمت الدولتان في مجال تكنولوجيا المياه مما جعلها مرشحتين للسيطرة على منابع المياه العربية.

إن سيناريوهات الصراع تمتلك خصائص مميزة لذلك يميل المحللون وصانعوا السياسة إلى اعتبارها ظواهر معزولة، لكن حروب الموارد في حقبة ما بعد الحرب الباردة ليست أحداثا عشوائية أو منفصلة بل إنها جزءا من نظام جيوسياسي مترابط أكثر، ففي حين الصراع الدولي حتى وقت قريب كان محكوما باعتبارات سياسية وإيديولوجية فإن حروب المستقبل سوف تخاض على نطاق واسع من أجل امتلاك الموارد الاقتصادية الحيوية، و إن التراجع في الصراعات الإيديولوجية في عالم اليوم قد ساهم في مركزية قضايا الموارد ما يمثل جغرافيا جديدة للصراع يصبح فيها التنافس الشديد على الموارد الحيوية هو المبدأ وراء تنظيم واستخدام القوة العسكرية ، وهذا ما يوضح أن الحاجة أصبحت ملحة وضرورية في التفكير الجدي في مسألة المياه العربية وآثارها وانعكاساتها على كل المستويات: الدولة، المجتمع، الفرد، وضرورة البحث عن استراتيجيات الحل والتخفيض من هذا الفقر المائي وما يترتب عنه من تداعيات على الأمن العربي.

أهمية الدراسة:

إن البحث في الشأن المائي هو بحث في استمرار الوجود والتقدم، ذلك أن المياه عنصر حيوي ودعم مادي لتقدم وسيرورة المجتمعات العربية والعالمية ولهذا فإن المواطن والفرد العربي يقع في قلب أزمة تمس استمرارية تقدمه ووجوده من خلال تناقص المياه وتلوثها والآثار الناجمة عن هذا العجز المائي، فالآلاف من أطفال العالم وإفريقيا وآسيا يموتون سنويا بسبب نقص امدادات المياه

وتلوثها ويشكل العالم العربي قطعة مهمة من العالم ومن القارة الإفريقية والقارة الأسيوية، ولهذا فإن موضوع الأمن المائي هو من المواضيع الساخنة التي تتقاطع فيها السياسة والمصالح الاقتصادية الدولية والحاجات الفردية، وللموضوع أهمية علمية من خلال اهتمام الدراسات العلمية والأكاديمية لمراكز البحوث بهذا النوع الجديد من الأمن الذي يتصل بالأمون الأخرى على غرار الأمن الإنساني والمجتمعي والبيئي، وقد شكل الماء كثروة وطنية محورا للجغرافيا السياسية على مر التاريخ وخاصة منذ العقد الأخير من القرن العشرين.

مبررات اختيار الموضوع:

لقد كان للباحث عدة اعتبارات ومبررات ذاتية وموضوعية أدت إلى اختيار هذا النوع من المواضيع للدراسة.

أ- المبررات الذاتية:

وتتمثل باهتمام الباحث بهكذا مواضيع التي تتصل بالواقع المعاش للمواطن العربي الذي يقاسمه الباحث همومه وتطلعاته.

- رغبة الباحث من خلال المسار البحثي في دراسة أنواع جديدة من الأمن تتخطى الأمن التقليدي إلى أمون ذات اتصال حيوي بالتقدم والسيرورة والبقاء للإنسان.

ب- المبررات الموضوعية:

- استشراف العديد من الدراسات العلمية الأكاديمية بأن الحروب القادمة في منطقة الشرق الأوسط التي يشكل فيها الوطن العربي جزءا هاما سوف لن تكون من أجل النفط بل ستكون من أجل مورد نادر إنه المياه.
- الارتباط الوثيق للأمن القومي العربي بالواقع المائي والأمن المائي العربي.
- اهتمام مراكز البحث العالمية والعربية بقضية المياه في الشرق الأوسط والمنطقة العربية، حيث تفيد أبحاث مركز دراسات الوحدة العربية ومركز بحوث التنمية الدولية بكندا منذ سنة

1990 أن المنطقة العربية سوف تدخل مرحلة حرجة من تناقص المياه على مدى العشرين سنة القادمة وهو ما سيشكل أحد بواعث عدم الاستقرار والتوتر في منطقة الشرق الأوسط.

- تفيد تقارير الأمم المتحدة منذ مطلع الألفية الجديدة أن معظم الدول العربية تعيش حالة من عدم الاستقرار المائي وحتى لبنان والعراق الذين يعتبران أغنى الدول العربية في المياه فإن مواردهما المائية في تناقص مستمر وسريع ويتوقع أن يصبحا تحت حد الأمان المائي بحدود سنة 2025.
- يهتم البنك الدولي ضمن سياسته المائية وفكره المائي الجديد بالمياه في المنطقة العربية ويعتبرها أحد أسباب ضعف التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

أهداف الدراسة:

يهدف الباحث من خلال هذه الدراسة إلى:

- التعرف على الواقع المائي العربي والموارد المائية المتاحة للأقطار العربية.
- التعرف إلى مظاهر العجز المائي في الدول العربية.
- البحث والتحليل في أسباب الأزمة المائية العربية.
- الوقوف على آثار وانعكاسات العجز المائي على التنمية في الدول العربية اقتصاديا، اجتماعيا، والآثار السياسية لهذا العجز المائي.
- البحث في دور ومكانة المياه في رسم استراتيجيات الدول من خلال البحث في دور المياه كأداة وهدف في السياسة الخارجية لإسرائيل، تركيا والدول العربية.
- البحث في أسباب تحول المياه من حاجة إنسانية إلى قضية مسيّسة ومأمننة في عملية التنافس على امتلاكها بين الدول المشتركة للأحواض النهرية.
- التعرف على الأزمة المائية بالعراق وبمصر وأسبابها والآثار الناجمة عنها على لأمن العراقي والأمن المصري.

أدبيات الدراسة:

الدراسة الأولى:

رسالة دكتوراه لـــ بيان العساف تحت عنوان **"انعكاسات الأمن المائي على الأمن القومي العربي، دراسة حالة حوضي الأردن والرافدين"** [1]

وقد تناولت هذه الدراسة مفهوم موسع للأمن القومي العربي وركزت على ثغرات الأمن القومي العربي ومهدداته الداخلية والخارجية لتصل إلى مفهوم الأمن المائي العربي و دوره في دعم الأمن القومي العربي وكان لهذه الدراسة جملة استنتاجات منها:

- الأمن المائي دعامة رئيسية للأمن القومي العربي ككل وأحد ركائزه.
- إن الخطر الذي يتهدد الأمن المائي العربي ناجم عن التطلعات الإسرائيلية التي تضع خيار الحرب كأحد الوسائل اللازمة للحصول على المياه وقد نفذت ذلك للحصول على المياه من سوريا والأردن ومصر.
- أشارت كذلك الدراسة إلى حالة نهري دجلة والفرات والصراع القائم حولهما بين العراق وسوريا وتركيا حول الحصص المائية.
- أصبح للمياه دور رئيسي في مسار المفاوضات العربية الاسرائيلية من أجل السلام في ظل التقارب الإسرائيلي التركي مما جعل المياه أحد أوراق الضغط في عمليات التفاوض.

لقد حاولت هذه الدراسة إبراز الأثر البالغ لتراجع الأمن المائي العربي على تقهقر الأمن القومي العربي، لكن هذه الدراسة في شرحها للأمن العربي ركزت على الجانب القومي فيه كما أنها في حالة العراق لم تبرز الأثر البالغ لسوريا في الأمن المائي العراقي وهذا ما تهدف إليه تركيا بجعل أزمة المياه عربية عربية في حوض الرافدين.

1- بيان العسّاف ، انعكاسات الأمن المائي على الأمن القومي العربي دراسة حالة حوضي الأردن والرافدين ، رسالة دكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية ، جامعة الجزائر ، 2005.

الدراسة الثانية:

لـــ رواء زكي يونس الطويل بعنوان " **الآثار السياسية والاقتصادية للمياه**[1]" لقد عالجت الكاتبة في هذا الكتاب الموارد المائية العربية واستعرضتها مع الاستخدامات المتاحة في الوطن العربي من المياه وقد عملت الدراسة التي كانت منسقة وأكاديمية على:

- إبراز أسباب الأزمة المائية العربية داخلية وخارجية، هذه الأخيرة تمثلت في الدور الصهيوني في الاستيلاء على المياه العربي والدور التركي في حبس المياه عن الدول العربية.
- إبراز دور المياه في إحداث التنمية الاقتصادية وتحقيق الأمن الغذائي حيث أبرزت الكاتبة الآثار المترتبة عن التبعية الغذائية الناتجة عن نقص المياه.
- إبراز موضوع اكتساب المياه للطابع السياسي من خلال المشاريع التركية والتي تسعى من خلالها تركيا إلى بناء قوة إقليمية عن طريق المساومة بالمياه والتهديد بها .

الدراسة الثالثة:

لـــ داليا إسماعيل محمد المعنونة **بـــ "المياه والعلاقات الدولية دراسة في أثر أزمة المياه على طبيعة ونمط العلاقات العربية التركية"** [2]

وقد كانت هذه الدراسة جد متخصصة تناولت فيها الكاتبة بصفة دقيقة الموارد المائية في الشرق الأوسط والدول العربية لتعمد إلى إبراز الأطماع الاسرائيلية بالمياه العربية وكيف امتد التعاون الاسرائيلي التركي إلى السياسة المائية، كما أبرزت الكاتبة دورا جديدا لفاعلين جديدين في مسألة المياه في الشرق الأوسط هما الولايات المتحدة الأمريكية والبنك الدولي بفكره المائي الجديد.

1- رواء زكي يونس الطويل ، الآثار السياسية والاقتصادية للمياه ، دار زهران للنشر والتوزيع ، الأردن ، 2011.

2- داليا إسماعيل محمد ، المياه والعلاقات الدولية – دراسة في اثر ازمة المياه على طبيعة ونمط العلاقات العربية التركية ، مكتبة مدبولي ، مصر ، 2006.

كما اهتمت الباحثة بفهم القانون الدولي لتوزيع المياه في دراسة مقارنة للاتفاقيات المائية ما بين تركيا والدول العربية في ظل عدم اعتراف تركيا بدولية النهرين دجلة والفرات.

الدراسة الرابعة:

لـــ"بيتر روجرز" و "بيتر ليدون" بعنوان **"المياه في العالم العربي آفاق واحتمالات المستقبل"** [1] لقد كانت هذه الدراسة دراسة مسحية لموارد المياه في الوطن والدول العربية من خلال استعراض الباحثين لموارد المياه واستخداماتها في أقاليم الوطن العربي (المشرق العربي والوسط والمغرب العربي)، مبرزة تراجع الاستهلاك الفردي للمواطن العربي من المياه، وأبرزت دراستهما دور المياه في التنمية الاقتصادية وبأن سوء التسيير لهذه الثروة وتلوثها يعجلان بنضوبها لهذا يدعوان الدول العربية إلى اتباع سياسات الإدارة المتكاملة للمياه العربية من خلال اعتبار المياه سلعة اقتصادية لها قيمتها.

الدراسة الخامسة:

لـــ **Georges Mutin** بعنوان **« L’eau dans le Monde Arabe enjeux et conflits »** [2] وقد تناولت هذه الدراسة الموارد المائية بكل من حوض نهر النيل وحوضي دجلة والفرات وحوض الأردن مبرزة حاجة كل قطاع للمياه، وتبحث الدراسة في النزاعات القائمة بالأحواض المشتركة بين الدول العربية والدول الأخرى خاصة بين مصر ودول حوض النيل، وكذلك المشاريع المائية التركية التي سوف تنقص من الحصة المائية للعراق وسوريا مما يشكل خطر على استمرار التنمية بهما ، مما جعل الكاتب يتنبأ بأن النزاعات القادمة في الشرق الأوسط سوف تكون نزاعات على الموارد المائية في ظل الحاجات الإنسانية المتزايدة عليها بسبب تزايد النمو السكاني والصناعي والزراعي بدول المنطقة.

1- بيتر روجرز و بيتر ليدون ، المياه في العالم العربي آفاق واحتمالات المستقبل ، ترجمة شوقي جلال ، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتجية ، 1997 .

2 - George Mutin, L’eau dans le Monde Arabe enjeux et conflits , Ellipses édition marketing , Paris 2000.

الدراسة السادسة:

لـــ "محمد صادق إسماعيل" تحت عنوان **"المياه العربية وحروب المستقبل"**[1] تطرق الباحث في هذه الدراسة العلمية إلى مفهوم الأمن وركائز الأمن القومي لأي دولة وشدد على ضرورة الاهتمام بالموارد الطبيعية والحيوية وحسن استخدامها وتوظيفها لصناعة قوة الدولة وحلل في كتابه أزمات المياه في البلدان العربية مثل أزمة مصر مع دول حوض النيل وأزمة العراق بحوضي الرافدين وأزمة سوريا والأردن مع إسرائيل مشيرا إلى أن الأطماع الخارجية بالمياه العربية لها بالغ الأثر في تراجع الأمن المائي لهاته الدول العربية.

الدراسة السابعة:

تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام 2009: " تحديات أمن الإنسان في البلدان العربية "[2]

وهي دراسة للمكتب الإقليمي للأمم المتحدة بالدول العربية والذي عن طريق إحصائيات بيانية تبين الواقع المائي العربي المعاش خرج باستنتاجات مفادها أن غالبية الدول العربية تقع تحت خط حد الأمان المائي المحدد بـــ1000 م3/للفرد في السنة من المياه، وأن دولا عربية قد وصلت حد العجز المائي المقدر بـــ500 م3/للفرد/السنة، وأن غالبية سكان المنطقة العربية يعانون من إمدادات المياه الصالحة للشرب والصرف الصحي، منوها التقرير إلى أن استمرار حالة الندرة المائية سوف تؤدي إلى نزاعات بين الدول المشتركة في الأحواض المائية وحتى داخل الدولة الواحدة .

كما بين التقرير أن أزمة المياه في المنطقة العربية هي جزء من أزمة المياه العالمية، لكن الأزمة المائية العربية لديها خصوصيات كبيرة خاصة وأنها تقع ضمن دوائر التغيرات المناخية المتوقعة إضافة إلى الندرة الطبيعية في المياه، كما أن معظم منابع المياه للدول العربية بالشرق الأوسط تقع خارج حدودها مما يطرح مشكلة اقتسامها مع الدول المشتركة، ويشكل التلوث الذي ركز التقرير في جانب كبير منه عليه أحد الأسباب الرئيسية في أزمة المياه في المنطقة العربية

1- محمد صادق إسماعيل ، المياه العربية وحروب المستقبل ، دار العربي للنشر والتوزيع ، القاهرة ، 2012.

2- تقرير التنمية الإنسانية العربية لعام 2009: تحديات امن الإنسان في البلدان العربية، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، المكتب الإقليمي للدول العربية، لبنان، 2009.

لضعف إجراءات السلامة الصحية والوقاية من أسباب التلوث المائي، ليخرج التقرير بنتيجة مفادها بأن النقص في المياه سيتسبب في إعاقة التنمية الاقتصادية والاجتماعية ومعه تتراجع رفاهية الإنسان العربي وتندلع النزاعات الاجتماعية والصراعات مع الدول المشتركة في الأحواض حول الاستفادة من المياه.

إشكالية الدراسة:

تشكل المياه أحد العناصر الأساسية في قوة الدولة واستمرارية وجودها كما تشكل محورا للجغرافيا السياسية والحسابات الجيواستراتيجية ، وعليه فإن تناقص هذه الثروة يعد تراجعا في مكونات قوة الدولة وانطلاقا من الأدبيات التي استعرضها الباحث فإن إشكالية الدراسة هي:

إلى أي مدى يشكل العجز المائي تهديدا للأمن العربي؟

ولتحليل هذه الإشكالية المركزية، اعتمد الباحث أسئلة فرعية هي:

1- ما هو الواقع المائي العربي؟ وما هي مظاهر العجز المائي فيه؟
2- ما هي تأثيرات عدم الاستقرار المائي على الأمن العربي في أبعاده السياسية الاجتماعية والاقتصادية؟
3- ما هو الواقع المائي بالعراق ومصر؟ وما هي إستراتيجية كل من العراق ومصر لمواجهة تأثيرات العجز المائي على أمنيهما السياسي، الاقتصادي، والاجتماعي؟

فرضيات الدراسة:

إن كل بحث علمي أكاديمي ينطلق في الإجابة عن إشكاليته من مجموعة فرضيات يعمل الباحث على إثبات صحتها أو عدم صحتها، وعليه فقد كانت للباحث فرضية مركزية مفادها:

كلما ازداد انكشاف الأمن المائي العربي وتواصلت الأزمة المائية العربية، كلما ازداد انكشاف الأمن العربي في نواحيه السياسية، الإقتصادية والاجتماعية.

وللبحث في هذه الفرضية المركزية، اعتمد الباحث مجموعة فرضيات فرعية هي :

1- كلما ازداد تناقص استهلاك المياه العذبة المتجددة للفرد العربي، كلما زادت حدة عدم الأمان المائي.
2- غياب استراتيجية عربية واضحة وفعالة ومشتركة لإدارة عنصر المياه، زاد من تواصل الأزمة المائية وتعمق العجز المائي في الدول العربية.
3- كلما زادت حالة اللا استقرار المائي في العراق ومصر، كلما زاد التنافس مع دول أحواضهما المائية من أجل الحصول والاستحواذ على مصادر المياه مما يؤدي إلى تفجير الصراع مع دول الجوار المائي لهما.

حدود الدراسة:

أ- المجال المكاني:

تتناول الدراسة ما يوصف بالوطن العربي أو الدول العربية، وهذا الوطن العربي ينقسم إلى قسمين: المشرق العربي والمغرب العربي وتنصب الدراسة على المشرق العربي لاعتبارات منها أن:

مفهوم الشرق الأوسط تشغل فيه الدول العربية المشرقية نقطة مهمة، إضافة إلى أن الخزان الرئيسي من المياه السطحية يقع بالشرق العربي حيث تمر بدوله الأنهار الدولية مثل: النيل والفرات ودجلة، ونهر الأردن واليرموك ،كما أن الأطماع الخارجية بالمياه العربية تتمثل في سياسة إسرائيل وتركيا الواقعتين بجوار دول المشرق العربي، أما الأزمة المائية بالمغرب العربي فيغلب عليها الطابع الفني والإداري في حين ترتبط الأزمة المائية بالمشرق العربي بالتطلعات الجيوبوليتكية والأطماع الخارجية بالمياه العربية إلى جانب سوء التسيير العربي لها.

كما اختار الباحث دراسة حالتي العراق ومصر لأنهما يقعان في قلب النزاع الدولي بالشرق الأوسط حول الحصص المائية في حوضي دجلة والفرات للعراق وفي حوض النيل لمصر ووقوعهما في جوار دولتين تتطلعان إلى السيطرة على المياه في سبيل بناء قوتيهما ومكانتهما

الإقليمية هما إسرائيل وتركيا ، و إن حالتي الدراسة ستكونان على سبيل المثال لا الحصر لأنه سيتم التطرق إلى حالات أخرى بغية جعل قيم المتغير التابع غير ثابتة.

ب- المجال الموضوعي:

تنصب دراسة الباحث حول موضوع المياه والعجز المائي في البلدان العربية والبحث في التنازع المائي بين الدول العربية ودول الجوار المائي لها، مما خلق حالة من التنافس الاستراتيجي حول هذه الثروة النادرة يشهده الواقع المعاش ولا يزال يشهد تواصلا في الآفاق المستقبلية وبهذا فإن الدراسة تركز على الفترة الزمنية الممتدة من 1990 إلى الآن، وذلك لأن هذه الفترة شهدت تبلور وتعقد أزمة المياه العربية حيث تشير تقارير البنك الدولي وتقارير الأمم المتحدة أن المنطقة العربية منذ بداية عقد التسعينات ستشهد حالة حرجة من ندرة المياه وصعوبة الحصول عليها ، وتتنبأ التقارير بأن المنطقة العربية ستكون محطة للتنافس الإستراتيجي الدولي على المياه خصوصا مع وضع تركيا لمشروع جنوب شرق الأناضول منذ 1994 وبدء تنفيذه، وكذا رفض دول أعالي نهر النيل للاتفاقيات السابقة حول اقتسام مياه النيل مما ادخل دول حوض النيل في حالة نزاع وتنافس انعكست بأزمة مائية في مصر والسودان وامتدت آثارها عليهما، وهذان السياسات: سياسة التركية وسياسة دول حوض النيل خاصة إثيوبيا ليستا في معزل عن الاهتمام الإسرائيلي بل تنفذ بدعمه لهما في سعي منها إلى زيادة موارد المياه بها لمواجهة أعداد المهاجرين إليها التي ازدادت مع عقد التسعينات ، لكن مقتضيات الإلمام بالموضوع تقتضي العودة إلى مراحل سابقة لتتبع مسار الأزمة المائية العربية ودراسة واقعها ومحاولة استشراف مستقبلها.

الإطار النظري للدراسة:

لقد اعتمد الباحث في دراسة هذا الموضوع ذو الطابع الجيوأمني على مجموعة من النظريات والفلسفات التي تمثل مدخلا لتفسير استراتيجيات الدول ومدخلا لفهم آثار الشحة المائية، وهذه النظريات هي:

المقترب الواقعي: ويتمثل في النظرية الواقعية التي جاءت ردا على الفلسفة المثالية التي حاولت صنع السلام بعد الحرب العالمية الثانية وتقوم مبادئ النظرية الواقعية على تعظيم المكاسب والمصلحة الوطنية والقوة.

ولهذه النظرية امتداد في جذور التاريخ حيث تعود إلى مقولات "**توسديد**" و "**كوتيليا**" الهندي، أما رائد النظرية الواقعية المعاصرة فهو "**هانس مورغان تو**" "**Hans.Morganthan**" صاحب كتاب "**السياسة بين الأمم**" والذي يضع الدولة من خلاله كقوة في المجتمع الدولي، ويعتبر أن الدولة تحدد مكانتها بلغة القوة حيث يرى "مورغانتو" بأن: **مفهوم المصلحة القومية لا يفترض التناسق الطبقي أو السلام العالمي وأن الحرب ليست حتمية بل على العكس فهي تفترض صراعا وتهديدا مستمرا.**

كما أن "**بيكمان نيكولاس**" يرى بأن الصراع هو الذي يميز العلاقات الدولية وليس التعاون.[1]

و يرى "جوزيف ناي" بأن المصالح هي أعلى أهداف الأمة وأولوياتها فمهما يكن نوع الحكومات فإن الدولة تتصرف وفقا لمصلحتها،[2] ولهذا فان القوة والمصلحة الوطنية هي المفاهيم الأساسية في التفكير الواقعي الذي يعتبر أن الحصول على الموارد وتعظيم القوة هو سبب تواصل وجود الدولة لأن ميزان القوى هو الكفيل بالحفاظ على السلام ولهذا فأساس السياسة الخارجية هو البحث عن المصلحة الوطنية.

لقد أضافت الواقعية الجديدة إلى الواقعية التقليدية ما جاء به " **كينيث وولز** " الذي يرى بأن للمؤسسات الدولية دور في الحفاظ على السلم الدولي، ويرى بأنه ليس فقط التركيز على المصلحة الوطنية والبحث عن الموارد الطبيعية هو الكفيل بصناعة قوة الدولة كما ترى الواقعية التقليدية، ولكن توظيف هذه الموارد الطبيعية هو السبيل إلى جعل الدولة قوية في المجتمع الدولي الذي يميل إلى استقطاب القوة ، وبأن الموارد من دون توظيفها تبقى فقط قوة كامنة .

1- جيمس دورتي، روبرت بلستغراف، النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية، ترجمة وليد عبد الحي، المؤسسة الجامعية للنشر والتوزيع، الكويت، 1985، ص ص59-66.

2- جوزيف.س.ناي، المنازعات الدولية مقدمة للنظرية والتاريخ، ترجمة أمين الجمل ومجدي كامل، الجمعية المصرية للنشر والمعرفة، مصر ،1997، ص83.

المقترب الجيوبوليتيكي: ويتمثل في نظريات الجغرافيا السياسية والجغرافيا الإستراتيجية، والذي يقوم على منهج تحليل قوة الدولة ، وبهذا فإن هناك فرقا بين الجغرافيا السياسية والجيوبوليتيك حيث **الجغرافيا السياسية:** تعنى بتحليل الدولة عن طريق تحليل بيئتها الطبيعية و البشرية ومواردها القومية تحليلا موضوعيا عن طريق معرفة موارد الدولة الطبيعية و جغرافيتها و تضاريسها للحكم بالتحليل على قوتها أو ضعفها.

أما **الجيوبوليتيك** : فيقوم بتحليل وضع الدولة إلى جانب جغرافيتها بمطالبها في مجال السياسة الدولية ، و لهذا يعرفها **أوتو ماول** سنة 1936 " **تعنى الجيوبوليتك بالدولة على اعتبارها كائنا حيا وليس من خلال مفهوم ساكن، فالجيوبوليتك تبحث وراء علاقة الدولة بالبيئة– مساحتها – ثم تحاول أن تعالج تلك المشكلة الناتجة عن العلاقات المساحية ، والجيوبوليتك تهتم بالمتطلبات المساحية للدولة في حين الجغرافيا السياسية تهتم بدراسة الظروف المساحية للدولة** ، ..."[1] .

ويعتبر **فردريك راتزل** (1844– 1904): أستاذ كرسي الجغرافيا في جامعة ليبزيغ من أوائل مؤسسي مفهوم الجيوبولتيكا العضوية بعد إتمام الوحدة الألمانية سنة 1870 ، حيث يرى بأن الدولة كائن حي ينمو بالضرورة على حساب ما حوله فيوسع المجال الجغرافي للدولة ويزيد من مواردها ويؤمن لها السلامة الأكبر، وبهذا فإن الجيوبولتيك هو العلم الذي يعتمد على المجال الأرضي لبناء المجال الحيوي للدولة وإكمال البناء العضوي للدولة ويتبع المصلحة الذاتية للدولة ولو على حساب مصالح الدولة الأخرى .

وبهذا فإن البعد الاستراتيجي للدولة لا يكتفي بالثروات الموجودة في الدولة بل في توظيفها في صناعة قوتها والسيطرة على الدول الأخرى وكذلك في السيطرة بالقوة على ما يراه ضروريا وحيويا لمصلحته القومية من ثروات الآخرين وأرضهم.[2]

1– فايز محمد العيسوى، الجغرافيا السياسية المعاصرة، دار المعرفة الجامعية ، مصر ، 2005 ، ص 33.

2– عبد القادر محمد فهمي، المدخل إلى دراسة الاستراتيجية، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، الأردن، 2006، ص ص 61–63.

رودولف كيلين(1864–1922) [1] : هو سويدي ذو أصول جرمانية أستاذ كرسي العلوم السياسية في جامعة غوتنبرغ ، لم يبتعد كيلين هو الأخر عن المقاربة العضوية التي جاء بها راتزل ويرى بأنه توجد تماثلات قوية بين الدولة كنظام سياسي – اجتماعي والدولة باعتبارها كائنا حيا ينمو ويتحرك، وبيّن كيلين مفهومه من خلال مؤلفين الأول بعنوان (الدولة مظهر من مظاهر الحياة) و الثاني (الأسس اللازمة لقيام نظام سياسي) وأفكاره تدور حول المحاور التالية :

- ترتبط الدولة بالجغرافيا التي تشغلها والتي تمكنها من التحرك .
- الدولة والسكان : إلى أي مدى يمكن استثمار الدولة للسكان في عملية النمو .
- الدولة والتركيب الاجتماعي : كلما زاد التناسق الاجتماعي زادت قوة الدولة .
- الدولة والموارد الاقتصادية : إذ لا يمكن أن تؤمن قوة الدولة وتتوفر أسباب حركتها إلا عن طريق الموارد الاقتصادية ، ففي حالة وفرتها ستكون عاملا لبناء القوة ، أما في حالة ندرتها ستكون محفزا للدولة بهدف تأمينها.[2]

وفي إشكالية العلاقة بين قوى النمو وقوة القانون يتساءل كيلين أيهما الأجدر بالمراعاة قانون الطبيعة آم قانون البشر؟ ، ويجيب بأن قانون الطبيعة هو حتمية وجب إتباعها.

كارل هاوسوفر : من ابرز المنظرين الألمان في الجيوبوليتك تولى الجنرال هاوسوفر رئاسة معهد الجغرافيا السياسية الذي أنشئ في ميونيخ عام 1924 ، وكان هاوسوفر عسكريا ثم تحول إلى رجل أكاديمي قام بتجميع الدراسات الجغرافية وقدم تفسيراتها إلى هتلر ويعرف الجيوبوليتك بأنها " **علم العلاقات الأرضية وأثرها على التطورات السياسية** "[3] ، ويرى في ذلك أن قوة الدولة في البحث عن مجال لتلبية حاجتها وتقوية قواتها العسكرية ، ويعتبر هاوسوفر أن توسع الدولة ماهو إلا نتيجة منطقية وطبيعية لزيادة عدد السكان، إذ أن توسع الدولة وبحثها عن مجال حيوي يكون

1- حسن عبد العال، الجيبوليتيكا الإسرائيلية (المدخل الى جيوبوليتيكا الحرب الإسرائيلية)، مجلة الفكر السياسي، العددان 13 و 14 ، ربيع صيف 2001، سوريا،ص 169.

2- عبد القادر محمد فهمي ، نفس المرجع، ص 66.

3- فايز محمد العيسوى، الجغرافيا السياسية المعاصرة، مرجع سابق الذكر، ص 33.

مرتبطا بالاكتفاء الذاتي من الموارد الزراعية والصناعية لتلبية حاجات السكان ، والبحث عن أرض لتصريف الزيادة السكانية والبحث عن الواجهة البحرية للانفتاح على البحر وبناء قوة بحرية تضمن سلامة الدولة الى جانب القوات البرية ويرى هاوسوفر بأن على الدولة استخدام القوة في سبيل التوسع لتنمو .

أما **ألفريد ماهان (1840 –1914)** : فقد درس أهمية الموقع البحري للدولة وأثره في بناء قوتها مقدما نظرية الإطار ، ويرى بأن الدول التي تتمتع بمساحات مائية هي الأقدر على حماية نفسها من الدول الحبيسة معطيا مثالا ببريطانيا ، حيث تصنع الواجهة الجغرافية البحرية حصنا طبيعيا لحمايتها كما أن الدولة البحرية تتطور في صناعة قوة بحرية فيما تكتفي الدول الحبيسة بالجيوش البرية ولذلك يدعو الدولة إلى الحصول على منافذ بحرية ونهرية حتى عن طريق الحرب إذا أرادت أن تصنع من نفسها قوة دولية .

هذا في ما يخص الجيوبوليتك أما الجيواستراتيجيا فإنها على عكس الجيوبوليتك تركز على دور الإقليم في الدفع بقوة الدولة ومن ابرز منظريها **هالفرد ماكيندر** الذي جاء بمفهوم قلب العالم **(اوراسيا)**، وبأن من يسيطر عليها سوف يسيطر على العالم لأنها تتوسط هذا العالم وتأخذ من كل تضاريسه، وحسبه من يسيطر على أوروبا الشرقية يسيطر على منطقة القلب الأرضي و من يسيطر على منطقة القلب الأرضي يسيطر على الجزيرة العالمية ومن يسيطر على الجزيرة العالمية يسيطر على العالم بآسره .

أما **نيكولاس سبيكمان** فيرى بأن مركز الدولة في السياسة الدولية لا يتوقف من الناحية الجيوبوليتكية على موقعها الجغرافي الثابت وإنما يعتمد إلى حد بعيد على علاقة هذا الموقع بمراكز القوى المؤثرة في السياسة الدولية وهو ما يفسر اتجاهات التحالف في السياسة الدولية[1] .

وتمثل افتراضات هذا المدخل الجيوبوليتكي مدخلا لتفسير وفهم السلوكيات الدولية في عملية الصراع على الأحواض المائية، والتنافس حول المياه على اعتبارها ثروة نادرة وحيوية ومورد اقتصادي يساهم في تقوية اقتصاد الدولة وتحقيق الاكتفاء الذاتي لها زراعيا وصناعيا، لبناء قوتها

1- عبد القادر محمد فهمي ، المدخل إلى دراسة الإستراتجية ، مرجع سابق الذكر ، ص 90-94.

وكذا استخدام المياه في بناء قوة إقليمية ، كما تشكل المياه هدفا ووسيلة للتحالف مع القوى الدولية من اجل امتلاكها وحمايتها .

النظريات الموسعة للأمن: وتتضمنه الدراسات والنظريات الموسعة لمفهوم الامن التقليدي المرتكز على الأمن العسكري إلى أمون جديدة وانساق جديدة من الأمن، وهذا من خلال الدراسات النقدية والدراسات البنائية ومفهوم الأمن الإنساني، وقد بدأت هذه الدراسات مع "باري بوزان" في كتابه (الشعب، الدول، الخوف)، حيث يؤكد أن الأمن لم يعد عسكريا فقط، وإنما على الدولة الاهتمام بمجالات جديدة للأمن مثل الأمن الاقتصادي والاجتماعي والإنساني، حيث يصبح الأفراد هدفا للأمن كما تتغير وسائل الأمن ومرجعياته ، و يركز مفهوم الأمن الإنساني على ضمان أمن الإنسان كهدف لسياسات الدول وذلك بحمايته من كل ما من شأنه أن يعيق تواصل الإنسانية أو أن يعرض الإنسان للخطر.

الإطار المنهجي للدراسة:

إن البحث العلمي الأكاديمي يقتضي على الباحث استخدام أدوات منهجية علمية في بحثه، حتى يستطيع العمل على الموضوع وبهذا فإن العلوم الاجتماعية تدرس وتحلل مواضيعها بالعديد من المناهج العلمية، وفي إطار التكامل المنهجي فإن الباحث استعان في دراسة موضوع العجز المائي بـــ:

أ- **المنهج التاريخي:** والذي استخدمه الباحث في العودة إلى الجذور التاريخية لأزمة المياه في الوطن العربي، فهذا المنهج هو قراءة للمعلومات والحقائق التاريخية والوسائل والمعرفة المتراكمة التي تساعد على فهم الموضوع والسعي إلى تحليلها.[1]

ب- **المنهج الوصفي التحليلي:** كل ظاهرة اجتماعية هي بحاجة إلى الوصف والتحليل لمعرفة واقعها وأسبابها، ولهذا فقد اعتمد الباحث على المنهج الوصفي التحليلي لوصف ظاهرة الأزمة المائية في المنطقة العربية وتحليل أبعادها.

1- محمد شلبي، المنهجية في التحليل السياسي، الجزائر، 1997، ص130.

ج- **المنهج الإحصائي:** اعتمد الباحث على الأسلوب الكمي بنقل البيانات الإحصائية وتحليلها لتقريب الواقع وإعطائه في شكل أرقام وإحصاءات لفهم واقع وآثار الأزمة المائية بدول المنطقة العربية لمعرفة متطلباتها .

د- **منهج دراسة الحالة:** والذي يعتمد على دراسة عينة من مجتمع البحث، بغية اختبار متغيرات الدراسة من أسباب وآثار العجز المائي من خلال استعراض مفصل للحالة المدروسة بغية الوصول إلى استنتاجات للتجميع على مجتمع البحث واستعمال التحليل المقارن لمقارنة حالتي الدراسة للحصول على استنتاجات للتعميم.

مفاهيم الدراسة:

- **الأمن:** يعد الأمن من المفاهيم النسبية والتي تختلف تعريفات الباحثين له نظرا لاختلاف خلفياتهم النظرية والفكرية ونظرتهم إلى الأمن كوسيلة أم كشعور، لكن هناك اجماع على أن الأمن هو الخلو من التهديد للقيم الرئيسية ويعرفه "أرنولد وولفرز" "Arnold Wolfers" بأنه **"يقصد بالأمن من وجهة النظر الموضوعية عدم وجود تهديد للقيم المكتسبة، أما من وجهة النظر الذاتية، فيعني عدم وجود مخاوف من تعرض هذه القيم للخطر".**

وقد حاول "باري بوزان" الخروج بالأمن من الدائرة العسكرية إلى القضايا الاقتصادية والاجتماعية، والبيئية، فيعرفه بأنه **"في حالة الأمن يكون النقاش دائرا على السعي للتحرر من التهديد، أما إذا كان هذا النقاش في إطار النظام الدولي، فإن الأمن يتعلق بقدرة الدول والمجتمعات على صون هويتها المستقلة وتماسكها العملي".**[1]

1- جون بيليس وستيف سميت، عولمة السياسة العالمية، ترجمة ونشر مركز الخليج للأبحاث، الإمارات، 2004، ص ص404-413.

التسييس: يعني أن القضية جزء من السياسة العامة للدولة وتستلزم قرار حكومي وتوزيع للموارد وفي حالات الطوارئ وإجراءات التبرير، وتصبح القضية أداة لتبرير وشرعنه السلوكيات ومادة أساسية للخطاب.[1] و هو إضفاء للطابع السياسي على قضية غير سياسية.

- **الأمننة** : وتعني إضفاء الطابع الأمني على قضية هي في الأصل ليست كذلك ، وقد تناول تحديد هذا المفهوم (ولفرز) حيث يتساءل "ولفرز" ما الذي يجعل حقا شيء يبدو مشكلة أمنية وفي هذا يرى بأن اختلاف القراءة والزاوية هو الذي يجعل الأمور تبدو مختلفة وبهذا فالدولة لها حسب قوتها القدرة على أمننة القضايا التي تشغل تفكيرها، وفي ذلك دور لقوى الضغط على تغيير النخب الحاكمة لأفكارها وبالتالي حسبه ليس من الضروري أن تكون هناك مشكلة أمنية ولكن يمكن خلقها من خلال الادعاء أنها مشكلة أمنية و للدولة السلطة العليا في الادعاء بأنها مشكلة أمنية[2]. والأمننة غالبا ترتبط بالتسييس حيث أنها ترتبط بالقلق الخطابي.

- **الأمن القومي:** يقصد به تأمين كيان الدولة أو مجموعة دول من الأخطار التي تتهددها داخليا وخارجيا وتأمين مصالحها، وتهيئة الظروف المناسبة لتحقيق أهدافها وغايتها القومية.[3]

- **الإستراتيجية:** تتضمن رسم الخطط الطويلة المدى المتماشية مع السياسة الداخلية والخارجية مع حشد القدرات (الطيف الكامل للقوة) من أجل تحقيق الأهداف والمصالح لدولة ما في تفاعلها مع البيئة الخارجية سواء لتحقيق الأمن أو حفظ الذات أو التوسع لأغراض الهيمنة والسيطرة.

- **الأمن المائي:** يتركز أساسا في التعرف الدقيق والشامل على كل الموارد المائية الممكنة والعمل على إتاحتها للاستخدام بصورة رشيدة وفعالة وفق أولويات تحدد اقتصاديا واجتماعيا، واعتبار هذا المورد أحد ركائز الأمن القومي للدولة ومنع استنزاف هذه الثروة للخارج ويرتبط الأمن المائي بالميزان المائي ويعني الوضع المستقر للعرض والطلب على المياه، ولهذا فهو مرتبط بالكفاية والضمان للموارد المائية للدولة خلال فترة زمنية.

1- عبد النور بن عنتر، البعد المتوسطي للأمن الجزائري، المكتبة العصرية، الجزائر، 2005، ص30-31.

[2] - Abedennour BenAntar, Europe Maghreb, ouvrage collective sous la direction de Abdeennour BenAntar , cread, Algérie, 2010, pp 171-173.

3- عمر كامل حسن، نحو استراتيجية عربية للأمن المائي، دار رسلان للنشر والتوزيع، سوريا، 2008، ص09.

- **حد الأمان المائي: Water stress index:** هو متوسط نصيب الفرد (في بلد ما) سنويا من الموارد المائية المتجددة والعذبة المتاحة لمواجهة الحاجة إلى الزراعة والصناعة والاستهلاك المنزلي، عالميا يعتبر 1000 $م^3$ للفرد سنويا من المياه المتجددة هو الحد الذي دونه يعتبر الفرد يعيش في حالة الفقر المائي ويتعرض فيها البلد لمشكلة ندرة المياه مما يعيق التنمية وتؤثر سلبا على صحة المواطنين.[1]

- **الميزان المائي Water Balance:** الموازنة بين كميات المياه الداخلة إلى والخارجة من أي نظام مائي ويمثل الفرق بين الدخل والخرج، الزيادة أو النقص في حجم الماء المخزون في فترة زمنية معينة.

- **النهر الدولي international river:** النهر الذي يجري في منطقة تخضع لسيادة أكثر من دولة.

- **العجز المائي: Water Déficit:** ويعني عدم كفاية كميات المياه المتاحة لتلبية الطلب عليها وهو عكس **الفائض المائي Water Surglus.**

- **الهدر المائي Water Loss:** وهو زيادة استعمال المياه عن الحد الطبيعي المطلوب.

- **الاحتياجات المائية Water used:** كمية المياه المطلوبة في وقت معين بمعدل معين لتغطية ما يتطلبه غرض ما كالزراعة، الصناعة أو الشرب.

تفصيل الدراسة:

في إطار منهجية العمل والبحث العلمي فإن الباحث تناول الموضوع من خلال ثلاثة فصول تتخللها مباحث لتسهيل دراسة الموضوع بطريقة علمية منهجية حيث اعتمد الباحث على فصل أول بعنوان: **الأمن العربي و الأمن المائي العربي (مقاربة معرفية)** : حيث كان من الضرورة بمكان أن يستهل الباحث الدراسة بفصل نظري تناول به في المبحث الأول مفهوم الأمن وتطوره

1- رمزي سلامة، مشكلة المياه في الوطن العربي، منشأة المعارف بالإسكندرية، مصر، 2001، ص09.

ومستوياته في العلاقات الدولية، أما في المبحث الثاني فقد تناول مفهوم الأمن العربي ومهدداته ليعالج في المبحث الثالث: الأمن المائي العربي بتعريف الأمن المائي العربي و التعرض للجذور التاريخية للأزمة المائية العربية وتطورها.

أما الفصل الثاني فقد كان **بعنوان الواقع المائي العربي بين الحاجات والمتطلبات**، درس فيه الباحث 3 مباحث: المبحث الأول كان بعنوان موارد المياه العربية واستخداماتها من خلال بيان الباحث لكميات المياه العربية المتوافرة و مجالات استخدامها في الدول العربية، أما المبحث الثاني الذي كان بعنوان "أسباب الأزمة المائية العربية" فقد عمل الباحث فيه على توضيح أسباب الأزمة المائية العربية الداخلية والخارجية ومظاهر العجز المائي العربي، وفي المبحث الثالث الذي هو بعنوان "آثار العجز المائي على الأمن العربي" فقد بيّن فيه الباحث الآثار السياسية والاقتصادية والاجتماعية للعجز المائي و التي تمس الأمن العربي فردا ومجتمعا ودولة مع بيان أسس الإستراتجية المائية العربية لمواجهة العجز المائي.

أما في الفصل الثالث الذي كان بعنوان **"دراسة حالتي العراق ومصر(مقارنة تحليلية)**"فتناول في المبحث الأول منه الموارد والاحتياجات المائية في كل من العراق ومصر أما المبحث الثاني فكان حول أسباب الأزمة المائية في حالتي الدراسة العراق ومصر ليأتي بعدها المبحث الثالث الذي عالج فيه الباحث تداعيات العجز المائي على الأمن العراقي والأمن المصري وعمل الباحث على تحليل مقارن لمتغيرات البحث في الحالتين لبيان أوجه التفاضل بغية تحييد نتائج للتعميم، كما عالج في إطار هذا المبحث الاستراتيجيات المائية العراقية والمصرية.

المبحث الأول: مفهوم الأمن وتطوره في العلاقات الدولية

المطلب الأول: مفهوم الأمن:

يعد الأمن مطلبا إنسانيا ولذلك فقد جاء كقيمة نسبية تختلف باختلاف أحاسيس البشر ويعبر عن الأمن في التساؤل البديهي الأول بغياب الخوف، وقد أثارت محاولة تعريف الأمن العديد من الاختلافات بين الباحثين وتعود الاختلافات إلى خلفية الذي يقوم بالتعريف،و كذا الهدف من هذا الأمن، ووسائله، وفي هذا سنقوم باستعراض مفاهيم للأمن، فقد ورد في اللغة العربية منها الأمن في القرآن الكريم في العديد من الآيات منها: " **لإيلاف قريش إيلافهم رحلة الشتاء والصيف فليعبدوا رب هذا البيت الذي أطعمهم من جوع وآمنهم من خوف"** . [سورة قريش].[1]

وبهذا فإن الأمن في القرآن الكريم هو نقيض الخوف، وقد ورد مفهومه لغة في مصادر اللغة العربية أنه ضدّ الخوف وهو حالة الطمأنينة، فيقال أطمأن ولم يخف كما ورد عن "محمد بن أبي بكر الرازي".

كما يعني الأمن في اللغة العربية والمفهوم الإسلامي السلام الدائم[2]، كما قال تعالى: « أولئك لهم الأمن وهو مهتدون » (الأنعام 82)

أما التعريف الاصطلاحي للأمن في المفهوم الإسلامي واللغة العربية فقد حددته سلسلة مفاهيم الأمن الجماعي لــ" نشأت الهلالي" بأنه: **" الحالة التي يكون فيها الإنسان محميا ضدّ أو بعيد عن خطر يتهدده والواقع أن الامن قبل أن يكون تلك الحالة، هو أحساس يتملك الإنسان بالتحرر من الخوف، الخوف من أي خطر يواجهه"**[3]، وهذا الشعور يحسه الفرد بكونه بعيدا عن الأخطار أو نتيجة لتمسكه وامتلاكه لوسائل كفيلة بمواجهة تلك التهديدات حال ظهورها.

وقد قال صلى الله عليه وسلم: [المؤمن من آمنه الناس على دمائهم وأموالهم]

وهكذا فإن الأمن في الإسلام حُدّد له محاور هي: العدل، حرمة النفس البشرية وأموالها وأعراضها، التكافل الاجتماعي.

1– القرآن الكريم، سورة قريش.

2- علي عبد العزيز الياسري، الثقافة الأمنية ودليل الحماية الشخصية، المركز الوطني للتخطيط المشترك، مجلس الأمن الوطني العراقي، العراق، 2010، ص19.

3- نفس المرجع، ص 20–21.

كما جاء في لسان العرب، الصفحة 140 شرح مطول لكلمة أمن اُستُشِفَ منه أن الأمن يعني الأمان والأمانة، وقد أمنت فأنا آمن وآمنت غيري من الأمن والأمان ضد الخوف والأمانة ضدّ الخيانة والإيمان ضدّ الكفر، والإيمان بمعنى التصديق وضدّه التكذيب.[1]

أما الدراسات الغربية فلها تعريف آخر للأمن، لكن هي كذلك لا تخرج عن نقيض الخوف. فلغويا وردت التفرقة في المعاجم الانجليزية بين لفظ Security باعتباره اسم (Non) وبين لفظ Secure باعتبارها صفة Adjective.

وقد عرفها قاموس: **Lexicon Webster Dictionnairy**

« free from danger, free from fear or apprehension. Confident of safety. Free from or not exposed to danger ».[2]

وبذلك فالأمن هو نقيض الخوف وهو حالة شعورية، وإدراك ذاتي Personal perception وبالتالي فإن تعاريف الأمن لها العديد من الخلط بين الأمن كشعور والأمن كإجراءات وأهداف.

أما في المفهوم الاصطلاحي للأمن في الدراسات الغربية فإنه كان هناك العديد من التعاريف منها تعريف "**باري بوزان**": **"في حالة الأمن يكون النقاش دائرا على السعي للتحرر من التهديد، أما إذا كان هذا النقاش في إطار النظام الدولي، فإن الأمن يتعلق بقدرة الدول والمجتمعات على صون هويتها المستقلة وتماسكها العملي".**

و كذلك تعريف "**والتر لبمان**" **Walter Lippman**: **" إن الأمة تبقى في وضع آمن إلى الحد الذي لا تكون فيه عرضة لخطر التضحية بالقيم الأساسية، إذا كانت ترغب بتفادي وقوع الحرب وتبقى قادرة لو تعرضت للتحدي على صون هذه القيم عن طريق انتصارها في حرب كهذه".**

و تعريف "**بوث**" و "**ويلر**" **Booth and Wheelor:**

"**لا يمكن للأفراد والمجموعات تحقيق الأمن المستقر، إلا إذا امتنعوا عن حرمان الآخرين منه، ويتحقق ذلك إذا نُظر إلى الأمن على أنه عملية تحرر**" ، إن التدقيق في هذه التعريفات

1- محمد ياسر الأيوبي، النظرية العامة للأمن، نحو علم اجتماع أمني، المؤسسة الحديثة للكتاب، طرابلس، لبنان، 2008، ص ص :101-103.

2- محمد غالب بكزادة، الأمن وإدارة أمن المؤتمرات، دار الفجر للنشر والتوزيع، ط2، 2000، ص 23.

الاصطلاحية، يؤكد تركيزها على عملية التحرر، فهي جوهر الأمن حيث يكون هناك انعتاق من التهديد والخوف، لتبقى القيم التي يجب المحافظة عليها محل تساؤل [1]؟.

لأن "باري بوزان" لا يعني بالعمل على التحرر من التهديد هو الانفلات منه تماما أو تحييده كلية لأنه في تحليله للبيئة الفوضوية للنظام الدولي يقول أنه في ظل الفوضوية فإن الأمن يمكن أن يكون نسبيا فقط وليس أبدا ومطلقا أما الأمن القومي فهو حسبه قدرة الدول على الحفاظ على هويتها المستقلة ووحدتها الوظيفية.[2]

إن تعريف "بوزان" يستند إلى تعريف "**أرنولد ولفرز**" لسنة 1952 والذي ينتمي إلى المدرسة الواقعية وهو التعريف الذي نال نوعا من الإجماع حيث يقول "ولفرز": **" الأمن في أي معنى موضوعي يقاس بغياب التهديدات ضد القيم المركزية، و في معنى ذاتي غياب الخوف من أن تكون تلك القيم محل هجوم".**

إن تعريف "باري بوزان" و "وولفرز" يثيران اشكالا حول ما هي هذه القيم المركزية التي يتعين حمايتها، هل هي الاستقلال الوطني أو البقاء الدولاتي، وحول ما هي مرجعية الأمن، الدولة، الامة، الفرد، وما هي هذه التهديدات، إن هذه الاشكالات هي التي سجلت محورا للنقاشات النظرية.[3]

وعلى هذا، فإن الأمن كانت له العديد من الأبعاد منها:

1- **البعد السياسي:** ويتمثل في الحفاظ على الكيان السياسي للدولة واستقرارها السياسي والعلاقة ما بين السلطة السياسية والشعب.

2- **البعد الاقتصادي:** وهو توفير المناخ المناسب لتحقيق احتياجات الشعوب وتوفير الأطر المناسبة لتقدمها وازدهارها وتأمين عملية الامداد بالموارد الاقتصادية.

3- **البعد الاجتماعي:** يتعلق بالمحافظة على التماسك الاجتماعي والهوية الواحدة داخل المجتمع في الدولة من أجل تحقيق الأمن والاستقرار، والاطمئنان للمجتمع، سواء افرادا أو مجموعات وتنمية الشعور بالانتماء والولاء.

1- جون بيليس وستيف سميث، عولمة السياسة العالمية، مرجع سابق الذكر، ص 414.

2- عبد النور بن عنتر، البعد المتوسطي للأمن الجزائري، مرجع سابق الذكر، ص 13.

3- نفس المرجع، ص 14.

4- **البعد البيئي:** هو تحقيق الامن ضد الأخطار البيئية والمحافظة على البيئة من النفايات وأسباب التلوث التي تضر بالإنسان وصحته.

5- **البعد الإيديولوجي:** هو المقدرة على الحفاظ على الأنساق العقائدية Belief Systems وتأمين الفكر والعادات والتقاليد من الثقافات الدخيلة.[1]

كما تعرف دائرة المعارف البريطانية الأمن بأنه:

"**الأمن القومي يعني حماية الأمة من خطر القهر على يد قوة اجنبية**" وهو تعريف من الزاوية الإستراتيجية يعنى بالتحرر من الخطر الخارجي ويعني الاعتماد على القوة العسكرية.

وفيه اتجاه من الأكاديميين الغربيين يركزون على البعد الاقتصادي في تعريف الأمن، منه تعريف "لورنس كروز" Lawrence Krouse، و "جوزيف ناي" J.Nye: حيث **" الأمن هو غياب التهديد بالحرمان الشديد من الرفاهية الاقتصادية".**

وكذلك تعريف "روبرت ماكنامرا" "Robert Monamara": **" الأمن عبارة عن التنمية، ومن دون التنمية لا يمكن أن يوجد أمن وأن الدول التي لا تنمو في الواقع لا يمكن ببساطة أن تظل آمنة"**[2].

إن التعرض إلى مفهوم الأمن كحاجة إنسانية سواء في المفهوم العربي أو في المفهوم الغربي يجعلنا نلاحظ تعقيدا واضحا حول هذا المفهوم وذلك عائد إلى أن الأمن مسألة إحساسية وشعور وإدراك ولذلك فهو مفهوم تقديري نفسي أكثر منه موضوعي.

إن دراسات الأمن لا تزال جزءا من حقل العلاقات الدولية الذي تتقاسمه الكثير من المنظورات أو النماذج الارشادية المتنافسة بشأن القضايا الانطولوجية والابستيمولوجية المعرفية.

ولهذا يحتوي مفهوم الأمن على بعض العناصر المعيارية التي لا يمكن الاتفاق على تعريفها فالأمن حقيقة متغيرة ونسبية.

1- حسين زكريا ، الأمن القومي، انظر:
http://www.politics-ar.com/ar/index.php/permalink/3056.html

2- علي عبد العزيز الياسري، الثقافة الأمنية ودليل الحماية الشخصية، مرجع سابق الذكر، ص 49-51.

ونتيجة للتعاريف السابقة فان الأمن من المفاهيم المركبة التي تجمع في مضامينها معاني عدة تتصف بنوع من الوضوح والغموض الحقيقة والتضليل.[1]

فالأمن الواسع إذا يشمل التحرر من التهديدات الداخلية والخارجية وهو يشمل استنادا إلى هذا التعريف:(**تأمين كيان الدولة والمجتمع من الأخطار التي تتهددها داخليا وخارجيا وتأمين مصالحها وتهيئة الظروف المناسبة اقتصاديا واجتماعيا لتحقيق الأهداف والغايات التي تعبر عن الرضا العام في المجتمع).**

1- تأمين كيان الدولة داخليا وخارجيا.

2- تحقيق الاستقرار السياسي والاجتماعي والاقتصادي.

3- تحقيق الرضا التام لأفراد المجتمع.

من جانب آخر، هناك الأمن الخشن، والذي يرتبط ويميزه الطابع العسكري للأمن وهو يعود للشؤون الدفاعية والعسكرية، حيث التهديدات فيه مباشرة.

أما الأمن الناعم، فهو مفهوم تتدرج فيه كل التحديات غير العسكرية مثل: الهجرة، البيئة، الصحة، الجرائم، وهي تحديات غير مباشرة ذات طبيعة مركبة.[2]

المطلب الثاني: تطور مفهوم الأمن ومستوياته في العلاقات الدولية:

1- التصور الواقعي للأمن: الواقعية والواقعية الجديدة

لقد سيطر المفهوم الواقعي للأمن على العلاقات الدولية منذ معاهدة "واستفاليا" وشكل منطلق كل عمليات التنظير والبحث في العلاقات الدولية والنظريات الأمنية، حيث مثل المنطلق الواقعي احد ابرز مرتكزات البحث في الأمن الدولي والقوة و مصلحة الدولة ، وتعود جذور هذا الفكر إلى "تيوسديدس" Thucydides، الذي عاش في العصر اليوناني ودرس حرب "اسبرطة" و"أثينا" وأوصى بالقوة والتسلح للفوز في الحرب.[3]

1- سليمان عبد الله الحربي، مفهوم الأمن مستوياته وصيغه وتهديداته دراسة نظرية في المفاهيم والأطر، المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد19، صيف 2008، مركز دراسات الوحدة العربية بالتعاون مع الجمعية العربية للعلوم السياسية، بيروت ، ص11.

2- نفس المرجع،ص ص11-12.

3- محمد كامل ليلى، النظم السياسية الدولة والحكومة، دار النهضة العربية، بيروت. 1969.،ص 463.

وفي إطار نظرية العقد الاجتماعي قدم "**توماس هوبز**" (**1588–1679**) تصوره الذي ربط فيه الأمن في مرحلة الطبيعة التي يعيش فيها الناس (حرب الكل ضد الكل)، في ظل غياب سلطة حاكمة، مما يستوجب الاعتماد على الذات في الحصول على المصالح وعدم ائتمان الغير.[1]

ميكيافيلي: (1469–1527): أكد في كتاباته على مبدأ تحرير السياسة من مبادئ الدين والأخلاق وإباحة استخدام كل الوسائل المسموحة وحتى غير المشروعة لبلوغ الغاية المنشودة، وضرورة الحصول على القوة والمواصلة في البحث عنها ويرى في وجود نوعين من الحرب الهجومية والدفاعية، إن البقاء لدى "ميكيافيلي" يستلزم أن تقوم بحرب هجومية، والدفاعية، تفترض الحصول على أكبر قدر من التسلح وكلا الحربين لديه ضروريتان.

"**هانس مورغانتو H. Morgentaan**" والذي يؤكد على مجموعة مبادئ تحكم العلاقات الدولية، وتتمثل في:

- عمل رجل الدولة يتم في إطار المصلحة و المعرفة بالقوة والمتمثلة في ضمان بقاء الدولة.
- جوهر السياسة هو المصلحة.
- لا مجال لتطبيق الأخلاق في السياسة والميكانيزم الوحيد لبقاء الدولة هو توازن القوى وبهذا يرفض "هانس مورغانتو" إدانة الحروب وسياسات القوة ولا يعترف بالمنظمات الدولية.

ريمون آرون "R. Aron": يأخذ بمبدأ توازن القوى للمحافظة على الوضع الراهن، ويميز بين السياسة الداخلية والخارجية وللعلاقات الدولية خصوصية هي الحرب غير متوقعة والسلم مستحيل.[2]

وقد كان للمنظور الواقعي الذي سيطر على التحليل النظري للعلاقات الدولية أسس ومحددات لتحليل مفهوم الأمن عند الواقعيين وهي:

- الدولة هي الفاعل الوحدوي في العلاقات الدولية وهي الموضوع المرجعي و الأساسي للأمن وهي المصدر الأعلى للسلطة الحاكمة.

1- عبد الله محمد مسعود، علي عباس مراد، الأمن والأمن القومي مقاربة نظرية تطبيقية، المركز العالمي لدراسات الكتاب الأخضر، ليبيا، 2006، ص19.

2- ريمون حداد، العلاقات الدولية، دار الحقيقة، بيروت، 2000 ، ص161.

– النظام الدولي هو نظام فوضوي وليس هناك سلطة مركزية قادرة على ضبط سلوك الدولة.

– تسعى الدول إلى تطوير قدراتها العسكرية للدفاع عن نفسها وتوسيع نطاق سيطرتها أو التأثير على الآخرين، وبهذا فإن الحرب لا يمكن تفاديها.

– بنية النظام الدولي هي التي تحدد سلوك الدول، أي طريقة توزيع القدرات العسكرية بين القوى الكبرى.

– يتميز البناء الدولي أو النظام الدولي بغياب الثقة بين الدول وما يولد الريبة لدى الدولة هو عدم تمكنها من التعرف على نوايا جيرانها وهذا ما يزيد من احتمال وقوع الحرب.

– العوامل الداخلية نادرا ما تؤثر على سلوك الدولة الخارجي.[1]

إن هذا النموذج للسياسة الدولية يؤدي إلى حسابات دولية دقيقة وشحيحة، لأن مكان الدولة في النظام الدولي هو الذي يحدد سلوكها في السياسة الخارجية بحساب مواردها واحلافها وحسابات الأمن القوة والبقاء.

وعلى هذا فنتيجة لصعوبة تحقيق السلام عن طريق القانون الدولي أو التنظيم الدولي أو حتى الحكومة العالمية، يصبح من الضروري البحث عن سبل أخرى لتنظيم واستخدام القوة ومن هنا يقر أغلب الواقعيين بأن ميزان القوى يمثل أحد السبل الهامة إذ عندما تتساوى القوى بين مجموعة من الدول يكون من المتعذر على احداها السعي إلى الهيمنة.[2]

إضافة إلى القوة وميزان القوى تمثل المصلحة الوطنية أحد أسس محددات تحليل الأمن في المنظور الواقعي، إذ تعتبر هذه المصلحة الوطنية المحرك لسلوك الدول وكذا وسيلة لرفض سلوك وحدة سياسية معينة بداعي المصلحة وتعتبر محرك الحرب عند الواقعيين، وقد قدم "هانس مورغانتو" تعريف شامل للمصلحة القومية واستعملها بمعاني مختلفة، حيث عبر عنها بأنها " **الحاجات والمصالح الشرعية، الجوهرية، متطابقة، متكاملة، الاولوية، الثانوية، محددة وحيوية.**

1- Steve Smith. the concept of Security in globalizing world : http://citation.allacademic.com/meta/p_mla_apa_research_citation/0/7/0/8/7/pages70878/p70878-1.php

2- جيمس دورتي روبرت بلستغراف، النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية، مرجع سابق الذكر، ص60-61.

وبهذا فالموارد والموقع والقوة والبقاء والأرض والتوسع، هي كلها مصلحة وطنية وقومية عند "هانس مورغانتو" والمدرسة الواقعية.[1]

يمثل الواقعيون المنظور الذي يعتبر ويدافع عن فكرة أن الأمن من صميم اهتمام وصلاحيات الدولة وحدها، حيث يفسر الأمن على أنه أمن الدولة ضد التهديدات والأخطار الخارجية وضمان هذا الأمن يتم من خلال زيادة القوة العسكرية والتحالفات ضمن الترتيب النووي العالمي وهذا هو ما يعكس التحديات الأمنية في ظل نظام عالمي ثنائي القطبية.[2]

وينطلق التصور الواقعي من مسلمة الفوضى الدولية، أي عدم وجود سلطة مركزية قادرة على ضبط سلوك الدولة وفي هذه الفوضى الأمن هو الغاية الأسمى للدولة كما يقول "**كينت وولز**" تأسيسا لذلك يصبح النظام الدولي ميدان صراع تسعى فيه الدول لتحقيق أمنها على حساب أمن جيرانها وتتحول العلاقة بينها إلى لعبة صفرية تفرض هذه البنية منطلق الاعتماد على الذات Self help، لذا الدول مجبرة على الحصول على الحد الأدنى من القوة للمحافظة على البقاء.[3]

وفي ظل نظام دولي يتميز بوجود الوحدات الدولية المتنافسة والتي تسودها عدم الثقة بينها والسعي إلى القوة وفق العون الذاتي، فإن أمر الحصول على القوة يستمر مع استمرار الشعور باللاأمن والتهديد من الطرف الآخر، مما ينتج عنه معضلة أمنية Security dilemme.[4]

وقد تحدث عنها "**جون هارتز**" **John Hertz**، في الخمسينات من القرن العشرين، بقوله:

" **إنها مفهوم بنيوي تقود فيه محاولات الدول للسهر على متطلباتها الأمنية بدافع الاعتماد على الذات وبصرف النظر عن مقاصد هذه المحاولات إلى ازدياد تعرض دول أخرى للخطر، حيث أن كل طرف يفسر الاجراءات التي يقوم بها الآخرون على أنها تشكر خطرا محتملا**"[5].

1- ناصيف يوسف حتي، النظرية في العلاقات الدولية، دار الكتاب العربي، لبنان، ص28.

2 -Charles Philippe David Et Jeans Jacques Roche, Théories de la Sécurité : définitions approches et concepts de la Ssécurité Iinternationale ,Paris édition Montchrestien .2002, pp: 90-91.

3-عبد النور بن عنتر،تطور مفهوم الأمن في العلاقات الدولية،مجلة السياسة الدولية، العدد16، المجلد40، مصر،2005، ص60

4- عبد النور بن عنتر، البعد المتوسطي للأمن الجزائري، مرجع سابق الذكر، ص20.

5- جون بيلس، ستيف سميث،عولمة السياسة العالمية ، مرجع سابق الذكر، ص418.

وبالتالي فإذا كان عدم الثقة متبادلا فإن الدول تدخل في حالة من دوامة الفعل ورد الفعل وإلى ازدياد مخاوف الطرفين إلى حد كبير، حيث أن الشعور بانعدام الأمن يؤدي إلى مزيد من الشعور بانعدام الثقة مما يجعل احتمال قيام حرب أمرا ممكنا على الدوام.

إن الواقعية الجديدة بمفكريها قد قاموا بمراجعة أفكار الواقعية التقليدية مثل زيادة القوة والقدرات العسكرية للدولة وبالتالي يقرون بإمكانية التعاون وتلطيف المعضلة الامنية، كما يقول "**روبرت جرفيس**" المعضلة الأمنية لا يمكن الخروج منها نهائيا وبالتالي الحلول المطروحة هي في الحقيقة تلطيف المعضلة الأمنية.

كما يسميها "باري بوزان" الفوضى الناضجة، حيث أنه عندما تكون هناك فوضى ستفرض على النظام الدولي أن يكون على درجة عالية من التنظيم، وهناك سوف يحصل الأمن للوحدات الدولية.[1]

لقد انتقدت كذلك الواقعية التقليدية في السبعينات من طرف الواقعية الجديدة التي انتقدت منهج الواقعية التقليدية السلوكي، حيث تمحورت حول سلوك الدولة وبالغت في تفسيرها للمصلحة ومفهوم القوة وأغفلت سلوك المؤسسات الدولية وأطر علاقاتها الاعتمادية في جوانبها الاقتصادية، حيث جاءت هذه التصورات مع "**كينث وولز**" **-K.Waltz-** والتي سماها الواقعية الجديدة ورغم أنها لم تختلف عن التقليدية في المسائل الخارجية المهددة للأمن وندرة الأمن وفوضوية النظام الدولي إلا أنها (الواقعية الجديدة) لها مرتكزات تحليلية للأمن الدولي منها:

- الدولة فاعل أساسي وليس وحدوي وعقلاني.
- للبيئة الداخلية علاقة بالسلوك الخارجي للدولة.
- البنية الفوضوية للنظام الدولي هي المحرك لسلوك الدولة، لكن هذا النظام الدولي أصبح يشكل وحدة خارجية عن الدول بالمنظمات الدولية التي أصبحت موجودة.

ولهذا تعيب الواقعية الجديدة على التقليدية أنه يمكن الإتجاه نحو السياسات التعاونية مع الوحدات الأخرى لتحقيق مكاسب نسبية.[2]

1- ياسين طرشي، حكيمي توفيق، المعضلة الأمنية الدولية، جامعة باتنة، 2006، ص11.

2- إبراهيم بولمكاحل، تطور اتجاهات المدرسة الواقعية في تحليل العلاقات الدولية والسياسية الخارجية:
http: // www.politics-ar.com/index.php/permalink/ 3062.html

مما سبق يتضح أن البناء الواقعي محوره الدولة كفاعل أساسي والأمن هو الحاجة الأساسية ودور الدولة مرهون بما يحدده بنية النظام الدولي الفوضوي، إلا أنه مع توسع لمفهوم الأمن وعدم حصره في الدولة من طرف مفكرين مثل "كيوهان" و "جوزيف ناي" و "باري بوزان"، وان كان تعبير شكلي فقط من خلال مفاهيم جديدة جعل من الأفكار الواقعية تتراجع لصالح أفكار جديدة .

2- **الليبرالية: الأمن الجماعي والسلام الديمقراطي:**

تعد النظرية اللبرالية من المنظورات التي تمتلك تصورا أمنيا مخالفا للواقعية ولهذا فهي تعتبر الأمن القومي والتحالفات هي نتيجة لتطبيق المنظور الواقعي، و بهذا اللبراليون يعطون تصورا بديلا يتمثل في الأمن الجماعي وفقا لـــ"قولدستين" والذي يتمثل في: تشكيل تحالف موسع يظم أغلب الفاعلين الأساسيين في النظام الدولي بقصد مواجهة أي فاعل آخر، وقد كان أسس لهذه الفكرة "إمانويل كانط" واستعملها الرئيس الأمريكي "وودرو ويلسون" لإنشاء عصبة الأمم، إن تبنى الأمن الجماعي يؤدي نظريا إلى أهداف[1]:

1- الرد على أي عدوان أو أية محاولة لفرض الهيمنة.

2- يتم اشراك كل الدول الأعضاء وليس ما يكفي من الأعضاء لصد المعتدي.

3- تنظيم الرد العسكري ولا يترك للدول إستعمال ما تراه مناسب.

إن المنظور الليبرالي وخاصة اللبرالية الجديدة شهدت تطورا كبيرا خاصة مع تطور نظرية الاعتماد المتبادل وتطور العلاقات الاقتصادية الدولية وتشابكها، مما أدى إلى تراجع العلاقات الاستراتيجية والعلاقات ما بين الدولية لصالح علاقات عبر قومية، ومنه عوضت الشبكة العنكبوتية اللبرالية في تفسيرها للعلاقات الدولية لعبة البيلياردو Boules du Billard الواقعية والتي مفادها أن العلاقات الداخلية والخارجية غير مرتبطة.[2]

ومن أهم مرتكزات المنظور اللبرالي:

- يكون التعاون بين الدول بإنشاء مؤسسات ومنظمات تعمل على تحقيق التعاون والأمن وتقليص حدة التهديدات.

1- تاكايوكي ياماموري، مفهوم الأمن في نظرية العلاقات الدولية، ترجمة عادل زقاغ:
http://30dz.justgoo.com/t1672-topic

2 - Roches Jean Jacques, Théorie de la Ssécurité , paris, édition.Montchrestien.2002.p10.

– عن طريق اتباع التعاون والتقارب ومحاولة إيجاد قواسم مشتركة وقيم مشتركة تقلص حدة النزاعات.[1]

– نشر القيم الديمقراطية وتقليص العامل العسكري وهو ما من شأنه أن يؤدي إلى زيادة الأمن.

– نشر القيم اللبرالية وحرية التجارة وذلك بفتح الحدود والتبادل الحر وتطوير شبكة رأس المال مما يؤدي إلى تشابك المصالح، مما يوفر الرفاهية والأمن لجميع الفاعلين في النظام الدولي.[2]

يعتبر الأمن الجماعي والسلام الديمقراطي من أهم تصورات اللبراليين للأمن، حيث استبدلوا مفهوم الأمن الواقعي.

ويرى "كيوهان" بأن للمؤسسات الدولية دور كبير هي لا تمنع حدوث الحرب لكن بوسعها تخفيف مخاوف الغش وتلطيف المخاوف التي تنشأ إثر المكاسب غير المتكافئة الناتجة عن التعاون حيث يقول: **" بوسع المؤسسات توفير المعلومات وخفض تكاليف العمليات وجعل الالتزامات أكثر موثوقية و إقامة نقاط تركيز من أجل التنسيق وتعمل بصفة عامة على تسهيل اجراءات المعاملة بالمثل".**[3]

وقد تعزز هذا الطرح مع نجاح مجموعة من النظم الإقليمية مثل الاتحاد الأوروبي وحلف الناتو ونجاحهما في تطوير نظم أمنية مستقرة.

كما أن "كيوهان" و "جوزيف ناي" بتطويرهما نظرية الاعتماد المتبادل باستحداث مصطلح الاعتماد المتبادل المركب، يبينان أن الأمن يتحقق نتيجة تعقد وترابط العلاقات التجارية والاقتصادية بين الدول والشبكات المالية العابرة للحدود وبهذا كلما زاد العالم رأسمالية ازداد أمنا وأضحى سلميا وأن للسياسات الدنيا دور في تحديد أجندة الأمن.[4]

1- جهاد عودة، النظام الدولي نظريات وإشكالات، دار الهدى النشر والتوزيع، الجزائر،2005، ص191.

2- رياض حمدوش، تطور مفهوم الأمن والدراسات الأمنية في منظورات العلاقات الدولية، أعمال الملتقى الدولي، الجزائر والأمن في المتوسط واقع وأفاق، جامعة قسنطينة، الوكالة الوطنية لتنمية البحث العلمي، أفريل2008،ص 275

3- جون بيلس، ستيف سميث،عولمة السياسة العالمية. مرجع سابق الذكر، ص426-427.

4- مبروك غضبان، المدخل لعلاقات الدولية، شركة باتنين للمعلومات والخدمات المكتبية، الجزائر،2005، ص348.

و في إطار نظرية السلام الديمقراطي فإن "دويل" يرى بأن الدول الديمقراطية لا تذهب إلى الحرب لذلك فإنها تعالج الخلافات قبل أن تتحول إلى نزاعات دولية وعليه فكلما تدمقرط العالم كلما صار سلمي على أساسا أن الديمقراطيات نادرا ما تقوم بينها صراعات، فالتحليل الأمني يجب أن يستند إلى التغيير الديمقراطي.[1]

3- المنظور المثالي:

يعود هذا المنظور المثالي في الظهور إلى انشاء عصبة الأمم مع أفكار ومبادئ "وودرو ولسون" وتشترك مع الفكر الليبرالي في مسائل منها المجتمع المدني العالمي، من مفكريها "راؤول دندوران" Dandurand Raoul.[2]

ترتكز المثالية في كيف يجب أن يتصرف السياسيون في المجتمع الدولي وليس كيف يتصرفون فعلا فهي تدرس ما يجب أن تكون عليه الظواهر.[3]

ومبادئ المثالية حسب كلود L.Claude:

عدم الاعتداء، عدم التدخل، مبدأ المساواة ونظرة المثاليين لبناء الأمن تتجسد في:

- بناء نظام دولي وفق قواعد قانونية يلتزم بها جميع الدول وفق القانون الدولي ومحكمة العدل الدولية.

- نزع السلاح والحد من التسلح وسيلة فعالة للقضاء على النزاعات.

- تحقيق السلام يكون عن طريق الشعوب والأفراد وليس الدول من خلال مجتمع مدني عالمي ومنظمات دولية غير حكومية.

- بنبذ الحرب يتحقق الأمن العالمي، يكون من خلال نبذ الحرب تكريس نظام للأمن الجماعي، احلال السلام العالمي عن طريق الحكومة العالمية التي تذوب فيها الدول والمصالح الدولية ويحترم فيها الإنسان.[1]

1- جون بيلس، ستيف سميث، عولمة السياسة العالمية، مرجع سابق الذكر، صص428-429.

2 - Jean Jacques Roches ,Théorie de la Sécurité,op.cit.p102.

3- عبد الناصر جندلي، التنظير في العلاقات الدولية بين الاتجاهات التفسيرية والنظريات التكوينية، دار الخلدونية، للنشر والتوزيع، الجزائر،2007،ص116.

لقد تبين من الاطلاع على النظرة المثالية أنها ذات أهداف خيالية فهي تصبو إلى نظام سلام شامل بين دول كل ما يحركها هو المصلحة في حين المثالية تتحدث عن الضمير الإنساني والحكومة العالمية[2]، وحتى وإن كانت لها نظرة تفاؤلية فإن هذه الأهداف التي حددتها أهداف صعبة للغاية، في ظل أنانية الانسان الذي تعتبره هي يعمل بتحقيق مصلحته الذاتية لصالح الجماعة[3] وبدعمه لمصلحة الجماعة فهو يدعم مصلحته.

4- المقاربات الموسعة للأمن: الدراسات النقدية والبنائية.

لقد شهدت الدراسات الأمنية عصرا ذهبيا مع النظرية الواقعية وقبلها كانت الدراسات الأمنية مختزلة في الاختصاصات العسكرية والاستراتيجية ومع سنوات الستينات دخلت هذه الدراسات الأمنية حالة من الركود بسبب توجه الباحثين إلى مواضيع التكامل الدولي والاعتماد المتبادل مما جعلهم يتحاشون الجانب الأمني في الدراسات.

لكن الدراسات الأمنية ما لبثت أن شهدت ميلاد جديد مع أواسط السبعينات ونهاية حرب الفيتنام وكمثال على هذا الميلاد الجديد تم إنشاء المجلة الدولية للأمن.

ويفسّر هذا الميلاد بـــ:[4]

- نهاية حرب الفيتنام جعلت الباحثين يندفعون لمعرفة الأسباب والدوافع.
- نهاية حالة الانفراج ما بين الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة الأمريكية مع نهاية السبعينات وبداية الثمانينات.
- دخول نظام المعلوماتية وما أضفاه من شفافية حول مواضيع العنف والحرب.
- الدعم المالي لمراكز البحوث .
- إمكانية النشر لمواضيع الباحثين المهمة وذلك عن طريق انتاج مجلات وصحف متخصصة في الاستراتيجية، الأمن، الأمن الدولي.

1- رياض حمدوش، تطور مفهوم الأمن في منظورات العلاقات الدولية، مرجع سابق الذكر.ص 277

2- عبد الناصر جندلي،التنظير في العلاقات الدولية بين الاتجاهات التفسيرية والنظريات التكوينية، مرجع سابق ، ص131.

3- ناصيف يوسف حتي، النظرية في العلاقات الدولية، مرجع سابق الذكر، ص21.

4 -- Barbara Delcourt, Théories de la sécurité :
http://www.ulb.ac.be/students/bespo/documents/Cours/THEORIES_DE_LA%20SECURITE_pdf.pdf

– بداية تبني الدراسات النقدية للعلوم الاجتماعية.

لتشهد الدراسات الأمنية مسار مأسسة في الجامعات، خصوصا مع اشكاليات جديدة، مثل: دور السياسات الداخلية في السياسة الأمنية.

و كذا دور الأفكار السياسية و الترابط بين الاقتصاد والأمن، كما تشهد كذلك الدراسات الامنية مشاكل في عملها، منها: الدخول للمصادر والمعلوماتية.

– تسييس البحوث: حيث توجه البحوث الامنية نحو اهداف معينة.[1]

أ- المنظور النقدي:

نتج المنظور النقدي عن أعمال مدرسة "فرانكفورت" Frankfurt School، لكن إسهاماتها في مجال السياسة الدولية يرجع إلى منتصف الثمانينات ويعتبر "روبرت كوكس" هو من ارتبط اسمه بها.

ومن أبرز مفكري المدرسة النقدية "يورغن هابرماس"، "تيودور أدورنو"، "ماكس هركايمر"، "ماركيز هاربيت"، "أندرو لينكلاتير" و "روبرت كوكس" وكذلك "مارك هوفمان".

في بنائها النظري تسعى النظرية النقدية إلى تشكيل بناء مفهوماتي نظري متماسك، وتنطلق ابستمولوجيا من افتراضات منهجية غير وضعية Non Positiviste، للعلوم الاجتماعية ومعترفة ومهاجمة و ناقدة للواقعية التي تدعي بناء نظرية موضوعية علميا وحيادية معياريا.[2]

ويعتبر "كوكس" أن عقلانية الواقعيين ما هي إلا معيارية متسترة تستجيب لمصالح طبقة اجتماعية محددة، كما أن "هابرماس" قد كانت له بحوث حول علاقة المعرفة بالمصالح الانسانية وأنه لا يوجد شيء مجرد في العلاقات البشرية والعلاقات الدولية.

ولذلك فإن مهمة النظرية النقدية هو اسقاط القناع عن النظريات الوضعية التي جعلت من النظرية غطاء لأيديولوجيات تخدم وتبرر السلوكيات الدولية، باعتبار أن الحقيقة هي محصلة

ظروف اجتماعية وتاريخية محددة مما يتيح التفكير جديا بالمصالح التي تخدمها هذه النظريات.[1]

---

1 - Barbara Delcourt, idem.

2– عبد الناصر جندلي، التنظير في العلاقات الدولية بين الاتجاهات التفسيرية والنظريات التكوينية ، مرجع سابق الذكر، ص314.

وبهذا فإن النظرية النقدية تخرج ما بين الماركسية والغرامشية وفق جدلية منهجية تاريخية.

الحقيقة أن المقاربة النقدية كنظرية جديدة لدراسة العلاقات الدولية بدأت معالمها منذ 1976 عندما كتب "كوكس" « on the Thinking about the futur of Word order »، والذي أظهر من خلاله غياب الخاصية النقدية لإسهامات النظريات الوضعية للعلاقات الدولية.

وأهم مبادئ النقديين في تصورهم للأمن الدولي والنظام الدولي هي:

– النظام الدولي مبني اجتماعيا وليس ماديا وبنية هذا النظام هي التي تحدد سلوك الدول سواء تعاونا أو تنافسا، وهذا السلوك يكون تابع للطريقة التي تفكر بها هذه الدول أي تابع لعنصر الادراك والمعرفة وخبرة الدول في التعاطي مع التفاعلات.

وهنا تظهر أهمية عوامل أخرى غير القوة والفوضى في فهم الأمن الدولي وهي الأفكار و المؤسسات، القانون والمعرفة. وقد قدم "الكسندر وندت" Alexander Wendt، مفهوما بديلا للمعضلة الأمنية وهو الجماعة الأمنية، فالأولى هي بنية اجتماعية متألفة من مفاهمات ذاتية بين الأفراد تكون فيها الدول على درجة من عدم الثقة بالدول الأخرى بحيث أنها تفترض أسوء الاحتمالات بشأن النوايا، أما الجماعة الأمنية فهي بنية اجتماعية مختلفة نوعا ما تتألف من معرفة مشتركة تثق فيها الدول ببعضها البعض بأن تحل المنازعات فيما بينها دون اللجوء إلى الحرب.[2]
على عكس الواقعيين الذين ركزوا اهتمامهم على الدولة كمرجع أساسي في الأمن، فإن النقديين يعتبرون الفرد كموضوع مرجعي أساسي للأمن، حيث أن العمل على تأمين الأفراد يقود إلى البحث عن إستراتيجيات لضمان الأمن العالمي الشامل Global World Security والأمن الإنساني، وهما المفهومين الأساسيان الذين تدرسهما النظرية النقدية في دراساتها الأمنية، حيث يقول "باري بوزان" الأمن العالمي وأمن الأفراد هما وجهان لعملة واحدة، وبالتالي الانتقال من المستوى الدولاتي إلى مستوى الأفراد خصوصا مع تدفقات الهجرة من المناطق الفقيرة وكذا افرازات العولمة المتسارعة التي تحد من قدرة الدولة، فتتحول الدولة إلى وسيلة لحماية أمن الأفراد

1– جون بيلس و ستيف سميث، عولمة السياسة العالمية، مرجع سابق الذكر، ص377.

2– جون بيلس و ستيف سميث ، نفس المرجع، ص434،435.

في المناطق المزدهرة من تدفق المناطق الفقيرة، وانتقلت بذلك النظرية النقدية من التساؤل الأمن لماذا؟ إلى الأمن لمن؟ [1]

أما مفهوم الأمن العالمي فهو يعني التصدي لكل التهديدات التي من شأنها كبح حرية الانسان على المستوى العالمي، ومن الضروري تأمين كل عنصر من شأنه توفير الانعتاق والتحرر للفرد.[2]

وفي هذا الصدد، يقول "كين بوث": **" إن طريقتي في التعامل مع هذا النقاش النقدي، هو أنني أرحب بأية مقاربة تمكننا من مواجهة المعايير المشؤومة للدراسات الاستراتيجية للحرب الباردة للوصول في نهاية الأمر إلى إعادة النظر في مفهوم الأمن طالما أن هناك التزاما بالانعتاق مقابل ترك موازين القوى كما هي، وعليه فإن الأمن النقدي يمكنه التعامل مع أي من التهديدات التي لم تؤخذ بعين الاعتبار، مثل الكوارث الطبيعية والفقر، وذلك لأن الفكر الواقعي ذو التمركز على الدولة لا يمكن من التعامل مع أي من التهديدات الأخرى**".[3]

وعليه، فإن التصور النقدي للأمن هو:

– تبني مقاربة بنيوية حيث أن هناك قوى اقتصادية واجتماعية شاملة هي التي تحدد الأمن.

– الرهانات غير العسكرية لها مكانة كبرى وأساسية في تحقيق الأمن بعد الحرب الباردة لأن التهديدات أصبحت: بيئية، صحية، اجتماعية، اقتصادية، ولم تبقى عسكرية.

– يجب أن يكون الخطاب من أجل تحقيق الأمن إيجابي وليس سلبي وبالتالي يجب أن يحدث تغير في ادراكات الأفراد وضمائرهم، وذلك بالتخلي عن البنى الحربية والتسليحية، وصنع آليات السلام والأمن، يحدث هذا عن طريق نسيج بين المجموعات والمجتمعات.

– النظرية هي عبارة عن أداة تبريرية وأداة للتحول في السياسات الأمنية، وذلك حسب قول المفكر النقدي روبرت كوكس:" **النظرية تكون دائما من أجل أحد ما ولهدف معين**".[4]

---

1 Hélène Viaw, le théorie critique et le concept de sécurité en relation internationals, note de rocherche ,C.E.P.E .S. Univ du Québec a Montréal.n08.Javier 1999.
http: // www.er.upama./nobel/cepes/note8.htm.
2 - Hélène Viaw, idem

3– تكايوكي يمامورا، مفهوم الأمن في نظرية العلاقات الدولية ، مرجع سابق الذكر.

4– حمدوش رياض، تطور مفهوم الأمن والدراسات الأمنية في منظورات العلاقات الدولية ، مرجع سابق الذكر. ص ص280–281

- الهدف الأسمى للدولة هو البقاء Survival ، وبذلك هذه النظرية لا تزال تتقاسم بعض مرتكزات الواقعية.

ب- المنظور البنائي:

للنظرية البنائية في العلاقات الدولية جذور تاريخية تعود إلى "جيامبا تيستافيكو" Giambattista Vico، الذي قال بأن العالم الطبيعي من صنع الله، بينما العالم التاريخي من صنع الإنسان.

لكنها لم تبرز كنظرية قائمة إلا مع كتابات "**الكسندر ونت**" و "**نيكولاس اونوف**" و "**إيمانويل أدلار**" منتصف الثمانينات وبداية التسعينات في جو من الركود التنظيري بسبب فشل النظريات التفسيرية بالتكهن بسقوط الاتحاد السوفياتي نظرا لتركيز الواقعية على القوة واللبرالية على المصلحة الاقتصادية.[1]

ارتبط التصور والمنهج البنائي بإسهامات "الكسندر ونت" Alexander Wandt، لما مثلت كتاباته من مرجعية في المنهج والمقترب البنائي الذي جاء بكتاب {الفوضى هو ما تصنعه الدول}.

البناء الاجتماعي لسياسة القوة والبنائية حسب "ألكسندر ونت" هي منهج للعلاقات الدولية يفترض أن:

- الدول هي الوحدات الأساسية للتحليل.
- تذاتانية (عدم موضوعية) Inter-subjectivity البنى الأساسية للنظام القائم على الدول.
- تتشكل مصالح وهويات الدول في إطار نسق مترابط بفعل البنى الاجتماعية ضمن النظام وبهذا فإن الوحدات التي تبني النظام الدولي هي أصلا مشكلة من وحدات اجتماعية، وبهذا فإن الأنماط السلوكية الدولية ما هي في النهاية إلا توزيعات اجتماعية تضمن الحد الأدنى المشترك بين التفاعلات الاجتماعية داخل دولاتية أي أن السياسة الدولية تفهم بشكل تذاتاني، وهذا الاقتراب صحيح لدراسة ظواهر مثل الفوضى والأمن.[2]

1- عبد الناصر جندلي،التنظير في العلاقات الدولية بين الاتجاهات التفسيرية والنظريات التكوينية ، مرجع سابق الذكر، ص322.

2- نفس المرجع، ص445.

وبهذا فإن البنائية تختلف مع الواقعية في النظر إلى القوة فهي حسبها ليست الأشياء المادية فقط وإنما كذلك يطبعها عنصر الادراك.

وكذلك التهديد في الواقعية من العدو المباشر أما في البنائية فهو فهم اجتماعي وإدراك ذاتي للعدو والأفكار المسبقة عنه وبذلك فالأمن يحمل مدلول اجتماعي أكثر منه مادي.

لقد كتب "الكسندر ونت" سنة 1992 بأن الأمن هو ليس مسألة حتمية بل مسألة إدراك وإن صناع القرار هم اللذين يصنعون هذا الإدراك ويجعلون جوانب مادية حقيقية، حيث تصبح الحروب والنزاعات ضرورة في العلاقات الدولية، وعليه فإن المأزق الأمني La dilemme de sécurité، ليس ظاهرة حتمية ، بل هو تمثيل وتصور عقلي، وبالتالي يمكن إعادة بناءه لصالح الأمن والسلام عوض المصلحة الضيقة والحرب والنزاعات.

ومنه فإن غاية الأمن حسب Alexander Wondt، هو ما تريد الدول تحقيقه وفعله لا ما هو الحقيقة الفعلية [1] "**La Sécurité c'est bien ce que les Etats veulent en faire**"

وعليه لا توجد حقيقة واحدة بل عدة حقائق في المجتمع والدولة والنظام الدولي.

وتتلخص أطروحات المنظور البنائي حول الأمن في ثلاث نقاط رئيسية تتمثل فيما يلي:

1- بنى النظام الدولي هي بنى اجتماعية والفوضى الدولية والبحث عن القوة ليست حقائق موضوعية بل من تكوين صناع القرار، وبالتالي فالفوضى ليس معطى موضوعي ولكنه تكوين وبناء ذاتي للدول، وعليه فالبنائية تقبل بالفوضى ولكن ليست كمعطى مسبق.

2- الشروط المادية ليست المحدد الوحيد للأمن كالقوة العسكرية والاقتصادية وإنما هناك محددات أخرى كالقيم والمعايير الثقافية والايديولوجية والهوياتية، وهي قادرة على أن تصبغ هوية النظام الدولي مستقبلا.

3- تحقيق الاستقرار وتقليص الحروب والنزاعات واستتاب الأمن أمور يمكن تحقيقها إذا تم تغيير طريقة التفكير بالنسبة للدول وبالتالي صناع القرار.

1-رياض حمدوش، تطور مفهوم الأمن والدراسات الأمنية في منظورات العلاقات الدولية، مرجع سابق الذكر .ص 279

وهذه الأفكار وجدت واقعا يضرب كمثال من خلال وصفهم حالة الانفراج بين الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة، بسبب "غورباتشوف" الذي أنهى الحرب الباردة سلميا بأنه لا يوجد صراع أبدي على القوة.

إن البنائية تبحث في مواضيع مختلفة ولكنها متصلة مثل الهوية، الخطاب السياسي، القيم الثقافية، الحقائق والادراكات، وكل هذه تؤدي إلى تغيير الوضع الدولي، إذا تغيرت هذه الحقائق فعلا.

إن خلق الجماعات الأمنية كما ذكرها Emmanuel adler لاحتواء النزاعات عن طريق فاعلين دولاتيين وغير دولاتيين عن طريق تكوين ثقافة للأمن الجماعي كفيل بإحداث تغيير في الثقافة والأطروحات السائدة حول الأمن (الأطروحات الواقعية).[1]

مدرسة كوبنهاغن للأمن:

الكتاب الرئيسيون في هذه المدرسة هما "باري يوزان" و "اول ولفرز" Ole Wolverz، والهوية موضوع تحليل لمدرسة "كوبنهاغن" التي عملت على وضع الهوية ضمن الحقائق الموضوعية يجب اكتشافها وتحليلها لأن كل مجتمع له هوية وهي متعلقة بسؤال من نحن؟ وهي غير قابلة للتفاوض.[2]

لقد سعى "بوزان" في تحليله للأمن إلى توسيع هذا الأخير وفق مقاربته القطاعية إلى قطاعات جديدة تتجاوز القطاع العسكري التقليدي وعلى الرغم من ذلك يبقي على الدولة كمرجع أساسي في التحليل، حيث يقول "باري بوزان": **يتأثر أمن الجماعات البشرية بالقطاعات الرئيسية الخمسة: العسكرية، السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية، البيئية.**

- **الأمن العسكري:** يتعلق بالقدرة التسليحية الهجومية والدفاعية للدولة.
- **الأمن السياسي:** يتعلق بالقدرة التنظيمية لاستقرار الدولة والنظام السياسي والشرعية والايديولوجية.

1-رياض حمدوش،نفس المرجع.ص278

2 -Steve Smithe, the concept of Security in Globalizing World , op.cit .

– أما مخاوف **الأمن الاقتصادي:** فهي مشاكل الوصول إلى الموارد والتمويل والأسواق والمحافظة على مستويات الرفاه وقوة الدولة.

– **الأمن المجتمعي:** يتعلق بديمومة الهوية، الدين، الوطنية، العرف.

– **الأمن البيئي:** يتعلق بالحافظة على المحيط الحيوي المحلي وفي ضمن النظام البيئي المستدام.

وهذه القطاعات لا تعمل بمعزل عن بعضها البعض، لتبقى للدولة فقط التنسيق وترتيب الأولويات في اشكالية الأمن.[1]

كما أثار "باري بوزان" مسألة أخرى مع العاملين في مدرسة كوبنهاغن حول مرجعية الأمن، أي حول من نؤمنهُ فالدراسات الإستراتيجية التقليدية تستند فقط إلى الدولة وبالتالي فهدف الأمن هو الدولة.

ولكن "بوزان" رفض ذلك وحجته كسر العلاقة ما بين الأفراد والدولة، فالأفراد يمكن أن يتم تهديدهم من خلال علاقة الدولة بالدول الأخرى في النظام الدولي الفوضوي وعلى ذلك قسم الدول إلى دول ضعيفة وأخرى قوية، وجاء بمفهوم الدولة الفاشلة التي تشهد ضعفا في المؤسسات والتماسك السياسي، أما الدولة القوية فهي التي ترسخ لديها التماسك السياسي والمؤسسات القوية، ورغم انتقاده للدولة إلا أن "باري بوزان" لا ينفي دور الدولة ولا يزال يضعها مرجعا للأمن، حتى وإن هددت الأفراد، كما لا ينفي دور التهديدات العسكرية ولكن يرى بأن استخدام مفرط للقوة في السياسة الدولية يمكن أن يحطم القطاعات الأخرى.[2]

الأمننة عند **ole wolverz:** (la sécuritisation)

يتساءل "ولفرز" ما الذي يجعل حقا شيء يبدو مشكلة أمنية، وفي هذا يرى "ولفرز" بأن اختلاف القراءة والزاوية هو الذي يجعل الأمور تبدو مختلفة وبهذا فالدولة لها حسب قوتها القدرة على أمننة القضايا التي تشغل تفكيرها، وفي ذلك دور لقوى الضغط على تغيير النخب الحاكمة

---

1 - David Mutimer, Beyond Strategy : Critical Thinking and the New Security Studies. http://citation.allacademic.com/meta/p_mla_apa_research_citation/1/8/0/5/6/p180566_index.html?phpsessid=83904e955baac12dbaf2eec69c4f7cb6

2 - idem.

لأفكارها وبالتالي حسبه ليس من الضروري أن تكون هناك مشكلة أمنية ولكن يمكن خلقها من خلال الإدعاء أنها مشكلة أمنية و للدولة السلطة العليا في الادعاء بأنها مشكلة أمنية[1].

وفي هذا يقول:" **إذا ادعت الدولة أن قضية هي مشكلة أمنية، بالضرورة هو تقريبا كذلك** ".

وهذا ينتج أمرين[2]:

الأول: للدولة اتخاذ الإجراءات التي تراها مناسبة للمشكلة الأمنية لمواجهتها باتخاذ إجراءات استثنائية لمكافحة التهديد أي كان، مثل حجب المعلومات الأمنية عن المواطنين باسم الأمن القومي، وهذا حتى في الدول الأكثر ديموقراطية وفي هذا تميل الدول إلى عسكرة القضايا في ادعاءاتها الأمنية مثل حرب المخدرات حرب المياه والحرب ضد الهجرة غير الشرعية.

الثاني: الأمننة تقتضي توسيع في مفهوم الأمن، في هدف الأمن ومرجعتيه مما يدعوا إلى إمعان النظر في الأمن من خلال معرفة التهديدات لوضع حلول لمواجهتها فإذا كانت تقليديا في التهديد العسكري فالآن قد توسعت لمواضيع جديدة.

البناء الاجتماعي للأمن:

إن التهديد يبنى اجتماعيا حيث أن الصفة الموضوعية تنتفي عن الإدراك للمعضلة الأمنية وهذا ما عبر عنه "ولفرز" في حديثه عن الأمننة وحتى " كرواس ويليامز" ، فالواقعيين يعترفون بأن النظر إلى التهديد الخارجي لا يتم بموضوعية وإنما يرتبط بالتفسير المجتمعي وعليه فالإدراك النفسي والتفسير الذاتي يعطي بناء اجتماعيا لمتغير الأمن في العلاقات الدولية وهنا يرى "كيوهن" أن الأمن هو تعبير للغة الخطاب فالشعور هو محرك أساسي للإستراتيجية ، وبالتالي فإن تحقيق الأمن مرتبط بتغيير مرجعية الأمن وهدف الأمن حيث تتغير طبيعة التهديدات وبالتالي تتغير طريقة تحقيق الأمن.[3]

إن الدول حسب "بوزان" و"ولفرز" ليست الموضوع الوحيد لفهم السلوكيات الأمنية على المستويين الإقليمي والدولي إلا أنهما يرفضان فكرة نقل مستوى الأمن من الدولة إلى الفرد أو إلى النظام العالمي فالأمن المجتمعي يبقى مرتبطا دوما بالدولة.

1 - Abedennour BenAntar, Europe Maghreb, ouvrage collective sous la direction de Abdeennour BenAntar , cread, Algérie, 2010, pp 171-173

2 - David Mutimer, Beyond Strategy critical thinking and the new Security studies ,op.cit

3 - idem

إن الطروحات البنائية قد أحدثت ثورة في مجال التنظير للعلاقات الدولية خاصة في جانب الدراسات الأمنية بإدخال متغيرات جديدة للفهم والتحليل لسلوكيات الدول ومتغير الأمن حيث أعطت الصبغة الاجتماعية للعلاقات الدولية وجاءت بمفهومي الفوضى الناضجة و غير الناضجة والتذاتانية.[1]

أبعاد ومستويات الأمن في العلاقات الدولية:

1- الأمن القومي:

يرجع استخدام مصطلح الأمن القومي **National Security** إلى نهاية الحرب العالمية الثانية حينما أنشأت الولايات المتحدة الأمريكية مجلس الأمن القومي الأمريكي عام 1947 ومنذ ذلك التاريخ شاع استخدام هذا المفهوم في العلوم السياسية وعلى الرغم من الأهمية القصوى لهذا المفهوم إلا أن تعريفه اتسم بنوع من الغموض وقد تعددت التعاريف بهذا الشأن فموسوعة العلوم الاجتماعية تعرفه بأنه: "**قدرة الأمة على حماية قيمها الداخلية من التهديدات الخارجية**".

أما "**بركويز وبرك**" فيعرفانه بأنه **" الأمن القومي يعني حماية الدولة من الخطر الخارجي"**[2]. أما "**جون سباينر**" فيرى أن **" الأمن القومي مرادف للبقاء العضوي وحماية وحدة إقليم الدولة والإستقلال السياسي لها وهذا مجمله يعني حماية النظام السياسي والاقتصادي وطريقة تسيير الحياة في الدولة"**.

أما "**هيرالد هويلير**" فيقول **"الأمن القومي هو حماية الدولة ضد جميع الأخطار الداخلية والخارجية"**، ويعرفه "فردريك هارتمان" **" بأنه جوهر المصالح القومية الحيوية للدولة"**.[3]

ويرى "أرلوند ولفرز" بأن للأمن القومي بعدين بعد موضوعي هو حماية القيم وبعد ذاتي هو غياب الخوف على تلك القيم، ونفس الفكرة يذهب إليها الباحثان "أموس جوردن" و"وليم تايلور"

1- حمدوش رياض، تطور مفهوم الأمن والدراسات الأمنية في منظورات العلاقات الدولية ، مرجع سابق الذكر، ص ص278-279

2- هشام محمود الأقداحي، في تحديات الأمن القومي تاريخي سياسي، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية مصر،2009، ص ص39-40.

3- عبد الله محمد مسعود، علي عباس مراد، الأمن والأمن القومي ، مرجع سابق الذكر، ص37.

حينما قالا بأن الأمن القومي بمفهومه الضيق يشير إلى الحماية المادية الخاصة بشعب وإقليم الدولة من التهديدات الخارجية، أما المفهوم الواسع للأمن فيشير لديهما إلى ما هو أكثر من مجرد الحماية المادية لأنه يتضمن الحماية لمصالح الدولة الاقتصادية والمعنوية والسياسية وقيمها التي يهدد فقدانها وجود هذه الدولة وبقائها[1]، وقد أشيع استخدام هذا المصطلح مع النظرية الواقعية لكن هذه الأخيرة حصرته في المجال العسكري والقوى المادية وتعريف "هنري كسنجر" له هو:

" **الأمن القومي هو التصرفات التي يسعى المجتمع عن طريقها إلى حفظ حقه في البقاء".**

أي استخدام عناصر القوة المختلفة العسكرية والاقتصادية.[2]

واستعراضا للتعاريف والمفاهيم السابقة فإن المفهوم الشامل للأمن القومي هو: **القدرة التي تتمكن بها الدولة من تأمين انطلاق مصادر قوتها الداخلية والخارجية في مواجهة التهديدات في السلم والحرب مع استمرار الانطلاق المؤمن لتلك القوى في الحاضر والمستقبل تحقيقا للأهداف القومية المخططة.**

وفي إطار هذا المفهوم فالأمن القومي له أبعاد مختلفة هي:[3]

- **البعد السياسي:** يعني الحفاظ على كيان الدولة.
- **البعد الاقتصادي:** تحقيق التقدم والرفاهية.
- **البعد الاجتماعي:** يهدف إلى توفير الأمن الاجتماعي من خلال تنمية شعور الولاء.
- **البعد العسكري:** يعني القدرة الهجومية والدفاعية لتأمين المصالح وردّ التهديدات.
- **البعد المعنوي:** الحفاظ على الفكر والمعتقدات.

كما أن تعدد مفاهيم الأمن القومي واختلافها لا يمنع من توزيعها على عدد من المحاور هي:

1- محور المصالح: ويظم المفاهيم التي تعالج الأمن القومي بوصفه تجسيد المصالح الحيوية للدولة.

2- محور غياب المخاطر والتهديدات.

1- عبد الله مسعود عباس مراد، نفس المرجع ، ص36.

2- جمال منصر، تحولات في مفهوم الأمن من أمن الوسائل إلى أمن الأهداف، مجلة دفاتر السياسة والقانون، العدد الأول، 2009، جامعة ورقلة، الجزائر، ص144.

3- هشام محمود الأقداحي، في تحديات الأمن القومي تاريخي سياسي، مرجع سابق الذكر، ص ص46-47.

3- محور التنمية: في إطاره تندرج المفاهيم التي تربط الأمن القومي بالتنمية لموارد الدولة وقدراتها.

4- محور التهديدات العسكرية: ضمنه تجتمع فكرة أن التهديدات العسكرية هي أهم وأشد خطرا على أمن الدولة.

5- المحور الشامل: مفاده أن الأمن القومي قضية مجتمعية شاملة.

وتتداخل هذه المحاور في ديناميكيتها على اعتبار أن أي مساس بمحور يعني تأثر المحاور الأخرى فالمصالح والتهديدات مترابطة وكذلك التنمية والأمن الشامل للدولة .

ونتيجة لتقارب هذه المفاهيم وارتباطها فقد اصطلح "أرنولد ولفرز":**" مصلحة الأمن القومي"** تعبيرا عن ارتباط المصلحة القومية والأمن القومي وأن هذا الأخير جزء منها.[1]

2- البعد الاقتصادي للأمن:

أهمل أصحاب النظرية الواقعية البعد الاقتصادي لأمن الدولة، لكن كان هناك من المفكرين الواقعيين من دعوا إلى توسيع أبعاد الأمن في إطار التحليل الواقعي ولم يبقى حبيس البعد العسكري وأصبح هناك ارتباط بين السياسة والاقتصاد، حيث تم الربط في الاعتماد المتبادل بين المجالات الاقتصادية خاصة في التبعية للموارد الأولية مثل النفط بالأمن القومي في سنوات السبعينات ونظرا لتشابك العلاقات التجارية والاقتصادية أصبح ينظر للتجارة الخارجية على أنها سياسة للأمن القومي.[2]

وفي ضوء التطورات المتزايدة على الصعيد العالمي مع بروز عمليات التكامل والتعاون الدولي وازدياد نفوذ المؤسسات والشركات الدولية كفاعلين جدد فقد اتجهت المقاربات الليبرالية إلى البعد الاقتصادي لتحليل وفهم الأمن القومي وفي هذا يقول "ماكنامارا روبرت" في كتابه "جوهر الأمن" "the essence Security" رابطا التنمية بالأمن مؤسسا مفهوما تنمويا جديدا للأمن: **" إن الأمن ليس هو المعدات العسكرية وإن كان يتضمنها، والأمن ليس القوة العسكرية وإن كان يشملها، والأمن ليس النشاط العسكري التقليدي وإن كان ينطوي عليه، إن الأمن هو التنمية ومن**

1- عبد الله محمد مسعود، علي عباس مراد،الأمن والأمن القومي، مرجع سابق الذكر، ص ص38-41.

2- عبد النور بن عنتر، البعد المتوسطي للأمن الجزائري، مرجع سابق، ص23.

دون التنمية لا يمكن أن يوجد أمن والدول النامية التي لا تنمو في الواقع لا يمكن ببساطة أن تظل آمنة".[1]

وعليه فقد ربط "ماكنمارا" الأمن بالتنمية الاقتصادية وبدون تطور اقتصادي لا يمكن للوحدة الدولية أن تتصور نفسها قوية.

وقد ربط العديد من الباحثين العلاقة التكاملية بين الاقتصاد والأمن مثل "ايرل" و"فينر"حيث أصبح الأمن الاقتصادي أكثر أهمية في مجال الاقتصاد السياسي الدولي والدراسات الأمنية ، واصبحت معه السلوكات الدولية في المجتمع الدولي تفسر بالأهداف الاقتصادية والتنموية .

كما أن المنظور الواقعي يوظف البعد الاقتصادي للأمن في القوة العسكرية بربط القوة العسكرية بالموارد الطبيعية الأولية وكذا الموارد الحيوية والأسس الاقتصادية والمالية للقوة العسكرية.[2]

وعلى هذا فقد أصبح الاقتصاد سلاحا سياسيا وعسكريا يستخدم بكثرة في السياسة الخارجية للدول مما ينتج عنه التبعية الاقتصادية مما يؤثر في الأمن القومي، ويقصد بالأمن الاقتصادي درجة مقبولة من الاستقلال الاقتصادي ونجاح التنمية الاقتصادية المستقلة والإعتماد على الذات وفي حالة العلاقات الاقتصادية الدولية يمكن أن يكون هنالك اعتماد متبادل وليس تبعية اقتصادية[3]، ويكون للبعد الاقتصادي للأمن أثر واضح خصوصا إذا أدت غياب التنمية وتزايد التبعية الاقتصادية إلى حدوث اضطرابات داخلية مثل: قطع المواد والبضائع واسعة الاستهلاك في بلد معين والتضييق على اقتصاد معين بما يحد من الرفاهية.[4]

وهكذا ففي إطار النظريات الموسعة للأمن مع النظرية النقدية وعمل الباحثين في إطار مركز بحوث السلام قدم "باري بوزان" عمله حول البعد الاقتصادي للأمن في كتابه People States and fear مؤشرات لإدراك الأمن الاقتصادي هي:

1- سليمان عبد الله الحربي، مفهوم الأمن مستوياته صيغه وتهديداته، مرجع سابق الذكر، ص17.

2- أمين الهويدي، البحر الأحمر والأمن العربي، العوامل المؤثرة، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، عدد12، فيفري1980، ص107.

3- عبد الله محمود مسعود، علي عباس مراد، الأمن والأمن القومي، مرجع سابق الذكر، ص ص72، 73.

4- مصباح عامر، نظريات التحليل الاستراتيجي والأمني للعلاقات الدولية، دار الكتاب الحديث، الجزائر،2011.ص 38

– اشتداد حالات عدم التوازن الاقتصادي بين الدول والضغوط التي يخلقها الإختلاف في الثروة والقوى الاقتصادية العالمية.[1]

– هشاشة الاقتصاديات الوطنية التي أصبحت محددة في ظل عولمة الاقتصاد الدولي وهيمنة الشركات الرأسمالية الكبرى ومدى قدرة الدول على الحفاظ على إمكانات مستقلة من الإنتاج في إطار سوق عالمية.

– التخوف من حدوث الأزمات الاقتصادية العالمية يؤدي إلى انتهاج سلوكيات حمائية وعدم إستقرار بنيوي على مستوى الأنظمة المالية المحلية والعالمية على حد السواء.

– التنافس الدولي الحاد على مصادر الطاقة والوصول إلى الأسواق المستهلكة من خلال إستغلال التبعية الاقتصادية لأغراض سياسية أو حتى استحداث آليات للشراكة الاقتصادية نظرا لحساسية العلاقات الطاقوية الدولية التي يمثل البترول أهم عناصره إضافة إلى الغذاء والمياه، وعليه فإن النقديين قد ربطوا البعد الاقتصادي للأمن أساسا بالبنية الاقتصادية السائدة، حيث أن التهديدات الناجمة منها هي التي تحدد الفجوة بين المحيط والمركز فيصبح الأمن الاقتصادي عند النقديين هو في المقام الأول لضمان تحرر الأفراد من الجوع والفقر في ظل الرأسمالية غير العادلة، وعلى هذا فإن "روبرت ماكنمارا" كان محقا حينما قال: **أن أمن الجمهورية لا يعتمد على القوة العسكرية وحدها، ولا حتى عليها أساسا ولكنه يعتمد بنفس القدر على تطوير نماذج ثابتة للتنمية في الدول النامية و في جميع أرجاء العالم**[2].

فكلما تقدمت التنمية تحقق الأمن وكلما نظم الأفراد مواردهم الإنسانية والطبيعية لمد أنفسهم بما يحتاجون إليه وما يتوقعونه كلما تعودوا على التوفيق السلمي بين المطالب المتنافسة في ظل التصالح الوطني.

3– الأمن الاجتماعي والمجتمعي: تلعب القيم والتوجهات الداخلية وغير الملائمة لمجتمع ما دورا رئيسيا في هدم المجتمعات وتكسير مقوماتها وتكون عامل من عوامل إعاقة التنمية والتقدم

---

1 - Barry Buzan, People States and Fear , an ageanda for International Security studies in the post-cold War Era. London. Hrvester wh eatsheaf.1992 pp.07-08.

2– جويدة حمزاوي، التصور الأمني الأوروبي نحو بنية أمنية شاملة وهوية إستراتيجية في المتوسط، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية.جامعة باتنة 2011/2010 ص ص 52-53

في تلك المجتمعات، ولا سبيل لتجنب ذلك إلا بالمحافظة على القيم والمعتقدات والتوجيهات الذاتية التي تعبر عن ماض حاضر ومستقبل الأمة.[1]

وإذا جعلنا المجتمع بأفراده: مقوماتهم المادية، التاريخية، المعنوية، والهوياتية مرجعا للأمن فإن التهديدات قد تتغير فلا تصبح القوة والتهديد العسكري المباشر هو فقط ما يهدّدهم بل تصبح هناك أخطار خارجية من الدول الأخرى وأخطار داخلية من الحركات الإنفصالية والإنشطار الإثني والعرقي والتدفقات الخارجية للمجتمعات والهويات الأخرى.[2]

وقد كان هناك إسهام كبير لمدرسة "كوبنهاغن" في تحليل الجوانب الموضوعية والذاتية في النظر إلى الخطر حيث وضعت تفسير لكيف تصير قضية ما مشكلة أمنية في حين كانت من قبل مشكلة اجتماعية، وفي هذا يقول "ولفرز": «**إن مسألة اجتماعية تصبح رهانا أمنيا محدّدا للسلوك بالممارسة الاستدلالية الاستطرادية للعاملين الاجتماعيين إذ بفضل قوة صيغة مضمون الكلام يتم تقديم رهان اجتماعي ما على أنه يتعلق ضمنيا أو صراحة بالأمن وبالتالي يحصل على معالجة غير معتادة مقارنة بالرهانات الاجتماعية الأخرى التي تبقى خاضعة لمعالجة سياسية روتينية.** ومثال ذلك: تدفق المهاجرين، حرب المخدرات، غسيل الأموال، مرض الإيدز، والتنافس على المياه.

حيث أن وصف قضية من هذه مثلا من قبل الحكومة بأنّها أمنية يشير عن استخدام وسائل استثنائية وعليه فمدرسة "كوبنهاغن" لا ترى الأمن واقع موضوعي بل هو بناء اجتماعي، فـــ"بوزان" يرى في أعماله بأنّ من الأرجح أن يصبح الأمن الاجتماعي مسألة أكثر أهمية مما كان عليه الحال خلال الحرب الباردة في العلاقة بين المركز(الغرب) والأطراف (الجنوب) وذلك عبر مسألتي الهجرة والتصادم الحضاري إذ يرى في الهجرة خطر كبير على المجتمع الغربي.[3]

لقد كان "بوزان" أول من أدخل القطاع المجتمعي إلى الدراسات الأمنية ويسميه Sociétal Security في إطار المنظور النقدي الموسع للأمن وحسبه فإن الأمن يقتضي موضوعا مرجعيا

1- عبد الله محمود مسعود، علي عباس مراد، الأمن والأمن القومي، مرجع سابق الذكر، ص ص 79-80.

2- مصباح عامر، نظريات التحليل الاستراتيجي والأمني للعلاقات الدولية، مرجع سابق الذكر، ص39.

3- عبد النور بن عنتر، تطور مفهوم الأمن في العلاقات الدولية، مرجع سابق الذكر، ص ص 60-61.

جديدا وذلك استجابة للسؤال أمن ماذا؟ فيجيب أمن الدولة لكن ذلك لا يكفي لأن هناك مواضيع محتملة للأمن أو كامنة ولهذا يتبنى في تحليله ثلاث مستويات: الأفراد، الدول، النظام الدولي ، رغم هذا بقي بوازن ذو اتجاه واقعي في ما يخص مرجعية الأمن.

وقد قامت مدرسة "كوبنهاغن" بتطوير هذا المفهوم لأمن اجتماعي مع أعمال" ويفر ديلون"[1] ويقول "بوزان" في التساؤل حول ما يجب تأمينه بأنه: الجماعات، وعلى هذا فإن الأمن الاجتماعي يمثل المرجع الأمني في إدارة النزاعات الأثنية.

هذا ما نستشفه من تعريف "مولر" للمأزق المجتمعي بقوله:" **ينتج عن غياب الأمن المجتمعي والذي يرتبط بدوره بقدرة المجموعة على الاستمرار والمحافظة على خصوصيتها في سياق من الظروف المتغيرة والتهديدات القائمة أو الممكنة وبتحديد أكثر، فإنه يتعلق بإحساس هذه المجموعة المعنية بأن هناك مساسا بمكونات هويتها، كاللغة، الثقافة، الدين، الهوية، والعادات أو بأن تطورها لا يتم في ظروف مقبولة".**

كل هذا التعريف ليجيب على أسئلة: الأمن لمن؟ لصالح أية قيم؟ في مواجهة أي شكل من المخاطر؟ وماهي الوسائل المستعملة لتحقيق هذا الأمن؟[2]

ونظرا لإفرازات العولمة وتسارع الترابطات والاتصالات فإن "ويفر ديلون" يرى بأن المجتمع أصبح محل تهديد أكثر من الدولة وبالتالي فإنه حسب مدرسة "كوبنهاغن" فإن الأمن الاجتماعي أصبح مرادفا للبقاء الهوياتي وهذا يؤدي إلى التمييز بين نحن والآخر(هم) بمعنى أن كل ما يشكل تهديدا وجوديا لبقاء (نحن) من أية جهة سواء: دولة، أمة ، عرق، يعتبر تحديا أمنيا، تحديا لأن التهديدات ضدّ الأمن الاجتماعي ذاتية أكثر مما هي موضوعية، حسب تعريف "ولفرز" وعليه لخص "ويفر ديلون" عمل "بوزان" بتقسيمه الأمن إلى صنفين الأمن القومي وهو أمن النظام، والأمن الاجتماعي ويخص الهوية وبقاء المجتمع وبالتالي أصبح المجتمع مرجع مستقل.[3]

1- عبد النور بن عنتر، البعد المتوسطي للأمن الجزائري، مرجع سابق الذكر، ص ص 23-24.

2- عادل زقاغ، إعادة صياغة مفهوم الأمن برنامج البحث في الأمن المجتمعي.
http://www.politics-ar.com/ar/index.php/permalink/3106.html

3- عبد النور بن عنتر، البعد المتوسطي للأمن الجزائري، مرجع سابق الذكر، ص26.

وبهذه الطريقة فإن عمل "بوزان" من خلال مقاربته القطاعية المقسمة الأمن الى 5 أقسام جعل تهديدات الأمن الاجتماعي قد تتشارك مع التهديدات الأخرى لكنها حتما تبقى خاصة بالأمن والهوية المجتمعية.

إن هذا الإحساس محله ذاتي وليس موضوعي لأن الفرق بين الأمن والأمننة هو أن الأول يشير إلى أمن الكائن موضع التأمين أما الأمننة فهي بناء لغوي يعمل على تحويل موضوع معين إلى تهديد من الضروري تأمينه وعليه فالأمننة متعلقة بالقلق الخطابي.[1]

وعلى هذا فإن المنظور الموسع للأمن يتجاوز الطرح التقليدي له ، فالنزاعات الاثنية الداخلية لحلها يستوجب إضفاء الطابع الأمني عليها أي أمننتها.

إن حروب ما بعد الحرب الباردة اعتمدت إرهاب المجموعات والعرقيات فالمأزق لم يصبح بين الدول وإنما أصبح كما يسميها "بوزان" مأزق أمني مجتمعي، وهو ينتج عندما تحس مجموعة ما بالخطر إزاء السلطة الإقليمية أو من يشاركها نفس الاقليم، وإذا تصاعدت حدّة المأزق الأمني المجتمعي فنتائجها ستكون خطيرة تمتد من استنفاذ الموارد النادرة، الموارد الطبيعية أو الامتيازات الحكومية إلى إزالة الطرف الآخر.

وهذا ما حدث جليا في الدول الفاشلة أمثال: الصومال، سيراليون، بورندي، روندا.[2]

يقول "بوزان" بأن المأزق الأمني المجتمعي يتعلق بفكرة من نحن ومن الآخر، وعليه فإن الهجرات من المناطق الفقيرة (الجنوب) إلى الشمال (الغني) قد أدخلت ضمن القضايا المؤمننة حيث في السابق كانت الهجرة تحل بأسلوب اقتصادي أما بعد هذا التخوف الذاتي غير الموضوعي تم أمننة الهجرة الشرعية وغير الشرعية.[3]

إنّ جميع الأمون تعمل في تناسق ولهذا يجب أن يكون التعامل مع المأزق بحذر بغية سدّ الفجوة الأمنية وليس زيادة شرخ التوتر.

4- البعد البيئي للأمن:

---

1 - Thirry Balzacq, Qu'est-Ce que la Ssécurité Nationale ? la Revue Internationale et stratégique ,Paris,N°52,hiver 2003-2004.pp 40-42

2- عادل زقاغ، إعادة صياغة مفهوم الأمن برنامج البحث في الأمن المجتمعي، مرجع سابق الذكر.

3- عبد النور بن عنتر، تطور مفهوم الأمن في العلاقات الدولية، مرجع سابق الذكر، ص 61.

لقد بدأ الاهتمام بالمشاكل البيئية مع مطلع القرن التاسع عشر، حيث أن التلوث البيئي بدأ مع الثورة الصناعية ودخلت البيئة حيّز التفكير السياسي والدولي ولم تبقى فقط حبيسة التفكير المتخصص للباحثين في هذا الشأن.

وقد شهدت الساحة الدولية العديد من الاتفاقيات الدولية للحد من التلوث البيئي وتحقيق الحد الأدنى من الأمن البيئي مثل مؤتمر "ستوكهولم" و" ريودي جانيرو" .[1]

وبدأ مفهوم الأمن البيئي يتداول بكثرة في السبعينات من القرن العشرين في المنظمات الدولية ومنها الأمم المتحدة، حيث أن المخاطر ترتفع بقوة نتيجة لتلوث البيئة أرضا وهواء ومياها، حيث وصلت إلى تهديد الوجود البشري فبعدما تناولت المنظمات والمؤتمرات الدولية البعد البيئي للأمن في "ستوكهولم1972" وإنشاء برنامج الأمم المتحدة للبيئة WIVEP، وأصبحت البيئة أمرا مهما في مفاوضات الشمال والجنوب، تطور النظر إلى التهديدات البيئية ليصبح مسألة داخلية لكل دولة يطلق عليها الأمن البيئي الذي يشكل ركيزة من ركائز الأمن القومي أكثر شمولا.[2]

وتعرف البيئة دوليا بأنّها « **مجموعة من النظم الطبيعية والاجتماعية والثقافية التي يعيش فيها الإنسان والكائنات الأخرى واللّذين يستمدون منها زادهم ويؤدون فيها نشاطاتهم**».[3]

وقد شهدت الدراسات البيئية إنتشارا محسوسا في الأدبيات السياسية مند نشر تقرير لجنة Bruneltland سنة1987 بعنوان "مستقبلنا المشترك" مؤشرا لبروز الاحساس بخطورة التدهور البيئي على الأمن الدولاتي، المجتمعي، البشري، وأهم ما يثير مسألة اللاأمن البيئي هو أن الحروب والنزاعات والاستعدادات لها، تلحق أضرار جسيمة بالبيئة حيث يتم تلويث المياه والهواء والقضاء على النسيج الغابي مما يهدد بقاء الدولة وأمن الأفراد كما أن ارتباط الأزمات الأمنية بمظاهر الندرة في المواد الطبيعية و الطاقوية مثل: الماء، النفط، والغاز والتي غالبا ما تؤدي إلى خلافات وأزمات حول كيفية تقاسمها واستغلالها وبالخصوص مورد الماء الذي أصبح المحرك الأساسي للنزاعات في الفترة المعاصرة، ويرى الباحثون في مدرسة "بحوث السلام" أن القطاع البيئي للأمن هو من أهم وأخطر القطاعات حيث يعتقد "Macc. A Levy" أن التدهور البيئي هو

1- جون بيلس، ستيف سميث، عولمة السياسة العالمية، مرجع سابق، ص657.

2- عبد الله محمد مسعود، علي عباس مراد، الأمن والأمن القومي ، مرجع سابق الذكر، ص 84.

3- ابراهيم سليمان عيسى، تلوث البيئة، ط2، ، دار الكتاب الحديث،القاهرة. 2000، ص 18.

سبب رئيسي في النزاعات الإقليمية، وبهذا فإن التغيير المناخي والتلوث الناجم عن الازدياد الصناعي والكثافة السكانية المتزايدة هي تهديد للوجود البشري.[1]

وعلى هذا فان الأمن البيئي مرتبط بحماية النظام الإيكولوجي المرتكز على استمرار الجنس البشري والحيواني ويرى "بوزان" بأن البعد البيئي هو أصعب القطاعات الخمسة تعريفا ذلك أنه يرتبط بتهديدات عالمية ستكون آثارها على الفرد، المجتمع والدولة.

مما يؤثر على رفاهية الأفراد ويعطي إمكانية بروز نزاعات مسلحة حسب "كيث كروز"" Keith Krans" لأن التهديدات البيئية تحمل طابع غير وطني وهي سهلة الانتشار ومترابطة فتلوث الماء يلوث الغذاء مثلا، وقد بدأت العديد من الدول الكبرى تضع نصب عينيها بحوث في المجال البيئي، لكن للأسف هي نفسها ذات النشاط الصناعي الكثيف الملوث وبهذا فإن استنزاف الموارد الطبيعية يهدد رفاهية الإنسان وصحته أكثر من التهديدات ذات الطابع العسكري وعليه فإن إستراتيجيات حماية البيئة يجب أن تكون دقيقة وعلى المدى الطويل للمحافظة على الجنس البشري.[2]

وذلك عن طريق التنمية المستدامة، التي تدمج ثلاث أولويات في أي برنامج للتنمية:

1- الحفاظ على الأولويات البيئية.

2- الاستخدام المستدام للموارد.

3- الحفاظ على التنويع الحيوي.

كما حددتها اللجنة العالمية المعنية بالبيئة والتنمية " برونلتلاند" عام 1983 التي شددت على أن تكامل النظام الاقتصادي والبيئي أمر حاسم إذا ما أريد للتنمية المستدامة أن تنجح.[3]

وحيث تتسم التهديدات البيئية بنوع من التراكم فقد أهمل الإنسان الحفاظ على البيئة من أجل استمراريتها لأجيال القادمة حتى تفاقمت مشاكلها.

1- جويدة حمزاوي، التصور الأمن الأوروبي نحو بنية أمنية شاملة وهوية إستراتيجية في المتوسط، مرجع سابق الذكر ، ص54.

2- نفس المرجع، ص ص 56-57.

3- مارتن غرينيش وتيري أوكالاهان، المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية، ترجمة ونشر مركز الخليج للأبحاث، 2008.ص147.

5-الأمن الإقليمي:

هو مستوى من مستويات الأمن، هناك من الباحثين من يعتبره اتخاذ خطوات متدرجة تهدف إلى تنسيق السياسات الدفاعية بين أكثر من طرف وصولا إلى تبني سياسة دفاعية موحدة تقوم على تقدير موحد لمصادر التهديد وسبل مواجهتها، وعلى هذا فإن الأمن الإقليمي يعمل على تأمين مجموعة من الدول داخليا ودفع التهديد الخارجي عنها بما يكفل لها الأمن إذ ما توافقت مصالح وغايات وأهداف هذه المجموعة أو تماثلت التحديات التي تواجهها.[1]

ولتحليل مسألة الأمن الإقليمي يقترح "باري بوزان" مفهوم مركب الأمن كنموذج لفوضوية مصغرة ويعرف مركب الأمن بأنه **" مجموعة دول ترتبط وهمومها أو هواجسها الأمنية الأساسية ارتباطا وثيقا فيما بينها، مما يجعل من غير الممكن النظر واقعيا لأمن الدولة بمعزل عن أمون الدول الأخرى".**

ويشمل مركب الأمن على الاعتماد المتبادل في مجال التنافس مثله مثل المصالح المشتركة، أما العامل الأساسي في تعريف مركب الأمن فهو عادة مستوى عالي من التهديد/ الخوف الذي يشعر به بشكل متبادل فيما بين دولتين أساسيتين أو أكثر.[2]

وعلى هذا قسم "بوزان" العالم إلى مجموعة من النظم الإقليمية ومركبات الأمن هي: أمريكا الجنوبية، الشرق الأوسط، افريقيا الجنوبية، وجنوب آسيا وأخيرا جنوب شرق آسيا، ولهذا فإن قيام نظام للأمن الإقليمي مرتبط بشروط القيام مع شروط الاستمرارية، ومن شروط قيام هذا النظام تنظيم التسلح والتخلي عن جزء من السيادة الوطنية واحترام حقوق الإنسان ومما يحد من قيام هذا النظام الإقليمي:

- التنافس حول قيادة المركب الأمني - التباين في المدركات الأمنية - غياب مبادئ الديمقراطية واستبعاد المجتمع المدني- القواعد العسكرية الخارجية التي تحد من القرارات السيادية.[3]

6- الأمن الإنساني (البشري):

1- سليمان عبد الله الحربي، مفهوم الأمن مستوياته وصيغه وتهديداته، مرجع سابق الذكر، ص ص19-20.

2- عبد النور بن عنتر، البعد المتوسطي للأمن الجزائري، مرجع سابق الذكر، ص22.

3- سليمان عبد الله الحربي، مفهوم الأمن ومستوياته وصيغه وتهديداته، مرجع سابق الذكر، ص ص 21-22.

البشر موضوع وهدف للأمن كفكرة يعود إلى عقود ولكن كمفهوم برز في النصف الثاني من العقدين الماضيين أي في منتصف التسعينات[1] ولا يمكن الحديث عن هذا المفهوم دونما معرفة التغيرات التي حدثت بعد الحرب الباردة وهي:

– التحول في طبيعة التهديدات: حيث ظهرت هناك أخطار غير عسكرية تهدد الوجود البشري

فلم تبقى فقط الحروب التقليدية بين الدول هي التي تهدد أمن البشر.

– تزايد وتيرة النزاعات الداخلية والحروب الأهلية والتي فيها لا يفرق بين المدني والعسكري، فزاد

عدد الضحايا المدنيين خاصة من الأطفال والنساء.[2]

– تطور المبادئ والمعايير التي قوت وعززت منظومة حقوق الأفراد.

– التأثير المتزايد للمنظمات الدولية غير الحكومية.

– ضعف الدول وإفلاسها خاصة في العالم الثالث وعدم قدرتها على تحمل مسؤولياتها إتجاه شعوبها وعدم مقدرتها على حمايتهم، فمعظم الصراعات انتقلت من بين الدول إلى داخل الدول فمن بين 61 صراعا تم إحصاءه 58 صراع كان داخل الدول 90% من ضحاياه مدنين.

–التغير على مستوى الفاعلين[3]: حيث يعبر "Danial Bell" على هذا بقوله **" الدولة أصبحت أصغر من أن تتعامل مع المشكلات الكبرى وأكبر من أن تتعامل بفعالية من المشكلات الصغرى"**، حيث ظهرت فواعل جديدة على مستوى الدول مثل المنظمات غير الحكومية ومجموعات المخدرات والجريمة المنظمة وتنامي دور المجتمع المدني والأقليات والجماعات الإثنية.

1– عبد النور بن عنتر، البعد المتوسطي للأمن الجزائري، مرجع سابق الذكر، ص27.

2–رياض حمدوش، تطور مفهوم الأمن والدراسات الأمنية في منظورات العلاقات الدولية، مرجع سابق الذكر، ص ص 283–282

3- جمال منصر، التحولات في مفهوم الأمن من امن الوسائل إلى امن الأهداف، مرجع سابق الذكر،ص146.

ومفهوم الأمن الانساني ارتبط بالتقرير الثاني حول التنمية الانسانية الصادر عن برنامج الأمم المتحدة للتنمية (PNUD/UNDP) سنة 1994 والذي حدده كل من الباكستاني محبوب الحق والهندي"Amartiya Sen"[1]، وهذا التقرير جاء بمجموعة قيمة مركبة شكلت أبعاد هذا المفهوم.
ويعتبر هذا التقرير أول من نظر لمفهوم الأمن الإنساني وأدخله لحيز الممارسة و بالتالي في الدراسات الأمنية الموسعة وفي الاهتمامات الدولية وتعميم استخدامه متجاوزا بذلك الطرح التقليدي الواقعي ويعد هذا التقرير اليوم مرجعية مفهومية في هذا المجال.[2]

وتجدر الإشارة إلى أنه لا يوجد تعريف شامل للأمن الإنساني وقد كانت هناك تعاريف عديدة منها ما ركز على الأبعاد ومنها ما ركز على الوسائل وفيه أخرى ركزت على أهداف الأمن الإنساني.

ففي سنة 2000 شكلت لجنة حول قضايا الأمن الإنساني من أجل تحديد هذا المفهوم واستخدامه واستعماله لتحليل الوضع الدولي وفي تقريرها الأول اعتبرت هذه اللّجنة أن الأمن الإنساني يتمثل في: **"حماية النواة الأولى لكل الحياة الإنسانية بالشكل الذي يدعم ممارسة الحريات ويحقق رفاهية الإنسان، الأمن الإنساني يعني حماية الحريات الأساسية التي هي أهم ما في الحياة ويعني أيضا حماية الأفراد من التهديدات الخطيرة أو المعممة".**[3]

وقد حدد تقرير التنمية البشرية لعام 1994 أربعة خصائص أساسية للأمن الإنساني وهي[4]:

- الأمن الإنساني كوني عالمي يخص كل البشر وكل أرجاء المعمورة في البلدان الغنية والفقيرة لأن هناك تهديدات مشتركة للبشر كالمخدرات– البطالة، التغيرات المناخية.
- مكونات الأمن الإنساني متكاملة يتوقف كل واحد منها على الآخر.
- الوقاية المبكرة أسهل وأقل كلفة من التدخل اللاحق لصيانة أمن الإنسان.

1- محند برقوق، العولمة وإشكالية الأمن الإنساني: http://www.politics-ar.com/ar/index.php/permalink/3060.html
2- عبد النور بن عنتر، البعد المتوسطي للأمن الجزائري، مرجع سابق الذكر، ص28.
3- محند برقوق، العولمة وإشكالية الأمن الإنساني، مرجع سابق الذكر.
4- خديجة عرفة ، الأمن الإنساني المفهوم والتطبيق في الواقع العربي والدولي،جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، 2009، ص ص31–34.

- الأمن الإنساني محوره الإنسان ويخص نوعية حياة البشر في كل المعمورة.

أبعاد الأمن الإنساني:

تشكّل هذه الأبعاد في حد ذاتها موضع الأخطار التي قد توجه الإنسان.

- **البعد الاقتصادي:** الدخل الكافي والتحرر من الفقر.
- **البعد الصحي:** الحق في الرعاية الصحية اللازمة والكافية.
- **البعد الشخصي:** وهو السلامة من التعرض للأذى سواء من طرف مجموعات أو الدولة أو الأفراد أو قوى خارجة.
- **الأمن الغذائي:** ويقصد به الحصول على الغذاء الأساسي ماديا واقتصاديا في جميع الأوقات.
- **البعد البيئي:** وهو الحق في بيئة نظيفة وتنمية مستدامة تحفظ حقوق الأجيال القادمة.
- **البعد المجتمعي:** شعور الفرد بانتمائه للجماعة والمجتمع والمجموعة دون التعرض للتمييز العنصري والاضطهاد.[1]

وعليه فإن تهديدات الأمن الإنساني هي عسكرية(حروب داخلية، انتشار الأسلحة الخفيفة، العنف المحلي) وتهديدات غير عسكرية مثل (انتهاك حقوق الإنسان، المجاعة، الفقر، الأوبئة) وهذه المشاكل مشتركة بين سكان الأرض ولو أنها أكثر حدة في الجنوب والبلدان المتخلفة وغير الديموقراطية.

إنّ مفهوم الأمن الإنساني يحدث تمييزا بين أمن الدول وأمن الأفراد فرغم أهمية الأول إلا أنه لا يحقق الثاني ولكن عمل كليهما لا يمكن أن يكون بمعزل لأن الدول مسؤولة عن أمن أفرادها، ومن خلال ما سبق نستنتج أن المدرسة النقدية والمقاربات الموسعة للأمن استطاعت الخروج بمتغير الأمن من الوحدة المرجعية الدولاتية إلى الفرد كهدف ومرجع للأمن، وأصبح الأمن ذو بعد عالمي ومحلي كما هو الأمن الإنساني،

1- رياض حمدوش، تطور مفهوم الأمن والدراسات الأمنية في منظورات العلاقات الدولية، مرجع سابق الذكر، ص ص 283-284.

ولكن ورغم كل ذلك ورغم أنه يمكن أن يكون هناك تعارض بين الدولة والفرد ويمكن أن تتحول الدولة إلى مهدد لأمن الأفراد إلا أنه لا يمكن التخلي أبدا عن أمن الدولة وعن مرجعيتها لأن إفرازات العولمة بينت أن للدولة مكانة دائمة في التحليلات العالمية للأمن ودور الدولة لا غنى عنه.[1]

فالدولة التي تتبنى المعيار الإنساني في أمنها هي دولة تعترف بالأمن الانساني وتتبناه في أمنها القومي، فبإضافة التهديدات غير العسكرية إلى أجندتها فهي تعمل على البناء الاجتماعي للأمن والخطر وبهذا يمثل الأمن الإنساني نقطة إلتقاء بين كل الأمون، والدول المتضررة من التهديدات الأمنية الجديدة هي أكثر عرضة لتبني هذا المفهوم الأمني البشري بعكس الدول التي لاتزال تهددها

النزعات الحدودية فهي أقل استعداد لتبني الأمن البشري.[2]

1- عبد النور بن عنتر، البعد المتوسطي للأمن الجزائري، مرجع سابق الذكر، ص30.

2- Girshick Rachel, reconceptualizing Security variations of State policy in World politics. http://citation.allacademic.com/meta/p_mla_apa_research_citation/1/0/0/1/7/p100178_index.html

المبحث الثاني: الأمن العربي (مدخل معرفي)

المطلب الأول: مفهوم الأمن العربي ومستوياته

قبل الولوج إلى محاولة لتعريف الأمن العربي نود التعريف بالمنطقة العربية أو ما تسمى بالوطن العربي أو العالم العربي.

تتكون المنطقة العربية من 22 دولة تمتد من المحيط الأطلسي إلى الخليج العربي، ومن حدود البحر المتوسط شمالا إلى الحدود الاستوائية جنوبا على مساحة تقدر بأكثر من 14 مليون كيلومتر مربع ويشكل الوطن العربي وحدة جيوبولتكية هامة في العالم ويتوسط 3 قارات أوروبا آسيا أفريقيا ويقع معظم دوله في ما يصطلح عليه بالشرق الأوسط.[1]

تطل المنطقة العربية على مسطحات مائية هامة منها المحيط الأطلسي والهندي وكذا البحر المتوسط والبحر الأحمر وتعتبر همزة وصل بين الكتلة الشمالية والكتلة الجنوبية للأرض، وفيها عدة منافد بحرية ومضائق أهمها قناة السويس.

وتتوافر لدى المنطقة العربية العديد من الثروات الطبيعية أهمّها النفط الذي يشهد حالة تنافس كبيرة بين الدول لاستنفاذه.

و تقع 77 % من مساحة الوطن العربي في إفريقيا و22 فقط تقع في آسيا لكن هناك استقطاب كبير لمنطقة الشرق الأوسط للعلاقات الدولية.

من الناحية الاقتصادية يحوز الوطن العربي على أهمية بالغة حيث تمتد فيه العديد من الصحاري والتي تعتبر خزان للنفط، بما يوفر مداخيل كبيرة لأقطار الوطن العربي ويتوفر على سواحل طويلة بها ثروة سمكية معتبرة.[2]

مفهوم الأمن العربي:

إن المفهوم العربي للأمن لازال يكتنفه بعض الغموض ولم تستطع الدول العربية بلورة مفهوم شامل للأمن العربي وسنحاول هنا تسليط الضوء على تعاريف الأمن العربي ليس انطلاقا من

1- حسان ملاق، قضايا ومشكلات العالم العربي، دار النهضة. لبنان، 2004 ، ص ص13-14.

2- إسماعيل معراف، الوضع الإقليمي العربي في ظل المتغيرات الدولية، منشورات ANEP، (د، س، ن)، الجزائر، ص ص22-24.

القومية العربية ولكن انطلاقا من أبعاد الأمن القومي كما تحدثت عنه الدراسات الغربية والعربية وقد بدأ الفكر السياسي العربي في الإهتمام بصياغة محددة ومفهوم متعارف عليه في منتصف السبعينات وتعددت اجتهادات المفكرين العرب من خلال الأبحاث والدراسات والمؤلفات سواء في المعاهد العلمية المتخصصة أو في مراكز الدراسات السياسية والتي تحاول تعريف ذلك الأمن.

ويجب الإشارة إلى أن إنشاء جامعة الدول العربية عام 1945 و ميثاقها الذي وضع في 1944 لم يذكر مصطلح الأمن وذكر في المادة السادسة منه مسألة **"الضمان الجماعي "**من أي عدوان خارجي ضد دولة عضو، وأنشأت اللجنة العسكرية الدائمة مكونة من رؤساء أركان الجيوش العربية وشكلت مجلس الدفاع المشترك لكنها لم تبدأ في مناقشة موضوع الأمن القومي العربي إلا في دورة سبتمبر 1992 وأعدت ورقة عمل حول مفهوم الأمن العربي ولكنها لم تناقش وقد جاء المفهوم فيها كما يلي: **قدرة الأمة العربية على الدفاع عن أمنها وحقوقها وصيانة استقلالها وسيادتها على أراضيها وتنمية القدرات والإمكانات العربية في مختلف المجالات السياسية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية مستندة إلى القدرة العسكرية والدبلوماسية، آخذة في الاعتبار الاحتياجات الأمنية الوطنية لكل دولة والإمكانات المتاحة والمتغيرات الداخلية والإقليمية الدولية التي تؤثر على الأمن القومي العربي.**[1]

وقد عبر العديد من المختصين بقصور المفهوم الذي تناولته الأمانة العامة.

إن محاولة تحديد لمفهوم الأمن العربي تنقسم بين الباحثين العرب إلى قسمين قسم يرى في الأمن العربي اتجاه قومي والاتجاه الآخر هو الإتجاه الإقليمي.

وقد بدأت التعريفات العربية تتبلور بعد صدور كتاب أمين هويدي سنة 1975 بعنوان **" الأمن العربي في مواجهة الأمن الإسرائيلي"**.[2]

- **1 - الاتجاه القومي:** يرى أنصار هذا الاتجاه بأنه عندما نتحدث عن الأمن العربي فنحن بصدد الحديث عن الأمن القومي العربي لأننا أمام وطن جغرافي معلوم الحدود وأمام أمة معروفة

1- زكريا حسين، الأمن القومي، مرجع سابق الذكر.

2- عبد الله محمد مسعود، علي عباس مراد، الأمن والأمن القومي، مرجع سابق الذكر، ص 194.

المقومات من لغة، تاريخ، ثقافة وبالتالي هي تحمل في وسط طياتها مفهوم الأمة الواحدة والدولة الواحدة و في إطار هذا الاتجاه توجد مقاربات عديدة لتعريف الأمن العربي هي:

- المدخل العسكري:

ينظر أصحاب هذه المقاربة للأمن العربي بأنه القدرة العسكرية استنادا إلى تعريف حامد ربيع: **"الأمن العربي....هو الحماية العضوية والمادية لكل مواطن ينتمي إلى الجماعة أولا وللجماعة ثانيا بحيث لا يتعرض كيانها لأية مخاطر بأي معنى من معانيها، إن تلك المجموعة من القواعد الحركية التي يجب على الدولة أن تحافظ على احترامها، وأن تفرض على الدول المتعاملة معها مراعاتها لتستطيع أن تضمن لنفسها نوعا من الحماية الإقليمية،......والأمن في جوهره مفهوم عسكري ينبع من خصائص الأوضاع للإقليم العربي ويمكن فهم الأمن القومي على أنه يعني الضرورة الإستراتيجية للدفاع عن المنطقة".**[1]

ويذهب كل من سمير خيري وعدلي حسن سعيد في نفس الاتجاه حيث يعرف الأخير الأمن العربي بالهدف منه فيقول:" **الأمن الوطني للدولة يهدف إلى تأمينها من الداخل ودفع التهديد الخارجي عنها بما يكفل لشعبها حياة مستقرة توفر له استغلال أقصى طاقاته للنهوض والتقدم والازدهار"** فحسبه أمن الدول العربية مجتمعة هو في حد ذاته الأمن المقيم لكل واحدة منها على حدى.[2]

- مقاربة الاجراءات المتخذة:

من بينها تعريف " قاسم عتمة" للأمن العربي بأنه: **"مجموعة من الإجراءات التي يمكن أن تتخذ للمحافظة على أهداف وكيان وأمان المنطقة العربية في الحاضر والمستقبل مع مراعاة الإمكانات المتاحة وتطويرها أي إستغلال المصادر الذاتية وجعلها الأساس في بناء القدرة و إدراك المتغيرات التي تحدث من حولنا وفي داخلنا".**[3]

1- حامد ربيع، نظرية الأمن القومي العربي، دار الموقف العربي، القاهرة، 1982، ص ص42-65.

2- حسن سعيد عدلي، الأمن القومي العربي وإستراتيجية تحقيقه، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 1977، ص11.

3- هيثم، كيلاني، مفهوم الأمن القومي العربي دراسة في جانبيه السياسي والعسكري، أعمال ندوة الأمن العربي التحديات الراهنة، والتطلعات المستقبلية9-1996/1/11، مركز الدراسات العربي الأوروبي، باريس، ص71.

كما يرى في إطار هذه المقاربة جهاد عودة أن الأمن القومي:**" يتعلق بالمحافظة على تطوير وحماية أشكال ووسائل الاتصال والارتباط بين الأفراد والتكوينات وأشكال الوجود في المجتمع العربي على أن تكون هذه الاشكال والوسائل قائمة على التراضي بين الأطراف".** [1]

- المقاربة المركزة على الإمكانات الضرورية للقيام بالأمن العربي:

وفي هذا نجد تعريفي:

"تامر محمد كمال" والذي يعرف الأمن القومي بثلاث دلالات، **بدلالة التحرر من الخوف وانتفاء التهديدات ودلالة علاقته بالتنمية ودلالة المحافظة على كيان الدول وحماية قيمتها الأساسية.**

أما أحمد عصمت عبد المجيد فيعرف الأمن القومي: بأنه:**" قدرة الأمة العربية شعوبا وحكومات على حماية وتنمية القدرات والإمكانات العربية على كافة المستويات السياسية والاقتصادية والثقافية من أجل معالجة أوجه الضعف وتطوير عوامل القوة بفلسفة وسياسة القومية الشاملة تأخذ في اعتبارها المتغيرات العربية والدولية لتكون حافزا قويا نحو تدعيم أركان الأمن القومي العربي بكل متطلباته ودواعيه."** [2]

رغم التجانس الثقافي واللغوي والحضاري إلا أن الدول العربية تعيش في دول متفرقة ولهذا هناك تيار ينظر للأمن العربي على أنه أمن إقليمي.

2- **الاتجاه الإقليمي:** أنصاره يرون في الأمن العربي هو ترتيبات أمن إقليمي بين الوحدات السياسية داخل اقليم متجانس وفي هذا تحمل المنطقة العربية خصوصية الإقليمية نتيجة لتجانس الوحدة الاجتماعية والدينية التي تشرعن وتدفع لقيام تكتلات إقليمية تتجاوز الدولة المحلية[3] ، وقد حلل هذه الخصوصية الجامعي الكندي بول نوبل في دراسته للنظام الإقليمي العربي، حيث تحدث عن "اختلاف في الطبيعة" عن الأنظمة الإقليمية الأخرى في العالم الثالث حيث يرى أن النظام

1- جهاد عودة، نظرية الأمن القومي العربي، مجلة المستقبل العربي، العدد78، أوت 1985، ص158.

2- عبد الله محمد مسعود، علي عباس مراد، الأمن والأمن القومي، مرجع سابق الذكر، ص198.

3- عبد النور بن عنتر، البعد المتوسطي للأمن الجزائري، مرجع سابق الذكر، ص22.

الإقليمي العربي أشد تجانسا بسبب التجانس الديني، اللغوي، الثقافي للشعوب والنخب وهذا ما يجعل أمر تحقيقه ممكننا و متماسكا.[1]

وتعتبر الجامعة العربية التنظيم الممثل لهذا البعد الإقليمي وكذا المنظمات الأخرى، ومن تعريفات ذات الاتجاه الإقليمي العربي تعريف محمد مصالحة:**" تأمين المناعة الإقليمية والاستقرار السياسي والتعامل الاقتصادي بين أجزاء الوطن العربي وتعزيز آليات وقواعد العمل المشترك بما فيها القدرة الدفاعية لوقف الاختراقات الخارجية للجسم العربي وتصليب العلاقة التي تبدو هلامية في الوقت الراهن بين وحدات النظام العربي وما يتطلبه ذلك من اعتماد على الحوار والتفاوض لإنهاء الخلافات والصراعات الدائرة بين هذه الوحدات".**[2]

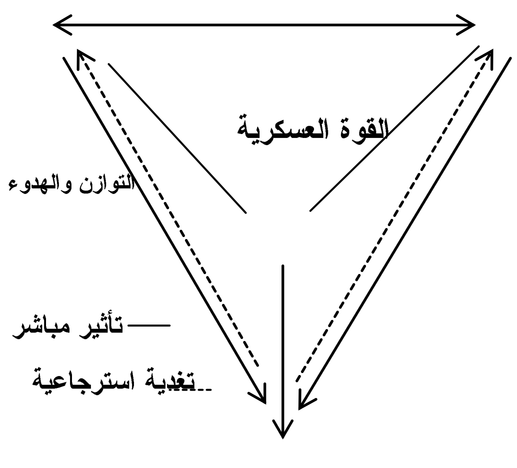
وبما أنّ الأمن القومي يشمل المتغيرات الداخلية والخارجية فله ميزتان: الديناميكية والشمولية وعلى هذا كانت هناك صياغة عربية لنظرية الأمن القومي من خلال ثلاث متغيرات هي:

1- التوازن والهدوء: قدرة الدولة على تحقيق الانسجام داخليا ودوليا.

2- الرفاهية وتحقيق ظروف معيشة الرفاه حسنة واشباع حاجات المواطن العربي.

3- القوة العسكرية: تشمل القدرة التسلحية التدريب والقدرة على استخدام السلاح وفق خطط دفاعية هجومية.[3]

نموذج للأمن القومي من المنظور العربي



الأمن القومي العربي

1- عبد النور بن عنتر ، نفس المرجع، ص23.

2- محمد مصالحة، مسألة الأمن العربي بين المفاهيم الواقع والنصوص، مجلة شؤون عربية. العدد35، 1984 ، ص ص 24-26.

3- عبد المنعم المشاط، نحو صياغة عربية لنظرية الأمن القومي ، مجلة المستقبل العربي، العدد 54، 1983، ص ص16-18.

إن تعريف أمن المنطقة العربية من خلال استعراض للاتجاهات السابقة يمزج بين القومية الأصيلة للشعب العربي كما أنه أمن إقليمي للوحدات السياسية له، وهو مفهوم لا يقتصر على المجال العسكري فقط بل يتجاوزه إلى أمون أخرى ولهذا فإن مصطلح **"الأمن العربي"** تبقى التسمية الأقرب إلى الحيادية وهو ما عبرت عنه جامعة الدول العربية في عمل أمانتها العامة والذي لم يناقش حتى الآن منذ 1993.

الأمن العربي **" قدرة الأمة العربية في الدفاع عن أمنها وحقوقها وصيانة استقلالها وسيادتها على أراضيها، وتنمية القدرات والإمكانيات العربية، في مختلف المجالات السياسية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية، مستندة إلى القدرة العسكرية والدبلوماسية آخذة في الاعتبار الاحتياطات الأمنية الوطنية لكل دولة والإمكانات المتاحة والمتغيرات الداخلية والإقليمية والدولية والتي تؤثر على الأمن العربي"**[1]

- مستويات وأبعاد الأمن العربي:

- مستويات الأمن العربي: إن أعمال الباحثين العرب في الأمن العربي والتعريفات المقدمة لهذا الأخير تبين عن 3 مستويات للأمن العربي:[2]

1- الأمن القومي بالمعنى القطري: national

2- الأمن دون الإقليمي: subrégionale

3- الأمن القومي بالمعنى الإقليمي: régionale

المستوى الأول يتشكل في النظرة القطرية والتي ترتكز على أمن كل دولة في إطار حدودها السياسية الحالية ومع التزاماتها السياسية القائمة، ويتضمن هذا المستوى التأمين على الداخل ودفع التهديد الخارجي بما يكفل تحقيق الاستقرار[3]، وأما المستوى الثاني فيتعلق بأمن عدد محدود من الدول العربية في إطار الوطن العربي كدول مجلس التعاون الخليجي أو دول التكامل (وادي

1- هيثم الكيلاني، مفهوم الأمن القومي العربي، مرجع سابق الذكر، ص71.

2- محمد نصر مهنا، مدخل إلى الأمن القومي العربي في عالم متغير، المكتب الجامعي الحديث، مصر 1996، ص 52.

3- هشام محمود الأقداحي، في تحديات الأمن القومي تاريخي سياسي ، مرجع سابق الذكر، ص 65

النيل)، أو المغرب العربي وهناك من المفترض تقارب أوسع بين هذه الدول سواء في إدراكها لمصادر التهديد أو للمصالح المشتركة وتعبئة الإمكانات.

والمستوى الثالث: هو متعلق بالنظرة إلى وجود الدولة وفيه يكون اتفاق عام على مصادر التهديد واستراتيجية مواجهتها، كما يفترض أن صانعي القرار والمواطنين يعطون أولوية سياسية للترتيبات القومية العليا على المستوى الإقليمي على ما عداها من ترتيبات حتى في فترة الأزمات وهذه الفكرة أحد العقبات التي تواجهها عربيا هي فكرة السيادة.[1]

والمشكلة التي تواجه صناع القرار في المنطقة العربية هو كيفية العمل على المستويات الثلاثة وخاصة الانتقال من المستوى الأول إلى الثالث و هذا يبرز عنصرين:

- الأمن القومي هو محصل الأمن القطري وعليه كلما زاد الأمن دون الإقليمي والأمن القطري زاد معه الأمن القومي وهذا بأن لا تتعارض سياسات الأمن القطرية مع القومية.

- التنوع الحاصل في موارد الأقطار العربية هو في فائدة الأمن القومي وليس العكس.[2]

وعلى ضوء ما سبق فإن الأمن القومي الشامل هو: **" القدرة التي تتمكن بها الدولة من تأمين انطلاق مصادر قوتها الخارجية والداخلية والاقتصادية في شتى المجالات في مواجهة المصادر التي تتهددها في الداخل والخارج مع الاستمرار المؤمن لتلك القوى في الحاضر وفي المستقبل تحقيقا للأهداف الوطنية المخططة".**[3]

وفي هذا الإطار فإن للأمن العربي عدة أبعاد هي: البعد السياسي، البعد الاقتصادي، البعد الاجتماعي، البعد العسكري.

أبعاد الأمن العربي:

إن دراسة أبعاد الأمن العربي تتطلب معرفة البيئة التي يتفاعل فيها النظام العربي ككل، حيث أنه لا يمكن النظر إلى الأمن العربي كعملية معزولة عن كل التحديات سيما التحولات الخارجية وإفرازات العولمة وعليه فإن أبعاد الأمن العربي هي:

1- محمد نصر مهنا، مدخل إلى الأمن القومي العربي في عالم متغير، مرجع سابق،ص ص 53-54.

2- نفس المرجع، ص 55.

3- هشام محمود ألأقداحي، في تحديات الأمن القومي تاريخي سياسي، مرجع سابق الذكر، ص67.

1- البعد الاقتصادي:

يقول "ماكنمارا روبرت": **" يرتبط العنف الداخلي الذي حدث خلال عقد الخمسينات بالتوترات المتفجرة نتيجة للفقر، فهناك ارتباط مباشر ومستمر بين العنف والحاجة الاقتصادية للدولة فمن بين 38 دولة فقيرة 23 دولة عانت من العنف الداخلي".**[1]

و في هذا إشارة صريحة واضحة إلى أن جوهر الأمن إلى حد كبير هو التنمية، وتتميز المنطقة العربية بطاقات وإمكانات غاية في الأهمية ولكنها متفاوتة من قطر إلى آخر وتؤهلها لاستقطاب العديد من الاستثمارات، مما يعني أن المشكلة ليست مشكلة الطاقات الكامنة أكثر منها مشكلة الوسائل والاستراتيجيات وأساليب التنمية حيث تتوافر للمنطقة العربية كل عناصر الإنتاج: الأراضي، رأس المال، الطاقة البشرية.[2]

وقد دفعت التحولات العالمية بالتنمية الاقتصادية لتحتل الصدارة في اهتمامات الأمن القومي خصوصا مع ازدياد الاعتماد المتبادل الدولي وسيطرة الاقتصاد العالمي على الاقتصاديات المحلية وقد جاء في كتابات الباحثين في الأمن العربي أنه يستحيل الحديث عن أمن عربي ولو نسبيا بدون تنمية اقتصادية.

وبهذا فإن مشكلات البعد الاقتصادي العربي قد تمثلت في:

- غياب الأمن الغذائي.
- اختلال هيكل توزيع الدخل وانعدام تحقيق العدالة الاجتماعية.
- البطالة.
- المديونية الخارجية حيث تزايدت مديونيات الدول العربية مع حقبة التسعينات مما ادخل اقتصادها في حالة إرهاق بسبب السعي للتخلص من تلك الديون.
- انكشاف الاقتصاديات العربية للضغوط الخارجية وذلك لأنها اقتصاديات غير منتجة بل تعتمد على التجارة الخارجية فأصبحت لا تستطيع مواكبة العولمة الاقتصادية.[3]

1- عمر عبد الله كامل، الأمن العربي من منظور اقتصادي، أعمال ندوة الأمن العربي التحديات الراهنة والتطلعات المستقبلية، من 9-11 /1996/1، مركز الدراسات العربي الأوروبي، باريس، ص85.

2- نفس المرجع، ص86

3- مصطفى عثمان اسماعيل، الأمن القومي العربي، مكتبة مدبولي، مصر. 2009.ص ص 109-111.

– التبعية الاقتصادية للخارج وتعرف التبعية بأنها: **حالة ما تكشف عن أن اقتصاد بعض الدول يرتبط بنمو وتوسع اقتصاد دولة أو دول أخرى، وتأخذ علاقة التشابك بين اقتصاد دولتين أو أكثر وبينهما وبين التجارة الدولية شكل تبعية عندما تستطيع بعض الدول المهيمنة أو المسيطرة أن تتسع وتنمو ذاتيا في حين أن الدول الأخرى التابعة لا تستطيع أن تفعل ذلك إلا كانعكاس لتوسع ونمو الاقتصاد المهيمن.**[1]

– تزايد الإنفاق العسكري على حساب مشاريع التنمية الأخرى.

ويزداد الأمر خطورة في تزايد استيراد الدول العربية للمواد التقنية مع السلع الاستهلاكية وتعاظم الاعتماد على الشركات متعددة الجنسيات في تنفيد المشروعات العربية.[2]

تضاف إلى ذلك تراجع الإنتاج الزراعي لعدة أسباب منها المشكلة المائية في المنطقة العربية.[*]

2–البعد السياسي:

الأمن السياسي هو المحافظة على العلاقة بين السلطة السياسية والمجتمع في إطار القطر الواحد وفي إطار النظام الإقليمي العربي ويتحقق الأمن الاقتصادي والسياسي في خط متوازي للسير نحو تحقيق الأمن العربي.

وإذا كانت وظيفة السلطة السياسية هي إشباع حاجات الشعب من جهة وإجباره على التنظيم بوسائل الإكراه من جهة أخرى، فإن هذا البعد السياسي للأمن العربي يعيش مرحلة تخلف سياسي بسبب:

– انغلاق الأنظمة السياسية العربية واتسامها بالجمود.

– ضعف المشاركة السياسية الفعالة وظهور جلي للانقسامات وعدم الاستقرار السياسي.

– أزمة الشرعية والمشروعية أبانت عن ضعف في التحول الديموقراطي الذي انعكس على الاستقرار السياسي للدول العربية حيث تمارس عمليات الإقصاء في التداول على السلطة على نطاق

1– عبد الله محمد مسعود، علي عباس مراد، الأمن والأمن القومي، مرجع سابق الذكر، ص223.

2– محمد عبد الله كامل، الأمن العربي من منظور اقتصادي، مرجع سابق الذكر، ص ص32–36.

*– سوف يتم التفصيل في المشكلة المائية وعلاقتها بالتنمية الزراعية في الفصل الثاني.

واسع مما انعكس في الأداء المجتمعي.

-غياب أو تغييب للمجتمع المدني في رسم السياسة داخل الدول العربية في حين أن الانفتاح التشاركي شرط لا غنى عنه لتصريف حالة الإنخناق والصراع في المجتمعات العربية.[1]

إن لعملية الصراعات العربية و أزمة الحدود العربية دور كبير في تعطيل الأمن السياسي العربي وذلك ناتج عن مسألة الزعامات السياسية .

وعليه فإنه كلما غابت الرشادة والحوكمة غاب الأمن السياسي العربي و تفجرت القضايا الاجتماعية الكامنة التي يتزعزع معها الإستقرار في النظم السياسية العربية ومنه زعزعة الأمن العربي.[2]

3-البعد الاجتماعي:

نقصد بالبعد الاجتماعي للأمن العربي ذلك الجانب من الشعور القومي المعاصر المتعلق بالعلاقات الاجتماعية اليومية المادية والروحية بين الجماهير العربية ومستوى تكاملها وتضافرها في إطار من الاندماج الوطني والقومي أمام التردي الفظيع في المستوى السياسي والاقتصادي للأمن العربي.[3]

ولهذا فأن البعد الاجتماعي للأمن العربي يتميز بمكامن للقوة وعناصر الضعف.

ومن عناصر القوة في البناء الاجتماعي العربي:

- السكان والخصائص البشرية: حيث يتمتع الوطن العربي بوفرة السكان مع نمو مرتفع نسبيا ويمثل عامل التفاوت السكاني بين الأقطار العربية عامل قوة للاقتصاديات العربية لو تم استغلالها إستغلال حسن ضمن تكامل اقتصادي.

-التركيب الاجتماعي: تتمتع المنطقة العربية بدرجة عالية من التماسك الديني والعرقي واللغوي والذي يجعل المنطقة العربية من المفروض في غنى عن النعرات الجهوية والعرقية .

1- محمد مصالحة، مسألة الأمن العربي بين المفاهيم الواقع والنصوص، مرجع سابق الذكر،ص ص51-52.

2- عبد الله ساعف، الخلافات السياسية العربية- العربية، وتأثيرها على الاستقرار الأمني، أعمال ندوة الأمن العربي: التحديات الراهنة والتطلعات المستقبلية، من 9-1/11/ 1996 مركز الدراسات العربي الأوروبي ، باريس، ص ص210-212.

3- سمير حسن، البعد الاجتماعي في الأمن القومي العربي الأمن القومي العربي في عالم متغير، تحرير مدحت أيوب، مكتبة مديولي، 2003، ص 315.

أما عن عناصر الضعف فمنها: اختلاف الوفرة السكانية أدى إلى ضعف التنمية في المناطق الضعيفة بالسكان مما أدى إلى صنع تفرقة داخل المجتمع العربي حتى في توزيع الدخل والثروة وعلى هذا الأساس فإن دور البعد الاجتماعي في تحقيق الأمن العربي تحدده 3 عناصر ينبغي توافرها في بناء المجتمع:

1- إتاحة الفرصة لجميع أطياف المجتمع بالمشاركة حيث أن الحرمان من المشاركة يؤدي إلى الاغتراب المجتمعي والشعور بعدم الانتماء وهذا يؤثر على الأمن الاجتماعي والسياسي.

2- إشباع الحاجات الأساسية لغالبية البشر في المجتمع لأنه يعمق إرتباط الفرد بالمجتمع مما يجلب الاستقرار الاجتماعي.

3- تجنب التمييز الاجتماعي مع ما لذلك الشأن أن يدخل المجتمع في صراعات و تناحرات ثقافية لغوية دينية تزعزع الأمن القومي والأمن الاجتماعي.[1]

ومن تحديات الأمن الاجتماعي العربي كذلك الجريمة والمخدرات وأزمة الثقافة.

4-البعد العسكري:

تعتبر القوة العسكرية مصدرا أساسيا من مصادر قوة الدولة على مر العصور، وتعتبر القوة العسكرية ركيزة من ركائز الاستقرار السياسي والأمن القومي الشامل ، كما أنها أداة السلطة السياسية لحماية شرعية النظام السياسي القائم والدفاع عن الكيان الإقليمي وسلامة أراضيه داخل الدولة وتحقيق أمنها في نطاق المجال الدولي، ومن هنا جاء الانتباه الإسرائيلي المبكر بضرورة امتلاك السلاح النووي وقد نجحت في ذلك فعلا وامتلكت القنابل النووية والصواريخ الباليستية كل ذلك ردعا للقوة العسكرية العربية مانحة لنفسها ورقة للضغط والابتزاز في المفاوضات العربية الإسرائيلية ضمن الصراع العربي الإسرائيلي.[2]

ومن أسباب عدم القدرة على تحقيق أمن عسكري قطريا كان أو اقليمي عربي:

- عدم نجاح دول المواجهة العربية مع إسرائيل في بناء جيوش قادرة على الدفاع.

1- محمد الميلي، الأبعاد الثقافية والاجتماعية للأمن العربي، ندوة الأمن العربي، التحديات الراهنة والتطلعات المستقبلية، من9-1996/1/11، مركز الدراسات العربي الأوروبي، باريس، ص ص123-124.

2- عبد الحليم محمد، مستقبل الصراع العربي الإسرائيلي الدولة الفلسطينية الديمقراطية الموجودة، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، مصر 1999، ص 30.

– عدم اتفاق القادة العرب على الهدف السياسي من عملية الصراع مع إسرائيل حيث اختلفوا في استخدام القوة ضد إسرائيل.

– عدم مقدرة الدول العربية على إقامة بنية عسكرية موحدة.

– عدم إقامة هيئة صناعية عسكرية عربية تفي بالمتطلبات الدفاعية الرئيسية.[1]

هذا مع ارتباط جيش مصر والأردن باتفاقيات مع إسرائيل وحصول كل الدول العربية على السلاح من الخارج، فإن فاعلية القوات المسلحة تبقى رهينة المشروطية التابعة لبيع السلاح، إضافة إلى مسألة تدرب الضباط في الخارج يجعل من إمكانية انحراف في المؤسسة العسكرية على المجتمع ومع تراكم السلاح في البلاد العربية يمكن أن يوجه إلى الاقتتال الداخلي والبيني (بين الدول العربية) وكذلك ارتفاع نسبة الإنفاق العسكري الذي أثر بشكل كبير على الميادين الأخرى للأمن العربي.

ومع استمرار الفجوة التكنولوجية والتقنية خاصة بين إسرائيل الجارة والدول العربية يبقى السؤال مطروحا حول فاعلية الأسلحة التقليدية الموجودة بحوزة الجيوش العربية مع حرص إسرائيل على البقاء أقوى من الناحية العلمية التقنية والعسكرية، لأنه لا دولة عربية تمتلك السلاح النووي.

إن الضعف قد زاد مع الأحلاف العسكرية والتعاون العسكري الذي يتم بين جيران المنطقة العربية خاصة التعاون التركي الإسرائيلي و الإثيوبي الإسرائيلي، والقواعد العسكرية الموجودة بالأراضي العربية ومع دور الحلف الأطلسي يبقى التساؤل حول بناء قوة عسكرية عربية فعالة.

المطلب الثاني: مهددات الأمن العربي

بعدما تطرقنا إلى أبعاد الأمن العربي السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية والعسكرية والتحديات التي تواجه هذه الأبعاد سوف نتطرق الآن إلى مهددات الأمن العربي والتي ارتأينا تقسيمها إلى مهددات داخلية ومهددات خارجية وسنركز على أهم المهددات.

1– إلياس رزق، المكون العسكري للأمن القومي العربي، الأمن القومي العربي في عالم متغير تحرير مدحت أيوب، مكتبة مدبولي، مصر،2003 ، ص283.

I- المهددات الداخلية:

1- أزمة الرشادة والتحول الديمقراطي والأقليات:

في غياب بناء كامل وناجح للدولة برزت قضايا الأقليات والتحول الديموقراطي ووصلت إلى حد التفاعلات العنيفة في عدد ليس بقليل من الدول العربية مما أدّى إلى استنزاف موارد هائلة ووصلت إلى حد تهديد بقاء الدولة في بعض الحالات وتفكيكها في حالات أخرى(والمثال الليبي ليس ببعيد)،هذه العوامل الداخلية للإثنيات والتحول الديمقراطي دعمتها تدخلات خارجية خدمة لمصالحها.[1]

فحالة غياب الرشادة السياسية تعزز في المجتمع صور سلبية وخطرة على الأمن القومي والتطور التنموي في المجتمع فيصل جزء من المجتمع إلى الاغتراب، في حين أن حالة التخلف في هذا الوطن العربي تحتاج لتكافل المجتمع المدني للتغلب عليها، إن هذا التهديد تعيشه كل الدول العربية بدون استثناء بالطبع مع فوارق متفاوتة ولكن آثارها تكمن في تهديد المجتمع والأمن العربي بكامله.[2]

2- الحركات الدينية المتطرفة:

إن الفقر والحاجة إضافة إلى ضعف التأهيل الديني من الأسباب التي تدفع إلى التطرف خصوصا مع بروز تيارات دينية متطرفة تقوم باستخدام العنف لتحقيق المطالب باسم الدين الإسلامي وقد شهدت العديد من الدول هذه الحركات المتطرفة مثل الجزائر ومصر، وقد أثرت كثيرا في عمل الجانب الاقتصادي والاجتماعي للأمن العربي، حين برز معها انغلاق ديموقراطي وغياب للديموقراطية والتنمية.[3]

1- محمد الميلي ، الأبعاد الثقافية والاجتماعية للأمن العربي، مرجع سابق الذكر،ص ص 123-125

2-غازي صالح نهار، الأمن القومي العربي دراسة في مصادر التهديد الداخلي، دار مجدلاوي،1993، ص ص52-55.

3- علي التريكي، الأمن العربي والتحديات، أعمال ندوة الأمن العربي التحديات الراهنة والتطلعات المستقبلية 1996/1/11/9، مركز لدراسات العربي الأوروبي ، باريس، ص 424.

3 - إيقاف مشاريع التنمية:

لقد أدى فشل السياسات الاقتصادية المنتهجة إلى تراجع في معدلات النمو وتزايد الأزمات الاقتصادية والاجتماعية داخل دول الوطن العربي، حيث لجأت الدول العربية معظمها إلى المؤسسات المالية الدولية لطلب الإعانة المالية والنقدية، فارتفعت المديونية الخارجية لها حيث أصبحت خدمة الديون أكبر من الدين في حدّ ذاته مما جعل الدول العربية تدخل في عملية تبعية كبيرة أثرت كثيرا على استقرارها الداخلي.[1]

مما أثر على سعر صرف العملة المحلية وتعثر خطط التنمية بالاقتصاديات العربية، فأصبحت المديونية الخارجية تمثل تهديد للأمن العربي حيث شكلت عائق أمام تنمية اقتصادية واجتماعية.[2]

4- الخلافات السياسية العربية عربية:

في الحالة العربية توجد نزاعات سياسية وإيديولوجية تعلقت بمساعي النفوذ السياسي في الأراضي العربية وقضية الزعامة والقيادة والتكاملات العربية(في حين هي تنازعات)، وكذا توجد نزاعات حدودية بين الدول العربية وهي نتاج للإرث الاستعماري وهناك من النزاعات ما أثر مباشرة أي عسكريا على الأمن العربي حين وصلت إلى منازعات عسكرية بين أقطار عربية مثل النزاع المصري السوداني القطري السعودي، المغربي الجزائري، دون أن نغفل الدور الخارجي في تذكية هذه النزاعات وقد مثلت حرب الخليج وانشطار الدول العربية بين مؤيد ومعارض للحرب على العراق أحد أهم النتائج على الأمن العربي. [3]

6- **المياه:** إن الكثير من الملاحظين يرون في الحقبة القادمة حرب للمياه وذلك في ظل تواصل نقص في كمية ونوعية المياه لسد الحاجات البشرية ويقع الوطن العربي في قلب هذه الأزمة خصوصا مع التطلعات الإسرائيلية والتركية للمياه العربية ، وهذه المشكلة هي محور هذا البحث.

1- إسماعيل معراف، الوضع الإقليمي العربي في ظل المتغيرات الدولية، مرجع سابق الذكر، ص567.

2- محمد عبد الله كامل، الأمن العربي من منظور اقتصادي، مرجع سابق الذكر، ص 94.

3- عبد الله ساعف، الخلافات السياسية العربية –العربية وتأثيرها على الاستقرار الأمني، مرجع سابق الذكر، ص ص 209-210.

II- المهددات الخارجية للأمن العربي:

1- كثافة الوجود الأجنبي العسكري في الوطن العربي:

ازداد التواجد الأجنبي على أثر حرب الخليج الثانية وازداد معها الموقف العسكري والأمني العربي تعقيدا وذلك يعود إلى ابرام اتفاقيات عربية مع قوى خارجية لتواصل الوجود العسكري الأجنبي في المياه الإقليمية والأراضي العربية ويمثل التواجد الأجنبي أداة رقابة للولايات المتحدة الأمريكية من خلال القواعد العسكرية بالكويت... والأسطول السادس في البحر المتوسط كما أن التواجد العسكري يسعى إلى الحفاظ على الوضع القائم بعدم تكامل الدول العربية[1].

2- الشرق أوسطية:

إن الشرق أوسطية المطروحة كتعاون إقليمي تستند على أساس جغرافي لا هوياتي مما يقصي الهوية العربية فيه، كما أن حل مشكلة الصراع العربي الإسرائيلي الذي كان أهم عامل للدعوة إلى الشرق أوسطية قد أصبح أمرا ثانويا يحل عن طريق التفاوض بين الأطراف المعنية وليس في إطار الشرق أوسطية وهذا ما دعا إليه "واران كرستوفر" وزير الخارجية الأمريكي في سنة 1996 حينما دعا إلى خصخصة السلام.[2]

3- تهديدات دول الجوار الإقليمية:

تمثل إسرائيل مصدر التهديد المباشر للأمن العربي فإسرائيل قد وجدت داخل المنطقة العربية من أجل تهديد الأمن العربي، فالعلاقة بين أمن إسرائيل والأمن العربي هي لعبة صفرية وبالتالي لاتضع إسرائيل في فكرها الاستراتيجي أي مجال للتسوية والمعاهدات التي تحد من أمنها وتوسعها وعلى هذا فإن التهديد الإسرائيلي الذي يتبنى إستراتيجية توسعية من خلال خلق دائم لوقائع جديدة يمثل خطرا فعليا على الأمن العربي، فالاستيطان الإسرائيلي في فلسطين ربط دول جوار إسرائيل

1- ثامر كامل الخزرجي، ياسر علي المشهداني، العولمة وفجوة لأمن في الوطن العربي، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، الأردن، 2004، ص 136.

2- محمد علي حوات، مفهوم الشرق أوسطيه وتأثيرها على الأمن القومي العربي، مكتبة مدبولي، معهد البحوث والدراسات العربية، مصر، 2002، ص363.

بمعاهدات أمنية والأطماع في المياه العربية هي تهديد فعلي واقع للأمن العربي[1] ، وعلى هذا تتلخص مهددات إسرائيل في الاستيلاء على المياه و الأراضي العربية فقد قال "شارون" في هذا: **"منطقة الأمن الإسرائيلي تمتد من باكستان إلى شمال افريقيا ومن تركيا إلى الخليج العربي ومن حق إسرائيل أن تضرب أية قوة في هذه المنطقة ".**

4- التحالف الاستراتيجي الإسرائيلي الأمريكي:

يتخذ التحالف الأمريكي الإسرائيلي أبعاد استراتيجية متجددة تقوم على المصلحة المشتركة بينهما يجسده الدعم الأمريكي الاقتصادي والعسكري لإسرائيل غير المحدود و يؤدي هذا التحالف إلى منع أي توجه وحدوي عربي وكذا منع التيارات الراديكالية من السيطرة في الدول العربية والسعي إلى ضرب كل دولة في المنطقة تحيد عن دورها المرسوم سلفا.

وتصف الولايات المتحدة الأمريكية إسرائيل بالدولة المحاطة بأعدائها العرب ولهذا لا تتوانى في دعمها وإبقائها متطورة خاصة عسكريا وتقنيا.

كما أثمر التعاون الأمريكي الإسرائيلي على تكثيف التعاون الاستخباراتي والأمني وفق ما حدد في الاتفاق الثنائي لسنة1981 وكذا التنسيق الاستراتيجي لمواجهة التهديدات المحتملة في الشرق الأوسط وإفريقيا.[2]

إضافة إلى الدور الجديد الذي أنيط بحلف الشمال الأطلسي NATO والذي تعتبر إسرائيل أول متعامل معه في الشرق الأوسط.

5- الأطماع الجيوبوليتكية لدول الجوار:

تركيا: ترتبط تركيا باتفاق عسكري مع إسرائيل منذ سنة 1996 محوره التعاون العسكري الإستراتيجي والاستخباراتي،و أكيد إن هذا التعاون المتضررّ الأول منه هو الأمن العربي ذلك أن إسرائيل كما وردنا هي في صلب التهديد للأمن العربي ليضاف إليها الأطماع التركية التي تحركها المصلحة، ولها تهديدات عديدة منها:

1- عبد المنعم المشاط، الأمن القومي العربي أبعاده ومتطلباته، القاهرة، 1993، ص 484.

2- نفس المرجع ، ص ص583-587.

- مسألة المياه وتحكم تركيا في منابع الفرات ودجلة وتهديدها بشكل مباشر للأمن العراقي والسوري

- انتهاك السيادة العراقية والأطماع في شمال العراق وشمال سوريا.[1]

كما تقوم إيران بأعمال تهدد الأمن العربي مثل:

- التوغل في الأراضي العراقية ، و احتلال الجزر الإماراتية.

- السيطرة على مضيق هرمز وفرض السيطرة على الملاحة في الخليج العربي الذي تسميه الخليج الفارسي.

أما إثيوبيا فتهدد بشكل مباشر الأمن المائي المصري لتحكمها في منابع النيل كما تزيد على ذلك بالتحالف مع إسرائيل انطلاقا من يهود الفلاشة المتواجدين بها.

إن هذه التهديدات تستوجب على القائمين على الأمن العربي تفعيل التعاون الاقتصادي البيني و تقوية الاقتصاد القطري، توحيد الإرادة السياسية وحل الخلافات العربية – عربية،و التنسيق العسكري خاصة الاستخبارات في محاولة لبناء نماذج مختلفة للتكامل في كافة المجالات لصد الاختراق الخارجي للأمن العربي وذلك بتوظيف الموارد الموجودة بها في تعزيز الأمن الداخلي والخارجي.

1- محمد علي حوات، مفهوم الشرق أوسطية وتأثيرها على الأمن القومي العربي ،مرجع سابق، ص370.

المبحث الثالث: الأمن المائي العربي وعلاقته بالتنمية

المطلب الأول: مفهوم الأمن المائي العربي

يشكل الأمن المائي أحد أجزاء الأمن القومي للدولة، وعالميا أحد أركان الأمن البشري ويتمثل الأمن البشري بشكل عام في الحماية ضد ما يمكن التنبؤ به من أحداث قد يؤدي وقوعها إلى حدوث اضطراب في حياة البشر وسبل معيشتهم، وتعد المياه عنصرا حاسما في استمرار الحياة والمعيشة للبشر، ولذلك فتأمين المياه وحمايتها من التضرر يعد من محاور الأمن الإنساني.

وعند تطرقنا للأمن المائي فإننا نربط مفهوم الأمن المائي بضرورة امتلاك إمكانات مائية لتحقيق الاكتفاء الذاتي من المياه، وهذا راجع لكون الموارد المائية تشكل محورا هاما في الأمن القومي، وفي هذا يقول "بطرس غالي": **" أبرز الحروب المستقبلية سوف تكون بسبب ندرة المياه والتي انتقلت من كونها مشكلة اقتصادية إلى قضية ضمان وجود وبقاء، ومن ثم وجب تأمين مصادر هذه الثروة الأمر الذي يؤدي إلى وجود تداخل في شبكة العلاقات الدولية".**[1]

وعليه فإن الماء هو عصب الحياة ويدخل في الاحتياجات الاقتصادية، الصناعية والزراعية، وبالتالي هو عصب حيوي في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وفي مسار تحسين ظروف الحياة، وقد كانت هناك العديد من المؤتمرات الدولية لقضية المياه وندرتها حيث بادرت الأمم المتحدة منذ منتصف الستينات بوضع البرنامج المائي الدولي العشري 1965-1975، وكذا انعقاد مؤتمر ثاني للمياه "بلامي" في هولندا (ملتقى عالميا) حضره 106 مشاركا من الدول تمحور بحثه حول أمن المياه وحماية الثروة المائية من التلوث والاستنزاف[2]، وكذا المؤتمر الثالث في 2003 والمؤتمر الرابع في 2006.

1- محمد عبد الغني سعودي، الجغرافيا السياسية المعاصرة، المكتبة الأنجلو مصرية، القاهرة، مصر، 2003، ص 53.

2- كرستين عبد الله اسكندر، الملتقى العالمي الثالث للمياه، مجلة السياسة الدولية، العدد 152، 200، مصر، ص 293.

أما تعريف الأمن المائي فقد قصد به بموجب المعاهدة الدولية المختصة بالمياه بـــ: "**الحصول المستدام على أساس تجمعات المياه على كميات كافية من المياه ونوعية مقبولة للاستخدامات البشرية والبيئية".**[1]

ويقر هذا المفهوم بأبعاد متعددة وبالحاجة إلى المياه الوفيرة وذات نوعية جيدة للاستهلاك مع المحافظة على استدامتها.

أما برنامج الأمم المتحدة للبيئة UNEP فيحدد الأمن المائي بأنه:

" **يمثل عنصر تواصل الانسانية مع الطعام، الشراب، والمياه النظيفة والنظافة والصرف الصحي والأسماك والموارد الصناعية والطاقة والنقل والمرافق الطبيعية، وكلها تعتمد على الحفاظ على النظم الايكولوجية والإنتاجية**".

أما المتخصص "**مايكل كامبانا**"، فيعرف الأمن المائي بقوله: **" هو قدرة السكان على الحصول على مياه كافية لتلبية جميع احتياجاتها والحد من الجوانب المدمرة للمياه"**[2].

وبهذا فقد تم النظر إلى الأمن المائي في الأساس على أنه الحال الذي يكون فيه عند كل شخص فرصة أو قدرة على الحصول على مياه نظيفة ومأمونة بالقدر الكافي وبالسعر المناسب حتى يتمكن من أن يعيش حياة ينعم فيها بالصحة والكرامة والقدرة على الإنتاج مع الحفاظ على النظم الأيكولوجية التي توفر المياه وتعتمد عليها في الوقت نفسه، بينما يؤدي انقطاع سبل الحصول على المياه إلى تعرض البشر لمخاطر كبيرة تتعلق بالأمن البشري أبرزها انتشار المرض وانقطاع سبل المعيشة.

حيث تتفق هذه النظرة مع الإعلان الذي أطلقته لجنة الأمم المتحدة للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية الذي ينص على أن المياه حق إنساني من خلال القدرة على الوصول إليها وبأسعار معقولة مثله مثل التعليم والصحة والمسكن وبالمقابل فانعدام الأمن المائي يعتبر انتهاكا

1- مقدمة عامة لسجل مؤتمر الأمن المائي العربي، يونيو 2010
http://arcel.kuniv.edu.kw/index.php?option=com_content&view=article&id=155:--------2010&catid=81:2011-04-03-14-53-23

2- defining Water Security : http://watersecurity.wordpress.com/2011/12/17/defining-water-security/

قويا لأهم مبادئ العدالة الاجتماعية وسبب في عدم تكافؤ الفرص وهو شرط أساسي في تحقيق العدالة الاجتماعية.[1]

ولهذا من الأسباب التي تؤدي إلى اختلال الأمن المائي الندرة، الجفاف، التلوث، سوء التسيير والإدارة، الصراع على المياه.

إن مفهوم الأمن المائي له تعاريف عديدة لكن أكثرها شيوعا هو ما حدد احتياجات الفرد المائية على مدار السنة، وهو ما عرف بحد الأمان المائي.

Water stress index: وهو متوسط نصيب الفرد (في بلد ما) سنويا من الموارد المائية المتجددة والعذبة لمواجهة الحاجة إلى الزراعة والصناعة والاستهلاك المنزلي وهو حد الاستقرار والقلق المائي.[2]

ومن منظور عالمي فإن 1000 متر مكعب من المياه المتجددة والعذبة للفرد هو المتوسط الذي دونه يتعرض البلد لمشكلة ندرة المياه تعرقل التنمية وتؤثر سلبيا على صحة المواطنين، وبالنسبة للمنظور الإقليمي فإن 500 م^3/سنة/ للفرد يعتبر حدا مناسبا للمناطق الجافة وشبة الجافة والقاحلة، وعلى هذا الأساس فقد قدرت الأمم المتحدة عدد البشر الذين يعانون من نقص المياه في العالم بأكثر من 132 مليون فرد سنة 1990 وتتوقع أن يرتفع عددهم إلى 904 ملايين سنة 2025 معظمهم يتركز في إفريقيا وأجزاء من غرب آسيا.[3]

وهذا ما يلاحظ في الجدولين التاليين اللذين يوضحان موقع دول عربية و غير عربية من حالة الافتقار للمياه وتوقعات العجز المائي:

1- كليب سعد كليب، الأمن المائي في البلدان النامية في القرن الحادي والعشرين، مجلة الجيش، العدد 332، لبنان:
http://www.lebarmy.gov.lb/ar/news/?25487#.Uz77kM7Uj8o

2- رمزي سلامة، مشكلة المياه في الوطن العربي احتمالات الصراع والتسوية، منشأة المعارف، الإسكندرية، 2001، ص 9.

3- نفس المرجع، ص ص9-10

جدول1: دول تحت حد الأمان المائي عام 1990 Water stress index

الدولة	متوسط نصيب الفرد سنويا من المياه المتجددة بالمتر مكعب
جيبوتي	19
الكويت	75
مالطا	85
قطر	103
البحرين	184
باربادوس	195
المملكة العربية السعودية	284
الامارات العربية المتحدة	293
الأردن	308
اليمن	460
اسرائيل	461
تونس	540
جزر الرأس الأخضر	587
كينيا	635
بورندي	654
الجزائر	690
رواندا	902
مالاوي	961
الصومال	980
سنغافورة	222

المرجع: رمزي سلامة، مشكلة المياه في الوطن العربي احتمالات الصراع والتسوية مرجع سابق الذكر، ص 10، نقلا عن:

world Bank : world resources 1996

جدول 2 : يوضح توقعات الأمن المائي WSI لعام 2050م.

الدولة	متوسط نصيب الفرد من المياه المتجددة ($م^3$) سنويا			الدولة	متوسط نصيب الفرد سنويا ($م^3$) من المياه المتجددة	
	التوقعات الدنيا	التوقعات القصوى			التوقعات الدنيا	التوقعات القصوى
جيبوتي	6	8		مصر	398	644
الكويت	38	59		سوريا	454	667
قطر	47	67		المغرب	368	667
مالطا	57	88		جنوب افريقيا	472	658
السعودية	67	84		اثيوبيا	477	690
الأردن	68	90		هايتي	505	679
البحرين	72	104		ايران	581	891
اليمن	90	127		ليسوتو	596	789
الإمارات	120	171		مدغشقر	673	911
باربادوس	129	197		افغانستان	697	1025
كينيا	141	190		بوركينافاسو	811	1018
سنغافورة	159	221		زيمبابوي	715	1061
بورندي	160	229		قبرص	717	1125
عمان	163	235		تنزانيا	728	964
الرأس الأخضر	176	252		طوغو	737	1081
اسرائيل	192	300		بيرو	756	1125
ليبيا	213	276		أوغندا	759	1134
تونس	221	363		نيجيريا	763	1116
الصومال	223	324		لبنان	768	1218
مالاوي	232	305		غانا	948	1105
روندا	247	351		موزنبيق	964	1488
الجزائر	247	398		كوريا الجنوبية		
كوموروس	341	508				

المرجع : رمزي سلامة، نفس المرجع ، ص 11، نقلا عن:

World bank : « world Ressources », 1999/1996.

وهناك مفاهيم أخرى مصاحبة للأمن المائي هي:[1]

- **العجز المائي: Water déficit**: ويعني عدم كفاية كميات المياه المتاحة لتلبية الطلب عليها وعكسها هو الفائض المائي Water Surplus.

- **الهدر المائي Water Loos**: وهو زيادة استعمال المياه عن الحد الطبيعي المطلوب.

وعلى هذا فإن مفهوم الأمن المائي **" هو الحالة أو الوضعية المستقرة لموارد المياه يمكن الاطمئنان إليها، يستجيب فيها عرض المياه للطلب عليها"،**[2] وهذه الحالة تمثل الحالة الحدية، وعندما لا يستطيع عرض المياه أن يلبي الطلب عليها (لأسباب طبيعية أو بشرية) فعندئذ يسمى بالعجز المائي وبهذا فإن هناك فرق بين العجز والنقص في المياه فالنقص هو وجود موارد مائية مع عدم قدرة الدولة على تنميتها في حين أن العجز يعبر عن نقص حاد يؤدي تواصله إلى إعاقة التنمية في البلد وإذا ما تم إهمال إدارة المياه فان البلد سينتقل من مرحلة الوفرة المائية إلى مرحلة الشحة المائية ثم إلى مرحلة العجز المائي الحاد ومعه يصبح عائقا أمام التنمية.

- **علاقة الأمن المائي بالتنمية**: ترتبط الحالة المائية للدولة بالتنمية بمختلف مجالاتها اقتصادية، اجتماعية وصحية أيما ارتباط وذلك يعود إلى كون المياه وسيلة وحاجة ضرورية للاستمرار، حيث يرتبط بالصحة نظرا إلى أن تراجع الأمن المائي يؤدي إلى الآفات والأمراض وبخاصة في المناطق التي يقل فيها الماء أو التي لا يستعمل سكانها الماء المعالج.

ويعاني ما يناهز 2,3 مليار نسمة في العالم من الأمراض الناتجة عن استعمال غير نقي للمياه وتتسبب هذه الأمراض في 5 ملايين وفاة كل سنة، وخصوصا الأطفال الصغار حيث تبلغ نسبة الأطفال اللذين يموتون في كل سنة نتيجة الأمراض المعدية والفيلية المرتبطة بالمياه 60% من مجموع الحالات، ففي سنة 2001 قضى الإسهال على مليوني شخص من بينهم 1,2 مليون طفل.[3] وتؤدي الندرة في المياه والعجز المائي خاصة في الصرف الصحي وتلوث المياه المستعملة

1- منذر خدام، الأمن المائي العربي الواقع والتحديات، مركز دراسات الوحدة العربية،ط2، 2003، لبنان، ص 20.

2- نفس المرجع، ص 21.

3- تقرير التنمية البشرية لعام 2006، القوة، الفقر وأزمة المياه العالمية، ما هو أبعد من الندرة، ص ص 31-46، للاطلاع على التقرير http://www.un.org/ar/esa/hdr/pdf/hdr06/HDR_2006_Complete.pdf

واختلاط مياه الصرف الصحي بالمياه الموجهة للاستخدام الخاص عن طريق ضعف إدارة المياه إلى عواقب وخيمة على صحة الإنسان، خاصة غياب المراحيض يؤثر في صحة الأطفال ويؤثر على مستواهم العلمي وعلى التواصل بين الجنسين الرجل والمرأة.[1]

أما عن علاقة الأمن المائي أو (المياه) بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية، فإنه مع التطورات التي حدثت مع الثورة الصناعية والحاجة إلى كميات أكبر من المياه للتصنيع ومع ارتفاع عدد السكان في العالم بنحو متزايد، فإن حاجاتهم الغذائية قد ارتفعت، ولهذا فإن المياه تمثل دور المتغير المستقل في العمليات الإنتاجية، حيث تستخدم الزراعة في العالم المتخلف 80% من المياه، والصناعة 35%، أما في العالم المتقدم فحوالي 60% للزراعة و 40% للصناعة وعليه فإنه مع ازدياد المناطق الحضرية استنزفت الموارد المائية وهذا ما بات يشكل خطرا على تواصل التنمية الاقتصادية.

وعلى هذا فإن الاستهلاك الواسع (زراعي وصناعي) للمياه أدى إلى تناقصها وهناك معيارين لقياس دور الموارد الطبيعية في التنمية الاقتصادية:[2]

1- عندما تشكل الموارد بطريقة أو بأخرى بعض المدخلات الأساسية في انتاج السلع التي تلبي احتياجات اقتصادية.

2- عندما تلبي الموارد احتياجات اقتصادية مباشرة وهي في موقعها الأصلي دون الحاجة إلى معالجتها.

وهذا ما ينطبق على المياه وخاصة في ما يخص الأمن الغذائي حيث يسير هذا الأخير في خط متوازي مع المياه وتزداد حالة العجز الغذائي كلما تناقصت المياه خاصة في الدول التي تعاني إجهاد مائيا وندرة طبيعية في المياه.

---

1 - Christophe Bosch. Kristen Hommann, Gloria MRubio, Claudia Sadoff and Lee Travers ,Water Sanitation and poverty :
http://www.intussen.info/OldSite/Documenten/Noord/Internationaal/WB/PRSP%20Sourcebook/TN%2018%20Water,%20sanitation%20and%20poverty.pdf

2- هاني أحمد أبو قديس، استراتيجيات الإدارة المتكاملة للموارد المائية، مجلة دراسات إستراتيجية، العدد 93، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 2004، ص ص 44- 45.

وللماء علاقته بالتنمية الاجتماعية كذلك وذلك لأن مشكلات العجز المائي غالبا ما تقترن بهجرة واسعة للسكان من مناطق الندرة إلى مناطق التوافر هذا داخل الدولة، أما بين الدول فإن العجز المائي لدولة يجد له صدى في دول الجوار وعليه فإن تزايد إنتقال السكان يزيد من الضغط على موارد المياه مما يؤدي إلى استنزافها ومن ثم عدم قدرتها على أداء وظائفها مما قد يزيد عدد المهاجرين و العاطلين عن العمل، وتصبح قضية المياه مهددة ومستنزفة للاقتصاد الوطني مما يؤدي إلى مشكلات اجتماعية تفجر الصراع على المورد، وفي هذا يقول "توماس ناف" **" إن الندرة هي الخيط الأول والأمن هو الخيط الثاني، والاثنان يشكلان حبلا حلزونيا يلتف حوله باقي العناصر المكونة للصراع المائي السياسي"**.[1]

مفهوم الأمن المائي العربي:

إن النرجسية السياسية التي تتملك العديد من واضعي ومسيري السياسات العربية قد جعلتهم يظنون أنهم بموقعهم في المنطقة المتوافرة على مخزون هام واستراتيجي من النفط سوف يتحكمون بعصب الصناعة في الغرب، لكن الواقع أن العجز الغذائي العربي المسجل والمتواصل قد كان بمثابة الشوكة التي أفاقتهم من غفلتهم وتبين أن الغرب حقيقة هو من يتحكم باستمرارية العرب، هذا العجز الغذائي هو القوت الذي تزيد إنتاجيته بالموارد المائية وينخفض بندرة وقلة المياه.[2]

ويرتبط الأمن المائي بمفهوم الميزان المائي وهو **"عملية الموازنة والمقارنة بين إجمالي حجم الموارد المائية التقليدية وغير التقليدية في فترة زمنية معينة وبين إجمالي حجم الاحتياطات المائية اللازمة لسد مختلف الاحتياجات (الطلب على المياه) خلال نفس الفترة الزمنية"**[3]

وإذا نظرنا إلى المنطقة العربية فإن موضوع الأمن المائي أصبح قضية هامة جدا يجب أن تأخذ أولوية قصوى في سياسة الدول العربية خاصة الدول التي بها بؤر توتر عالية مرشحة للتحول

1- هاني أحمد أبو قديس، نفس المرجع، ص 48- 49.

2- محمد عوض الهزايمة، قضايا دولية: تركة قرن مضى وحمولة قرن آت، جامعة العلوم التطبيقية، عمان، 2005 ، ص 86.

3- محمد سلمان، الأمن المائي في الخليج العربي في عالم متغير، مجلة أوراق الشرق الأوسط،، المركز القومي لدراسات الشرق الأوسط، مصر، العدد 38، اكتوبر2008 ، ص 192.

إلى نقطة صراع حول عنصر المياه الذي يشهد حالة تنافس حادة ، ومن هذه البؤر مناطق الأحواض المائية المشتركة بين الدول العربية والدول غير العربية مثل حوض النيل، حوضي الرافدين، حوض الأردن، وأنهار أخرى مثل اليرموك و الحاصباني بلبنان.

ولهذا الأمن المائي العربي عليه أن يقوم بـــ:**" المحافظة على الموارد المائية المتوفرة واستخدامها بشكل أفضل وعدم تلويثها وترشيد استخدامها في الشرب والري والصناعة والسعي بكل السبل للبحث عن مصادر مائية جديدة وتطويرها ورفع طاقات استثمارها"**[1].

وإذا ما ربطنا الأمن المائي العربي بحد الأمان المائي فإن تقديرات المعهد الدولي للموارد سنة (1992)، تشير إلى أن المتوسط السنوي لنصيب الفرد في الوطن العربي من الإمدادات المائية المتجددة سوف يتراجع من 3430م^3/سنة، في عام 1960 إلى 667م^3، في عام 2025 أي بنسبة 80% تقريبا. كما يوضح الجدول التالي.

جدول 3 : يوضح تقدير الموارد المائية في الوطني العربي ونصيب الفرد منها

البلد	الإيرادات المائية الداخلية (مليار م^3)	التدفق السنوي للأنهار (مليار م^3)			نصيب الفرد من الموارد المتجددة (م^3)		
		من بلدان أخرى	إلى بلدان أخرى	صافي الموارد	1960	1990	2025
الجزائر	19,90	0,2	0,7	18,4	17,4	73,7	354
البحرين	-	-	-	-	-	-	-
مصر	1,70	56,5	-	58,3	2251	1112	645
العراق	34,0	66	-	1,00	147,6	5285	2000
فلسطين	1,7	0,4	-	2,15	1024	467	311
الأردن	0,7	0,16	0,18	0,86	529	224	91
لبنان	4,8	-	0,76	3,94	2000	1407	809
ليبيا	0,7	-	-	0,7	538	154	55
المغرب	30	-	0,3	29,7	2560	1184	651
عمان	2,0	-	-	2,0	4000	1333	421
قطر	-	-	-	-	-	-	-
السعودية	2,2	-	-	2,2	537	156	49

1- محمد عوض الهزايمة، قضايا دولية، مرجع سابق الذكر، ص 87.

سوريا	7,6	27,9	30	5,5	1196	439	161
تونس	3,85	0,6	-	4,35	1036	532	319
الإمارات	0,3	-	-	0,3	3000	189	118
اليمن	2,5	-	-	2,5	481	214	78
المنطقة العربية	228,45	152,05	31,86	348,64	3430	1432	667
افريقيا	4184	-	-	4184	14884	6516	2620
آسيا	10484	-	-	10484	6290	3368	2134
العالم	40673	-	-	40673	13471	7685	4783

المرجع: منذر خدام، الأمن المائي العربي الواقع والتحديات، مرجع سابق الذكر، ص 26.

وتقدر الموارد المائية المتجددة في الوطن العربي بحوالي 264,5 مليار م^3/سنة، يستخدم منها حوالي 179 مليار م^3 وبغية توضيح أبعاد الأمن المائي العربي والمشكلة المائية التي ستواجه المنطقة العربية في المستقبل فإنه لا بد من تقدير الطلب الحالي على المياه واسقاطه على المستقبل لمدة تصل حتى سنة 2030 بهدف تقدير الاحتياجات من المياه وبحسب الجدول المعروض.

جدول 4: يوضح تقديرات العجز المائي المتوقع في البلدان العربية من سنة 2000-2030

	سنة 2000	**سنة 2010**	**سنة 2020**	**سنة 2030**
عدد السكان (مليون نسمة)	296	401	546	735
الطاقة الكامنة القصوى للموارد المائية المتجددة مليار م^3 المتاحة.	264,5	264,5	264,5	264,5
اسقاط الطلب لمختلف الاحتياجات مليار م^3.	236	319	422	585
العجز المائي المتوقع مليار م^3.	28,5+	54,5-	157,5-	320,5-

المرجع: عمر كامل حسن، نحو إستراتيجية عربية للأمن المائي العربي، دار مؤسسة رسلان، سوريا، 2008، ص 12.

من خلال الموازنة المائية للطلب المستقبلي على المياه في الوطن العربي خلال الفترة 2000-2030، فإنه يلاحظ ارتفاع العجز المائي العربي المتوقع من 54,5 مليار م^3/سنة في عام 2010 إلى 320,5 مليار م^3/ سنة بحلول عام 2030.

إن الحالة الراهنة للمياه العربية ستتفاقم مع ضعف السياسات المائية التي لم تلحظ وضع خطط وطنية جادة للاستثمار المائي وتنمية الموارد المائية العربية و حمايتها ومع تزايد التلوث والاستنزاف المستمر للموارد المائية ، وستتعقد أكثر الحالة العربية مع تواصل الأطماع الأجنبية بالمياه العربية فاستمرار تركيا وإيران وإثيوبيا وإسرائيل في سياساتهم المائية المضرة بالأمن المائي العربي في استغلال الأنهار المشتركة مع الدول العربية، خاصة إسرائيل بإصرارها على الاستيلاء على حوض اليرموك بعد الانتهاء من حوض الأردن، واستنزافها مياه هضبة الجولان، وحوض الليطاني وأطماعها في النيل المصري، وبسط تركيا لهيمنتها على مياه دجلة والفرات.[1]

ومما يزيد الأزمة المائية العربية تعقيدا هو وقوعها في منطقة جغرافية جافة تتسم بالندرة في المياه (بالنسبة لجزء كبير من الوطن العربي)، وكذلك أكثر من 75% من مواردها المتجددة الأنهار الكبرى تنبع من خارج حدود الوطن العربي مع تنامي الحاجات التنموية العربية، إضافة إلى عدم وجود اتفاقيات واضحة وعادلة في اقتسام مياه الأحواض والأنهار.

كل هذه المتغيرات جعلت مفهوم الأمن المائي العربي يتحول إلى هدف استراتيجي، وبات موضوع المياه يحتل مكانة في سلم أولويات السياسة العربية، لأن الماء هو محرك التطور والاقتصاد والتواصل البشري.[2]

وعليه فإن مفهوم الأمن المائي العربي هو: **" المحافظة على الموارد المائية المتوفرة في الوطن العربي واستخدامها بالشكل الأفضل وعدم تلويثها وترشيد استخدامها في الري والصناعة والشرب والسعي بكل السبل للبحث عن مصادر مائية جديدة وتطويرها ورفع طاقات استغلالها".**[3] **و" التعاون الإقليمي في استرجاع ما تم الاستيلاء عليه من طرف اسرائيل أو من دول الجوار الجغرافي للوطن العربي".**[4]

1- بسام جابر، مشكلة المياه في الشرق الأوسط، مركز الدراسات الاستراتيجية والبحوث والتوثيق، بيروت، 1994، ص 58.

2- حسن بكر، حروب المياه في الشرق الأوسط الجديد، ميريت للنشر والتوزيع، القاهرة، 2000، ص 56.

3- منذر خدام، الأمن المائي العربي الواقع والتحديات، مرجع سابق الذكر، ص ص 7-9.

4- عبد القادر رزيق المخادمي، الأمن المائي العربي بين الحاجات والمتطلبات، دار الفكر، دمشق، 1999، ص 67.

وعلى ضوء هذه المتغيرات والتعريفات السابقة للأمن المائي العربي فإن هذا الأخير يرتكز على أسس منها:

- المياه هي إحدى متطلبات التنمية الأساسية في مختلف القطاعات الاقتصادية.
- المياه سلعة اقتصادية هدرها يؤدي للأضرار بالبيئة وإلى العجز المائي.
- المياه أصبحت ذريعة للحروب إذ تم تسييسها في عمليات الصراع على الموارد بين الدول العربية ودول الجوار خاصة في الشرق الأوسط.[1]

ومن هذا فإن:

- الموارد العربية المائية هي ملك للجيل الحاضر والأجيال الآتية.
- حماية المياه العربية يتطلب إدارة جيدة وحسن ورشادة استخدامها.
- المياه العربية تقتضي تكافل اقليمي للحفاظ عليها وهذه المحافظة ليس للاستخدام فقط وإنما حماية للبيئة كذلك.

وفي الأخير، فإن الأمن المائي العربي هدفه الأساسي هو تحقيق الكفاية وتجاوز العجز و الإدارة المستدامة والعدالة في التوزيع وتنمية الموارد المائية.[2]

المطلب الثاني: جذور الأزمة المائية العربية وتطورها:

إن الصراع على الموارد والأرض تحكمه نظريات الجغرافيا السياسية Géopolitique إذ أن الجغرافيا لطالما أدت دورا مهما في رسم الشؤون الإنسانية ورسم هوية وطابع وتاريخ الأمم، وساعدت كما أعاقت نموها الاقتصادي، الاجتماعي، والسياسي، وأدت دورا مهما في العلاقات الدولية، إن الجغرافيا السياسية هي دراسة تأثير العوامل الجغرافية على سلوك الدولة، أي كيف يحدد موقعها و مواردها ومناخها وحجم سكانها، سلوكها في السياسة الخارجية،[3]وقد كان "فردريك

1- عمر كامل حسن، النظام الشرق أوسطي وتأثيره على الأمن المائي العربي، مجلة شؤون عربية ، العدد139،خريف 2009، مصر، ص ص 246-247.

2- احمد رفعت السيد، الصراع المائي الأبعاد الكاملة للصراع حول الماء بين العرب واسرائيل، دار الهدى للنشر والتوزيع، 1993، ص 147.

3- عبد القادر محمد فهمي، المدخل إلي دراسة الإستراتيجية، مرجع سابق الذكر، ص ص 58- 59.

راتزل" قد أشار في نظرية الجغرافيا السياسية إلى أن الموارد المائية تلعب دورا مهما في سعي الدولة إلى الهيمنة وعليه تنزع الدول إلى البحث عن القوة و الثروة انطلاقا من الموقع[1] ولهذا تسعى الدول ذات الندرة إلى غزو مناطق الوفرة بالمياه.

وتعرف الأزمة بأنها توتر مفاجئ في الأوضاع ونقطة تحول تتطلب قرار تنتج عنه مواقف جديدة سلبية أو إيجابية، تؤثر على مختلف أطراف الأزمة ذات العلاقة.[2]

وعليه فإن الأزمة المائية " **هي خلل في التوازن بين الموارد المتجددة والمتاحة والطلب المتزايد عليها والذي يتمثل بظهور عجز في الميزان المائي، يتزايد باستمرار ويؤدي إلى إعاقة التنمية حسب الفجوة المائية وعندما يصل هذا العجز إلى تهديد بنية الدولة اقتصاديا واجتماعيا، فإننا نكون أمام أزمة مائية حادة**".

إن الأزمة المائية العربية ليست وليدة اليوم وإنما تمتد جذورها في التاريخ الاستعماري والإنتداب على الدول العربية، ولأن كانت دول المغرب العربي لا تشهد أزمة حادة أو بالأحرى صراعا على الموارد المائية، فإن دول المشرق العربي تشهد حالة متوترة حول الموارد المائية، وذلك عائد إلى أن المياه أصبحت تكتسب أهمية استثنائية ولا تقل أهميتها عن النفط والغاز ولها دور كبير في التنمية الاقتصادية، إذ لا يمكن الحديث عن تنمية زراعية بدون المياه وفضلا عن ذلك أصبحت المياه متغير فعال في السياسة الدولية المعاصرة.[3]

إن الأزمة المائية العربية هي نتيجة لموقع الدول العربية الجغرافي في الحزام الجاف ذو الندرة الطبيعية في المياه حيث تخترق الوطن العربي صحارى عديدة تتسم بالجفاف الحاد وقلة التساقط المطري، وكذا وقوع 75% من الأنهار والمياه المتجددة لها خارج حدودها مما يجعل الوضع أكثر سوءا، إلا أن الحركة والمخططات الصهيونية تعتبر أكبر مشكل تاريخي وحديث يواجه الموارد المائية العربية.

1- مارتن غرفيش، تيري أوكالاهان، المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية، مرجع سابق الذكر، ص 163.

2- علي عبد العزيز الياسري، الثقافة الأمنية ودليل الحماية الشخصية، مرجع سابق الذكر، ص 87.

3- محمد سالمان، الأمن المائي في الخليج العربي في عالم متغير، مرجع سابق الذكر، ص 189.

وتعود أسباب الأزمة المائية في المنطقة العربية والشرق الأوسط إلى [1] :

– استمرار غلبة القطاع الزراعي على القطاعات الأخرى في استهلاك المياه وما زاد الطينة بلة هو عمليات الهدر للمياه المصاحبة للسياسات الزراعية التقليدية.

– استمرار حالة اللا سلام واللا حرب خاصة في منطقة الشرق الأوسط، وعدم توافر اتفاقات ثنائية ومتعددة بين دول الجوار الجغرافي والدول العربية لاقتسام المياه.

– يضاف إلى ذلك الزيادة المضطردة في السكان وكذا فترات الجفاف التي تمر على الدول العربية.

إن الكثير من الخبراء المتتبعين للشأن المائي يرون في الحقبة القادمة حقبة صراع على المياه في الشرق الأوسط أو حقبة تعاون اقليمي ، وفي ظل تواصل النقص في كمية ونوعية المياه وعدم وجود اتفاقات دولية تخص اقتسام المياه والأنهار الدولية فإن الحالة مرشحة للتصعيد مع تمسك كل دولة بحقها في المياه[2]، وخاصة اسرائيل ذات الفكر الاستراتيجي المنصب على المياه وتركيا التي تحاول تعويض نقص النفط بمورد المياه.

أما عن الأطماع الإسرائيلية في المياه العربية فإنها جاءت مبكرة مع الإدراك الصهيوني لأهميتها وشكلت المياه مركبا أساسيا في تصورات القادة الاسرائيليين، منذ انشاء الصهيونية العالمية 1887م، ورغبتهم في إقامة وطن قومي لهم في فلسطين، حيث أرادو لإسرائيل أن تتمتع بمقومات الدولة المكتفية ذاتيا لتضم حدودها الأرض الواسعة ومصادر المياه الضرورية للزراعة والصناعة وتشكل المياه عصب الفكر الديني الإسرائيلي الذي يسعى لقيام دولة ما بين النهرين .[3]

ولا تكتفي الأطماع الإسرائيلية في المياه العربية في الأراضي الفلسطينية بل تعدتها إلى مياه لبنان وسوريا والنيل المصري وربط علاقات إستراتيجية مع تركيا للاستفادة من مياه دجلة والفرات، وتلخصت المخططات الصهيونية على صعيد الموارد المائية المتوفرة في توسيع حدود

1- عبد الله مرسي العقالي، المياه العربية بين خطر العجز ومخاطر التبعية، ط2، مركز الحضارة العربية، مصر، 1997، ص 13.

2- عمر عبد الله كامل، الأمن العربي من منظور اقتصادي، مرجع سابق الذكر، ص 95.

3- حسام شحاذة، موقع المياه في الصراع العربي الاسرائيلي من منظور مستقبلي، الدار العربية للعلوم ناشرون، لبنان، 2009، ص 26.

الدولة بحيث تشمل الأراضي الواقعة إلى الشمال والشمال الشرقي من فلسطين وصولا إلى منابع نهر الأردن، ونهر الليطاني، وجبل حرمون واليرموك وروافده، وهذا ما صرح به "بن غوربون" عام 1918م في نشرة فلسطين " مجلة تابعة للمنظمة اليهودية"[1] " **إسرائيل....تظم النقب برمته ويهودا والسامرة (الضفة الغربية) والجليل وسنجق حوران وسنجق الكرك وجزء من سنجق دمشق والذي يظم أقضية القنيطرة ووادي عنجر حاصبيا بلبنان".**

وفي فترة الانتداب البريطاني على فلسطين (1922م-1948م) سعى اليهود للحصول على الامتيازات المائية لصالح المشاريع التي كانوا يخططون لتنفيذها مستقبلا، وإلى عرقلة قيام أي من الجهات العربية في الأردن وفلسطين باستثمار أي موارد مائية ذات صلة بهذه المشاريع[2]، ولقد حصلت شركة "روتنبرج" اليهودية من سلطة الانتداب سنة 1920م على امتياز لاستثمار أهم الأنهار الداخلية بفلسطين كنهر العوجا ونهر المقطع، وعن أهم المشاريع المائية الإسرائيلية فهي:

- مشروع "هايس لوذرميلك" الأمريكي 1938م، يتلخص المشروع بشق قناة من البحر المتوسط قرب حيفا تتجه شرقا، لتصب في البحر الميت.
- الاستيلاء على مصادر مياه نهر الأردن وروافده وتجفيف بحيرة الحولة والاستيلاء على مياه نهر الليطاني.[3]

– تسعى إسرائيل إلى الاحتفاظ بهضبة الجولان السورية ليس بدوافع أمنية فقط وإنما حفاظا على حماية أنظمة سحب وضخ المياه في طبريا وإجهاض أية محاولة عربية لتحويل نهر الأردن أو تطوير نهر اليرموك كما أتاح احتلال الجولان لإسرائيل التحكم بمياه نهر بانياس.[4]

ولقد تعددت المشاريع الإسرائيلية في الصراع على المياه والتأثير وزيادة حدة الأزمة المائية العربية ولكن الموقف المائي والاستراتيجية المائية الإسرائيلية هي:

1- حسام شحاذة، نفس المرجع، ص28

2- محمد داليا إسماعيل، المياه والعلاقات الدولية دراسة في أثر أزمة المياه على العلاقات العربية التركية، مكتبة مدبولي، ، 2006، القاهرة، ص 92.

3- عبد المالك خلف التميمي، المياه العربية التحدي والاستجابة، ط2، مركز الوحدة العربية، لبنان، 2008، ص ص 60- 61.

4- محمد داليا إسماعيل، المياه والعلاقات الدولية ، مرجع سابق الذكر، ص ص94 -95

– حاليا تعتمد اسرائيل 55% من استهلاكها للمياه على ما تم الاستلاء عليه عقب حرب 1967و 1982 من إجمالي مائي يصل إلى 1,95 مليار م^3 سنوي.

– تسحب 550 مليون م^3 من مياه الضفة الغربية.

– 85 % من مياه غزة تستهلكها إسرائيل.

– تحصل من نهر الليطاني منذ احتلالها لجنوب لبنان 400 مليون م^3.

– تضخ مياه نهر الأردن إلى إسرائيل 800 مليون م^{3}سنوي و100 مليون م^3 من نهر اليرموك إضافة إلى ما تحصل عليه من مياه هضبة الجولان السورية.

وبحساب متوسط نصيب الفرد في إسرائيل من المياه على أساس 6,7 مليون نسمة عام 2004 فسوف يكون 306 م^3 للفرد سنويا وهو رقم تحت خط حد الأمان المائي وهذا ما يفسر الصراع الإسرائيلي على المياه في ظل تزايد الهجرات إلى إسرائيل ، كل هذه المعطيات المائية والجغرافية السياسية سوف تعمل إسرائيل بموجبها على عدم التفريط في أي مورد مائي استحوذت عليه.[1]

وتسعى إسرائيل إلى الوصول إلى مياه النيل وفق اقتراح توسيع قناة الإسماعيلية الممتدة من القاهرة إلى الفيوم لتصريف 2,5 مليون م^3 يوميا من المياه ، كما تسعى إسرائيل إلى أن تبيعها مصر مياه النيل ولما لم تستطع إسرائيل فعل ذلك مباشرة اتجهت إلى توطيد العلاقات الدبلوماسية مع إثيوبيا ودول اعالي النيل من أجل تنفيذ تلك المشاريع.[2]

أما مشكلة حوض الفرات ودجلة بين تركيا وكل من العراق وسوريا فإن جذور الأزمة تعود إلى نهاية الحرب العالمية الأولى وسقوط الدولة العثمانية حيث وقع الحلفاء مع تركيا معاهدة "سيفر"1920، احتفظت بموجبها تركيا بأراضي عربية هي: حوض نهري سيحان وجيحان (كيليكيا) ومنحدرات المياه على سفوح جبال طوروس الجنوبية وقامت تركيا سنة 1920 كذلك بإبرام اتفاق مع فرنسا المنتدبة لسوريا" اتفاق أنقرة" تنازلت فيه فرنسا عن جزء من الأراضي السورية لصالح تركيا منها: عينتاب، كلّس، أورفه، ماردين، جزيرة ابن عمرو، كما غنمت تركيا سنة 1939 لواء اسكندرون بالاتفاق مع فرنسا وتشكل منطقة الاسكندرونة حوضا مائيا مهما

1– محمد داليا اسماعيل، نفس المرجع، ص 106–107.

2– عمر كامل حسن، نحو استراتيجية عربية للأمن المائي العربي، مرجع سابق الذكر،ص 41

تتوسطه بحيرة العمق وتنتهي إليه 3 أنهار هي: عفرين، الأسود والعاصي، وهكذا سيطرت تركيا على أعالي دجلة والفرات وعلى مجمل حوضي سيحان وجيحان وروافد نهر الفرات في سوريا[1]، وتعود أسباب الخلاف الراهن إلى قيام تركيا ومنذ بداية التسعينات بإكمال مشروع تطوير هضبة الأناضول(جنوب شرق الأناضول-الغاب-GAP- الذي تقيمه على منابع نهري دجلة والفرات ببناء 22 سدا و19 محطة توليد الكهرباء، والذي سيمكن لتركيا استغلال 53% مياه النهرين بدل 10 % قبل المشروع باختزان أكثر 90 مليارم^3 مقابل 16 مليار م^3 سنويا و12 مليار م^3 للعراق يختزنهما بالنهرين.[2]

لما افتتحت تركيا المرحلة الأولى من ملئ خزان سد أتاتورك في يناير 1990 بعد 24 ساعة فقط انخفض منسوب مياه النهرين بمقدار متر عند الحدود السورية ، وبعد مرور أسبوعين تأثرت المحاصيل السورية وخسر العراق 15% من المحاصيل لانقطاع مرور المياه، وترى تركيا في أن دجلة والفرات هما نهرين ليس دوليين وهذا ما تعتبره تركيا حرية في استخدام مياههما وتحتفظ تركيا بورقة المياه للضغط رغم النفي الرسمي لهذا، كما أن أخطر من ذلك هو إمداد تركيا لإسرائيل بـــ 25 مليون م^3 سنويا بعدما وافقت على هذا في مارس 1990.[3]

وترفض تركيا التوقيع على اتفاقيات اقتسام المياه وهذا ما يجعل تركيا لن تقبل بأي حل لمشكلة الفرات ودجلة طبقا للاتفاقيات والقوانين الدولية المنضمة للأنهار الدولية، وإن هذه الأزمة لن تحل إلا عبر قرار سياسي لأنها مسألة سيادة كما قال "سلمان دمريل" عند تدشين سد أتاتورك[4]: **إن ما يعود لتركيا من مجاري مياه دجلة والفرات وروافدهما هو تركي وأن بإمكان تركيا التصرف فيها كما تشاء داخل حدودها لأن مصادر المياه هي لتركيا كما أن أبار النفط تعود ملكيتها إلى العراق وسوريا، إنها مسألة سيادة**".

1-محمد زنبوعه، الأمن المائي العربي، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجد 23، العدد الأول،2007، ص184.

2- محمد زنبوعه ، نفس المرجع، ص 185.

3- حسام الدين ربيع الامام، البنك الدولي والأزمة المائية في الشرق الأوسط، مجلة دراسات استراتيجية، العدد103، مركز الامارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 2004، ص ص 40-41.

4- عبد الله محمد حسون، مشكلة المياه ما بين العراق ودول الجوار والآثار الاقتصادية والسياسية الناجمة عنها، دراسة في الجغرافيا الاقتصادية، مجلة الفتح، العدد38، 2009،جامعة ديالى، العراق، ص3.

إن ما يزيد الأزمة المائية العربية تعقيدا وتواصلا خاصة للعراق وسوريا بالنسبة لمياه دجلة والفرات هو توجه تركيا نحو بيع مياه النهرين وتسويقهما عالميا وقد عبر عن هذه الظاهرة وزير الدولة التركي المسئول عنGAP بقوله: **"إن في الشرق الأوسط موارد بترولية كبيرة وهي هبة من الله كالمياه، وإنه إذا رضي العرب بضخ نفطهم دون مقابل فإن تركيا سترسل لهم المياه الموجودة لديها في بحيرات السدود، وإن تركيا ستباشر في بورصة المياه لبيع مياه غاب إلى العرب ودول الشرق الأوسط لأنها ليست مستعدة لإعطاء مياهها دون مقابل ولذلك ستعمل على تسويقها بحيث تتمكن إدارة GAP من طرح سندات بورصة في أسواق البورصة العالمية "**[1].

إن الأزمة المائية العربية تتعقد كلما تواصلت دون اتفاقيات وما يزيد قلق سوريا والعراق هو امتداد التعاون التركي–الإسرائيلي إلى مشروع GAP.

وهذا ما عبر عنه وزير التجارة والصناعة الإسرائيلي في ختام زيارته لأنقرة في اجتماعات اللجنة الاقتصادية المشتركة في 1998/03/25 **" إن تركيا وإسرائيل سوف تتعاونان في مشروع جنوبي شرق الأناضول وأن إسرائيل ستضع خبرتها في مجالي الزراعة والري في خدمة هذا المشروع حيث تمتلك تكنولوجيا متقدمة في هذين المجالين".**[2]

أما فيما يخص منطقة حوض النيل فإنها تعد من بين المناطق الأقل توترا في مجمل الأزمة المائية العربية نتيجة لوجود العديد من اتفاقيات اقتسام المياه الخاصة بالنيل بين[3] دول حوض النيل: إثيوبيا، كينيا، أوغندا، زائير(الكونغو الديموقراطية حاليا)، روندا، بورندي، تنزانيا، اريتريا، مصر والسودان.

وتعد الاتفاقيات السابقة حول اقتسام مياه النيل محور الخلاف ين دول الحوض فقد رفضت دول أعالي النيل الالتزام بها بمجرد استقلالها لأنها أبرمت في ظل الاستعمار رغم أن المادتين11و12 من معاهدة فيينا 1978 قررتا استمرار سريان هذه الاتفاقيات وفقا لقواعد التوارث الدولي للمعاهدات.

1- محمد زنبوعه، الأمن المائي العربي، مرجع سابق الذكر، ص186.

2- نفس المرجع ، ص187

3- حسام الدين ربيع الإمام، البنك الدولي والأزمة المائية في الشرق الأوسط، مرجع سابق الذكر، ص37.

ويرى العديد من المختصين أن اتفاقية 1959 تمثل نموذجا جيدا لما قد يصل إليه التعاون والإخاء وحسن الجوار بين دول حوض النيل، لتأتي اتفاقية القاهرة سنة 1993 لتقوم بتخفيف حدة التوتر في أعقاب مؤتمر القمة الإفريقي، حيث تم تنظيم بنود استغلال مياه النيل وبدأ وزراء الموارد المائية لدول حوض النيل منذ 1995 بتشجيع من البنك الدولي الاعداد لشكل جديد من التعاون وفق مبادرة حوض النيل[1]، لكن إثيوبيا لم تبقي على التزامها بعدم إقامة أية منشآت على منابع النيل وفق الاتفاقيات السابقة 1890،1959، 1993 إلا بمشاورة دول حوض النيل حيث أعلنت أثيوبيا في فبراير1969 في جريدتها الرسمية ، أنها سوف تحتفظ لاستعمالها الخاص مستقبلا بموارد النيل وتصريفاته في الإقليم الإثيوبي أي 84% من مياه النيل هذا دون اغفال دور إسرائيل في دفع إثيوبيا للتنصل من المعاهدات السابقة من أجل أن تتمكن من رفع قضية النيل كمساومة لمصر حسب "اولي لوبراني": **سوف تكون مياه النيل لجام مصر في حالة تنصلها من اتفاقيات "كامب دفيد" وانغماسها في الصف العربي.**[2]

وعلى هذا فإن الأزمة المائية العربية وأزمة الماء في الشرق الأوسط تأخذ في جذورها وتطورها أبعاد مختلفة منها[3]:

- **بعد مناخي:** وقوع المنطقة العربية ضمن حزام جاف وموقع صحراوي جعلها تعيش ندرة في المياه.
- **البعد السياسي:** نتيجة لتقسيم مياه المنطقة بين دول عدة معظمها غير عربية أصبحت المياه سلاح سياسي وورقة ضغط يمكن استخدامها في المفاوضات مع الدول العربية خاصة بين تركيا والعرب وإسرائيل والعرب في ظل التقارب التركي الإسرائيلي.
- **بعد اقتصادي:** حيث تتوجه الدول إلى جعل المياه سلعة اقتصادية وليس مجانية ذات بعد اجتماعي إنساني.
- **البعد القانوني:** وهو مدى وجود اتفاقيات منضمة لاقتسام مياه الأحواض المشتركة.

1- حسام الدين ربيع الإمام، نفس المرجع، ص38.

2- عمر كامل حسن، نحو إستراتجية عربية للأمن المائي، مرجع سابق الذكر، ص 38.

3- حسام الدين ربيع الامام، البنك الدولي والأزمة المائية في الشرق الأوسط، مرجع سابق الذكر، ص ص 44-47.

ونظرا إلى هذه الأهمية المتزايدة والمتعاظمة لموضوع المياه في المنطقة العربية و تواصل الأزمة المائية العربية فقد تحدث نائب رئيس البنك الدولي للشرق الأوسط " كايوكوخ فيزر" في مؤتمر قمة عمان خلال الفترة 29-31 أكتوبر 1995، عن مضاعفات تناقص مصادر المياه على النمو في المنطقة العربية [1]وذكر أن تقديرات البنك الدولي تشير إلى أن 07 دول بات لزاما عليها استخدام 100% أو أكثر بكثير من الموارد المائية المتجددة وغير المتجددة المتاحة لديها، منها مصر التي تستخدم90% من مواردها المائية المتجددة كل عام مما يعيق نموها ونمو الدول العربية ذات الأزمة.

كما أن المركز العربي لدراسات المناطق الجافة والأراضي القاحلة أشار في دراسة له أن الطلب العربي في كافة الميادين على المياه سنة 2000 هو 369 مليار م ^{3} وعلى هذا فقد حذر تقرير للبنك الدولي بعنوان **" من الندرة إلى الأمن، درء الأزمة المائية في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا"** من أن النقص في المياه قد يؤدي إلى ظهور حلقة مغلقة من الركود في النمو الاقتصادي وتقلص الاستثمارات. [2]

وهكذا فرضت المياه نفسها كواحدة من الموضوعات الرئيسية التي تحمل أملا في التعاون المستقبلي بين دول المنطقة أو كسب محتمل للنزاع، ونظرا لأن المياه تعد موردا أساسيا فإنها تشكل موضوعا معقدا للغاية فهي كما يقول الخبير الأمريكي "طوماس ناف"[3]:

" قضية اقتصادية وسياسية واجتماعية، وتمتد لأن تصبح موضوعا قانونيا ورمزيا وبيئيا وتتحول القضية في المنطقة تدريجيا لأن تصبح مصدرا محتملا للصراع وهو ما يجعلها ذات بعد عسكري كذلك، حيث يشتد الصراع بين الدول الفاعلة في المنطقة بما يسمح بأدوار متزايدة للقوى الدولية".

1- عمر عبد الله كامل، الأمن العربي من منظور اقتصادي ، مرجع سابق الذكر، ص95.

2- عوني عبد الرحمان السبعاوي، إسرائيل ومشاريع المياه التركية مستقبل الجوار المائي العربي، مجلة دراسات إستراتيجية، العدد10، الإمارات، 1997، ص ص 10-11.

3- عبد الله مرسي العقالي، المياه العربية بين خطر العجز ومخاطر التبعية، مرجع سابق الذكر، ص20.

خلاصة واستنتاجات الفصل الأول:

وكخلاصة وختام لما استعرضناه سابقا يتجلى لنا أن مفهوم الأمن هو مفهوم نسبي يرتبط بإحساس الفرد وهو مفهوم متشابك معقد لذلك فإنه لم يبقى التركيز فقط على التهديد الخارجي وإنما تطور هذا المفهوم في العلاقات الدولية مع العديد من النظريات التي تحدثت عن محاور وتحديات ومرجعيات جديدة للأمن ولكنها أجمعت على أن الأمن هو نقيض الخوف والتحرر منه.

أما الأمن القومي فإنه متعدد الأبعاد: اجتماعية، اقتصادية، سياسية، عسكرية وفي المفهوم العربي لا توجد صياغة محددة ومجمع عليها للأمن القومي العربي لأنه توجد أمون وطنية قطرية ولهذا فتناول هذا الأمن العربي يتم بدراسة أبعاده و مكوناته، في ظل غياب ترتيب عربي لأولوياته وغياب أمن اقليمي ونظام اقليمي عربي، ويمثل الأمن المائي الذي يفهم بالحصول على حد الأمان المائي 1000م^3 من المياه المتجددة للفرد سنويا في المعيار العالمي أحد مقومات وركيزة أساسية في مصفوفة الأمن القومي للدولة ذلك أنه يبحث في مورد استراتيجي قابل للنضوب ويمثل مدخلا أساسيا في عمليات التنمية الاقتصادية والاجتماعية مما جعله يشهد حالة تنافس شديدة من المحتمل أن تقيم علاقات تصادمية .

و في المنطقة العربية حيث 85% من موارد الأنهار من خارج حدودها فإن الفقر المائي شبح يخيم على الساحة العربية، وللأزمة المائية العربي جذورا تاريخية تطورت مع تطور الأحداث الدولية .

ولهذا فإن التنمية العربية الاقتصادية، الصحية، الاجتماعية مرهونة بمدى قدرة الدول العربية ذات الأزمة المائية في تنمية وتطوير مواردها المائية المتجددة وغير المتجددة حفاظا على تواصلها في ظل التنافس الجيوبوليتيكي والجيواقتصادي على هذا المورد الحيوي والاستراتيجي الذي تحول من حاجة اجتماعية اقتصادية إلى قضية سياسية.

المبحث الأول: موارد المياه العربية واستخداماتها:

المطلب الأول: المصادر المائية العربية:

تقدر مساحة المنطقة العربية بـــ 1,4 مليار هكتار، وهي تمثل 10 % من مساحة العالم، وعموما يمكن تقسيم الموارد المائية العربية إلى صنفين: الموارد التقليدية وتمثل مياه الأمطار والسيول والمياه الجوفية، والموارد غير التقليدية وتمثل مياه التحلية ومياه الصرف الصناعي والزراعي المعاد استخدامها.

1- الأمطار:

إن الجفاف هو السمة الغالبة للمنطقة العربية خاصة القسم الجنوبي منها، في حين أن القسم الشمالي منه يمتاز بمناخ البحر المتوسط، وتتسم الأمطار في الوطن العربي بسوء التوزيع والتغيّر المناخي ويتلقى الوطن العربي أمطاره من خلال فصلين إثنين بشكل رئيسي، فالأقطار الواقعة شمال الوطن العربي تهطل بها الأمطار في فصل الشتاء مثل بلدان المغرب العربي ومصر وسوريا، أما في فصل الصيف فتهطل الأمطار على البلدان الجنوبية للوطن العربي مثل: الصومال، جيبوتي، اليمن وجنوب السودان وعمّان.

ويقدر الحجم المتوسط الإجمالي لكمية الأمطار التي تهطل في الوطن العربي سنويا[1] بـــ222 مليار م^3، وهذه الأمطار تشهد حالة من التذبذب حيث تتأثر بالتغيرات المناخية الحاصلة في المنطقة وتتوزع الهطولات المطرية في إقليم البلدان العربية بنسب متباينة وغير متجانسة حيث يحظى إقليم الوسط العربي بأكبر نسبة تهاطل مطري بـــ130مليار م3 أي بنسبة 58,92%، ويليه إقليم المغرب العربي بـــ 23,56 % (52,1 مليار م^3) وبعده إقليم شبه الجزيرة العربية بـــ 09,67 %.[2] أي21,4 مليار م^3 ، و هو من أشد المناطق افتقارا للهطول المطري بحكم الموقع الصحراوي لها إلى جانب الدول الخليجية بالمشرق العربي و المتسمة بشدة الجفاف .

و يبين الجدول التالي الأقاليم المناخية الموجودة في الوطن العربي :

1- محمد زنبوعة، الأمن المائي العربي، مرجع سابق الذكر، ص178.

2- حيدر نعمة بخيت، المياه العربية الواقع والتحديات، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية ، المجلد2 ، العدد 12 ، 2009 ، جامعة الكوفة ، العراق ،ص 93.

جدول 5 : يبين الأقاليم المناخية في الوطن العربي

الإقليم	الدول	كمية الأمطار المتهاطلة سنويا(مليار متر مكعب)	النسبة إلى الإجمالي
الأوسط	السودان، مصر، الصومال، جيبوتي، ليبيا	130,4	58,92
المغرب العربي	تونس، الجزائر، المغرب، موريتانيا	52,01	23,56
شبه الجزيرة	السعودية، الكويت، الإمارات	21,4	9,67
المشرق العربي	البحرين، قطر، عمان، اليمن	17,4	7,85

المرجع : عدنان هزاع البياتي ، أزمة المياه في الوطن العربي ، مجلة المستقبل العربي ، مركز دراسات الوحدة العربية ، العدد 204، 1996، ص 71.

إن تقديرات الموارد المائية في الوطن العربي يصعب تحديدها بين المنشورات والتقارير القطرية ولكن بغض النظر على متوسط السقوط، فإن الأمطار في الوطن العربي تتميز بـــ:[1]

– تباين معدلاتها في الزمان من موسم إلى آخر، مما يطرح مشكلة فاعلية حصاد الأمطار وتخزينها.

– تباين معدلاتها في المكان وهذا يطرح مشكلة النقل للاستخدام في المناطق الجافة.

– تتعرض بعض أجزاء الوطن العربي إلى فترات طويلة من الجفاف تطول أحيانا لعدة سنوات وخاصة في منطقة الصحارى العربية.

2– المياه السطحية:

وتتشكل من البحيرات والوديان والأنهار التي تقتحم الوطن العربي ومنها أهوار العراق والتي هي أقرب إلى سبخات منها إلى بحيرات مائية وتم تجفيفها لأغراض عسكرية، كما أن هناك بحيرة طبريا بفلسطين التي يبلغ عمقها 42م ومساحتها 165 كم^2 ويتراوح منسوب سطح البحيرة

1– صلاح وزان، تنمية الزراعة العربية الواقع والممكن، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1998، ص 159.

بين 209م–214م [1]، أما عن الوديان والأنهار في الوطن العربي فإن هناك تضارب في تقدير عدد الأنهار والأودية الموسمية فالأنهار تنحصر بين 35–57 نهر يخترق الأراضي العربية، ومعظم الأنهار التي تجري على سطح المنطقة العربية تنبع من خارج حدود الوطن العربي وهو ما جعلها عرضة للنزاعات الحدودية ونزاعات السيطرة على الموارد المائية مع دول المنبع، وأهم الأنهار العربية التي تعتبر مصدرا دائما للمياه هي:

1– نهر النيل:

هو من أطول أنهار العالم يمتد من الجنوب إلى الشمال بطول6695 كلم(تختلف الدراسات حول طول مجراه) ينبع من بحيرة فيكتوريا تشترك فيه 10 دول إفريقية هي: إثيوبيا، الكونغو الديمقراطية، كينيا، اريتريا، تنزانيا، رواندا، بوروندي، أوغندا،السودان ومصر، يتغذى النهر من الأمطار التي تهطل على دول المنبع خاصة أوغندا وإثيوبيا هذه الأخيرة تساهم بنسبة 85%من مياه النيل، وتعتبر مصر أبرز الدول التي تحتاج إلى مياه هذا النهر لموقعها الصحراوي وندرة الأمطار فيها[2] ، وتتوقف حياة مصر الصناعية والزراعية على مياه النيل وتصل مساحة حوض تصريف الأخير إلى 2,98 مليون كلم^2 بنسبة 10% من مساحة القارة الإفريقية ويبلغ تصريف نهر النيل عند سد أسوان 84 مليارم^3، وللنيل رافدان كبيران هما النيل الأزرق والنيل الأبيض.

2– نهري دجلة والفرات:

هما نهران يصبان في الخليج العربي بعد إتحاد مجراهما في مجرى شط العرب ينبع النهران من هضبة الأناضول جنوب شرق تركيا ويبلغ طول مجرى نهر الفرات 2700 كلم ومساحة حوضه 44400 كلم2 يشمل حوضه 28% من الأراضي التركية، 17% من الأراضي السورية و40% من الأراضي العراقية و15% من السعودية ويبلغ معدل التصريف له عند بلدة هيت وسط العراق 31,82 مليارم^3، وقد أخذ معدل التصريف في الإنخفاض بسبب إقامة سدود عليه في أرض المنبع.[3]

1– عبد الفتاح لطفي عبد الله، جغرافية الوطن العربي، دار المسيرة للنشر والتوزيع، الأردن، 2006، ص 119.

2– محمد صادق إسماعيل، المياه العربية وحروب المستقبل، العربي للنشر والتوزيع، مصر، 2012، ص 12.

3– عبد الفتاح لطفي عبد الله، جغرافية الوطن العربي، مرجع سابق الذكر، ص114.

3- المياه الجوفية:

تعد المياه الجوفية ذات أهمية حيوية وأحد المصادر المائية التقليدية المصاحبة لموارد المياه السطحية المتجددة في الوطن العربي، وهي عبارة عن تلك المياه المتجمعة داخل الطبقات الجيولوجية والتي تجمعت منذ آلاف السنين ويتم إستغلال المياه الجوفية في الزراعة والشرب والصناعة تبعا لدرجة ملوحتها وقابليتها للاستخدام، وتنقسم المياه الجوفية العربية إلى مياه تظهر على سطح الأرض على شكل ينابيع ارتوازية(ذاتية التدفق)مثل تلك الموجودة في لبنان(التكوينات الكارستية).

ومياه جوفية يتم ضخها بعد حفر أبار سطحية ارتوازية يتراوح عمق الآبار من بضعة عشرات الأمتار إلى ما يزيد 1000م حسب المنطقة من الوطن العربي ، وتصنف المياه الجوفية كذلك إلى متجددة وغير متجددة.

أما المياه الجوفية المتجددة فهي تلك التي تغذيها الأمطار المتسربة إلى باطن الأرض في حين المياه الجوفية غير المتجددة أو الأحفورية فتقع في الطبقة التي تلي المياه الجوفية المتجددة و يؤدي الاستغلال المتسارع والمتواصل لها إلى استنزاف مخزونها مثل ما يحدث في السعودية.[1]

إن تقديرات المياه الجوفية للمنطقة العربية لا تزال ناقصة الدقة وذلك يعود إلى إجراء بحوث هيدرولوجية على مناطق معينة دون الأخرى، وكذا إلى إرتفاع تكاليف إجراء إحصاء للموارد الجوفية بسبب عمق الطبقات المختزنة لهذه المياه ولكن مع ذلك فإن هناك دول استطاعت إعطاء تقديرات لمياهها الجوفية اعتمادا على المحاكاة الرياضية وتقدر مخزون المياه الجوفية في الوطن العربي بـــ حوالي 7734 مليارم^3 يتجدد منها سنويا 42 مليارم^3 ويتاح للاستعمال 35 مليار م^3،

وعموما يحوز الوطن العالم العربي على مخزون لا بأس به من المياه الجوفية التي تعد احتياطا في حالة نقص المياه السطحية، لكن الواقع أن هذه المياه الجوفية تعاني من التلوث

1- عبدالفتاح لطفي عبد الله، نفس المرجع، ص121.

والسحب الجائر لها مما يعرض مياهها إلى التملح ، وتتباين عمليات توزيعها بين البلدان العربية فيأتي إقليم المغرب العربي في مقدمة الأقاليم العربية من حيث المياه الجوفية المتجددة إذ تبلغ 17,4 مليار م^3 ، أما القطر المغربي فهو أول البلدان العربية من حيث المياه جوفية متجددة تصل إلى 2,5 مليارم^3، أما من حيث الموارد المائية المخزونة فإن الإقليم الأوسط يكتنز 6439 مليارم^3 كما هو مبين في الجدول التالي :

جدول 6 : يبين المياه الجوفية المخزونة والمتجددة في الأقاليم العربية (مليار متر مكعب)

الإقليم	المياه الجوفية بالمليار متر مكعب		
	المخزونة	**المتجددة**	**المستغلة**
المشرق العربي	13	8.5	6.6
الجزيرة العربية	361	4.8	4.7
الأوسط *	6439	11.2	8.7
المغرب العربي **	920	17.4	15
مجموع الدول العربية	7734	41.9	35

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية (1990).

المرجع: محمود الأشرم، اقتصاديات المياه في الوطن العربي والعالم، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2001، ص 142.

إن مسألة المياه الجوفية تحتل أهمية كبيرة في المنطقة العربية وذلك لوجود صحاري كثيرة تخترقها حيث ترتبط المياه الجوفية بالتنمية العربية، وذلك لأن 80% من الأراضي العربية صحراوية: صحراء غربية، الصحراء الموريتانية، الجزائرية، الصحراء الليبية، الصحراء الغربية المصرية، السودانية و صحراء شبه الجزيرة العربية، وبالتالي فإن هذه المناطق لا يمكن تنميتها إلا بالاعتماد على المياه الجوفية كمصدر رئيسي أو ربما وحيد لتلبية احتياجاتها المائية.[1]

وتتقسم أحواض المياه الجوفية العربية إلى:

---

*- عدى ليبيا.

**- بالإضافة إلى ليبيا.

1- حيدر نعمة بخيت، المياه العربية الواقع والتحديات، مرجع سابق الذكر،ص 95.

1- حوض النوبة بين مصر وليبيا والسودان وتبلغ مساحته 1800 كلم^2 ومخزونه يقدر بـــ 6000 مليار م^3 و يتغذى سنويا بنحو 1500 مليون م^3.

2- حوض العرق الغربي يقع جنوب سلسلة الأطلسي في الجزائر مساحته 330 كلم^2 وحجم مخزونه 1400-7000 مليارم^3 و يتغذى طبيعيا بمقدار 400 مليون م^3 سنويا.

3- حوض العرق الشرقي ويقع شرق حوض العرق الغربي بين الحدود الجزائرية التونسية مساحته 375 كلم^2 مخزونه 7, 1 مليارم^3 يتغذى بـــ 600 مليون م3 سنويا.

4- حوض الديسي: يتشاطئه كل من الأراضي العمانية والعربية السعودية يقدر مخزونه بنحو 12 مليارم^3.[1] هذا بالإضافة إلى أحواض جوفية صغيرة ومتوسطة وتكون قريبة من أحواض المياه السطحية.

ومن المشكلات التي تواجه المياه الجوفية في المنطقة العربية مشكلة السحب أو الإستجرار العشوائي للمياه الجوفية بمعدلات تفوق أحيانا نسبة تغذيتها مما يؤثر على مخزونها، وكذا إمكانية هجوم مياه البحر لتحل محل المياه الجوفية فتزداد ملوحتها وتصبح غير صالحة وهذا ما يحدث في حوض الجزيرة العربية الذي يستغل منه 6 مليارم^3 في حين تغذيته في حدود4,3 مليارم^3 سنويا.[2]

4- المصادر غير التقليدية للمياه العربية:

تشمل المصادر المائية غير التقليدية في الوطن العربي على مياه التحلية والمياه المعالجة من الصرف الزراعي والصرف الصناعي ومياه الصرف الصحي.

وتحوز المنطقة العربية على مساحات واسعة من مياه البحر تحيط بها مما يجعلها ثروة ممكنة الاستغلال لمواجهة النقص في المياه السطحية العذبة من خلال اللجوء إلى تحلية مياه البحر.

وقد قامت الأقطار العربية بتحلية 4,5 مليار م^3 من المياه سنة 1996 ، وتتركز هذه العمليات في الخليج العربي نظرا للندرة الشديدة في مصادر المياه التقليدية خاصة المياه السطحية لوقوعها في منطقة صحراوية جافة وتعتبر السعودية رائدة في هذا المجال حيث تنتج 15 مليون م^3 يوميا من

1- عبد الفتاح لطفي عبد الله، جغرافية الوطن العربي، مرجع سابق الذكر، ص 124.

2- صلاح وزان، تنمية الزراعة العربية الواقع والممكن، مرجع سابق الذكر، ص170- 180.

المياه المحلاة أي ما يزيد عن نصف المياه المحلاة في العالم[1] ، كما أن ليبيا قامت ببناء نهر صناعي لسد احتياجاتها من استهلاك الشرب والاستخدام المنزلي، كما تقوم مصر وسوريا بإعادة استخدام مياه الصرف الزراعي والصرف الصحي، وتوصف مياه عمليات التحلية بأنها عالية الكلفة إذ تصل في الإمارات العربية إلى 1,6 دولار للمتر المكعب حسب تقديرات سنة 2000، إلا أن إستراتيجية تحلية المياه تمثل مدخلا إستراتيجيا لدول الندرة الحادة بالمياه السطحية من أجل الحد من العجز في مياه الشرب ومياه الاستخدام المنزلي.

وفي ما يلي جدول يستعرض كمية الموارد المائية المحلاة في عدد من البلدان العربية:

جدول7 : يوضح نسبة وموارد المياه المحلاة في عدد من الأقطار العربية لسنة1996

الدولة	الطاقة الإنتاجية م^3/اليوم	نسبتها إلى العالم	عدد الوحدات
السعودية	3568868	26,84	1417
الكويت	2985157	10 ,46	133
الإمارات	1390238	10,02	290
ليبيا	619354	4,66	386
العراق	323925	2,44	198
قطر	308611	2,32	59
البحرين	275767	2,07	129
إجمالي الدول العربية	83133495	62,51	3050

المرجع: سامر مخيمر و خالد حجازي، أزمة المياه في المنطقة العربية الحقائق والبدائل الممكنة، سلسلة كتب عالم المعرفة،(209)، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، 1996، ص146.

من خلال الجدول يتبين أن الدول الخليجية وعلى رأسها المملكة السعودية وبسبب الموقع الجغرافي الجاف قد اتجهت إلى الاعتماد على تحلية مياه البحر كبديل أساسي لتعوض النقص في المياه خاصة بعد السحب المتزايد للمياه الجوفية بما أصبح يهدد نوعيتها.

1- محمد صادق اسماعيل، المياه العربية وحروب المستقبل، مرجع سابق الذكر، ص 18.

مياه الصرف الصحي المعالجة والصرف الزراعي والصناعي.

لقد أدت الحاجة الشديدة إلى المياه في بعض الأقطار العربية إلى إعادة استخدام مياه الصرف الصحي في الري رغم عدم تقبل المجتمع العربي لها لأسباب سيكولوجية متعلقة بمفاهيم اجتماعية.

إلا أنه قد تم استخدامها في بعض البلدان العربية ففي الأردن مثلا تنتج 19 محطة تقنية لمياه الصرف الصحي حوالي 70 مليون م^3 سنويا من المياه تستخدم في الزراعة وتسعى إلى زيادة طاقة إنتاجية إلى 230 مليون م^3 سنويا نظرا للحاجة الشديدة إليها في ري المحاصيل[1] ، وقد بلغت نسبة المياه المعالجة سواء في الصرف الصحي، الزراعي والصناعي31 مليون م^3 في البحرين من خلال 12محطة، وتبلغ في مصر7500 مليون م^3 سنويا ، وفي سوريا 1449 مليون م^3 في السنة.

وتستعمل لمعالجة هذه المياه دورة مغلقة تستخدم فيها أحدث التقنيات، وبهذا فإن موارد عمليات المعالجة في كل الأقطار العربية تصل إلى حوالي 9,2 مليار متر مكعب في السنة وهناك سعي إلى رفعها إلى سقف أكبر.[2]

وبهذا فإن الموارد المائية غير التقليدية تمثل مدخلا أساسيا لسد النقص من المياه التقليدية حيث يمكن استخدام المياه المعالجة من الصرف الصحي والصرف الصناعي والزراعي في عمليات ري المحاصيل الزراعية في ضل عدم التقبل الشعبي لها في الاستخدامات الحضرية .

وتمثل المسطحات المائية البحرية ثروة هائلة يمكن استغلالها لتوفير المياه وذلك من خلال التطور في تكنولوجيات تحلية المياه من اجل خفض تكاليفها المرتفعة.

ومن خلال ما سبق فان الموارد المائية العربية تتنوع بين موارد تقليدية متجددة تمثلها الأمطار والأنهار و المياه الجوفية وموارد غير تقليدية متمثلة في تحلية مياه البحر والمياه المعالجة

1- عادل محمد العضايلة، الصراع على المياه في الشرق الأوسط(الحرب والسلام)، دار الشروق للنشر والتوزيع، الأردن، 2005، ص 56.

2- محمد محمود يوسف ، حرب المياه في العالم العربي بين التحديات الاقتصادية والأطماع السياسية : http://www.globalarabnetwork.com/economics-and-development/economic-reports/4443-2011-06-06-14-15-58 (25-03-2013 9:10)

من الصرف الزراعي والصناعي والصحي، لكن المشكلة المائية العربية تتمحور حول المياه السطحية التي يتناقص واردها ما يضع الدول العربية في حالة حرجة .

ويبين الجدول التالي الموارد المائية الكلية المتاحة للأقطار العربية :

جدول 8: يوضح الموارد المائية المتاحة للدول العربية لعام2002

الدولة	تقليدية متجددة	الموارد المائية المتاحة(مليار م^3/سنة)			المجموع	نصيب الفرد م^3/ فرد
		سطحية	جوفية	غير تقليدية		
المجموع		190,61	49,37	13,37	203,35	684
الأردن		0,98	0,28	0,08	1,34	184
الإمارات		2,11	0,84	0,89	3,84	605
البحرين		024	0,11	0,19	0,54	357
تونس		3,28	1,80	0,29	5,17	315
الجزائر		4,50	3,20	0,46	8,16	145
جيبوتي		0,01	0,01	000	0,11	12
السعودية		17,02	2,94	3,27	23,23	761
السودان		17,80	4,00	000	21,80	543
سوريا		14,41	5,26	2,07	21,74	841
الصومال		0,81	3,30	000	4,11	72
العراق		42,80	2,00	0,10	44,90	1,684
عمان		1,22	1,27	0,07	2,55	477
قطر		2,28	0,10	0,13	0,51	440
الكويت		0,54	0,30	0,80	1,64	229
لبنان		1,29	1,30	000	2,59	264
ليبيا		4,60	2,60	0,60	7,80	839
مصر		63,31	13,00	4,00	80,31	950
المغرب		11,05	2,87	0,35	14,27	373
موريتانيا		1,63	1,50	0,07	3,20	608

اليمن	2,93	2,60	0,01	5,04	150

المصدر: التقرير الاقتصادي العربي الموحد(2003).
المرجع: سريان محمد سعيد فالح بدرانة، الأهمية الجيوبوليتيكية للوطن العربي، دار عماد الدين للنشر،2009. ص ص 241-242.

المطلب الثاني: استخدامات المياه العربية :

إن استغلال المياه في المنطقة العربية يصل إلى 76,8 % وهو رقم عالي مقارنة بالاستغلال العالمي للمياه، فلا تزيد نسبة الاستغلال في أوروبا عن 20% و 0,7 في أستراليا نتيجة التحكم الجيّد بالثروة المائية والتسيير الجيد لها، في حين أن الدول العربية رغم موقع الندرة تستنفد أكثر من النصف من مواردها المائية السنوية مما يبقي السؤال مطروحا حول مستقبل المنطقة في ظل مورد قابل للنضوب؟

وتستغل المياه العربية على ثلاثة أوجه هي: الاستخدام المنزلي، الاستخدام الصناعي، الاستخدام الزراعي.

1- الاستخدام المنزلي:

إن الاستخدام المنزلي في زيادة مستمرة في العالم عامة وفي الدول العربية خاصة وذلك يعود إلى الارتفاع في نسبة الزيادة السكانية في المنطقة العربية والتي تبلغ حوالي 2,7 % سنويا، كما أن المنطقة العربية تشهد تطورا اجتماعيا كبيرا وارتفاعا في مستويات المعيشة خاصة بعد الطفرة النفطية الأخيرة في الاقتصاديات العربية، وحتى تلك التي ليست بالدول النفطية تشهد ارتفاعا في المعيشة كذلك ، وقدر الاستهلاك المنزلي للدول العربية من الموارد المائية بحوالي 11,3 مليار $م^3$ سنويا (سنة1995) وهذا الرقم يمثل 5,9 % من جملة الاستخدامات للمياه العربية وحوالي6,4% من إجمالي الموارد المائية العربية المتاحة، ويتوقع أن تستمر وتيرة الزيادة في الاستخدامات المنزلية للمياه

في الوطن العربي بسبب الزيادة المتوالية في عدد السكان وارتفاع الدخول الفردية والقومية.[1]

1- سالم اللوزي، دراسة تطوير أساليب استرداد تكلفة وإتاحة مياه الري على ضوء التطورات المحلية والدولية، المنظمة العربية للتنمية الزراعية،ص 29 .

http://www.aoad.org/ftp/Water_Irr.pdf (13.03.2013/21:59)

وتشير التقديرات إلى أن الاستخدام المنزلي أصبح في حدود 8% أي 13 مليار م^3 سنة 2000 بحوالي 140 لتر للشخص يوميا، إن هذا الرقم لا يزال متخلفا عن الاستهلاك العالمي خاصة في ظل انقسام المجتمعات العربية إلى سكان الريف والمدن، حيث تقل الاستخدامات المائية في الأرياف نتيجة عدم الربط بالمياه الصالحة للاستخدام. وتتراوح تقديرات مراكز البحوث والمنظمات على أن الاستخدام المنزلي للمياه في الوطن العربي هو بين 5,6 % و6,9 %من إجمالي الموارد المائية المتاحة.[1]

2- الاستخدام الصناعي:

لا تزال الصناعة في الوطن العربي متخلفة عدا الصناعات النفطية والصناعات الإستخراجية والتحويلية وعليه فإن نسبة الاستخدام المائي في الصناعة تتراوح من 5,4 % إلى 9,2 % من إجمالي المياه المتاحة، ولكن الاستخدام الصناعي للمياه في المنطقة العربية مرشح للصعود في ظل احتياجات التنمية العربية مما سيجعل نسبة الاستخدام الصناعي في ارتفاع لأن إنتاج طن من الحديد يحتاج إلى 200م^3 من المياه وطن واحد من النحاس يحتاج إلى يحتاج إلى 500م^3 وطن واحد من الورق يحتاج ما بين 450 و 1000م^3 وعليه تقدر الاستخدامات العربية الصناعية للمياه ب10,3 مليارم^3، ويتوقع أن تتطور استخدامات الصناعة للمياه العربية بمعالجة المياه وإعادة تدويرها في نفس القطاع مما يمكن من السيطرة على المياه للاستخدامات الصناعية.[2]

3- الاستخدام الزراعي:

هو أكبر قطاع يلتهم أكبر نسبة من الموارد المائية المستغلة نسبة إلى إجمالي الموارد المائية المتاحة، وتقدر المساحة المزروعة من الوطن العربي بـــ69 مليون هكتار تروى سطحيا منها 14,5 مليون هكتار بما يعادل 157 مليار م^3 سنويا من المياه وتقدر نسبة الاستخدام الزراعي من 87 % إلى89 % من الموارد المائية العربية المتاحة.

1- بيتر روجرز، بيتر ليدون، المياه في العالم العربي، أفاق واحتمالات المستقبل، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 1997، ص ص 34-35.

2- عبد الأمير دكروب، المياه والصراعات في دول المشرق العربي، مجلة الدفاع الوطني، لبنان:
http://www.lebarmy.gov.lb/ar/news/?1611#.UtFjlPuJEv4 (05.04.2013/ 18:30)

إن الزراعة العربية يسيطر عليها نظام الري السطحي عند بداية إنشاء المشاريع المروية لعدم وجود بدائل أخرى ولكن مؤخرا بدأت أساليب الري العصرية تدخل القطاع الزراعي مثل المضخات والرش المحوري ولكن مازال الري السطحي يسيطر على أكثر من 12,3 مليون هكتار،[1]وتقدر كفاءة الاستخدام الزراعي للمياه العربية بـــ38% مما أتاح هدر كميات كبيرة من المياه العربية بسبب سوء الاستغلال في الزراعات المروية.

إن الزراعة المروية تعتبر ذات أهمية للاقتصاديات العربية والمستهلك الأول للمياه وذلك لأن:

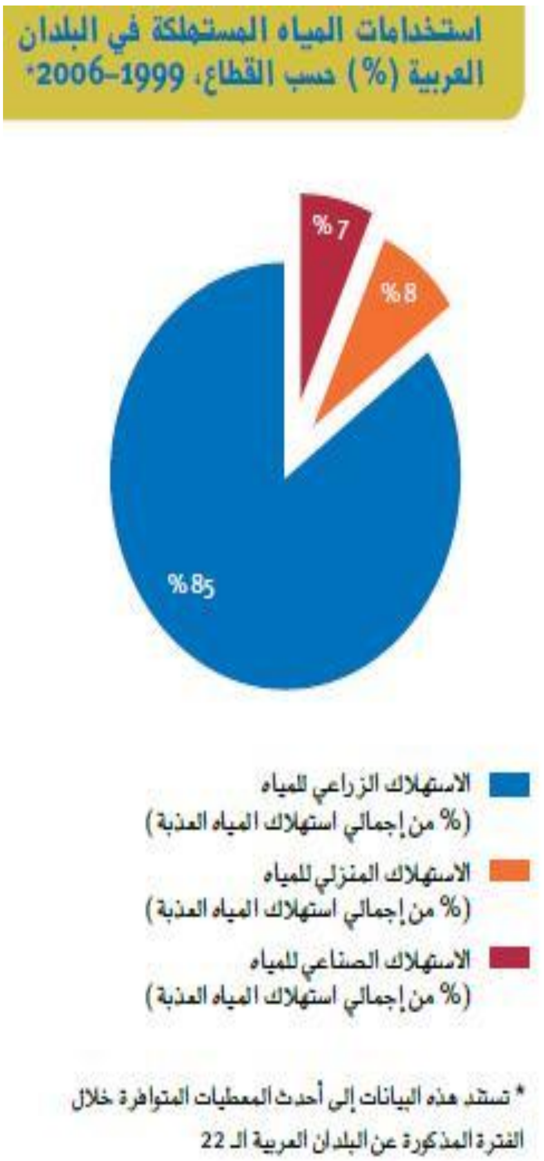
- 82% من الأراضي العربية تقل فيها معدلات الهطول عن 300ملم سنويا.
- الزراعة المروية العربية هي المنتج الأساسي للحبوب والألياف، الفواكه والأعلاف والخضر وقصب السكر وتعد هذه المنتجات ذات قيمة اقتصادية ومالية عالية.
- تعتبر الزراعة المروية من أهم مكونات التنمية الريفية العربية.

هذا بالإضافة إلى الطلب المتزايد على الغذاء في الوطن العربي والذي تحركه الزيادة في عدد السكان، وإن من أهم أسباب تدني كفاءة استخدام المياه العربية في الزراعة هو اتساع الرقعة المروية ريا وسطحيا حيث تقدر بحوالي85 % من الأراضي المروية نتيجة لتدني كفاءة توزيع ونقل المياه من المصادر إلى الحقل وانتشار القنوات الترابية المفتوحة وتقدر الفواقد المائية في هذا المضمار بحوالي 35 مليار م^3 سنويا[2]، ورغم هذا يبقى الإنتاج الغذائي العربي متخلفا.

1- سالم اللوزي، دراسة تطوير أساليب استرداد تكلفة وإتاحة مياه الري على ضوء التطورات المحلية والدولية ، مرجع سابق الذكر، ص29.

2- نايف الرشيدي، الصراع على المياه في الشرق الأوسط، أعمال المؤتمر الدولي الثامن حول الأمن المائي العربي 21-23 فبراير عام 2000، مركز الدراسات العربي الأوروبي، دار بيسان، بيروت،2000 ،ص 578.

شكل 9: دائرة بيانية توضح استخدامات المياه المستهلكة في البلدان العربية (%) حسب القطاع (1999-2006).



المصدر :حسابات تقرير التنمية الإنسانية العربية /برنامج الأمم المتحدة الإنمائي
المرجع: تقرير التنمية الإنسانية العربية لعام 2009، تحديات امن الإنسان في البلدان العربية ،برنامج الأمم المتحدة الإنمائي /المكتب الإقليمي للدول العربية، لبنان، ص 39، للاطلاع على التقرير كاملا انظر:
http://www.arab-hdr.org/publications/other/ahdr/ahdr2009a.pdf

جدول 10: يوضح استخدامات المياه في الوطن العربي لعام 1995.

القطر	الاستخدام الزراعي		الاستخدام الصناعي		الاستخدام المنزلي		المجموع
	مليار متر مكعب	%	مليار متر مكعب	%	مليار متر مكعب	%	مليار متر مكعب
الأردن	0.737	74.90	0.033	3.35	0.214	21.75	0.984
الإمارات	1.408	66.79	0.200	9.49	0.500	23.72	2.108
البحرين	0.135	56.49	0.010	4.18	0.094	39.3	0.239
تونس	2.728	88.72	0.086	2.80	0.261	8.49	3.075
الجزائر	2.700	60.00	0.680	15.11	1.120	24.89	4.500
جيبوتي	0.007	87.50	0.000	0.00	0.001	12.50	0.008
السعودية	15.308	89.95	0.193	1.13	1.517	8.91	17.018
السودان	16.800	94.38	0.200	1.12	0.800	4.49	17.800
سوريا	13.600	94.38	0.280	1.94	0.530	3.68	14.410
الصومال	0.789	97.04	0.000	0.00	0.024	2.96	0.810
العراق	39.380	92.01	2.140	5.00	1.280	2.99	42.800
عمان	1.148	93.87	0.019	1.55	0.056	4.58	1.223
فلسطين	-	-	-	-	-	-	-
قطر	0.210	73.94	0.008	2.82	0.066	23.24	0.284
الكويت	0.324	60.20	0.013	2.42	0.201	37.36	0.538
لبنان	0.875	67.67	0.050	3.87	0.368	28.46	1.293
ليبيا	4.000	86.96	0.100	2.17	0.500	10.87	4.600
مصر	54.500	86.09	5.900	9.32	2.909	4.59	63.309
المغرب	10.180	29.17	0.322	2.92	0.546	4.92	11.045
موريتانيا	1.500	92.02	0.029	1.78	0.101	6.20	1.630
اليمن	2.700	92.09	0.031	1.06	0.201	6.86	2.932
المجموع	169.026	88.68	10.294	5.40	11.286	5.92	190.606

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية– الدراسة القومية الشاملة حول تحسين كفاءة الري الحقلي في الوطن العربي– ديسمبر1997.

المرجع: سالم اللوزي، مرجع سابق الذكر، ص30.

المبحث الثاني: أسباب الأزمة المائية العربية:

المطلب الأول: الأسباب الطبيعية والبشرية:

تعرف الأزمة المائية بأنها خلل في التوازن بين الموارد المائية المتجددة والمتاحة والطلب المتزايد عليها، والذي يتمثل بظهور عجز في الميزان المائي يتزايد باستمرار ويؤدي إلى إعاقة التنمية وهذا العجز هو الحالة التي تفوق فيها حجم الاحتياجات المائية كمية الموارد المائية المتاحة ويسمى بالفجوة المائية ، وعندما يصل العجز المائي إلى درجة تؤدي إلى أضرار اقتصادية واجتماعية تهدد بنية الدولة فإنه يكون قد وصل إلى ما يسمى بالأزمة المائية الحادة.

وتعيش المنطقة العربية حالة أزمة المائية ناتجة عن اختلال في احتياجاتها المائية مع الموارد المائية المتاحة لها، وتعود أسباب هذه الأزمة المائية إلى مستويين هما: الأسباب الداخلية وهي الأسباب الطبيعية والبشرية، والأسباب الخارجية وتتمثل في أطماع دول الجوار الجيبوليتيكية وكذلك الدور الخارجي للقوى الأخرى مثل الولايات المتحدة الأمريكية والبنك الدولي، و في هذا المطلب استعراض للأسباب الطبيعية والبشرية لأزمة المياه العربية.

1- ندرة المياه وتغير المناخ:

هذه المشكلة ناجمة أصلا عن وقوع الوطن العربي في المنطقة الجافة وشبه الجافة بصورة عامة حيث تخترق المنطقة العربية من الغرب إلى الشرق صحارى واسعة يكاد ينعدم التهاطل المطري فيها، أما المناطق الساحلية والجبلية من المنطقة العربية فتشهد مواسم مطرية ولهذا فإن عدم كفاية الموارد المائية العربية غير المتوفرة طبيعيا يعد مسببا أولا للأزمة المائية العربية .[1]

وتتسم المنطقة العربية بسرعة التأثر بتغير المناخ وتقلبه حيث يمكن لتغيرات محدودة في أنماط المناخ (خاصة ارتفاع درجات الحرارة) أن تؤدي إلى آثار مأساوية على توافر المياه في المنطقة العربية وهو أمر قد يسهم وفقا لنتائج عدة عمليات تقييم خاصة بالأثر البيئي في ازدياد حالات الجفاف وانخفاض رطوبة التربة، وتناقص تغذية الأنهار والمجاري المائية وتزايد طول

1- منذر خدام، المياه العربية: الأزمة، المشكلات، الحلول، مجلة الحوار المتمدن، العدد 939، سنة 2004.
http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=22629 (25.03.2013/ 18:59)

فترات الجفاف، خاصة في منطقة الصحارى العربية حيث لا يسقط فيها المطر لسنوات متتالية ، كما تؤدي التغيرات

المناخية إلى ارتفاع معدلات التبخر وتغير أنماط سقوط الأمطار الموسمية.[1]

2-الجفاف : يعد مهددا و مسببا رئيسيا للأزمة المائية العربية وذلك كما قلنا لوقوع هذه المنطقة في إقليم جاف وشبه جاف وكذلك إلى زحف الصحراء على الأراضي الزراعية و تناقص الغطاء النباتي مما أدى إلى تناقص شديد في المياه كما أن التغير المناخي الذي أصبح يشكل رعب على البيئة نتيجة تزايد حرارة الأرض بسبب الإنتاج الصناعي أدى إلى تزايد حالات الجفاف فقد أوردت التقارير حول أثر التغير المناخي على البيئة إلى ارتفاع تواتر حالات الجفاف في المنطقة العربية إذ شهدت كل من الجزائر والمغرب والصومال وسوريا وتونس حالات جفاف شديدة في السنوات العشرين الأخيرة ويبدو كذلك أن هناك ارتفاعا في تواتر هذه الحالات وشدتها وعلى سبيل المثال تغيرات في دورة الجفاف في المغرب من سنة واحدة من الجفاف في المتوسط كل خمس سنوات قبل عام 1990 إلى سنة واحدة من الجفاف كل سنة في العقد التالي،[2] وهو ما يبينه الجدول التالي:

جدول 11 : يبين موقع المنطقة العربية من المناخ الجاف

نوع المناخ	معدل الهطول السنوي(بالمتر)	المساحة(مليون هكتار)	النسبة المئوية من مساحة الوطن العربي	كمية الأمطار المتساقطة مليار($م^3$)	النسبة المؤوية من كمية الأمطار السنوية المتساقطة
شديد الجفاف	أقل من 100ملم	940	67.2	470	17.8
جاف	300-100	120	15	420	15.8
شبه جاف	600-300	100	7.1	800	30.2
شبه رطب	1000-600	30	2.1	420	15.8
رطب		1400	100		15.8

1- منظمة اليونسكو ،المنطقة العربية تواجه تحديات متعاظمة في مجال المياه،انظر:
http://www.unesco.org/new/ar/rio-20/single-view/news/-47898f8e17/#.UtF1A_uJEv4
(25.03.2013/ 19:15)

2- خالد محمد الزواوي، الماء الذهب الأزرق في الوطن العربي، مجموعة النيل العربية، القاهرة، 2004، ص ص 147-146

المجموع		1400	100	2650	100

المرجع : محمود زنبوعه، الأمن المائي العربي، مرجع سابق الذكر، ص 178.

ومن خلال الجدول نلاحظ أن 67,2% من الإقليم العربي يقع في منطقة شديدة الجفاف لا يتهاطل عليها سوى 17,8% من الأمطار السنوية المتساقطة أما الإقليم الرطب وشبه الرطب بنسبة تساقط سنوية 15,8% و 30,2% على التوالي مما يشكل عائق طبيعي في توافر المياه.

3-الهدر وعدم كفاءة استخدام المياه العربية:

تعتبر مشكلة الهدر أحد الأبعاد الداخلية لثغرة الأمن المائي العربي، وهكذا يعتبر سوء استخدام الموارد المائية المتاحة في الوطن العربي وضعف السياسات المائية العربية المتبعة من بين الأسباب الداخلية للأزمة المائية العربية ويعود هذا الهدر إلى:[1]

- إتباع أنظمة ري غير سليمة حيث لا تتعدى كفاءة استخدام المياه العربية في الزراعة المروية 39% وهذا ما يؤدي إلى فقدان يصل إلى 91443,297 مليون م^3 سنويا من مياه الري السطحي (حسب الجدول) الذي سيلي.

- التبذير في استخدام احتياطي المياه العربية في محاصيل غير منتجة على حساب هلاك بعض المحاصيل بسبب نقص المياه وذلك لعدم وجود رقابة للدولة على اختيارات الإنتاج الفلاحي.

- عدم التعاون القطري فمياه شط العرب تضيع في البحر والدول الخليجية تعمل على تحلية المياه وذلك عائد لعدم وجود قاعدة للتوافق حول استغلال المياه الضائعة.

ومن أسباب تدني كفاءة استخدام المياه العربية في الزراعة هو اتساع الرقعة المروية ريا سطحيا حيث تمثل 85% من الأراضي المزروعة وتفقد كميات معتبرة من المياه بسبب سوء النقل من مصادر المياه إلى الحقل، إضافة إلى انخفاض تكلفة المياه العذبة مما يجعل الاستهلاك اليومي يزيد إلى حد التبذير.[2]

1- رضا عبد الجبار سلمان، التحديات التي تواجه الامن المائي العربي، مجلة القادسية للعلوم الإنسانية ، المجلد 8، العدد الأول والثاني ، 2005، جامعة القادسية، العراق، ص 74.

2- سالم اللوزي، دراسة تطوير أساليب استرداد تكلفة وإتاحة مياه الري، مرجع سابق الذكر، ص ص34-36.

إن ما يعقد مشكلة الاستخدام الأمثل للمياه العربية وتزايد الهدر هو أن معظم الدول العربية جعلت من المياه شأن حكومي تتولاه الدولة بالتنظيم والإدارة للشأن المائي حيث تهتم بتنمية الموارد المائية دون الاهتمام بترشيد استعمالاتها[1].

أضف إلى ذلك لا تزال تستخدم في إدارة الموارد المائية عربيا الإدارة التقليدية: الأدوات الأوامرية دون الأدوات الاقتصادية مثل والضرائب والغرامات والمكافآت، ولهذا لا تمثل استثمارات الدول العربية في مجال المياه سوى من 10% إلى 20% من استثماراتها أي بنسبة تتراوح من 2–4 % من الناتج القومي الإجمالي.

جدول 12: يوضح تقديرات فواقد المياه من الري السطحي في الوطن العربي

القطر	مساحة أراضي الري السطحي (هكتار)	المياه المستعملة (مليون م^{3})	كفاءة النقل (%)	فواقد النقل (مليون م^{3})	كفاءة الإضافة (%)	فواقد الإضافة (مليون م^{3})	الفواقد الكلية (مليون م^{3})
الأردن	20300	230	80	46	45	101,2	1472
سوريا	981273	12600	60	5040	50	3780	8820
العراق	3517000	38620	80	7724	50	15448	23172
فلسطين	13000	120	73	32,4	45	48,18	80,58
لبنان	53500	535	73	144,5	50	195,275	339,725
المشرق العربي	**4585073**	**52105**	**75,08**	**12986,9**	**50**	**19572,655**	**32559,505**
الإمارات	25382	528	84	84,48	40	266,112	350,592
البحرين	2497	105	84	16,8	40	52,92	69,72
السعودية	547000	5207	80	1041,4	40	2499,36	3540,76
عمان	57820	1078	84	172,48	40	543,312	715,792
قطر	8825	221	92	17,68	40	121,992	139,672
الكويت	3020	205	80	41	41	98,4	139,4
اليمن	382450	2700	84	432	40	1360,8	1792,8
الجزيرة العربية	**1026994**	**10044**	**82,02**	**1805,84**	**40**	**4942,896**	**6748,736**
جيبوتي	674	5’6	80	3’1	40	3,12	4,42
السودان	1900000	16800	90	1680	60	6048	7728
الصومال	50000	786	80	157,2	50	314,4	471,6

1– منذر خدام، المياه العربية: الأزمة و المشكلات و الحلول، مرجع سابق الذكر.

مصر	3046000	50978	70	15263,4	45	19626,53	34919,93
الإقليم الأوسط	**4996674**	**68570,5**	**75,02**	**17131,9**	**49,5**	**25992,05**	**43123,95**
تونس	294000	2260	81	429,4	40	1098,36	1527,76
الجزائر	405500	2457	80	491,4	40	1179,36	1670,76
ليبيا	-	-	-	-	-	-	-
المغرب	986000	9446	82	1700,28	60	3098,288	4798,598
موريتانيا	49200	1500	81	285	40	729	1014
المغرب العربي	**1734700**	**15663**	**81,45**	**2608,08**	**52,1**	**6105,008**	**9011,088**
الوطن العربي	**12343,441**	**146382,5**	**76,21**	**34830,7**	**49,2**	**56612,609**	**91443,279**

المصدر: التقارير القطرية

Water Report N°9, Irrigation Near East in Figures (FAO’s Aquastar) 1997.

المرجع: سالم اللوزي، دراسة تطوير أساليب استرداد تكلفة وإتاحة مياه الري مرجع سابق الذكر، ص 35.

4-التلوث وتزايد عدد السكان:

إن الأزمة المائية العربية وإن كانت لها العديد من الأسباب الطبيعية إلا أنها ترتبط ارتباطا وثيقا بالزيادة السكانية وهذه الأخيرة ترتبط بالزيادة في النمو الاقتصادي وتحسن المعيشة، مما يؤدي زيادة استعمال المياه بل وحتى الإفراط في استعمالها، فتشير العديد من الدراسات إلى أن عدد سكان المنطقة العربية ارتفع من 205 مليون نسمة عام 1985 إلى 278 مليون نسمة عام 2000، ومن المتوقع أن يصل إلى 600 مليون نسمة عام 2035، في حين أن الموارد المائية تناقصت وازداد الطلب عليها بنسبة 80%، مما سبب عجزا مائيا قدر سنة 2000م بنحو 127 مليار م^3، ويتوقع أن يصل عام 2030 إلى 176 مليار م^3 ، وبهذا نلاحظ أن الزيادة السكانية والعربية التي تصل حتى 3,5% تشكل خطورة شديدة على المياه العربية كما ونوعا وتؤدي إلى تقليص حصة الفرد من المياه.[1]

وفي ما يلي بيان لعلاقة تزايد السكان بارتفاع الطلب على المياه في المنطقة العربية

جدول 13: توقعات زيادة الطلب على المياه والعجز المتوقع مع تزايد السكان في المنطقة العربية لعام 2030.

	الكمية المطلوبة عام **1985**	الكمية المطلوبة عام **2000**	الكمية المطلوبة عام **2030**
لأغراض الشرب	7,2 مليار م3	20 مليار م3	متوقع 60 مليار م3
لأغراض الصناعة	1,3 مليار م3	4,5 مليار م3	متوقع 22,5 مليار م3

1 - Georges Mutin, L’eau dans le monde Arabe, Ellipses édition Marketing, Paris ,2000, P34.

لأغراض الزراعة	-	320 مليار م3	متوقع 419 مليار م3
مقدار العجز بالمياه	-	97 مليار م3	متوقع 127 مليار م3
عدد السكان المتوقع	سنة 1985	سنة 2000	سنة 2030
	180 مليون نسمة	313 مليون نسمة	745 مليون نسمة
حجم الطلب على المياه	173 مليار م3	347,5 مليار م3	508,5 مليار م3

المرجع : عادل محمد العضايلة، الصراع على المياه في الشرق الأوسط، مرجع سابق الذكر، ص 63.

أما التلوث فيعد من أهم الأخطار التي تهدد الموارد المائية العربية وهو تلوث للبيئة يلحق أضرارا بالغة بالمياه البحرية والنهرية ومياه الآبار والينابيع سطحية كانت أم جوفية، وينتج التلوث عن ضعف إجراءات حماية البيئة من المخلفات الصناعية ونفايات الزراعة والإنسان نفسه،[1] مما يؤدي إلى خسارة كبيرة للموارد المائية الجوفية والسطحية معا ويزداد التلوث بازدياد النفايات الصناعية الزراعية والصرف الصحي للإنسان، وتتعدد مصادر التلوث إذ هي منها:

- تلوث المياه بالمنظفات.
- التلوث بالملوحة والتسريبات.
- التلوث بالمعادن والتلوث الحراري.
- تلوث المياه بمسببات العدوى والموارد العالقة.

وإذا ما عرفنا أن حوالي 90% من مخلفات الإنتاج الصحي والزراعي والصناعي تطرح في الأنهار والبحار والبحيرات دون معالجة فإن كل متر مكعب من المياه الملوثة يقوم بتلويث 360 م^3 من المياه النقية، ومن أمثلة أخطار التلوث على الأمن المائي العربي ودوره في تعقيد الأزمة المائية العربية زيادة ملوحة بحيرة طبريا عن 2000 جزء في المليون وتراوح ملوحة الفرات في أسفل مجراه ما بين 1000 و2000 جزء في المليون وكذلك في مصر خرجت بحيرة المنزلة من نطاق الاستثمار السمكي نظرا لارتفاع مستوى التلوث فيها.[2]

إضافة إلى هذه العناصر هناك عنصر التصحر وهو قابلية المناطق الصحراوية إلى الامتداد في أطرافها وكذا تزايد التملح وغزو المياه المالحة للمياه الجوفية نتيجة الاستخدام العشوائي وغير المسترشد للاحتياطيات المائية العربية وعدم سلامة الربط الصحي مما يؤثر على نوعية المياه.

1- زياد خليل الحجار، الأمن المائي والأمن الغذائي العربي، دار النهضة العربية، لبنان، 2009، ص ص 148-149.

2- منذر خدام، المياه العربية: الأزمة المشكلات والحلول ، مرجع سابق الذكر.

ويشكل الإنسان السبب الرئيسي في تلوث المياه العربية نتيجة غياب ثقافة حسن الاستغلال للموارد المائية مما يؤدي إلى فقدانها من جهة ومن جهة أخرى إلى تلويثها ويلعب الدور الحكومي في فرض عدم تلويث المجاري المائية على المؤسسات الصناعية والمزارع دورا أساسيا في الحد من التلوث المائي الذي يهدد الثروة المائية العربية وصحة المواطن العربي، ويبين الجدول التالي مستويات التلوث المائي في عدد من الدول العربية مقارنة بدول صناعية في العالم حيث تعتبر الدول العربية ذات نسبة مرتفعة في التلوث بالملوثات العضوية مما يؤثر في نوعية المياه والآثار المترتبة عنها على صحة الأفراد .

جدول 14:يوضح مستويات التلوث المائي جراء الملوثات العضوية في خمسة عشر بلدا عربيا وبلدين صناعيين 1990-2003 (بالترتيب التنازلي على أساس مستويات التلوث في العام (1990) .

البلد	انبعاثات ملوّثات الماء العضوية (بالطن المتري يوميًا) في العام 1990	انبعاثات ملوّثات الماء العضوية (بالطن المتري يوميًا) في العام 2003	انبعاثات ملوّثات الماء العضوية (كيلوغرام للفرد العامل يوميًا) في العام 1990	انبعاثات ملوّثات الماء العضوية (كيلوغرام للفرد العامل يوميًا) في العام 2003
مصر	211.5	1. 186	0.2	0.2
الجزائر	107	...	0.25	..
تونس	44.6	55.8	0.18	0.14
المغرب	41.7	72.1	0.14	0.16
العراق	26.7	...	0.19	..
سورية	21.7	15.1	0.22	0.2
السعودية	18.5	..	0.15	..
الكويت	9.1	11.9	0.16	0.17
الأردن	8.3	23.5	0.19	0.18
اليمن	6.9	15.4	0.27	0.23
الإمارات العربية المتحدة	5.6	..	0.14	..
عمان	0.4	5.8	0.11	0.17
السودان	..	38.6	..	0.29
لبنان	..	14.9	..	0.19
ليبيا	..	..	..	..
الولايات المتحدة	2565.2	1805.2	0.15	0.13
الاتحاد الروسي	1991.3	1388.1	0.13	0.18

المصدر : البنك الدولي 2007 (بالانجليزية)

المرجع: تقرير التنمية الإنسانية العربية لعام 2009، مرجع سابق الذكر، ص49.

المطلب الثاني: الأسباب الخارجية الجيوبولتكية :

إن أحد أهم أسباب تعقد وتواصل الأزمة المائية العربية هو السياسات المائية لدول الجوار التي تحكمها أطماع في الموارد المائية سواء أنهار أو أحواض جوفية مشتركة مع الدول العربية، ويتعقد دور هذا العامل الخارجي والأطماع الجيوبولتكية في المياه العربية خصوصا في منطقة حوض النيل، حوض دجلة والفرات، و حوض الأردن وهي مناطق مرشحة لأن تشهد عمليات تصعيديه في سبيل تعزيز كل دولة لميزانها المائي في ظل الندرة الطبيعية لهذا الأخير.

وتتعقد هذه الأسباب الخارجية بسبب:

- غياب المعاهدات والاتفاقيات الدولية الناظمة لاستغلال واستخدام المياه بشكل قانوني يراعي حقوق الدول المشتركة، ماعدا حوض النيل الذي يشهد نوعا م من الاتفاق العام في إقتسام مياهه.

مع أن المبادئ القانونية التي تحكم اتفاقية الأمم المتحدة لاستخدامات غير الملاحية للمجاري المائية الدولة تنصّ على:[1]

أ- مبدأ الاقتسام العادل و المنصف لمياه النهر الدولي وهذا الأخير هو النهر الذي يعبر حدود أكثر من دولة، حسب قواعد هلسنكي لعام 1966 وإتفاقية الأمم المتحدة لسنة 1997، وأن لا تكون لمشروعات دولة المنبع إضرار بحقوق دول مجرى النهر، ويراعى في اقتسام المياه: الإرث التاريخي، عدد السكان، الحاجات المائية، المساحة الجغرافية.

ب- مبدأ الاستخدام البريء وغير الضار و لكن أعطي لدولة المنبع حق تقدير الضرر إذ يمكن أن تقوم بمشروعات إذا رأتها ليست لها أضرار جسمية.

ج- مبدأ الالتزام بالتعاون و الإخطار بالإجراءات المزمع اتخاذها.

ويتجلى دور الصراعات و العوامل الخارجية في الأزمة المائية العربية من خلال بؤر توتر هي:

مشكلة اقتسام مياه دجلة والفرات: بين تركيا، وسوريا و العراق:

تعود جذور قضايا المياه بين سوريا والعراق وبين تركيا إلى أواخر الحرب العالمية الأولى وانهيار الدولة العثمانية وبموجب معاهدة سيفر (1929)، والتي فيها احتفظت تركيا بأراضي عربية

1- حسن بالعيد سالم الفيتوري، أزمة المياه وانعكاساتها في العلاقات الدولية المعاصرة دراسة تحليلية لأزمة المياه في الشمال الإفريقي وآثارها على الأمن القومي العربي، المكتب العربي الحديث، الإسكندرية، 2010، ص ص 178-180.

هي حوض نهري سيحان وجيحان ومنحدرات المياه على سفوح جبال طوروس الجنوبية من سوريا كما غنمت بالإتفاق مع فرنسا لواء الإسكندرون، وتشكل منطقة الاسكندرونة حوضا مائيا مهما تقع فيه بحيرة العمق وتنتهي إليه 3 أنهار هي: عفرين، الأسود و العاصي.[1]

ومع تزايد وتيرة التنمية في جميع دول المنطقة صار الماء عنصرا محوريا للنزاع في علاقات تركيا والعراق و سوريا.

وسبب الخلاف هو قيام تركيا ومنذ بداية الثمانينات بالشروع بإكمال مشروع تطوير هضبة الأناضول(جنوب شرق الاناضول) GAP المتضمن إقامة 22 سد و 19 محطة توليد كهرباء على منابع ومجاري دجلة والفرات، وبلغ مجموع ما تختزنه السدود التركية عندما اكتمل بناءها في 2005 أكثر من 90 مليار م^3 على الفرات وحده، في حين يختزن سدي الفرات وتشرين في سوريا 16 مليار م^3 و 12 مليار م^3 يختزنهما سد حديثة والقادسية في العراق وقد قفز الإستغلال التركي لمياه الفرات من 10 % إلى 53 % بعد إنشاء مشروع gap "غاب".[2]

وقد وضع البنك الدولي تقسيم نظري لمياه الفرات بأن لتركيا 11 مليار م^3 وسوريا 6 مليار م^3 و 12 مليار م^3 للعراق حتى يتم تمويل مشاريع تركيا إلا أن تذبذب العلاقات بين تركيا وبين سوريا و العراق أدى بتركيا إلى مضاعفة جهودها في سبيل إقامة مشاريع تنموية بمعزل عن مساعدات البنك الدولي[3].

إن ما يهدد الأمن المائي العراقي و السوري هو أن تركيا تنوي تعزيز سيادتها على مياه النهرين مع أنها ثروة مائية مشتركة وهذا ما عبر عنه رئيس الوزراء التركي بقوله «**إذا كان هذا المورد الطبيعي في بلادنا (أي المياه) فلنا كل الحق في استعماله بالطريقة التي نراها مناسبة...ليس لسوريا أو العراق أي حق بالمياه التي تنبع من تركيا**»، وتسعى تركيا إلى نزع

1- محمود أبو زيد، المياه مصدر للتوتر في القرن 21، مركز الأهرام للترجمة والنشر، القاهرة، 1998، ص ص122-123.

2- هيثم الكيلاني، قضية نهري دجلة والفرات بين والعراق وسوريا، المؤتمر السنوي الثالث المياه العربية وتحديات القرن 21، مركز دراسات المستقبل، مصر، 1998، ص ص 3-5.

3- محمد عبد الله حسون، مشكلة المياه ما بين العراق و دول الجوار، مرجع سابق الذكر، ص 5.

الصفة الدولية عن نهري دجلة والفرات وترفض استئناف اجتماعات اللجنة الفنية الثلاثية الخاصة بالمياه (عراقية، تركية، سورية) من أجل التوصل إلى اتفاق نهائي بشأن حصة كل بلد من المياه.

إن ما يزيد من تعقد الضغوط الخارجية على حق العراق وسوريا في مياه دجلة والفرات، هو امتداد التعاون الإسرائيلي التركي إلى المياه، من خلال إعلان واضح في سنة 1998 في اجتماعات اللجنة الاقتصادية المشتركة بأن إسرائيل سوف تتعاون مع تركيا في مجال التكنولوجيا الزراعية والريكما طرحت تركيا مشروع أنابيب السلام من أجل توجهها إلى بيع مياهها.[1]

مشكلة اقتسام مياه النيل بين الدول المتشاطئة له:

إن حوض النيل تتشاطئه 10 دول إفريقية منها دولتان عربيتان هما مصر والسودان، ويصل طول مجرى نهر النيل إلى 6825 كلم، ويبلغ الإيراد السنوي لنهر النيل عند أسوان 84 مليار م^3 وقد عقدت عدة إتفاقيات بين دول النيل حول تنظيم استغلال مياه النهر، ويشكل النيل لمصر 90% من مواردها المائية وتشكل السودان دولة مجرى، أما مصر فهي دولة مصب، ولذلك فإن أي تعديل في حصص الاستغلال سوف تكون له آثار مباشرة على الموارد المائية المصرية.

إن التهديد للأمن المائي المصري والسوداني يأتي من إسرائيل وأثيوبيا فقد أعلنت إثيوبيا في جريدتها الرسمية سنة 1950 أنها سوف تحتفظ لنفسها بحق استخدام موارد مياه النيل لأنها تنبع من أرضها بغض النظر عن درجة استخدام الدول الأخرى المستفيدة من هذه المياه.[2]

إن اعتزام أثيوبيا إقامة 33 مشروع ري على النيل وروافده يشكل تحديا رئيسيا وأساسيا في حالة إقامته حيث إلى الآن تمتلك 3 سدود على مجرى النيل الأزرق، هما سد فينشا ولها سدين آخرين "سينيت" و "خور الفاش" وفي ظل الزيادة المتوقعة لسكان مصر إلى 100 مليون سنة 2025، فإن أي تناقص في حصة مصر السنوية من مياه النيل يعد ثغرة في أمنها المائي، وعلى هذا، فقد عبرت مصر صراحة بأنها مستعدة للتدخل العسكري من أجل الدفاع عن أمنها المائي.

1 - Mohamed El-Battiui, La gestion de l'eau au Moyen-Orient, L'harmattan , Paris,2010, pp191-193.

2- دراسة حول الصراع في الشرق الأوسط والأمن الإقليمي، ملف المياه:
http://bohothe.blogspot.com/2010/03/blog-post_6047.html

إن إثيوبيا لا تمتلك ما تملكه تركيا سواء اقتصاديا أو عسكريا حتى تستطيع القيام بهذه المشاريع ولهذا فقد إمتد تعاونها إلى إسرائيل التي تعمل على الحصول على مياه النيل عن طريق دعوتها لإثيوبيا بيعها المياه مقابل مساعدات فنية وتكنولوجية.[1]

إن موقف إثيوبيا ينطلق من عدم اعترافها بالاتفاقيات المبرمة لتقاسم حصص مياه النيل فقد صرح ممثل إثيوبيا أثناء انعقاد قمة "لاجوس" عام 1980 أنه لا توجد اتفاقيات دولية حتى الآن بشأن توزيع حصص مياه النيل ، وتحاول إسرائيل الضغط على مصر من خلال هذا التعاون الذي سوف يقتطع في حالة إقامة المشاريع الإثيوبية 12% من حصة مصر السنوية من إيراد النيل، كما ترفض كذلك إثيوبيا بتحريض من إسرائيل الانضمام إلى أي اتفاق قانوني ينظم العلاقة بين دول الحوض وهو الأمر الذي يهدد الموارد المائية المستقبلية لمصر والسودان.
وما يزيد الطين بلة هو عدم اعتراف كل من كينيا وتنزانيا و أوغندا باتفاقيات نهر النيل لأنها تمت دون مشاركتها، وكذا الموقف السلبي لكل من زائير ورواندا و بوروندي من الدخول في مفاوضات رسمية مع مصر والسودان بشأن مياه النيل يبقي ترقبا على نيات هذه الدول في العمل على إقتسام مياه النيل.[2]

الخطر الإسرائيلي على المياه العربية:

يعتبر الخطر الإسرائيلي أشد الأخطار المحدقة بالمياه العربية وذلك لأن إسرائيل تعتمد على القوة والصراع في الحصول على الموارد المائية من دول الجوار العربية، وهذا لعدم احتوائها أصلا على مصادر مائية تسد حاجياتها فهي ليس لها موقف مثل الموقف الإثيوبي والتركي المستندتين إلى كون الأنهار تنبع من أراضيهما، ولهذا فإن المتتبعين للشأن المائي بين إسرائيل والدول العربية يصفون السلوكيات الإسرائيلية بالسرقة للمياه العربية.

وكما أوردنا في جذور الأزمة المائية العربية فإن الانتباه الإسرائيلي إلى المياه جاء مبكرا مع الحركة الصهيونية وقد كانت هناك عدة مشاريع في فترة الانتداب البريطاني وكذا في الفترة ما بين 1948–1967 للسيطرة على الموارد المائية لتدعيم حاجات إسرائيل من المياه في ظل التزايد السكاني لها بسبب الهجرات إليها، منها مشروع لوذرميلك ومشروع كوتون، وكذلك خطة سميث ما

1 - Georges mutin,l’eau dans le monde arabe, Op.cit, p58-59.
2 - Georges mutin, idem .

بين 1953–1960، هذه الأخيرة امتدت على 6 مراحل من 1951–1960 بغية زيادة استهلاك في مصادر المياه الفلسطينية وزيادة ضخ المياه من منابع الأردن إلى إسرائيل[1]، ولتحقيق الهيمنة الكاملة على موارد المياه لتأمين وجود إسرائيل أمام توسعها الزراعي وحاجاتها للغذاء يمكن القول أن الحروب التي شنتها إسرائيل على العرب كان الماء عاملا محددا فيها، فالعمليات التي قام بها الجيش الإسرائيلي على الجبهة السورية في السنوات التالية لقيام الكيان الصهيوني استهدفت الاستيلاء على كامل ضفاف بحيرة طبرية والحولة، وكان كذلك الوصول إلى الممر المائي بين البحر المتوسط وقناة السويس عاملا محددا في حرب 1956، وكان تحويل مجاري نهر الأردن العامل غير المباشر وراء شن حرب حزيران 1967 وكان الاستيلاء على مياه جنوب لبنان من العوامل المحفزة لغزو إسرائيل للبنان عام 1982.[2]

ليتضح كذلك عند نهاية حرب إسرائيل على لبنان في سنة 2005 في خضم مفاوضات الانسحاب تأكيدها بأن آخر تراجع لها لن يتعدى نهر الليطاني في جنوب لبنان.

لقد تبلور المشروع المائي الإسرائيلي في خطوطه العريضة في خمسة بنود (كان نتاج مشروعات ودراسات: ايونيدس 1938 – لوذرميلك 1953 – هايز 1948– ماكدونالد 1950 – بنجز 1952 – جونسون 1953).

وفي دراسة متكاملة لعام 1990 عُكِفَ على إتمامها منذ بدأها سنة 1974 يقوم المشروع المائي الإسرائيلي على:[3]

1–تزويد الضفة الغربية وقطاع غزة بالمياه من مصادر خارجية (النيل، اليرموك، الليطاني).
2–نقل مياه النيل إلى شمال النقب حيث يزعم المشروع أن كميات ضئيلة من المياه حوالي 0,5% من الاستهلاك داخل مصر لا تشكل عنصرا مهما في الميزان المائي المصري.
3–مشروعات مع لبنان تتضمن الاستغلال الكهربائي لنهر الحاصباني ونقل مياه الليطاني إلى إسرائيل واستغلاله كهربائيا.
4– هيئة مائية مشتركة أردنية/إسرائيلية للتنمية المشتركة واقتسام موارد المياه.

1– حسام شحادة، موقع المياه في الصراع العربي الإسرائيلي من منظور مستقبلي، مرجع سابق الذكر،ص ص 44–48.

2– محمود زنبوعة، الأمن المائي العربي، مرجع سابق الذكر، ص 189.

3– داليا إسماعيل محمد، المياه والعلاقات الدولية، مرجع سابق الذكر، ص 105.

وتعتمد إسرائيل حاليا في أكثر من 55% من استهلاكها من المياه على ما تم الاستيلاء عليه عقب حرب 1967 و حرب 1982 و تعتمد إسرائيل على سحب 87,6% من المياه الجوفية للضفة الغربية بمعدل 550 مليون م^3 سنويا لسد احتياجاتها المائية وتستهلك 60 مليون م^3 من مياه قطاع غزة الجوفية غير القابلة للتجدد، وتحصل من نهر الليطاني جنوب لبنان منذ احتلالها له على 400 مليون م^3 سنويا ، كما قامت إسرائيل بتحويل مجرى نهر الأردن وضخ مياهه داخل إسرائيل حتى وصلت إلى 800 مليون م^3 سنويا، وتستولي على 100 مليون م^3 سنويا من نهر اليرموك، كما أن هضبة الجولان لا تحتفظ بها إسرائيل فقط لمزايا عسكرية بل للمياه التي فيها والتي تستغل منها إسرائيل 46,2 مليون م^3 سنويا بعد حفر شركة "ميكوروت" لآبار ارتوازية، وضخ مياه بحيرة رام وطبرية لتزويد المستوطنات بالمياه.[1]

إن إسرائيل لم تتعد فقط على حقوق المياه الفلسطينية بل امتد اعتداءها إلى السيطرة على موارد المياه في الأردن وسوريا وتستخدم إسرائيل حتى القوة العسكرية في سبيل ذلك فلقد قامت بضرب منشآت سوريا على نهر الأردن مدعية بأن من شأن هذه المنشآت حرمانها من نصيبها في النهر كما تستخدم قوتها العسكرية في عرقلة تحرك العرب لمنعها من أشغال تحويل مجرى النهر مثل مشروع الناقل القطري الذي أسال مياه نهر الأردن إلى النقب في جنوب فلسطين.[2]

وهذا يشير إلى وجود إستراتيجية إسرائيلية للمياه تجعلها تسعى لتحقيق أمنها المائي على حساب الحقوق العربية وما قبولها بالمناورة السياسية والعسكرية سوى وسيلة لتحقيق أهدافها بطرق مختلفة مفادها:

الحدود الآمنة لإسرائيل حدود مائية ومبنية على الأطماع في المياه اعتمادا على:[3]

- إكمال الاستغلال المائي مع تطوير أساليب الاستثمار في الموارد المائية.
- استنزاف موارد المياه في الأراضي العربية المحتلة عن طريق الآبار الارتوازية لاستخراج المياه الجوفية.

التنسيق مع الدوائر الغربية ولا سيما الأمريكية لإطلاق مشاريع عديدة تؤمن لإسرائيل ما تريده من موارد مائية كالمشاريع المطروحة في مفاوضات لجنة المياه ضمن محادثات السلام.

1- داليا إسماعيل محمد، نفس المرجع، ص ص 106-108.

2- الأرقم الزعبي، العرب ومشكلة الموارد ، مجلة الفكر السياسي ، العدد07، صيف 1999 ،سوريا، ص 238

3- زياد خليل الحجار، المياه اللبنانية والسلام في الشرق الأوسط، دار العلم للملايين، لبنان، 1997، ص 136.

لقد كان للدبلوماسية والقوة العسكرية الإسرائيلية دور كبير في إخضاع الدول العربية وجلب مصادر مائية لإسرائيل فقد حرصت إسرائيل خلال مفاوضاتها على إلزام تلك الأطراف بقبول قيام علاقات تعاون شامل على مختلف الأصعدة منها قضية المياه وبهذا فقد تنازل الأردن عن حقوقه الشرعية في مياه أعالي نهر الأردن وفقا لاتفاقية وادي عربة حيث أصبحت إسرائيل شريكا في أي نشاطات عربية أو إقليمية لتنمية الموارد المائية.

وفي مسألة المفاوضات الإسرائيلية السورية، تتبع إسرائيل الحذر من اتخاذ أي موقف بالانسحاب من هضبة الجولان لأن ذلك يعني فقدانها لأكثر من 40 مليون م^3 سنويا توردها إليها الهضبة، في حين أن إسرائيل على مدار ثلث قرن اعتمدت على هذه الهضبة في إطلاق مشاريع تنمية دخلت دوائر الأمن القومي الإسرائيلي، ولهذا يبدو أن الانسحاب من الأراضي السورية دون ضمانات التزود بالمياه هو في سلة المستحيلات في الإستراتيجية الإسرائيلية.[1]

تفاعل الأهداف المائية التركية-الإسرائيلية:

إن ما يزيد من الخطر على المياه العربية وعلى الأمن المائي العربي هو التنسيق الإسرائيلي التركي في مجال المياه، وتعد إسرائيل من الدول الداعية إلى إقرار مبدأ بيع المياه كمصدر طبيعي باعتبارها مثل بيع البترول، بغض النظر عن حجم العبء إذا تم إقرار هذا المبدأ وتستغل إسرائيل أوضاع حوض النيل وحوضي دجلة والفرات لدفع إثيوبيا وتركيا إلى تبني مبدأ بيع المياه.[2]

وترتكز العلاقات التركية الإسرائيلية الحالية على رغبة مشتركة في إبقاء المشرق العربي ومنطقة الشرق الأوسط منطقة محصورة بين القوتين التركية والإسرائيلية، ومنح إسرائيل هوية شرق أوسطية تمكنها من بناء علاقات اقتصادية، وعلى أساس التطور المهم الذي تشهده العلاقات التركية الإسرائيلية، وبعد التعاون العسكري بينهما برزت قضية التعاون المائي التركي الإسرائيلي بشكل يسمح لكل من تركيا بتبوء مكانة في صنع القرار في منطقة الشرق الأوسط بامتلاكها لمنابع نهرين مهمين ، ويتيح لإسرائيل تأمين مصادر إضافية جديدة للمياه مما يمكن من إستمراريتها،

1- عمر كامل حسن، النظام الشرق اوسطي وتأثيره على الأمن المائي العربي، دار رسلان للنشر والتوزيع، سوريا، 2008 ،ص ص 446-447.

2- أسامة عبد الرحمان، المياه العربية واسرائيل، هبة النيل العربية للنشر والتوزيع، مصر، 2012، ص 89.

وتستخدم إسرائيل دوائر نفوذها في كل من الولايات المتحدة لأمريكية (مع شركة "براون آندرروت")التي قامت بدراسة مشروع أنابيب السلام وكذا مع السلطات التركية حتى تكون إسرائيل محطة مهمة في تصريفات أنابيب السلام.[1]

ومما يؤكد الدور الإسرائيلي في هذا المشروع (مشروع أنابيب السلام) الإجتماع الذي عقد أواخر عام 1989 حيث أطلع "مسعود يلماظ" وزير الخارجية التركي آنذاك "شيمون بيريز" وزير خارجية إسرائيل على النواحي التقنية لهذا المشروع، كما صرح "حفا جيراي" وزير خارجية تركيا السابق بعد خطاب "تورجوت أوزال" الرئيس التركي السابق أمام مؤتمر وزراء خارجية منظمة المؤتمر الإسلامي في 14 آب/أغسطس 1991 تعقيبا على مشروع أنابيب السلام قائلا:[2]

«إن إسرائيل ستستفيد أيضا من المشروع ولو لم تكن إسرائيل معنية بهذا المشروع لما كان بالإمكان تسميته مشروع أنابيب السلام».

وتتعاون تركيا مع إسرائيل في صعيد المياه لشقين:

- شق تجاري يتعلق ببيع المياه عن طريق سحب بالونات مياه عن طريق البحر إلى إسرائيل بـــ0,25 دولار للمتر المكعب.
- تسعى تركيا إلى كسب تأييد إسرائيل في موقفها حول مياه الفرات ودجلة وقد دعمتها فعلا بإعلان إسرائيل دعمها لمشروع الغاب بالخبرة التقنية والفنية للري والزراعة وهندسة المياه.[3]

إن الأزمة المائية في إسرائيل تختلقها هي إضافة إلى الشّحة الطبيعية، حيث أن الري في المجال الزراعي يستهلك ما يزيد عن 70% من مواردها المائية، كما أن الاستخدام المنزلي يفوق أربعة أضعاف الحجم العربي المسموح به، كما أن نسبة النمو السكاني التي تزيد عن 2,2% سنويا و تصل إلى 10 % أحيانا مع موجات الهجرة تزيد المشكلة المائية الإسرائيلية تعقيدا، و قدر العجز المائي في إسرائيل سنة2000 بـــ 850 مليون م^3 ، كل هذه المعطيات الجغرافية المائية السياسي والتي تقضي بالحصول على المياه اللازمة لتواصل البقاء ولو بالتوسع على حساب الأراضي

1- عوني عبد الرحمان السبعاوي، إسرائيل ومشاريع المياه التركية ، مرجع سابق الذكر، ص ص24-25.

2- عوني عبد الرحمان السبعاوي، نفس المرجع، ص26.

3- عمر كامل حسن، النظام الشرق الوسطي وتأثيره على الأمن المائي العربي، مرجع سابق الذكر، ص476.

والموارد المائية العربية هي التي تحرّك إسرائيل و تملي عليها أن لا تفرط في أي مورد مائي عربي تم الاستيلاء عليه و السلام لإسرائيل لا يعني سوى مصادر مائية آمنة فبإمكانها التنازل عن الأرض لكن لا تتنازل عن الماء فالمياه عصب الفكر السياسي و الفكر الاستراتيجي العسكري الإسرائيلي.[1]

الدور الأمريكي و أثره على أزمة المياه العربية:

يتدخل الدور الأمريكي كأحد العوامل الخارجية التي تزيد الأزمة المائية العربية تعقيدا و ذلك يعود إلى عدم حيادية اقتراحات و دراسات الإدارة الأمريكية سواء في إقامة تعاون إقليمي أو في تنظيم مفاوضات للسلام و تعتمد نظرة الولايات المتحدة الأمريكية إلى المياه على معادلتي المياه والنزاع والصراع في الفكر الإستراتيجي الأمريكي وتتجه إلى إحكام السيطرة والهيمنة على المياه من أجل توطيد وجودها و حفاظا على مصالحها في منطقة الشرق الأوسط.

و يعبر عن هذا التصور "طوماس ناف tomas Naff" خبير أمريكي في مجال المياه في الشرق الأوسط قوله: «**لا يمكن أن يكون هناك سلام من دون حل لمشكلة المياه في الشرق الأوسط، لأنّ الأزمة سينتج عنها احتمال كبير لقيام صراع بين إسرائيل و الأردن أو سوريا، و ينتج عنه مجموعة أخرى من الصراعات لاندفاع دول عربية أخرى إلى الصراع**»[2].

و على هذا فقد نالت دولة إسرائيل مساندة متزايدة من الولايات المتحدة الأمريكية عن طريق قوتها الدبلوماسية و العسكرية في تجنيب إسرائيل عقوبات نتيجة سرقة و انتهاك لمياه دول الجوار. كما استخدمت الولايات المتحدة المياه كأداة للضغط حين عرضت على مصر إنشاء مشروع السد العالي مقابل دفع قيمة المشروع على شطرين و في كل هذا عدم إقامة أي علاقات مع الاتحاد السوفيتي.

و قامت بمساعدة دول أعالي نهر النيل بسبب أزمتها الاقتصادية و السياسية التي كانت تعيشها حيث مولتها لإقامة مشاريع على النيل الأزرق مما أضر بحصة مصر، كما كان للولايات المتحدة

1- رمزي سلامة، مشكلة المياه في الوطن العربي احتمالات الصراع والتسوية، مرجع سابق الذكر، ص ص182،183.

2- داليا إسماعيل محمد، المياه والعلاقات الدولية، مرجع سابق الذكر، ص ص 164-165.

الأمريكية الأثر في قوة القبضة التركية على مياه دجلة و الفرات بأن ساهمت في إنشاء مشروع غاب GAP.[1]

كما قامت الولايات المتحدة التي تحاول إظهار حياديتها بالوقوع في صف إسرائيل حينما عطلت كل مشاريع و قرارات جمعية الأمم المتحدة حول إدانة إسرائيل عن إجراءاتها الهادفة إلى تغيير المناخ المائي في المنطقة، إضافة إلى ذلك فقد كانت الولايات المتحدة الأمريكية وراء تشكيل الأحلاف بين القوى المائية في المنطقة بهدف زعزعة استقرار الدول العربية وأمنها فدعمت ما سمي بـــ " اتفاقية حلف الحزام المحيط " الموقعة عام 1958 بين إسرائيل تركيا وإثيوبيا.[2]

كما كانت الولايات المتحدة الأمريكية محطة لاقتراح مشروع أنابيب السلام الذي اقترحه وزير الخارجية التركي "تورغوت أوزال" سنة 1987 بضخ مياه نهري سيحان و جيحان اللذين ينبعان و يصبان بالكامل في داخل الحدود التركية بضخ مياههما إلى بلدان الشرق الأوسط (خاصة إسرائيل) و لقي هذا المشروع تأييدا كبيرا من الولايات المتحدة الأمريكية لأسباب منها:

- مد إسرائيل و تزويدها بالمياه اللازمة.
- تقوية موقف تركيا من الترتيبات الشرق أوسطية.
- إتاحة الفرصة للشركات الأمريكية للاضطلاع بدور أساسي في كل مشاريع الإنشاء.

رغم أن هذا المشروع هو سرقة واضحة لحصتي سوريا و العراق إلا أن الولايات المتحدة الأمريكية ترى فيه طريق إلى السلام و لو على حساب الحقوق المائية العربية[3].

وهكذا فان للعامل الخارجي دور مهم وأساسي في أزمة المياه العربية حيث تتفاعل الأهداف الأمريكية والإسرائيلية والإثيوبية والتركية في زعزعة الأمن العربي من خلال التأثير في الأمن المائي العربي ويبين الرسم البياني التالي العلاقات المتبادلة والأسباب الرئيسية لأزمة المياه العربية.

1- عادل محمد العضايلة، الصراع على المياه في الشرق الأوسط، مرجع سابق الذكر، ص309-310

2- نفس المرجع، ص 310

3- محمد زنبوعة، الأمن المائي العربي، مرجع سابق الذكر، ص ص191-192.

المطلب الثالث: مظاهر العجز المائي العربي

يتجلى تراجع الأمن المائي العربي في مظاهر عديدة تمثل بؤر العجز و مستوياته و تمثل متغيرات للتحكم بهذا العجز و من مظاهر العجز المائي العربي:

1- الندرة في الموارد المائية و تدني نصيب الفرد العربي من المياه المتجددة:

إن الثغرة الكبيرة في الأمن المائي العربي تقع في الموقع الجغرافي للوطن العربي نفسه فقد أوردنا في أسباب الأزمة المائية العربية الطبيعية وقوع المنطقة العربية ضمن الحزام الجاف و شبه الجاف مما جعل موارد المياه قليلة و هذا ما سبب عجزا مائيا عربيا يضاف إلى هذا قلة الاستثمارات المائية و تزايد السكان مما أثر [1] على حصة الفرد من الموارد المائية فلقد وصل تعداد سكان الوطن العربي سنة 2000 إلى نحو 291 مليون نسمة بنسبة تزايد سكاني ما بين (2,5-7,2) و هو معدل سكاني متزايد مقارنة بالنمو السكاني العالمي المتراوح بين (1,7-6,1) و على هذا يتوقع أن يصل عدد سكان الوطن العربي إلى (490) مليون نسمة سنة 2025 و من البديهي أن تزايد السكان سوف ينعكس بزيادة الطلب على الماء خاصة بسبب التطور الاقتصادي و الاجتماعي و تحول معظم مجتمعات الوطن العربي إلى مجتمعات استهلاكية و على هذا فإن التطور السريع يؤدي إلى الضغط على الموارد المائية و إلى اختلال التوازن بين الموارد المتاحة و الطلب عليها مما يؤدي إلى زيادة تعقد الوضع المائي بالأقطار العربية ما لم يتم تدارك الأمر [2].

و يوضح هذا الجدول عدد السكان في الوطن العربي و نصيب الفرد من المياه المتجددة.

جدول16: يوضح عدد سكان الوطن العربي و نصيب الفرد من الموارد المائية المتجددة.

الدولة	عدد السكان عام1993 (ألف نسمة)	معدل النمو السكاني 90_93	عدد السكان عام2000 (ألف نسمة)	عدد السكان عام2025 (ألف نسمة)	تصنيف الفرد من الموارد المائية المتجددة		
					1993	1993	1993
الإمارات	1710	4.2	1978	2800	146	126	89
البحرين	540	9 .1	634	1000	167	140	90
الجزائر	27080	8.2	33359	51800	704	571	368
السعودية	17505	4.3	16662	40400	317	333	137

1- محمد عوض الهزايمة، قضايا دولية، مرجع سابق الذكر، ص ص88-89.

2- محمود زنبوعة، الأمن المائي العربي، مرجع سابق الذكر، ص182.

العراق	19920	3.3	26234	46300	3665	2783	1577
عمان	599	9.4	604	700	107	90	509
قطر	1430	5.2	2728	2800	112	50	86
الكويت	5040	5.3	6429	12900	901	706	57
ليبيا	4152	5.3	5963	10800	236	164	352
الأردن	8570	0.2	10106	13400	509	430	91
تونس	490	3.4	585	1200	408	340	325
جيبوتي	27420	9.2	32830	60600	797	666	167
السودان	13400	4.3	17857	35300	1627	1223	361
سوريا	9480	0.3	10780	23400	1209	1063	617
الصومال	1628	_	2254	_	_	_	490
فلسطين	2900	1.2	2928	4500	2690	2664	_
لبنان	56430	3.2	65664	93500	1044	897	1733
مصر	26069	0.2	31784	47500	1162	944	630
المغرب	2240	7.4	2630	5000	3259	2776	638
موريتانيا	13200	3.2	16350	43200	371	300	1460
اليمن							143
المجموع	241466	7.2	290742	492800	1156	690	566

المرجع : بيان العسّاف، انعكاسات الأمن المائي العربي على الأمن القومي العربي دراسة حالة حوض الأردن والرافدين، مذكرة دكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية ،جامعة الجزائر، 2005، ص 107.

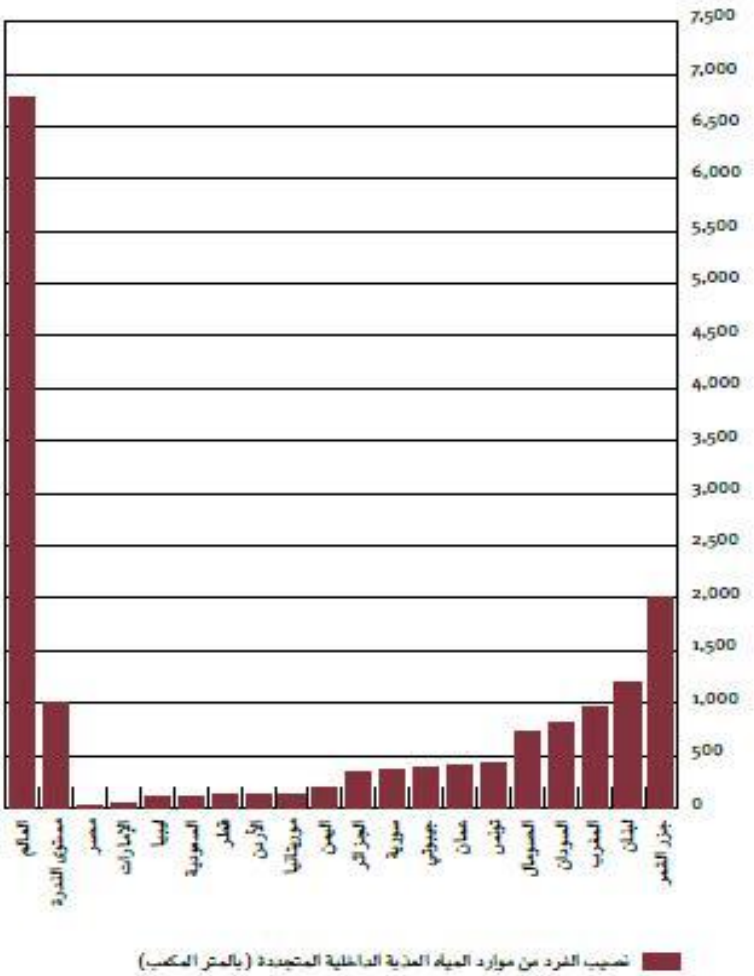
إنّ الناظر في معطيات الجدول يستوضح أنّ الزيادة السكانية في الوطن العربي هي زيادة كبيرة كما أنّها متفاوتة بين أقطار هذا الأخير مما سيشكل طلب عاليا على المياه في ظل تواصل الندرة و العجز المسجلين في الموارد المائية.

و تتجه حصة الفرد العربي من المياه إلى الانخفاض بوتيرة متسارعة فلقد بلغت 1156 م^3 سنة 1993 و هو أقل بكثير من نصيب الفرد العالمي الذي يصل إلى 12900 م ^{3} و يتراوح خط الفقر المائي ما بين 1000 متر مكعب و 1300 متر مكعب سنويا ، ولهذا فإنّ نصيب الفرد العربي هو أقل من خط الفقر المائي و لقد انخفض نصيب الفرد العربي من المياه المتجددة إلى 960 م^3 سنة 2000 و هو أقل من خط القلق المائي الذي حددته الأمم المتحدة لتبقى العراق و موريتانيا و لبنان هي الدول التي تفوق خط الفقر المائي أكثر من (1000 م^3)، و إذا ما أخذنا في الحسبان التفاوت الكبير في الموارد المائية العربية فإن 85% من السكان العرب هم دون خط الفقر المائي و

تُرشح المنطقة العربية أن تنخفض حصة الفرد المائية فيها إلى 566 م^3 مع حلول سنة 2025 مما يعني أننا في مرحلة العجز المائي المقلق و هو ما يكشف عن مدى انكشاف الأمن المائي في الوطن العربي [1]

و يعود هذا الانكشاف في حصة الفرد المائية تدنيها إلى النقص في حصة المساحة العربية التي تبلغ 14 مليون كلم^2 مقارنة بمساحة اليابسة في العالم البالغة 135 مليون كلم^2 أي أن المنطقة العربية التي تمثل 6.9% من مساحة العالم نصيبها من جملة الموارد المائية العالمية لا يتعدّى0.5%.

شكل 17: منحنى موارد المياه العذبة الداخلية العربية هي غالبا دون مستوى الندرة والمعدل العالمي - 2005



المصدر: البنك الدولي 2008 (بالانجليزية)
المرجع: تقرير التنمية الإنسانية العربية لعام 2009 ،مرجع سابق الذكر ، ص38،

1– بيان العسّاف، نفس المرجع، ص108.

تعتبر معدلات الاستخدام الحالي للموارد المائية قياسا بالمتاح من هذه الموارد أحد مؤشرات الحكم على موقف ووضع الموارد المائية حيث أن ارتفاع نسبة الاستخدام تعني التعدي على حقوق الأجيال القادمة كما يعبر هذا على الضغط الشديد على الموارد المائية و عالميا تعتبر أي نسبة تزيد عن 15% لإستخدام المياه مؤشرا على العجز المائي و يقدر معدل الاستخدام الحالي في المنطقة العربية بـــ 76,6% في حين المعدل العالمي هو 7,5% و يعدّ هذا أحد أخطر مؤشرات العجز المائي.[1]

و هناك دول عربية تزيد نسبة استخدامها عن 200% عن ما هو متاح لها من موارد مائية فقد تعرضت أحواض المياه الجوفية في أغلب أقطار الوطن العربي لعمليات استنزاف كبيرة بسبب معدلات الضخ العالية و السحب غير الآمن، حيث أنّ بعض الخزانات القريبة من السطح قد تم استغلالها منذ الخمسينات بدرجة لا تتناسب مع الطاقات التخزينية لها التي تناقصت تغذيتها بسبب دورات الجفاف مما انعكس على إنتاجية هذه الأحواض و على نوعية المياه إذ تصبح مياه مالحة و عالية الملوحة و من أمثلة المناطق المستنزفة أحواض السلمية والقلمون بسوريا، ففي حين بلغ موردها 419 مليون م^3 في العام فإنّه سنة 1991 استغل منها 512 مليون م^3 ، ونفس الأمر في صنعاء باليمن والظليل في الأردن، و يؤدي الاستخدام غير الرشيد إلى زحف المياه المالحة على المياه العذبة ففي الإسكندرية و الدلتا في مصر تقدر المساحات المروية التي تعاني التملح قرابة المليون هكتار و تشكل الكويت أحد أسوء الحالات في العالم إذ بلغت المساحات المستملحة قرابة 85% من الأراضي المروية.[2]

و تبرز عملية الاستخدام غير الرشيد و المستنزف للموارد الجوفية في منطقة الخليج العربية إذ بلغت عملية الضخ المفرط مقابل الإنتاجية المأمونة للمياه ما بين 250–1400%، و يقدر أن حوالي ثلث الموارد المائية الجوفية غير المتجددة في السعودية قد نضبت مما أدى إلى تلويث

1– سالم اللوزي ، دراسة تطوير أساليب استرداد تكلفة وإتاحة مياه الري، مرجع سابق الذكر، ص25.

2– محمود زنبوعة، الأمن المائي العربي، مرجع سابق الذكر، ص183.

خزانات المياه الجوفية و زيادة تملحها[1]، ويبين الجدول التالي مستوى الإجهاد المائي بعدد من الدول العربية.

جدول18: يوضح مستويات اجهاد المياه في ثلاثة عشر بلدا عربيا-2006

إجهاد حرج (أكثر من 10,000 شخص لكل مليون متر مكعب)	إجهاد خطير (بين 5,000 و10,000 شخص لكل مليون متر مكعب)	إجهاد ملحوظ (بين 2,500 و5,000 شخص لكل مليون متر مكعب)	إجهاد طفيف (أقل من 2,500 شخص لكل مليون متر مكعب)
الإمارات العربية المتحدة	الأرض الفلسطينية المحتلة	الأردن	مصر
الكويت	البحرين	السعودية	لبنان
	العراق		عمان
	قطر		سورية
	اليمن		

المصدر: الإسكوا 2007 (بالانجليزية).

المرجع : تقرير التنمية الإنسانية العربية لعام 2009 ، مرجع سابق الذكر،ص، 39.

3- تلوث المياه:

يعدّ تلوث ا

يؤدي تلوث المياه إلى أمراض خطيرة تؤدي إلى الموت في أحيان كثيرة ، خاصة بسبب الإسهال الناجم عن استهلاك مياه غير نضيفة، و تتلوث المياه العربية عن طريق:

الأنشطة الصناعية:

و تحتوي هذه النفايات الصناعية على معادن ثقيلة أو مواد سامة في الأوضاع الطبيعية ، أو في مرافق صرف مياه المجاري ونظرا لتزايد الأنشطة الصناعية في المنطقة العربية و غياب

1- تقرير عن تقييم قطاع المياه في بلدان مجلس التعاون لدول الخليج العربية،: التحديات التي تواجه إمدادات المياه وإدارة الموارد المائية والطريق للمضي قدما: وثيقة من وثائق البنك الدولي بالتعاون مع برنامج الخليج العربي لدعم منظمات الأمم المتحدة الإنسانية،2005، ص 18. للاطلاع على التقرير كاملا :
http://siteresources.worldbank.org/INTMNAREGTOPWATRES/Resources/GCC-AR-AGFUND-UpdComplete.pdf

ثقافة الإستدامة فإنّ المياه تشكل مصب و ناقل للمخلفات الصناعية كما هو الحال في كل من مصر و العراق و المغرب و سوريا و الأردن ، و كلها ترمي بالمخلفات الصناعية في الأنهار ففي مصر مثلا يلقى 50% من المخلفات السائلة الناتجة عن الصرف الصناعي في نهر النيل و ترعه و يلقى بـــ19% من هذه المخلفات في الآبار الجوفية و ما لم تعالج هذه النفايات عند مصادرها أو يتم العمل دون وصولها للمجاري المائية فإنّها ستشكل مخاطر جسيمة على نوعية المياه.[1]

الأنشطة الزراعية:

يؤدي الاستخدام المفرط و غير الرشيد للأسمدة و المبيدات إلى الكثير من المخاطر الصحية و البيئية المترتبة عن هذا الاستخدام و يعد الفرد العربي مستهلكا للأسمدة الكيماوية ذلك أنّ الأسمدة الفوسفاتية والنيتروجينية تساهم في تلويث المياه السطحية حيث أنّ المحاصيل لا تستفيد إلا بنسبة 50% منها و تأخذ النسبة الباقية طريقها إلى مياه الصرف و الأنهار، كما أنّ المبيدات الحشرية قد ازداد استهلاك الفرد العربي لها لأنها لا تفيد إلا بقتل 10% من الحشرات المستهدفة أمّا الباقي فيلوّث الأرض و المجاري المائية.[2]

الصرف الصحي و الآثار السلبية لمشاريع الري:

يمثل الصرف الصحي أحد المهددات الرئيسية لصحة الإنسان و هو مؤشر على العجز المائي العربي و العجز في تسيير المياه العربية إذ لا تزال لمياه الصرف الصحي العربية تلقى إلى الأنهار و إلى المياه الجوفية دونما معالجة قبلية مما يشكل خطرا على صحة الإنسان.

و قد أوردنا في أسباب الأزمة المائية انخفاض كفاءة الري في الوطن العربي إذ هي 39% ففي حين يحتاج الهكتار الواحد على الصعيد العالمي إلى 7500 م^3 من المياه وفق للطرق التقليدية للري يأخذ الهكتار الواحد في المنطقة العربية 12000 م^3 و قد يصل الفاقد من المياه العربية إلى 61 % في عمليات النقل مما أدى إلى ظهور العديد من المشاكل البيئية بسبب سوء إدارة مشاريع الري و يعتبر مرض الشستوسومية[3] من بين أبرز الأمراض الموثقة بين جميع الأمراض التي تصاحب الري ففي مصر ازدادت نسبة انتشاره من 6% قبل إنشاء سد أسوان إلى 30% بعد ثلاث

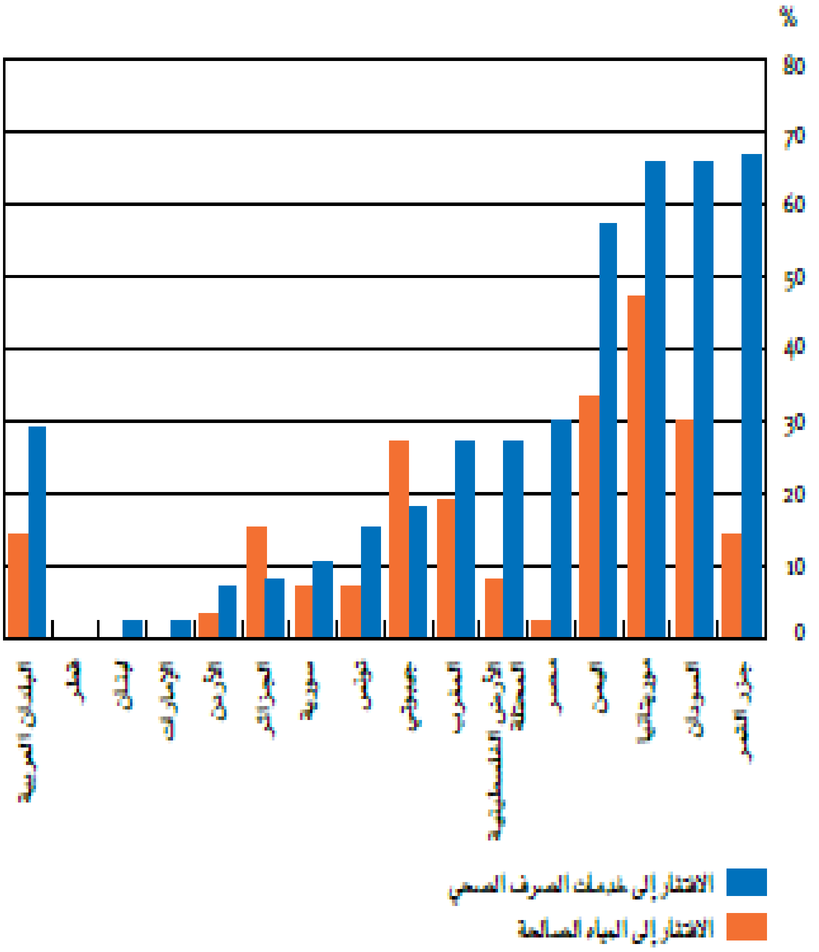
1- بيان العسّاف، انعكاسات الأمن المائي العربي على الأمن القومي العربي، مرجع سابق الذكر، ص110.

2- منذر خدام، الأمن المائي العربي الواقع والتحديات، مرجع سابق الذكر، ص25.

3- الشستوسمية: هي مرض يصيب الانسان جراء نوع من الديدان ينتشر في المياه الملوثة ويسبب التهاب المثانة.

سنوات من إكمال المشروع و في السودان كانت منطقة الجزيرة خالية منه إلا أنّ نسبة انتشاره و صلت ما بين 30–60% بعد 15 سنة من انجاز مشروع سد الجزيرة.[1]

شكل19: منحنى بياني يوضح النسبة المؤوية للسكان الذين لا يحصلون على المياه الصالحة وخدمات الصرف الصحي في خمسة عشر بلدا عربيا -2007.



المصدر : برنامج الأمم المتحدة الإنمائي 2007.
المرجع: تقرير التنمية الإنسانية العربية لعام 2009 ، مرجع سابق الذكر،ص 45.

إذا كان نصيب الفرد من المياه قد يخطئ أحيانا في التعبير عن العجز المائي في المنطقة العربية و ذلك لزيادة استخدام المياه في المناطق الحارة و انخفاضه في المناطق الرطبة فإنّ

1– بيان العساف، انعكاسات الأمن المائي العربي على الأمن القومي العربي، مرجع سابق الذكر، ص111.

الميزان الزراعي يعبر جليا عن العجز المائي في الوطن العربي، حيث أنّ هذا الأخير هو نتيجة طرح كمية الأمطار المتاحة من معدل التبخر مما يبين الخلل في الميزان المائي بالمنطقة العربية الذي غالبا ما يكون سالبا فإذا كان معدل الأمطار في البلدان العربية هو 155 مليمتر سنويا فإنّ متوسط البخر يزيد عن 1500ملمتر سنويا و ذلك بسبب سوء توزع الأنهار و كذا السدود فبحيرة ناصر مثلا بمصر تفقد 12% من مجموع التصريف السنوي لنهر النيل وهي تشكل المخزن الأول للموارد المتجددة بمصر.[1]

كما يعبر مستوى استيراد الغذاء عن العجز المائي حيث يعتبر استيرادا للمياه في شكل غذاء أو ما يسمى بالمياه الافتراضية Virtual water و من الواضح أنّ الدول لا تستورد الغذاء إلاّ إذا عجزت عن إنتاجه محليا و هذا هو حال الدول العربية التي تستورد 60%من غذائها بسبب النقص في الماء الذي يعدّ العامل الأوّل في إنتاج الغذاء.

وهكذا فان كل هذه المؤشرات التي اشرنا إليها تبين بوضوح درجة الإنكشافية في الأمن المائي العربي والتي تتدخل فيها العديد من الأسباب الداخلية والخارجية كما أوردنا ولهذا سوف نعالج في هذا المطلب الذي سيلي الآثار المترتبة عن العجز المائي على الأمن العربي في نواحيه الاقتصادية والسياسية والاجتماعية.

1- سالم اللوزي، دراسة تطوير أساليب استرداد تكلفة وإتاحة مياه الري على ضوء التطورات المحلية والدولية، مرجع سابق الذكر، ص27-28.

المبحث الثالث: أثار العجز المائي على الأمن العربي

المطلب الأول: الآثار السياسية

يشير العديد من الباحثين الاستراتيجيين إلى أن النفط رغم حيويته إلا أن هناك موردًا أخر ينافسه على تلك الحيوية إنه الماء وهو مورد مرشح لأن يصبح عصب السياسات الإستراتيجية ومبعث جديد للصراع في الساحة الدولية خاصة في منطقة الشرق الأوسط والمنطقة العربية.

ذلك أن المياه أصبحت سلعة إستراتيجية، وتعد المياه في المناطق الجافة جزءا من السياسة العليا مما يزيد من احتمالات الصراع ، وبالتالي فقد تحولت المياه من حاجة إنسانية اجتماعية إلى قضية ذات طابع سياسي، ومبعث للصراع الدولي إلى جانب الصراع الاجتماعي وفي هذا يرى " طوماس أف هومر ديكسون" : "**إن المصادر المتجددة تنطوي على احتمالية أعلى للصراع على المصادر غير المتجددة كالبترول**".

ومن بين المصادر المتجددة المياه ولذا تشير العديد من الكتابات إلى حروب مستقبلية حول المياه رغم أن الواقع الدولي لم يشهد حرب مباشرة مائية؟[1]

وفي المنطقة العربية فإن لموضوع المياه وقع متميز في الإستراتيجيات الدولية المحيطة بالمنطقة العربية وقد أخذ البعد السياسي في الأمن المائي العربي 3 حالات:

الحالة الأولى: حالة المساومة والتهديد:

وتنطبق هذه الحالة على نهر النيل حيث تتعدد الأطراف المعنية بالنزاع المائي في هذا الحوض و تختلف عشر دول ما تزال غير مستقرة على عقد اتفاقية جديدة أو الاعتراف بالاتفاقيات السابقة المتعلقة بتقاسم مياه النيل، وقد اهتمت العديد من القوى الأوروبية وأخرى بفكرة أسطورية حول قدرة ملوك أثيوبيا على تحويل مجرى النيل واستغلت هذه القوى هذه الفكرة لتجعل منها تراث فكري وديني وثقافي يجعل من إثيوبيا مصدرًا لتهديد مصر عن طريق مياه النيل.[2]

---

[1]- صلاح محمد عبد الحميد، صراعات وحروب المياه، طيبة للنشر والتوزيع، القاهرة، 2010،ص ص51-52.

[2]- غازي اسماعيل ربابعة، معضلة المياه في الشرق الأوسط، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتجية، 2002، ص ص 12-13.

إلا أن هذه لعبة السياسة المائية واستخدام المياه كسلاح سياسي مضاد لم تبرز كإحدى أدوات الصراع الدولي في المنطقة إلا مع الاستعمار الحديث، وكذا تزايد التقدم التقني مما زاد من أهمية المياه في الحياة الاقتصادية فقد استخدم البرتغاليون والبريطانيون المياه كأداة لمساومة مصر بالتعاون مع قيادة إثيوبيا كما استعملت بريطانيا المياه للتأثير على مصر سياسيا من أجل فصل السودان عنها، فقد أورد " تشيرول":

«كانت خطط تخزين مياه النيل الأزرق والأبيض في السودان توضع وتعد تحت إشراف "اللورد كيتشنز" الشخصي، وكان يوجه إليها كل اهتمامه لا لأنها ستفتح إمكانيات لأحد لها تقريبا من الماء لمصر كما للسودان فحسب ولكن لأنه رأى أي قضايا سياسية ضخمة كانت تتشابك مع السيطرة الدائمة للسودان، على مياه النيل، التي عليها يتوقف صميم وجود مصر».[1]

وعلى هذا الأساس فإن مصر قامت بتأييد الحركة الإريترية ضد إثيوبيا وكذلك تهديدها بغزو إثيوبيا دفاعا عن أمنها المائي كما قال الرئيس السادات.

حالة القسر والإجبار:

هذا الأسلوب تشهده حالة نهر الفرات ففي:23-11-1989 أبلغت تركيا العراق وسوريا أنها سوف تخفض لمدة شهر معدل تدفق نهر "الفرات" من 500 إلى 120م^3 في الثانية حتى تتمكن من رفع منسوب المياه في سد "أتاتورك" ورغم معارضة سوريا والعراق لهذا الأمر ورغم انعقاد اجتماع ثلاثي فني في 3-12-1989 إلا أن تركيا قامت بتنفيذ هذا الأمر، و بإمعان النظر في الواقع التركي نجد أن تركيا لها اكتفاء من المياه حاليا ومستقبلا ولهذا لا يمكن إغفال الجانب السياسي في القرارات التركية رغم النفي الرسمي لها، وتحاول تركيا أن تجبر العراق وسوريا بواسطة سلاح المياه التوقف عن الدعم والسماح للحزب العمال الكردستاني بالتحرك على الحدود التركية الأمر الذي يوضح أن المياه ليست إلا أداة من أدوات القوة المستخدمة في الضغط المتبادل بين دول حوض الفرات.[2]

---

[1]– فتحي علي حسين، المياه وأوراق اللعبة السياسية في الشرق الأوسط، مكتبة مدبولي، القاهرة، 1997، ص ص27-28.

[2]– وليد رضوان، العلاقات العربية التركية، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، لبنان، 2006، ص ص 183-185.

حالة الاستيلاء: وتتجسد هذه الحالة في السلوكيات الإسرائيلية التي تقوم بالاستيلاء على كميات متزايدة من مياه الدول العربية المجاورة لها وكذا أطماعها في الأنهار العربية غير المجاورة وفي إطار بحث إسرائيل عن مصادر جديدة للمياه لمجابهة التزايد السكاني والتطور الاقتصادي لديها فإنها وفق أحدث التقديرات تسرق ما يزيد عن 1200 مليون م^3 من المياه العربية.

وقد لجأت إسرائيل إلى إعطاء المياه طابع سياسي وذلك بأن ربطتها بالصراع عل الأرض واستحدثت مفهوم الماء مقابل السلام كما الأرض مقابل السلام، وبهذا فقد أنشأت لجنت خاصة بالمياه في إطار المفاوضات العربية الإسرائيلية مهمتها تقريب وجهات النظر لحل الخلافات والنزاعات المائية بين إسرائيل ودول الجوار تحت الرعاية الأمريكية، ذلك أن النزاع حول المياه لا يمكن دراسته والفصل فيه بمعزل عن أوجه الصراع الأخرى بين إسرائيل والعرب[1]، لأن النظرة الأمريكية إلى المياه تقوم على معادلتي المياه/ الحرب والنزاع/ التعاون، ولهذا فإن رؤية الولايات المتحدة الداعم الأساسي لإسرائيل رؤيتها للمياه تقوم على:

– المياه عامل من عوامل الصراع في منطقة غير مستقرة.

– ترى أنه بمقاربة جيو اقتصادية فإنه يمكن معالجة المياه على أساس التعاون الإقليمي، بجعل المياه سلعة اقتصادية تباع وتشترى وهو الطرح الذي تؤيده إسرائيل كما تؤيد الولايات المتحدة فكرة التحالفات وتستخدم حليفاتها للضغط والسيطرة لتأمين وجودها في الشرق الأوسط.[2]

لهذا فإن إسرائيل تطرح دائما ما يسمى بالحل الإقليمي للمياه من أجل إخراج حلقة النزاع من الدائرة العربية فقط وكذا حتى تتمكن من كسب قبول العرب بمشروع أنابيب السلام.[3]

و تقوم إسرائيل بإستراتيجية مائية لها آثار كبيرة على الأمن السياسي العربي وتتلخص إستراتيجيتها في:

– تقوية علاقة إسرائيل السياسية والاقتصادية مع دول منابع نهر النيل للضغط على مصر والسودان.

---

[1]– يوري ديفيس، الموارد العربية والسياسات المائية الإسرائيلية، مركز الدراسات العربية ،العدد22، لندن،1990، ص51.

[2]– جويس آر.ستار ودانييل سي ستول، السياسة الأمريكية تجاه مصادر المياه في الشرق الأوسط، ترجمة، محمد الفقير، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، عمان، 1995، ص ص22–23.

[3]– يوري ديفيس، الموارد العربية والسياسة المائية الإسرائيلية، مرجع سابق الذكر، ص53.

- دعم حركة التمرد جنوب السودان لخلق حركة عدم الاستقرار بالمنطقة للتأثير على القرار السياسي لمصر والسودان.

- تقوية الخلافات العربية وتعميقها لمنع أي تعاون عربي في الأزمة المائية، وتساند اسرائيل المشاريع المائية ذات الطابع الشرق أوسطي لإفشال التعاون العربي.[1]

إن الاهتمام الأمريكي المتزايد بالمياه هو دعم للسياسة الإسرائيلية حيث تهدف الولايات المتحدة باقتراحاتها بـــ:

- الاهتمام بتكنولوجيا المياه.
- تحسين التنسيق بين الولايات المتحدة ودول المشرق العربي في مسائل المياه.
- الاهتمام بالبحوث طويلة المدى.
- إنشاء برنامج مائي مشترك بين الولايات المتحدة ودول المشرق العربي.

تهدف بهذه الاقتراحات إلى:

- اعتمادها كشريك في حل النزاعات المائية في منطقة المشرق العربي.
- تطوير السياسة المائية في المشرق العربي بتكنولوجيا أمريكية تحتكرها لنفسها كأداة سياسية ضاغطة.

- تدعي أن إسرائيل متطورة على الوسط المحيط بها لذا يجب أن تنال من 5-7 من مياه نهر الأردن مما تحتاجه الأردن وهذا تعدي واضح على الحقوق العربية وتدخل في الشؤون العربية ومنها المياه.[2]

وعلى هذا فإن البعد القانوني للمياه في الشرق الأوسط هو ترجمة للآثار السياسية إذ رغم أن الاتفاقية الدولية للأنهار وتقاسم المياه العابرة للحدود منذ اتفاقية "هلسنكي" 1966 تنصّ على الاقتسام العادل(وليس المتساوي) للمياه استنادا على الإرث التاريخي وتعداد السكان والحاجة الاقتصادية استنادا إلى مبدأي: عدم الضرر والتفاهم المشترك والإخطار المسبق إلا أن الواقع أن

---

[1]- رواء زكي يونس الطويل، مخاطر الأمن المائي العربي وخيارات التنمية المائية للقرن 21، دار زهران للنشر والتوزيع، الأردن،2010، ص ص68-69.

[2]- محمد أحمد السمرائي، مشكلة المياه العربية والدور الأمريكي ، ص ص 169-170.
http://www.reefnet.gov.sy/booksproject/fikr/15/9-water.pdf (16.05.2012 / 21 :58)

الإستراتيجية الإسرائيلية هي حالة استيلاء غير قانونية والخطة المعتمدة في اقتسام مياه نهر الأردن هي خطة "جونسون" رغم أنها غير عادلة.

كما أن تركيا لا تزال تعتبر دجلة والفرات نهرين تركيين نازعة عنهما الصفة الدولية.

ويبرز التأثير السياسي التركي من خلال المياه بمجموعة مؤشرات تمثل السلوك المائي التركي هي:

– محاولة تركيا عدم الوصول إلى اتفاق مائي واضح مع كل من العراق وسوريا.

– سعي تركيا لجعل الفرات ودجلة حوض مائي واحد في المفاوضات، وكذلك جعل القسم الجنوبي والجنوبي الشرقي لتركيا مسرحا مائيا مهما.

و تلوح تركيا باستخدام المياه كورقة ضغط سياسي على دول الجوار الجغرافيا بين الفينة والأخرى من خلال تصريح وزير الدولة التركي "محمد جولهان" في سنة 1993 حول بيع مياه الفرات لسوريا وتصريح رئيس الوزراء السابق بقطع مياه نهر الفرات نهائيا عن سوريا واعتبار المياه من الأسلحة الممكن استخدامها.[1]

– الدعوة إلى إقامة سوق شرق أوسطية بالتعاون مع إسرائيل من خلال السعي إلى تسويق المياه شرق أوسطيا وبيعها للعرب وإسرائيل.

– قطعت تركيا المياه عن العراق أيام حرب الخليج الثانية1991 من 28 كانون الثاني إلى 3 شباط 1991 بدوافع استخدام المياه كسلاح ضد العراق بعد إيعاز أمريكي لها بفعل ذلك.

– تصريح تركيا بأن المياه هبة من الله مثل النفط ولذلك إذا رضي العرب بضخ النفط بدون مقابل فسوف يكون هناك حديث عن المياه.[2]

كل هذه السلوكيات والاقتراحات تمكننا من القول بأن السلوك السياسي المائي التركي يدور حول ثلاث أساسيات تبغي تركيا تحقيقها وهي:

1– فرضية تسييس المياه، 2 – فرضية الماء مقابل النفط.

---

[1]– مصطفى اللباد، تركيا والعرب، شروط التعاون المثمر، الدار العربية للعلوم ناشرون،2009، بيروت، ، ص ص222–223.

[2]– رواء زكي يونس الطويل، مخاطر الأمن المائي العربي وخيارات التنمية المائية للقرن21، مرجع سابق الذكر، ص ص71–74

3 – فرضية السوق الشرق أوسطية.

وهذا له الأثر البالغ على الأمن العربي الإقليمي والسياسي، ولعل السنوات المقبلة تثبت صحة الفرضيات أعلاه.

يرى العديد من المتتبعين أن المياه تشكل سبب كافي لقيام حرب ويرى الكثير من المراقبين أن من الأسباب الخفية لحروب إسرائيل سنة 1956، وسنة 1967 وكذا اجتياح لبنان 1982 و2005 مرده الأطماع الإسرائيلية بالمياه اللبنانية والمصرية والأردنية إذا لا يمكن لإسرائيل الاستمرار بدون موارد مائية في ظل تزايد سكاني مرتفع.[1]

كما أن السلوك التركي بالدعوة إلى أنابيب السلام وربطها بيع المياه لإسرائيل بتحقيق السلام ليس بالسلوك البريء فهي تهدف إلى أن تكون مركز ثقل في العلاقات الشرق أوسطية وكذا الاستفادة من النفط الذي لا تحوز عليه ، ومن جهة بعث التحالف الاستراتيجي التركي الإسرائيلي عسكريا والاستفادة في مجال التكنولوجيا المائية التي تتميز بها إسرائيل مما يجعل السلوك السياسي المائي التركي ذو أهداف تنموية اقتصادية وسياسية وعسكرية.[2]

فكل خطط تركيا يمكن اعتبارها ردّا على إسقاط طائرة مسح لها في الأراضي السورية ومطالبتها بتعويض 14,5 مليون دولار، وكذا إيقاف نشاط حزب العمال الكردستاني بسوريا.

أما في الصراع العربي الإسرائيلي فقد أخذت المياه حيزا كبيرا وتضمنت مكانا دائما في مسيرة السلام الإسرائيلي العربي ليس بهدف الانتهاء الجذري للنزاع حول المياه ولكن بهدف إيجاد بدائل متجددة للحصول على المياه في ظل التنمية المتصاعدة لإسرائيل، وذلك برعاية أمريكية خالصة للجنة المياه واعتماد وحيد على مشاريع والمهندسين الأمريكيين لتواصل النهب الإسرائيلي للمياه العربية وتجسيد لمفهوم الماء مقابل السلام، لا سيما أن القانون الدولي بوصفه وسيلة لحسم مسائل المياه يبدوا إلى حد بعيد غير ذي فعالة في ظل عدم وجود الإطار القانوني الدولي لإيجاد

[1]– عبد القادر جمعة، الانعكاسات السياسية لمشكلة المياه في الشرق الأوسط، مجلة البصيرة، العدد 4، ،1999، دار الخلدونية، الجزائر، ص ص107–108.

[2]– عقيل سعيد محفوظ، سوريا وتركيا الواقع الراهن واحتمالات المستقبل، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، 2009، ص ص272–274.

الترتيبات القانونية المسبقة لعقد المعاهدات بين الدول ذلك أن ميزان القوى متباين لصالح القوى الأمريكية والإسرائيلية والتركية[1] ضد العرب.

إن الأثر السياسي الواضح لتراجع الأمن المائي العربي هو بروز تركيا وإسرائيل حليفين متواصلين في مواجهة القوة العربية وفي هذا يقول" شيمون بيريز" «**إذا اتفقنا على الأرض ولم نتفق على الماء فقد نكتشف أننا ليس لدينا اتفاق حقيقي**» ويذهب "مائيير بن مائيير" مفوض المياه السابق في إسرائيل إلى القول بأنه في حالة إخفاق المفاوضات فإن الحرب ستكون حتمية.[2]
ولهذا فإن غياب الحل السلمي يفضي إلى اختيار الحرب .

إن كل هذا يؤكد على تشبث إسرائيل بالمياه وفي ظل عدم وجود اتفاقيات مرضية بينها وبين العرب فإن إسرائيل توجهت نحو تركيا لتأمين حاجاتها المائية على حساب الحقوق العربية، وإلا كيف ترضى إسرائيل بتركيا كمنطقة لإجراء مفاوضات حول المياه في إطار الصراع العربي الإسرائيلي، إنها رغبة في جعل تركيا طرف في الحل، كل هذا تترجمه التصريحات الإسرائيلية باهتمام إسرائيل المتزايد بمشروع "الغابGAP" وكذا التصريحات التركية بالرغبة في الاستفادة من التجربة الفنية الإسرائيلية في المياه والزراعة وكذا الرغبة في بيع المياه لإسرائيل حيث يقول "شيمون بيريز": «**إن إسرائيل تأمل أن يكون لتركيا دور كبير في المفاوضات متعددة الأطراف ولا سيما في ما يتعلق بمشكلات المياه**».

وكذلك صرحت رئيسة الوزراء التركية السابقة "تانسو تشيلر" في زيارتها لإسرائيل سنة 1994: «**سنعمل ما يروق لنا بالنسبة إلى مياهنا، إن مصادر المياه موجودة لدينا ونحن سنبيع لمن نريد، ولن يستطيع أحد فرض إرادته وشروطه علينا حول من يجب أن نبيع له المياه ومن يجب ألا نبيعه المياه، وإننا لسنا على استعداد لأن نسلم بالتهديدات، سنبيع المياه إلى إسرائيل**».[3]

إن هذه التصريحات وما تحمله لها الأثر السلبي الواضح على القوى العربية التي استبعدت من المشاركة في صناعة القرار ولم يصبح لها دور حتى بالنفط وذلك يعود لإهمالها تحقيق الأمن المائي وتواصل حالة عجز المائي بدول المنطقة العربية.

---

[1]– عبد العاطي بدر سالمان، الصراع على المياه في المنطقة العربية ، دار الكتاب الحديث، القاهرة 2011 ،ص150.

[2]– عوني عبد الرحمان السبعاوي، إسرائيل ومشاريع المياه التركية، مرجع سابق الذكر. ص27.

[3]– نفس المرجع، ص ص34،35.

إن حروب الموارد والصراعات حولها في حقبة ما بعد الحرب الباردة ليست أحداث عشوائية أو منفصلة بل هي جزء من نظام جيوسياسي مترابط تراجعت معه الأيديولوجيات لصالح كسب الموارد الحيوية وتعتبر المياه محرك أساسي للصراعات والسياسات الدولية ومعه تتشكل جغرافيا جديدة للنزاعات يصبح فيها التنافس على الموارد الحيوية هو المبدأ وراء تنظيم استخدام القدرة العسكرية.

ويرتبط الصراع على الماء والموارد بثلاث طرق:[1]

- هي إما أن تكون سبب مباشر للحرب.
- تستخدم كوسيلة للحرب.
- تشكل تبريرا للحرب.

وفي هذا بيان للأثر السياسي للمياه على الأمن العربي من طرف إسرائيل وتركيا، إن الصراع على المياه تحكمه حالات توازن القوى والحاجة والقوة.

إذ أنه كلما كانت الدولة أعلى الحوض أقوى كانت تسيطر على الصراع وتمارس القهر، وكلما كانت دولتي أو دول أعلى الحوض وأدناه متوازنتي القوى كانت احتمالية الصراع قائمة ولكن ثابتة في حين أنه إذا كانت دولة أعلى النهر ضعيفة نسبيا ودولة أدنى النهر قوية وتحتاج الماء بكثرة تكون هناك احتمالية وقوع للصراع مثلما حدث في نهر الأردن سنة 1967 عندما رأت إسرائيل القوية في أدنى النهر أن حاجاتها المائية مهددة فشّنت حربا لحمايتها.[2]

إن السبب في الصراع على المياه في الشرق الأوسط والمنطقة العربية ليست بسبب الندرة المائية فقط ، وإنما كذلك الندرة في التعاون بين الوحدات السياسية المتشاطئة للأحواض النهرية، كما يقول "مور Moor" ولتبيان الأثر السياسي للمياه يثير الباحثان ""بولوك" و"درويش" أسئلة : هل السيطرة على مصادر المياه تؤدي إلى فرض إرادة الأقوى على الآخرين؟ هل الدول المتأثرة سلبا من التحكم بالمياه العابرة للحدود ستلجأ إلى القوة العسكرية لإعادة التوازن وتحقيق مصالحها؟ هل تستطيع دولة تتحكم في مصادر المياه غلق الصنبور عن الدول الأخرى في مجرى النهر؟

---

[1]- زياد خليل الحجار، الأمن المائي والأمن الغذائي العربي، مرجع سابق الذكر، ص204.

[2]- نفس المرجع، ص ص206-208.

إن الأمر يبدو كذلك لتركيا لكن هناك وسيلة أخرى لحل المشكلة هي بالحوار[1]والتعاون بين الدول المشتركة لكن السؤال كيف يتحقق الحل البديل لاستخدام القوة؟

المطلب الثاني: الآثار الاقتصادية والاجتماعية

في ظل التطور العالمي والتسارع نحو تعظيم القوة الاقتصادية تشكل الموارد الحيوية أحد المداخل الهامة في تحديد هذا الهدف وفي تكوين إستراتيجيات القوة والتنمية الاقتصادية، وتعد المياه أحد المتغيرات الأساسية في بناء القوة الاقتصادية للدولة وعلى هذا فإن عنصر المياه سيكون أحد العناصر الأساسية في أي إستراتيجية دولية مقبلة وخاصة المنطقة العربية التي تشهد عجزًا مائيا متفاقما وتخلفا اقتصاديا متواصلا.[2]

وعلى هذا فإنّ عدم تحقيق أمن مائي عربي وتواصل العجز المائي له آثار سلبية على الاقتصاديات العربية فقد أصبحت المياه لا ينظر إليها كحاجة إنسانية بل كحاجة اقتصادية ومحدد إستراتيجي تتوقف عليه تواصل الاقتصاديات العربية خاصة الدول الشرق الأوسطية التي تعاني من ندرة طبيعية إلى جانب التحديات الخارجية لمصادر المياه لديها، حيث يقول الباحث الأمريكي المتخصص في شؤون المياه "توماس ستوفر" خلال ندوة إسرائيل و المياه العربية التي عقدت في عمان سنة 1984 « **بأنه لابد أن ينظر إلى أطماع إسرائيل في المياه العربية من الزاوية الاقتصادية،... وإن تخلي إسرائيل عن الأراضي التي احتلتها عام 1967 في الضفة الغربية والجولان وسيناء يعني تخليها عن غنائم الحرب.**[3]

إن تأثيرات ونتائج وانعكاسات العجز المائي وتراجع الأمن المائي العربي هي تأثيرات مترابطة حيث يترابط البعد السياسي والاقتصادي كما لا يمكن الحديث عن نزاع القوى الدولية دون الحديث عن الدور المجتمعي، وفي هذه الآثار الاقتصادية سنحاول بيان ارتباط متغير المياه بالتنمية الاقتصادية والأمن الغذائي العربي الذي يشكل المتغير التابع للمياه.

---

[1]– عبد المالك خلف التميمي، المياه العربية، التحدي والاستجابة، مرجع سابق الذكر، ص ص20–25.

[2]– غازي إسماعيل ربابعة، معضلة المياه في الشرق الأوسط، مرجع سابق الذكر، ص19.

[3]– عادل محمد العضايلة، الصراع على المياه في الشرق الأوسط، مرجع سابق الذكر، ص169.

تشكل المياه بالإضافة إلى الإنسان والأرض أهم عناصر التنمية بمفهومها الشامل الاقتصادية والاجتماعية والبشرية، وتظهر هذه العلاقة من خلال العلاقة المتبادلة بين معدلات الاستهلاك المائي ومؤشرات التنمية المتعددة، حيث كلما ارتفع استهلاك المياه ارتفعت مؤشرات التنمية مثل: متوسط عمر الإنسان ومعدل الدخل والاكتفاء الذاتي والعكس صحيح.

وللمياه دور أساسي في الإنتاج الصناعي والزراعي حيث:[1]

في المجال الزراعي الحيواني:

- كل لتر للشرب يقابله 12 لتر للزراعة.
- إنتاج طن واحد من القمح يلزم سنويا 1800م^3 من المياه.
- إنتاج طن واحد من الأرز يلزم سنويا 5000م^3 من المياه.
- إنتاج طن واحد من القطن يلزم سنويا 7500م^3 من المياه.
- إنتاج طن واحد من اللحم الأحمر يلزم سنويا 2000م^3 من المياه.

في المجال الصناعي:

- يحتاج لتر من النفط إلى 12 لتر من الماء.
- يحتاج إنتاج طن من الحديد إلى 200 م^3 من المياه.
- يحتاج إنتاج طن من النحاس إلى 500 م^3 من المياه.
- يحتاج إنتاج طن من الورق من 450-1000 م^3 من المياه.
- يحتاج إنتاج طن من النيكل إلى 800 م^3 من المياه.

إن في استعراض ما سبق بيان لدور المياه كمتغير أساسي في التنمية الاقتصادية مما يجعل تواصل العجز المائي العربي يشكل عائقا صلبا أمام تواصل إنتاجها للغذاء والتصنيع.

و يشير تقرير منظمة الأغذية والزراعة العربية الذي نشر في عام 2004 إلى دور المياه في الأمن الغذائي للسنوات المقبلة وأن هناك حاجة ماسة إلى زيادة الإنتاج الغذائي في العالم وكذا في المنطقة العربية، حيث تعاني هذه الأخيرة فجوة واسعة في الغذاء بين ما تنتجه وبين الطلب على الغذاء خاصة في القمح واللحوم والسكر والألبان والبذور والزيوت النباتية التي تشكل العناصر

---

[1]- عادل محمد العضايلة، نفس المرجع، ص ص170-171.

الأساسية في الاكتفاء الغذائي[1] ، و يتخذ الأمن الغذائي مستويين هما الأمن الغذائي المطلق : وهو إنتاج كل الغذاء داخل الدولة بما يعادل أو يفوق الطلب المحلي وهو الاكتفاء الذاتي الكامل والأمن الغذائي الذاتي، بالرغم من أنه لا يمكن أن يكون واقعي في ظل تقسيم العمل الدولي.

أما المستوى الثاني فهو الأمن الغذائي النسبي: ويقصد به قدرة القطر على ضمان الحاجات الغذائية الأساسية كليا أو جزئيا بانتظام، سواء بالإنتاج أو الاستيراد.

وعليه فإن الوضع الغذائي العربي هو دون المستوى الثاني ذلك أن حجم الإنتاج المحلي لا يناسب إطلاقا حجم الطلب المحلي على الغذاء.[2]

إن السبب في الفجوة الغذائية هو ندرة المياه وعدم كفايتها و عدم كفاءة أنظمة الري وكذلك عدم وجود رقابة للدولة في إنتاج الأغذية حيث تنتج العديد من الأغذية في المناطق الجافة مما يستلزم تدفق أكبر من المياه ويبقى السبب الرئيسي المؤثر في الطلب على الغذاء في الوطن العربي هو النمو السكاني ففي ظل محدودية الموارد الزراعية وتدني إنتاجيتها بسبب العجز المائي فإن الزيادة السكانية تعني زيادة نسبية في حجم الطلب مقارنة بالمعروض من السلع الغذائية إضافة إلى أثرها في زيادة الأسعار خصوصا مع فتح الدولة للمزارع حرية تحديد السعر مما يجعل الحصول على السلع الغذائية يزداد صعوبة.[3]

إنه إضافة إلى سوء الاستخدام للموارد المائية والزيادة السكانية فإن العجز المائي العربي مدخل رئيسي لتواصل الأزمة والفجوة الغذائية العربية ففي ظل عجز مائي عربي وصل سنة2000 إلى 120 مليار$م^3$ ومن المتوقع أن يصل سنة2030 إلى حدود 200 مليار$م^3$ مع افتراض ثبات النمو السكاني عند 3,9 % فإن توافر المياه يصبح محددا لنسبة إنتاج الغذاء وزيادة الطلب عليه حيث أن الإنتاج لم يتجاوز نسبة 2%، في حين زاد الطلب بـــ5 % الأمر الذي أدى بفاتورة

---

[1]– مجموعة مؤلفين، ندوة المشكلات المائية العربية ما بين 29–31 أكتوبر 1994، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، 1994، ص17.

[2]– صلاح وزان، تنمية الزراعة العربية الواقع والممكن، مرجع سابق الذكر ، ص 34

[3]– زياد خليل الحجاز، الأمن المائي والأمن الغذائي العربي، مرجع سابق الذكر، ص182.

الغذاء العربية بالارتفاع من 8 مليار دولار سنة 1975إلى 50 مليار دولار سنة 1985 و2200 مليار دولار سنة 2000، هذا في ظل زيادة سكانية بلغ تعدادها 300مليون سنة 2000 ومن المتوقع أن تصل إلى 600 مليون عام 2035 مما جعل العجز الغذائي يبلغ 50 % وتشير البيانات الصادرة عن مجلس الوحدة الاقتصادية العربية أن العالم العربي يستورد إلى 70% من حاجياته الغذائية وعلى رأسها القمح الذي استورد منه عام 2000، 29,2 مليون طن أي ما يعادل 40% من تجارة القمح الدولية ومن المتوقع أن تصل هذه الكمية إلى 40 مليون طن عام 2015،[1] وهو ما يبينه الجدول التالي

جدول20: يوضح قيمة الفجوة التجارية من المجموعات السلعية الغذائية الرئيسية في الوطن العربي (سنوات مختارة)(بالمليون دولار).

المجموعات السلعية	2000		2005		2009	
	المساهمة	الفجوة	المساهمة	الفجوة	المساهمة	الفجوة
الحبوب	50,9	7555	51,61	9158	53,0	16348
البقوليات	2,58	384	2,72	404	1,3	412
البطاطس	0,51	75	0,49	87	0,6	171
الخضر	1,70	253	2,05	(90)	-	1414
الفاكهة	1,97	293	-	366	1,4	417
السكر المكرر	7,57	1124	7,07	1257	9,5	2931
الزيوت وبذورها	9,55	1418	12,95	23,5	8,3	2549
اللحوم الحمراء	-	-	6,48	1154	4,8	1864
اللحوم البيضاء	-	-	6,48	1154	4,8	1864

[1]– عادل محمد العضايلة، الصراع على المياه في الشرق الأوسط ، مرجع سابق الذكر، ص173.

الأسماك	-	217	-	870	-	124
البيض	0,51	76	0,31	56	0,4	4581
الألبان ومشتقاتها	12,44	1847	14,92	2656	14,9	-
أبقار وأغنام حية	3,41	5,06	-	-	-	-
الاجمالي		14184		17794		27537

المرجع: سالم توفيق النجفي، الأمن الغذائي العربي، سلسلة أوراق عربية(5)، شؤون اقتصادية، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان،2011، ص26.

وبهذا تمثل ندرة المياه التحدي الأبرز للزراعة بشكل عام والمروية بشكل خاص في المنطقة العربية كما أن الإفراط الحالي في استهلاك الموارد المائية وتدهورها إلى جانب تزايد الاستخدامات غير الزراعية للمياه أثر على توافر المياه المستخدمة لإنتاج الأغذية وكذا كلفتها،وقد حفزت التطلعات الإستراتيجية لتحقيق الاكتفاء الذاتي من الغذاء معظم الدول العربية على تخصيص القسط الأكبر من المياه للزراعة وبالرغم من ذلك تشير دراسة حديثة العهد للمنظمة العربية للتنمية الزراعية أن الفجوة الغذائية سوف تتضاعف في العقدين القادمين، وذلك نتيجة تدني كفاءة استخدام المياه في الري خاصة في ظل تدني دخول المزارعين عن دخول سكان المدن مما أدى إلى زيادة الهجرة إلى المدن وتدني مساهمة الزراعة في الدخل القومي في ظل توالي الجفاف وتذبذب الأمطار.

فبمقابل استخدام العالم لــ6,3 % من المياه المتوافرة في الزراعة يستخدم العرب 71 % مما يبقى السؤال مطروحا حول مستقبل المياه ودورها في الإنتاج الغذائي العربي ما لم يتم تدارك الأمر؟[1]

وتبلغ مساحة الأرض العربية الصالحة للزراعة 197 مليون هكتار(هي في تناقص مستمر بسبب الجفاف والتصحر) لا يستغل منها في الوقت الحاضر سوى 55 مليون هكتار أي 25 % وشح المياه هو العامل الأساسي وراء عدم الاستغلال الكامل للأرض الزراعية ففي مصر مثلا تقدر مساحة الأرض القابلة للاستصلاح والزراعة بــ 13 مليون و377 ألف فدان لم تتمكن مصر

1- رواء زكي يونس الطويل، الآثار السياسة والاقتصادية للمياه، دار زهران للنشر والتوزيع، الأردن،2009، ص ص83-86.

من استصلاح أكثر من 150 ألف منها بسبب شح المياه لديها حيث توقف العمل على مشروع قناة "جونجلي" منذ 1983 وتعثر مشروع تخزين السدة الشتوية في البحيرات الشمالية.[1]

ولعل الحسابات الاقتصادية كفيلة بالتوضيح لدور الموارد الطبيعية في الأهمية الاقتصادية بالإسقاط على مورد المياه حيث يكون لندرة المورد أهمية اقتصادية من خلال:

1-عندما يشكل المورد بطريقة أو بأخرى مدخلا أساسيا في إنتاج السلع التي تلبي حاجات اقتصادية، حيث يشكل الماء مدخل رئيسي في إنتاج الغذاء العربي.

2-عندما يلبّي المورد احتياجات اقتصادية مباشرة وهي في موقعها الأصلي دون الحاجة إلى معالجتها حيث يعتبر الماء حاجة إنسانية يجب الدفع مقابل الحصول عليها.

وعلى هذا فإن على الدول العربية أن تتعامل مع الماء كمورد له قيمة اقتصادية في جميع أوجه استخداماته وتعرف القيمة الاقتصادية للمياه بأنها **مقياس نقدي يتم من خلاله قياس مستوى تلبية رغبات المستهلكين ورضائهم وقدرتهم على دفع التكلفة نظير تقديم خدمات المياه لهم ضمن كميات ومواصفات معينة.**[2]

وبهذا فإن العجز المائي العربي عجز بسبب الندرة أو عجز بسبب التسيير، هو سبب رئيسي في ضعف الاقتصاد العربي وخاصة الغذائي وبهذا فهو يؤثر على الأمن العربي في بعده الاقتصادي تأثيرا واضحا وهو مرشح إذ تواصل (هذا العجز)أن يصبح أحد معوقات التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

ولهذا فعلى الأقطار العربية إذا أرادت تحييد هذا المتغير أن تقوم بتحديد القيمة الاقتصادية للمياه لأن ذلك في غاية الأهمية حيث:

- تمكن معرفة القيمة الاقتصادية للمياه صانعي القرار من اتخاذ قرارات سليمة في إستثمار المياه.

- يساعد معرفة قيمة المياه الاقتصادية على وضع إدارة فاعلة للعرض والطلب عليه.

---

[1]- منى رحمة، السياسات الزراعية في البلدان العربية، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، 2000 ، ص147.

2- هاني أحمد أبو قديس، استراتيجيات الادارة المتكاملة للموارد المائية، مرجع سابق الذكر، ص ص 44-45.

– يجيب تحديد القيمة الاقتصادية للمياه على العديد من التساؤلات المتعلقة بأولويات الاستعمال وإعادة توزيع الحصص ونقل حقوق الانتفاع من الموارد المائية بين القطاعات الاستهلاكية المختلفة.[1]

إن على الأقطار العربية أن تستفيد من التطبيق الفعلي لجيرانها في حساب القيمة الاقتصادية للمياه حيث تحاول تركيا من خلال مشروع "الغاب Gap" أن تصبح المخزن الرئيسي للغذاء في الشرق الأوسط وقد أعدت لذلك 22 سدًا عملاقا كما تحاول الاستفادة من المياه بتوجيهها إلى البيع في البورصة العالمية كما أن إسرائيل تنظر إلى المياه كقيمة اقتصادية تتحدد عليها قوتها الاقتصادية واكتفائها الغذائي حيث يقول "مناحيم بيجين" رئيس وزراء إسرائيل الأسبق في مايو 1990 :

"إن حصول إسرائيل على فرصة استثمار مياه الليطاني يحقق أرباحا سنويا تقدر بملياري دولار وتصل إلى ستة مليارات دولار فيما بعد".[2]

لقد كان هناك عمل لعدة علماء منهم تونيالان"tonyallan" حول قيمة المياه اقتصاديا وفيه يرى بأن الشرق الأوسط وفيه المنطقة العربية سوف تشهد حالة شديدة من الحاجة إلى المياه وقد عبر عن ذلك باستيراد "**المياه الوهمية**" (Eau Virtuelle) ،هذه الأخيرة هي مصطلح جديد في التحليلات الاقتصادية يستعمل للدلالة على الكمية اللازمة من المياه لإنتاج كافة الأنواع التي يتم استهلاكها من الغذاء.

فإنتاج طن من القمح يلزمه طن من المياه أي تبادل وهمي سنوي للمياه، وتشكل منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا المنطقتان المسجلتان لأكبر استيراد للمياه الوهمية فالشرق الأوسط وحده يستورد مقدار تصريف نهر النيل السنوي.

ويشكل استيراد المياه الوهمية طابعا مصيريا لدول عربية منها مصر والجزائر والأردن هذه الأخيرة تستورد ما بين 80–90 % من المياه بشكل غذاء.

---

[1]– نفس المرجع، ص 46.

[2]– فتحي علي حسين، المياه وأوراق اللعبة السياسية في الشرق الأوسط، مرجع سابق الذكر، ص45.

وتعتبر الولايات المتحدة المصدر الأول للمياه الوهمية أي للأغذية خاصة القمح والزيوت النباتية التي تشكل $\frac{3}{4}$ من الغذاء المستهلك للمياه.[1]

و في ظل عدم وجود سعي واضح لتطوير وتنمية الموارد المائية العربية ومع توقعات التغيرات المناخية فإن دراسة للمركز العربي للأراضي الجافة والقاحلة توصلت إلى أن توقعات زيادة الحرارة بـــ2,5 درجة مع انخفاض في الهطول المطري بمقدار 12% سيؤدي بزيادة الاحتياجات المائية للقمح المروي من 565 ملم إلى 614 ملم، مما سينقص الإنتاجية بـــ10 % إذا لم يتم تقديم كميات ري إضافية وبنفس التغيرات تزداد الحاجة المائية للقطن من 1169 ملم إلى 1265 ملم وتدني الإنتاج بـــ 5 %[2] ، كما يوضح تقرير التنمية الإنسانية العربي لعام 2009 ذلك من خلال سيناريوهات تغيرات المناخ وانعكاساتها على الزراعة وندرة المياه في المنطقة العربية بالشكل التالي:

[1]- زياد خليل حجار، الأمن المائي والأمن الغذائي العربي، مرجع سابق الذكر، ص196-197.

2- صبحي القاسم، تحديات الأمن الغذائي العربي، مؤسسة عبد الحميد شومان، الأردن، 2009، ص92.

جدول 21:يوضح سيناريوهات تغيرات المناخ في المسقبل واثارها على المياه والزراعة في المنطقة العربية

سيناريو التغير	نوع التغير	الآثار في أمن الإنسان	المناطق المتأثرة
المياه	ارتفاع حرارة الأرض بمقدار درجتين مئويتين	يتأثر 1 إلى 1.6 مليار نسمة بنقص المياه	أفريقيا، الشرق الأوسط، جنوب أوروبا، أجزاء من أميركا الجنوبية والوسطى
	ارتفاع حرارة الأرض بمقدار 3 درجات	زيادة الضغط على المياه بالنسبة إلى 155 إلى 600 مليون نسمة إضافية	شمال افريقيا
	تغير المناخ	تكرار مخاطر الجفاف المعهود في السنوات الأخيرة، بما ينطوي عليه من آثار اقتصادية وسياسية	موريتانيا، السودان، الصومال
	تغير المناخ	انخفاض معدل تساقط الأمطار	مصر، الأردن، فلسطين، لبنان
	ارتفاع سطح البحر	أخطار الفيضان وتهديد المدن الساحلية	سواحل الخليج في شبه الجزيرة العربية
	تغير المناخ	انخفاض نسبة المياه المتجددة المتوافرة بنسبة 50 في المائة	سورية
	ارتفاع حرارة الأرض بمقدار 1.2 درجة مئوية	نقص المياه المتوافرة بنسبة 15 في المائة	لبنان
	ارتفاع حرارة الأرض بمقدار درجة مئوية واحدة	انخفاض تدفق المياه في مستجمع الأمطار في ورّقة بنسبة 10 في المائة	المغرب
	تغير المناخ	مزيد من التناقص في المياه	اليمن
	تغير المناخ	انخفاض تدفق المياه بنسبة 40-60 في المائة	نهر النيل
	ارتفاع حرارة الأرض بمقدار 3 درجات مئوية	تزايد مخاطر العرامة الساحلية والفيضانات	القاهرة
الزراعة	ارتفاع حرارة المناطق الاستوائية 2-3 درجات مئوية	انخفاض إنتاج المحاصيل بنسبة 25-35 في المائة (مع تغذية كربونية ضعيفة)، و15-20 في المائة (تغذية كربونية قوية)	أفريقيا، وغرب أفريقيا (بما فيها المنطقة العربية)
	ارتفاع حرارة الأرض بمقدار 3 درجات مئوية	خفض الإنتاجية الزراعية والمحاصيل غير المستدامة	شمال أفريقيا
	ارتفاع حرارة الأرض بمقدار 1.5 درجة مئوية	انخفاض محصول الشمندر بنسبة 70 في المائة	السودان (كردفان الشمالية)
	تغير المناخ	اكتساح الفيضان ما مساحته 4,500 كيلومتر مربع من الأراضي الزراعية وتهجير ستة ملايين نسمة	مصر السفلى

المصدر : برنامج الأمم المتحدة الإنمائي 2006.

المرجع : تقرير التنمية الإنسانية العربية لعام 2009 ، مرجع سابق الذكر،ص،48

إن المعادلة بين الماء والغذاء والسكان في المنطقة العربية مفادها أن زيادة السكان يزيد الطلب على الغذاء مما يستوجب زيادة الأراضي المزروعة ونتاج ذلك زيادة في كمية المياه المخصصة للري والاستخدام البشري ومع العجز المسجل والمتوقع في المياه فإن عملية تحقيق

الاكتفاء الذاتي الغذائي العربي تحتاج إلى تطوير في القدرات والإستراتيجيات للخروج من حالة التبعية الغذائية والتي تعرف بأنها مقدار الاعتماد على الخارج لسد الحاجة الحالية للغذاء وتعرف **بأنها اعتماد متبادل غير متكافئ في مجال الحصول على الغذاء بحيث يترتب عليها تنامي العجز الداخلي وتزايد اعتماد الدولة على المصادر الخارجية للغذاء في معظم المحاصيل التي تشكل الغذاء الأساسي للسكان**، مثل استيراد العرب 50 % من القمح، أي 40 % من تجارة القمح الدولية مما يجعل التبعية الغذائية للدول العربية خاضعة لتأثيرات الدول المحتكرة وتقلبات السعر العالمي مما يؤثر على الأمن الاقتصادي العربي وتبعا له الأمن الاجتماعي.[1]

وتوصف التبعية بكل اعتماد على الخارج يفوق 30% في حين تحت15 % تمثل استقلال غذائي ذاتي بينما الدول العربية تستورد إلى 70 % من الغذاء من الخارج؟.

وتترتب عن هذه التبعية الغذائية آثار على المستوى السياسي والاقتصادي منها التدخل السياسي المباشر في الشؤون الداخلية وقد كان القطر السوداني محط لهذه التدخلات حيث عانى السودان من أجل قطع الطريق أمامه من تحقيق الاكتفاء الغذائي بسبب توافره على كل الإمكانات من تدخل للقوى المحتكرة للغذاء عالميا في تأجيج ثورة الجنوب السوداني وكذا التحريض على الانفصال في "دارفور" ومساندة إثيوبيا في صراعها مع السودان.

كما كان العراق محط للمقايضات السياسية حيث النفط مقابل الغذاء وكل ذلك بسبب التبعية الغذائية الناتجة عن النقص في المياه اللازمة لإنتاج الغذاء محليا، فلقد أصبحت التبعية الغذائية أداة من أدوات التدخل في الشأن الداخلي العربي عن طريق شروط الاستيراد والتصدير وشروط تقديم المعونات ، وكذا تشجيع الاستثمار لجني الأرباح مع إغفال التنمية مثلما حدث في تونس.[2]

كما أنه تم التلويح بقطع الإمدادات من الغذاء لفرض سلوكيات على دول عربية مثلما حدث لمصر حيث لمح "جيمس بيكر" إلى قطع القمح عن مصر إذا لم ترسل وحدات عسكرية لمحاربة العراق سنة 1991، كما أن التبعية الغذائية هي تواصل لاستنزاف الموارد من العملات الأجنبية.[3]

---

[1] – رواء زكي يونس الطويل، الاثار السياسية والاقتصادية للمياه، مرجع سابق الذكر، ص87.

[2] – محمد الهزايمة، عبد المجيد العزام، الآثار السياسية للتبعية الغذائية العربية ، مجلة النهضة، المجلد العاشر، العدد 03، يوليو 2009، الأردن ،ص ص20–21.

[3] – محمد الهزايمة و عبد المجيد العزام، نفس المرجع، ص ص23–24.

كما أن تواصل التبعية الغذائية يسبب تدهور معدلات التبادل التجاري حيث تزداد واردات الغذاء عن الصادرات الأخرى مما يدخل الدول العربية في طلب القروض من المؤسسات الدولية النقدية والخضوع لشروطها كما أن ارتفاع معدلات أسعار السلع الغذائية واحتكارها كفيل بإعجاز الخزينة العمومية العربية، كل هذا إضافة إلى تأثير التبعية الغذائية في القدرة العسكرية العربية التي لا تزال تعتمد على القوة الشعبية التي تحتاج إلى الماء والغذاء.[1]

فالعجز المائي العربي ليس مسألة إنسانية فقط بل هو امتد إلى تهديد الأمن السياسي والاقتصادي وسنرى كذلك أنه يهدد الأمن الاجتماعي بسبب ترابط الماء والإنسان والغذاء في الدولة.

الآثار الاجتماعية:

تشكل الزيادة السكانية برغم جانبها الايجابي تحديا سلبيا في موضوع المياه العربية وذلك لأن العجز المائي العربي سوف يزداد مع ازدياد السكان، حيث من المتوقع أن يصل عددهم إلى 600 مليون نسمة سنة 2035 وهو ما يشكل ضغط رهيبا مباشرًا على حصة الفرد السنوية من المياه التي هي في تناقص مستمر ، وذلك أن الزياد السكانية ستؤدي بدورها إلى ازدياد الطلب على المياه للاستخدامات المختلفة، وما يصاحبه من هدر وتلويث للمياه، فنسبة هدر بـــ 30% تقلل حصة الفرد من 100 لتر باليوم إلى 70 لتر.[2]

إن ندرة المياه والعجز المائي والجفاف وسوء تقاسم المياه تعد من عوامل إذكاء الصراعات الأهلية والإقليمية التي تتعدى فيما بعد إلى صراعات دولية بسبب سعي كل دولة إلى تأمين مصدر مياه لمواطنيها، وفي هذا فقد أشارت العديد من تقارير البنك الدولي إلى الصلة بين المنافسة على الموارد واستخراجها وبين الصراعات الأهلية والإقليمية، وهناك أمثلة عديدة بالمنطقة العربية عن ذلك.

[1]– رواء زكي يونس الطويل، الآثار السياسية والاقتصادية للمياه، مرجع سابق الذكر، ص87–89.

[2]– زياد خليل حجار، الأمن المائي والأمن الغذائي العربي، مرجع سابق الذكر، ص149.

حيث يشهد إقليم "دارفور" نزاعا أهليا من أجل مصادر المياه والرعي حيث زحف السكان في الشمال على الجنوبيين بحثا عن مصادر المياه[1].

كما أن هذا النزاع الأهلي امتد إلى الصراع مع قبائل الجوار في تشاد وإثيوبيا من اجل التنافس على موارد المياه للإنتاج الفلاحي والحيواني.

إن النقص في المياه في الوطن العربي أدى إلى هجرة السكان من الريف إلى المدينة وازدادت معه نسبة سكان المدن بـــ 40 % مما أدى إلى خسارة يد عاملة شابة وكذلك خسارة الزراعة الريفية، وذلك بسبب سوء توزيع المياه حيث لا يحصل أصحاب القرى على المياه بعكس سكان المدن مما خلف نوع من التفاضل والطبقية أثرت على المجتمع العربي، حيث يرتكز زحف السكان حول الأماكن ذات الوفرة في المياه مثل ما حدث في مصر والأردن وهو ما يخلق ضغوط إضافية وكبيرة على الموارد المائية، قد يحول دون استمرارها في أداء وظائفها وتلويثها وزيادة العاطلين عن العمل مما يستنزف الاقتصاديات الوطنية، التي تصبح معها الدولة مجبرة على إيجاد مناصب شغل للعاطلين مما يزعزع الاستقرار الاجتماعي العربي، وفي تحليل علاقة الندرة بالصراع يقول "توماس ناف" **"إن الندرة هي الخيط الأول والأمن هو الخيط الثاني والكل يشكل حبلا حلزونيا يلتف حوله باقي العناصر المكونة للصراع المائي السياسي".**[2]

إن العجز المائي العربي له أثار مباشرة على المجتمع العربي من خلال:

- انخفاض حصة الفرد من المياه.
- انخفاض حصة الفرد من الأراضي الزراعية.
- انخفاض الحصة و تزايد حجم الطلب على الغذاء مما يزيد من تواصل التبعية.

إن هذه الأمور تجعل من المجتمع العربي مزعزع بسبب اعتقاده أن الحكومات العربية غير قادرة على تأمين المياه والغذاء لمجتمعاتها، وكمثال عن ذلك أدت التبعية الغذائية بالأردن بسبب تقلب أسعار الغذاء في الأسواق الدولية نتيجة السياسات الاحتكارية إلى قفز سعر الخبز من 60

---

[1] -Clionadh Raleigh and Henrik urdal , climate change demography Environment degradation and Armed conflict :
http://www.wilsoncenter.org/sites/default/files/ECSPReport13_RaleighUrdal.pdf , p:27-28, le (30.03.2013)

[2] – هاني أحمد أبو قديس، استراتيجيات الإدارة المتكاملة للموارد المائية، مرجع سابق الذكر، ص48.

فلسا أردنية إلى210 فلسا في عهد وزارة "عبد الكريم الكباريتي" ، مما أدى إلى تذمر شعبي أدى مباشرة إلى مظاهرات أربكت العمل الحكومي حين ذاك مما أوقع الحكومة الأردنية في أزمة جعلت تبحث عن الخروج منها بدعم أسعار الموارد الغذائية والبحث عن موارد مالية لدعم المواطنين إضافة إلى زعزعة ثقة المواطن بالحكومة وبقاء تخوف المواطن من زيادة الأسعار مستقبلا.[1]

مثال آخر في اليمن نتيجة لتزايد الهجرة من الريف إلى المدينة فالعاصمة صنعاء لا تستطيع الآن سوى تشغيل 80 بئرًا من أصل 180 بئرا، فيها يحصل السكان على المياه مرة واحدة في الأنابيب كل تسعة أيام، وتصل الآبار فيها إلى عمق من 80إلى 1000 متر ومع تواصل تدفقات الهجرة بسبب ندرة المياه والتغير المناخي فإنه يتوقع أن تصير صنعاء أول مدينة تجف فيها مصادر المياه وهذا خلال 10 سنوات[2] ، وذلك لزيادة استهلاك المواطن للمياه عندما يهجر إلى المدينة من 8 لتر/اليوم إلى 27 لتر/ اليوم وقد أوردت الحكومة اليمنية سنة 2008 أنه سنويا يلقي 4000 يمني حتفهم بسبب النزاع على الأرض والمياه.

وعلى هذا فإنه ترد توقعات حول صراعات ونزاعات اجتماعية إقليمية ودولية حول المياه المشتركة عربيا مع دول الجوار، رغم أنه في كثير من الأحيان تكون مسألة نقص المياه غير متعلقة بالندرة المادية الفعلية وإنما بسوء الإدارة وسوء التقاسم ونوعية المياه، فالهجرة هي مفتاح الربط بين ندرة الموارد والصراع، وهذا ما يفسر النزاعات السائدة في جنوب السودان بسبب التغيرات المناخية وقلة المياه مما أدى إلى نزاعات مسلحة بين المهاجرين و أصحاب الأرض على موارد المياه.

إن من الانعكاسات الاجتماعية للعجز المائي العربي مشكل آخر يؤثر مباشرة في صحة المستهلك والمجتمع العربي إنه التلوث ويعود إلى ضعف إجراءات الحفاظ على البيئة حيث يشهد نهر النيل مثلا تزايد كثيف للحشائش المائية المضرة بالصحة وكذلك إلى تزايد تدفق النفايات الصناعية إليه دون معالجة، وأصبحت في الأردن الكثير من الآبار والينابيع غير صالحة في منطقة

1- محمد الهزايمة، عبد المجيد عزام، الآثار السياسية للتبعية الغذائية العربية، مرجع سابق الذكر، ص23.

2-تقرير اليمن ،النزاع الاجتماعي على الأرض والمياه في اليمن، للاطلاع على التقرير كاملا :
http://www.yemenviolence.org/pdfs/Yemen-Armed-Violence-IB2-Social-violence-over-land-and-water-in-Yemen-Arabic.pdf

سير وعمان ونهر الزرقاء بعد تلوثها بالزيوت الناجمة عن المصانع ، وفي سوريا ارتفعت نسبة التلوث في نهر بردى 500 مرة بين عامي 1977 و1988 كما أن شواطئ الخليج العربي الذي تعتبر تحلية المياه فيها المورد الرئيسي للشرب شواطئ ملوثة بمخلفات حرب الخليج وكذا مخلفات ناقلات النفط.[1]

كما تضرر الاستقرار الاجتماعي العربي بتضرر الأمن المائي من جراء الجفاف كظاهرة طبيعية ومن غياب سياسات تسيير فعالة لتخزين المياه وحصاد الأمطار حيث زاد الجفاف من تعميق الفقر في الوطن العربي بسبب ارتفاع أسعار المواد الغذائية وعجز المزارعين عن الحصول على مياه كافية مما تسبب في انتشار البطالة وظاهرة التسول مما زعزع استقرار المجتمع العربي.[2]

يضاف إلى هذا الاعتبارات الاجتماعية العربية برفض تقبل استخدام مياه الصرف الصناعي والصحي، مما يحتم على الحكومات إيجاد مجالات لهذه المياه في استخدامات غير الاستخدام الحضري، هذا وتضيف الاعتبارات الاجتماعية تعقيدا للمسألة المائية العربية بسبب التباين الطبقي في توزيع المياه بشكل عادل ففي حين تخص الأقليات البرجوازية بالمياه حتى حد التبذير في غسل السيارات والمسابح وتنظيف الفيلات لا يجد المزارعون مياها لهم ولمواشيهم وهذا ليس فقط بين الفئات الاجتماعية وإنما حتى بين أقطار الوطن الواحد مما يزيد من دوافع الهجرة إلى المدن ذات الوفرة بالمياه.[3]

إن الانفجار السكاني هو قضية عالمية ضاغطة على الاقتصاد ومصادر المياه، وقد بدأت أخطارها بالظهور في المنطقة العربية خاصة في المشرق العربي مما يستوجب تضافر الجهود الشعبية والحكومية في ترشيد استخدام المياه وإصلاح القطاع الزراعي الذي يأخذ أكبر نسبة مياه وهو المنتج للغذاء.

1- منى رحمة، السياسات الزراعية في البلدان العربية، مرجع سابق الذكر، ص ص149-150.

2- سريان محمد سعيد بدرانة فالح، الأهمية الجيوبوليتكية للوطن العربي، مرجع سابق الذكر، ص236.

3- حسن بكر، حروب المياه في الشرق الأوسط الجديد، مرجع سابق الذكر، ص ص67-68.

المطلب الثالث: الإستراتيجية العربية لتخطي العجز المائي.

إن استمرار الوضع المائي على ما هو عليه الآن وفقا للسياسات المائية الحالة المعتمدة عربيا سوف يؤدي كما رأينا إلى عجز كبير في تلبية الموارد المائية المتاحة لمختلف الاحتياجات التنموية في المستقبل القريب، الأمر الذي يستدعي تبني سياسة مائية شاملة يتم النظر من خلالها إلى المياه من منظور اجتماعي حياتي ومن منظور بيئي ومن منظور اقتصادي دون إغفال المنظور السياسي الإستراتيجي.[1]

إن السياسة المائية العربية يجب أن تتخذ وفق إستراتيجية شاملة يتم فيها العمل القطري والعمل المشترك للحفاظ على المورد المائي الذي هو في تناقص مستمر.

كما يجب أن تأخذ في الحساب المتطلبات الشعبية إلى جانب المتطلبات التشريعية والاقتصادية، فالمياه وأنشطة التخطيط و التنمية للموارد المائية لا تنجز من أجل الشعب وفقط وإنما كذلك تنجز بواسطته لذا يتطلب بالضرورة توعية المجتمع بمختلف الجوانب ذات الصلة بالاستخدام الاقتصادي للمياه وحمايتها من التلوث.[2]

ففي تقارير للمنتدى العربي للبيئة والتنمية ورد أن المياه المجانية هي مياه ضائعة فأسعار المياه المخفضة على نحو غير طبيعي إضافة إلى الدعم الكبير لخدمات المياه هما في الأساس مشكلة تناقص المياه وتلويثها وهدرها، ذلك أن ما يتم جبايته لقاء خدمات المياه لا يشكل سوى 35 % من كلفة الإنتاج والتوزيع ،وعدم تطبيق سياسات التسعير هو الدافع الأول إلى انخفاض كفاءة الاستخدام في الري إلى 39% [3]

فقبل التطرق إلى محاور الإستراتجية المائية العربية لتجاوز العجز المائي نشير إلى الخصائص الرئيسية لأزمة المياه العربية ،فهذه الأخيرة هي جزء من الأزمة المائية العالمية لكن الأزمة العربية تتداخل فيها العديد من العوامل فهي تنطوي على:[4]

1- عبد الله الدروبي، واقع الموارد المائية في المنطقة العربية، المؤسسة العربية، الأردن ،2009، ص93.

2- عمر كامل حسن، نحو استراتيجية عربية للأمن المائي، مرجع سابق الذكر، ص53.

3- تقارير المنتدى العربي للبيئة والتنمية ،المياه إدارة مستدامة لمورد متناقص، ملف البيئة العربية : http://www.afedonline.org/ar/inner.aspx?contentID=570

4- رواء زكي يونس الطويل، مخاطر الأمن المائي العربي وخيارات التنمية المائية للقرن21، مرجع سابق الذكر، ص28.

– وجود تباين مكاني بين أقطار الوطن العربي من حيث حجم الموارد المائية المتاحة بين أقطار تشهد نوعا من الوفرة وأقطار تشهد ندرة حادة.

– هناك الطبيعة الصحراوية ودورات الجفاف زادت من تعقد الأزمة المائية العربية بالإضافة إلى وجود تباين زمني للتصريفات المائية مما لا يتطابق مع مواسم الاحتياجات المائية.

– الجزء الأكبر من الموارد السطحية المائية العربية يأتي من خارج حدود أقطار المنطقة العربية مما يجعلها رهينة الحسابات الإستراتيجية.

– تباين السياسات المائية لأقطار الوطن العربي وغياب مفهوم التكامل المائي العربي بوصفه أحد دعائم تحقيق الأمن المائي والغذائي العربي.

و قد كانت هناك العديد من الاقتراحات لسد النقص المائي في المنطقة العربية خاصة في منطقة الخليج وشبه الجزيرة العربية ومن هذه المشاريع:

– مشروع النهر الصناعي العظيم في ليبيا بطول 3250 متر وقطر 5 أمتار لنقل 6 ملايين متر مكعب يوميا من المياه الجوفية وهو المشروع الوحيد عربيا المقترح الذي نفذ.

– مشروع نقل المياه من السودان إلى السعودية بتقدير 200 مليون م^{3} سنويا.

– مشروع نقل المياه من باكستان إلى الإمارات وكذا نقل المياه من إيران إلى قطر وإلى الكويت كذلك إضافة إلى مشاريع عديدة منها سحب كتل جليدية من القطب الشمالي إلى السعودية.[1]

– مشروع نقل المياه من إيران إلى الكويت وقطر.

و كذلك مشروع أنابيب السلام التركي والذي لم يجد ترحيب عربي كامل بسبب استفادة إسرائيل منه، إن هذه الاقتراحات وغيرها قد تسد ثغرة في فجوة الأمن المائي العربي لكن الأسباب الرئيسية للندرة والعجز المائي هي كذلك مشاكل التخطيط والهدر وعدم التنسيق البيني ونقص الوعي بضرورة المحافظة على المياه وبأنها ثروة ثمينة يجب صيانتها .

ولذلك فإن عناصر السياسية والإستراتيجية المائية العربية يجب أن تقوم على:[2]

1– خليل زياد الحجار، الأمن المائي والأمن الغذائي العربي، مرجع سابق الذكر، ص231–234.

2– رضا عبد الجبار سلمان ، التحديات التي تواجه الأمن المائي العربي ، مرجع سابق الذكر، ص 75.

– وضع إستراتيجية مائية عربية تنطلق من شعور مسئول بالمصير المشترك ورؤية واحدة لتحقيق التنمية المتكاملة في كل الجوانب.

– إعطاء موضوع المياه مكانة مناسبة في مراكز البحث والأقسام بالجامعات.

– وضع تخطيطات هندسية تقوم على تجميع وإحصاء الاحتياطات والموارد المائية العربية كما ونوعا باستخدام التقنيات الحديثة.

– التوزيع العادل للمياه وإعادة تسعير المياه بحيث تخضع المياه إلى عملية مراجعة في الأسعار، سواء في المياه الموجهة للزراعة أو الموجهة للاستهلاك وذلك لأن تدني تسعيرة المياه عربيا والدعم الحكومي لها سبب رئيسي في تواصل التبذير المائي وتلويث المياه.

– التعامل مع المياه كسلعة اقتصادية لها كلفتها وفائدتها الحدية حيث يرى خبراء في البنك الدولي أن التعامل مع المياه العربية في ظل الندرة السائدة كسلعة اقتصادية هو من سبل الخروج من الأزمة، لأنه سيتم إعادة توزيع الحصص المائية بين القطاعات بما سيكفل توجه المياه من الزراعة ذات المردود الاقتصادي الضعيف إلى الصناعة والشرب، فالتوقف في مصر مثلا عن ري 183 هكتار يسمح بتوفير احتياجات الشرب لمليون شخص سنويا[1]، لأن حجم الفجوة الغذائية العربية لا يمكن سده بزيادة الأراضي المروية، وإن كانت هذه الاقتراحات غير بريئة تسعى لإبقاء التبعية الغذائية العربية إلى الخارج، ولذلك فالحل هو في التطور في تقنيات الزراعة من أجل الاقتصاد في المياه.

– يركز البنك الدولي في نصائحه وتقاريره على المياه للنمو وليس النمو للمياه حيث يضع في الحسبان الحاجة الاجتماعية إلى المياه والآثار الصحية والفقر الناجم عن المياه في المنطقة العربية.

– ينبغي أن تقترن أساليب الإدارة المتكاملة للمياه العربية بحماية النظم البيئية ويجب دمج البيئة في مبادئ تحديد الحصص والإجراءات التنظيمية لتنمية المياه.

1– هاني أحمد أبو قديس، استراتيجيات الادارة المتكاملة للموارد المائية، مرجع سابق الذكر،ص ص92–93.

في الدول المتقدمة للقطاع الخاص دور فعال في ترشيد إدارة المياه لكن في المنطقة العربية لا تزال قضية المياه قضية حكومية مركزية ،ولهذا فإن الانفتاح على القطاع الخاص عن طريق عقود الإيجار وعقود الامتياز وعقود التسيير حلا يمكن معه الإنقاص من العجز المائي المسجل.

يتطلب في السياسة المائية العربية أن تتضمن مبدأي الاستدامة والعدالة في التوزيع والحصص وهذا يتوفر عن طريق:[1]

– توفر قاعدة قوية من البيانات والمعلومات عن موارد المياه تساعد على التخطيط وكذا دراسة العوامل المؤدية إلى التلوث وتفاديها والعمل على تنمية الموارد المائية المتاحة والتطور في تقنيات تنقية مياه الصرف الصحي والزراعي والصناعي على اعتبارها مورد هام يمكن من سد النقص الحاصل في المياه العذبة بالدول العربية.

– التطور في مجال حصاد الأمطار عن طريق مزيد من السدود في المناطق غير الحارة.

وعلى هذا فإن السياسة العربية داخل كل قطر يجب أن تتشارك فيها العناصر المؤسسية والتشريعية والمجتمعية في سبيل تكوين تشريعات تحافظ على المورد الحيوي، ومؤسسات تقوم بعمل الرقابة والإنتاج والتوزيع مع التوعية الشعبية اللازمة بمخاطر الهدر والتلويث إضافة إلى رقابة الدولة على قطاعات استخدام المياه خاصة قطاع الزراعة التي تستهلك 85 % من المياه العربية.

أما السياسة البينية فمحورها قيام تكامل مائي عربي فتواصل أزمة نهر اليرموك ليس فقط للأطماع الإسرائيلية وإنما كذلك ضعف التنسيق الأردني السوري وضعف مستوى الثقة بين الدولتين في ما يتصل باستغلال مياه النهر وعلى هذا وجب العمل الجاد لتسخير رأس المال العربي و استثماره لتنمية المشروعات المائية في الأقطار العربية المتوافرة على إمكانات مالية وإعانة تلك التي تفتقر إلى الموارد المالية مثل التعاون السعودي السوداني ، بهدف تحقيق الأمن المائي العربي.[2]

1– محمود الأشرم، اقتصاديات المياه في الوطن العربي والعالم، مرجع سابق الذكر، ص305.

2– محمود زنبوعة، الأمن المائي العربي، مرجع سابق الذكر، ص193.

كما يجب على الدول العربية وضع الأسس السلمية لتحقيق التعاون بشأن الأنهار الدولية، والأحواض المائية المشتركة بين عدد الأقطار العربية من جهة وبينها وبين دول أخرى أجنبية بهدف حماية حقوق الدول العربية المعنية وحقوق الدول الأخرى تأسيسا على مرتكزات الجوار والتعاون المشترك والقوانين والأعراف الدولية.

وهذا إنما يتأتى من خلال رسم خطط التعاون مع دول منابع الأنهار خاصة مع إثيوبيا ومع تركيا والمقاومة الفعلية والجدية للمساعي الصهيونية لنهب المياه العربية، وعدم القبول بمشروع أنابيب السلام من أجل الضغط على إسرائيل لإيقاف السلب للمياه العربية[1]

إضافة إلى هذه الخطوات يجب على الدول العربية كذلك أن:[2]

– تتمسك بالحقوق العربية التاريخية والقانونية في مصادر المياه والدفاع عنها حتى بالقوة العسكرية .

– التوجه نحو مزيد من التقدم في تحلية مياه البحر في ضل الوفرة المالية.

– عدم الانسياق وراء مشاريع بيع المياه لأن القبول به يجعل المستقبل المائي العربي رهينة التقلبات السياسية.

يبقى العمل العربي المشترك في المجال المائي والاقتصادي أحد أهم الحلول لمواجهة العجز المائي وتحقيق التوازن المائي دون اللجوء إلى دول غير عربية.

–التوعية المتكررة في البرامج التعليمية والإعلام بخطورة التبذير وهدر المياه وتلويثها في ضل الندرة الحاصلة مع تطبيق سياسات العدالة التوزيعية والتسعير المناسب[3] .

– بناء القدرات والارتقاء بالمستوى التقني لدى كل الأطراف المعنية بإدارة المياه.

– الارتقاء بالوعي بأهمية المياه كمورد قابل للنضوب بدءا بالمستخدمين النهائيين إلى صناع القرار.

– تطوير نماذج لإدارة المياه قادرة على تحفيز ابتكار السيناريوهات المختلفة لحل المشكلات المائية في أوضاع مختلفة لاختيار أحسن المقاربات الممكنة.

1– عمر كامل حسن، نحو استراتيجية عربية للأمن المائي، مرجع سابق الذكر، ص69.

2– غازي اسماعيل ربابعة، معضلة المياه في الشرق الأوسط، مرجع سابق الذكر، ص ص32–34.

3– حسام الامام، إدارة الموارد المائية في الشريعة الاسلامية، دار الجامعة الجديدة، مصر2006، ص ص150–155.

خلاصة واستنتاجات الفصل الثاني:

مما سبق استعراضه في هذا الفصل يتبين لنا مدى ضعف الحالة المائية العربية حيث تعيش الأقطار العربية عجزًا مائيا وصل حدود 100 مليارم3 سنة 2000، إن حديث الأرقام يثير الفزع خاصة إذا ما علمنا أن التغيرات المناخية الحاصلة هي نحو مزيد من الجفاف وزيادة حرارة الأرض وبالتالي يتناقص معها الغطاء الثلجي والموارد المائية.

وتشهد المنطقة العربية حالة من الندرة في الموارد المائية وذلك يعود إلى تذبذب هطول الأمطار وتباينها إضافة إلى وقوع معظم المجاري (68%) من مجاريها السطحية خاصة في الشرق الأوسط خارج حدود الأقطار العربية، لكن هذه ليست الأسباب الوحيدة للعجز المائي العربي المسجل فغياب التخطيط الرشيد والمؤسسات المائية الفعالة وكذا تدني تسعيرة المياه في الدول العربية جعل من المياه المجانية مياه ضائعة كما أن أساليب الري تفقد 60% من المياه الموجهة لري المحاصيل، حتى أصبحت المياه الجوفية مستنزفة حيث العديد من الدول العربية تستغل من 200% إلى 400 % من مواردها المائية الجوفية، مما يطرح السؤال حول مستقبل المياه في المنطقة العربية؟.

تشهد منطقة المغرب العربي مشكلات فنية وإدارية في حين منطقة المشرق العربي يضاف إليها المشكلات الجيوبوليتكية والأوضاع والعوامل الخارجية خاصة في أحواض نهر الأردن والفرات ودجلة والنيل مما يستلزم عمل عربي دبلوماسي للمياه من أجل المحافظة عليها.

تستأثر الزراعة العربية بـــ85 % من استخدامات المياه في حين الصناعة والشرب يستأثران بـــ15% مجتمعين إلا أن مساهمة الزراعة في الدخل القومي لا تزال متدنية حيث نسبة العجز الغذائي هي 60%.

فإلى جانب الهدر تشهد المياه العربية تلوثا لا مثيل له بسبب ضعف إجراءات السلامة البيئية، مما أثر على الأمن الصحي للمجتمع العربي وهدر مياه أكبر هي في الأصل في حاجة ماسة إليها.

إن موضوع الأمن المائي العربي هو من المواضيع الهامة والخطيرة في آن واحد ذلك أن هذا الأمن المائي هو لبنة أساسية في مصفوفة الأمن العربي الشامل نظرا لتزايد تأثيرات غيابه

على الأمن العربي في نواحي السياسية والاقتصادية والاجتماعية ، فقد أصبحت المياه أداة سياسية في يد دول منبع الأنهار تحاول بيع المياه مما يجعل الأمن السياسي العربي في حالة عصيبة تستلزم دبلوماسية سريعة وفعالة لتفادي الضغوط السياسية بسبب المياه خاصة مع سعي إسرائيل لربط المياه بالسلام وسعي تركيا لمبادلة النفط العربي بالمياه التركية.

كما أن المياه لم تبقى حاجة إنسانية بل أصبحت سلعة اقتصادية ومتغير رئيسي في النمو والتنمية، إذ أنها متغير رئيس في الإنتاج الزراعي والصناعي والاستهلاك الحضري تتوقف عليها تواصل التنمية العربية.

كما أن العجز المائي العربي قد هدد استقرار المجتمع العربي حيث خلف بؤر للتوتر على الأرض والمياه ، وزاد من الهجرة نحو أماكن الوفرة المائية مما خلق ضغوط كبيرة على الحكومات في تسيير المدن ومناصب الشغل .

إن كل هذا يستلزم من الحكومات والأقطار العربية جعل تحقيق الأمن المائي مهمة جماعية يتحملها المجتمع العربي ككل مصحوبا بالدوائر السياسية له من أجل تحقيق أمن مائي ودفع آثاره السلبية عن الأمن السياسي والاقتصادي والاجتماعي، للدول العربية وتحقيق رغيف الخبز وكأس الماء للمواطن العربي.

فالأمن المائي هو من الأهداف القومية الملحة المتصلة بواقع ومستقبل المنطقة والمواطن العربي.

و هذا ما سنبرزه في دراسة حالتي مصر والعراق للنظر في دور المياه في التوترات السياسية والضعف الاقتصادي والتبعية الغذائية وحالة المساومة والتهديد التي يتعرض لها كل من العراق ومصر بسبب المياه.

المبحث الأول: الموارد والاحتياجات المائية العراقية و المصرية:

المطلب الأول: الموارد المائية:

1- الموارد المائية في العراق :

تبلغ مساحة العراق الإجمالية 438320 كلم^2 وتحده من الشمال تركيا ومن الشرق إيران ومن الجنوب الشرقي الخليج العربي، كما تحده المملكة السعودية العربية والكويت من الجنوب، والأردن وسوريا من الغرب، من الناحية الطوبوغرافية العراق مكونة من شكل حوض يضم السهل الغربي الكبير الواقع بين نهري دجلة والفرات، لهذا سمي بلاد ما بين النهرين.



خارطة العراق الادارية



خارطة الموارد المائية في العراق

وتحيط الجبال بهذا السهل من الشمال والشرق ويصل ارتفاعها إلى 3550 متر فوق سطح البحر كما تحيط به المناطق الصحراوية من الجنوب والغرب ما يشكل أكثر من 40% من مساحة البلاد[1] و يستلهم العراق موارده المائية من: المياه السطحية والمياه الجوفية والمياه غير التقليدية.

1- منظمة الزراعة والأغذية FAO: العراق، الجغرافيا، المناخ، السكان:
http://www.fao.org/nr/water/aquastat/countries_regions/IRQ/CP_IRQ_ar.pdf
(23-9-2013 9:53)

أما المياه السطحية فتنقسم إلى التساقط المطري والثلجي، ويكون التساقط في العراق على شكل أمطار وبسبب طبيعة المناخ العراقي الصحراوي وشبه الصحراوي الذي يغطي 70% من مساحة العراق فإن أمطاره تتصف بالشحة والتذبذب وحتى المناطق الرطبة وشبه الرطبة تعاني تذبذب في التساقط بسبب التغيرات المناخية وتسقط الأمطار بوتيرة موسمية في فصل الشتاء من ديسمبر إلى فبراير في منطقة الشمال حيث يمتد موسم الأمطار من نوفمبر إلى أفريل ومتوسط هطول الأمطار السنوي هو 216 ملمتر ولكنه يتراوح ما بين 700 ملمتر في الشمال إلى أقل من 100 ملمتر في المناطق الجنوبية.[1]

وعليه فإن الأمطار تزود العراق بحوالي 100 مليار متر مكعب من المياه سنويا وتصل نسبة مساهمة الأمطار في نهري دجلة والفرات بـــ 70 % و 58% على التوالي في حين أن الثلوج التي لا تتساقط إلا في المرتفعات العالية على الحدود التركية الإيرانية فإنها تغذي نهر الفرات بـــ 48% و نهر دجلة بـــ 28,8% من المياه .

المياه السطحية:

تتمثل المياه السطحية في المياه الجارية على سطح إقليم العراق وتتلخص أساسا في الأنهار ومنها نهري دجلة والفرات وروافدهما، ويبلغ طول نهر دجلة 1900 كلم من منبعه إلى مصبه منها 1418 كلم تجري داخل الأراضي العراقية وتصب فيه، وعلى ضفتيه الشرقية والغربية عدد من الروافد والوديان وهي نهر الزاب الكبير والزاب الصغير ونهر العظيم ونهر ديالى والخابور.

في حين يبلغ طول نهر الفرات 2940 كلم، منها 1200 كلم تجري داخل أراضي العراق ولا يوجد لنهر الفرات أية روافد، وكلا النهرين تشاركهما دول جارة للعراق هي تركيا وإيران وسوريا والسعودية.[2]

إن معدل الوارد المائي لنهر الفرات داخل الأراضي العراقية قد بلغ في الفترة من عام 1930-1970 ما قارب 30,3 مليار م^3 ، لكن هذا المعدل أخذ بالانخفاض خلال سنوات الأخيرة بعد قيام تركيا بتنفيذ برامج سياستها المائية التي تتيح لها التحكم بنحو أكثر من 88% من معدل

1- توفيق جاسم محمد، إدارة الموارد المائية في العراق الواقع والحلول:
http://www.acwua.org/sites/default/files/2_tawfiq_mohammad.pdf (23-09-2013/ 20:10) .

2- زياد خليل حجار، الأمن المائي والأمن الغذائي العربي، مرجع سابق الذكر، ص 43.

الوارد السنوي للفرات، حيث انخفض وارد النهر السنوي عن معدلاته الطبيعية للمدة 1973–1975 وهي فترة ملئ خزان كيبان حيث انخفض إلى 9,33 مليار م^3 بنسبة انخفاض بلغت 69,5% كما أنخفض مرة أخرى سنة 1990 إلى8,9 مليار م^3 وأستمر هذا الانخفاض إلى سنة 1994 حيث هي فترة ملئ خزان أتاتورك.[1]

وتعتمد على نهر الفرات في العيش والإستمرار كل من محافظات الأنبار وبابل وكربلاء والنجف والقادسية والمثنى وذي قار، وجزء من محافظة بغداد وكذلك جزء من محافظة البصرة ولا يوجد أي مصدر مائي في كل هذه المناطق إلا ما يأتيها من نهر الفرات.

أما نهر دجلة الذي يدخل الحدود العراقية عند قرية فيش خابور فإنه تمده عدة روافد منها الخابور والزاب الكبير والصغير ونهر العظيم وديالي، وتعتمد على مياهه داخل العراق اعتمادا كليا محافظة دهوك وأربيل والسليمانية والتاميم ونينوى وصلاح الدين وديالي وبغداد وميسان وجزء من محافظة البصرة.

أما المعدل الواردي لنهر دجلة داخل الأراضي العراقية فقد بلغ في المدة من عام 1930 إلى 1970 حدود 59,14 مليار م^3 ،غير أن هذا الإيراد هو الآخر قد اتسم بالتذبذب إلا أنه لم يتعرض للسحب كما تعرض له نهر الفرات، إلا أن التذبذب في التساقط المطري والمشاريع التركية جعلت وارده ينخفض إلى أدنى مستوى بـــ30,87 مليار م^3 سنة 1990 و 47,29 مليار م^3 سنة 2000.[2]

وفي دراسة لوزارة الموارد العراقية لحجم الواردات المائية لنهري دجلة والفرات للمدة (1990–2008) فقد لوحظ أن التذبذب والتناقص أصبحتا صفتين ملازمتين للموارد المائية العراقية و ذلك بسبب التناقص في الهطول المطري وكذلك بسبب حبس مياه النهرين من طرف تركيا وسوريا كما يبين الجدول التالي:

1– عمر كامل حسن، النظام الشرق أوسطي وتأثيره على الأمن المائي العربي، مرجع سابق الذكر، ص 293.

2– نفس المرجع ، ص 296.

جدول 23: يوضح الواردات المائية لنهري دجلة والفرات للمدة (1990−2008) بـــ مليار متر مكعب.

السنة	وارد نهر الفرات	وارد نهر دجلة	مجموع الوارد المائي للنهرين
1990	8,90	38,87	47,77
1991	12,40	62,72	75,12
1992	12,10	66,63	78,46
1993	12,40	45,19	57,59
1994	15,30	66,34	81,64
1995	23,90	39,37	63,27
1996	30,00	42,73	72,73
1997	27,90	30,46	58,36
1998	24,40	43,42	67,82
1999	25,30	38,65	63,95
2000	17,03	25,70	42,73
2001	9,57	19,23	28,80
2002	10,66	18,56	29,22
2003	15,37	21,54	37,27
2004	20,54	44,42	64,96
2005	17,57	37,93	54,65
2006	19,62	47,93	67,55
2007	19,33	37,09	56,42
2008	14,62	29,30	43,92
المتوسط	17,73	39,74	57,48

المصدر: وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي/الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات/ المجاميع الإحصائية لسنوات البحث.

المرجع: باسم حازم البدري، أثر شحة الموارد المائية على الزراعة المروية في العراق، مجلة الإدارة والاقتصاد، العدد 80، 2010، الجامعة المستنصرية ، العراق ، ص 124.

ومن الجدول نلاحظ أن التصاريف السنوية خلال هذه المدة إتسمت بالتغيرات الكبيرة ففي حين زاد معدل نهر الفرات السنوي بـــ(1,3%) تناقص وارد نهر دجلة السنوي بـــ 3,2% إضافة إلى هذا التذبذب والتناقص سوف تؤثر أعمال الري لتركيا وسوريا على نوعية مياه الفرات ودجلة برفع نسبة الملوحة من (489) وحدة بالمليون مسجلة سنة 1990 إلى (1400) وحدة بالمليون عام 2020.[1]

أما الأنهار الصغيرة غير نهر الفرات ونهر دجلة وروافده فإنها أنهار وروافد صغيرة وموسمية تنبع من إيران تأتي إلى محافظات ديالي و واسط وميسان، وهي نهر **كنكير** والذي ينبع من إيران ويمر بقضاء مندلي وكلال بدرة الذي يعرف بنهر **كنجان جم** ونهر **جنكيلات** في واسط ، ونهر **الكرخة** يعد أكبر هذه الروافد ومعدل إيراده السنوي يقدر بنحو 6,3 مليار م^3 ولا يستفاد منه لأنه يصب في هور الحويزة الذي يقع قسم منه في العراق والآخر في إيران.

أما أكبر نهر قادم من إيران إلى العراق فهو نهر **الكارون** ينبع من جبال زاجروس ويصب في شط العرب جنوب مدينة البصرة بـــ40 كلم ومجموع إيراده السنوي نحو 27 مليار م^3 وتقيم عليه إيران حاليا العديد من السدود وقيمته في العراق متدنية بسبب ارتفاع ملوحته في شط العرب.[2]

أما المصدر الثاني للمياه السطحية في العراق فيتمثل في السدود والخزانات والبحيرات الاصطناعية وتبلغ إمكانات الخزن للمياه العذبة بحدود 125مليار م^3 لكن بسبب التذبذب والسحب المستمر لمياه النهرين دجلة والفرات من طرف تركيا فإن نسبة هذه الخزانات والسدود المقامة على أنهار العراق قد تراجعت كما أنها أصبحت تشكو من التلوث و التبخر بسبب تزايد درجات الحرارة في العراق، ويبين الجدول مساحة وطاقة خزن مشاريع الخزن في العراق.

جدول24: يبين مساحة وطاقة خزن مشاريع الخزن في العراق.

	المشروع	**مساحة الخزان كم^2**	**سعة الخزن مليار م^3**
1	القادسية	500	8,2

1- باسم حازم البدري، نفس المرجع، ص 125.

2- محمد صادق اسماعيل، المياه العربية وحروب المستقبل، مرجع سابق الذكر، ص 162.

2	الحبانية	426	3,28
3	سد الموصل	417	13,5
4	سد دوكان	270	6,8
5	سد دربندخان	140	3,7
6	سد العظيم	–	1,5
7	سد حمرين	374	3,95
8	خزان الثرثار	3500	85
9	المجموع	5627	125,83
*	الخزن الحي الذي تمكن الاستفادة منه بحدود 75–80 مليار م^3		

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية

المرجع: محمد صادق إسماعيل، نفس المرجع، ص 164.

كما عمل العراق على إنجاز خط سد الثرثار الذي يمد الفرات بـــ6 مليار م^3 من مياه دجلة وكذلك عمل العراق على إعادة إحياء الأهوار لكن الوضع الهيدرلوجي لنهري الفرات ودجلة لم يسمح بإعادة المياه إلى الأهوار التي طاقة تخزينها تصل إلى20 مليار م^3 وذلك بسبب تناقص الوارد السنوي للنهرين.

المياه الجوفية:

تعد المياه الجوفية من المصادر الإستراتيجية لموارد المياه في العراق في ظل الندرة المسجلة والتذبذب الحاصل في المياه السطحية إلا أن تقديرات كميات المياه الجوفية صعب جدا في العراق نظرا للطابع الطبوغرافي العراقي حيث 80% طبيعية صحراوية وشبه صحراوية إلا أن المسوحات تشير إلى وجود 15,124 مليار م^3 من المياه منها نحو 8,8 مليار م^3 صالحة للاستعمال البشري.[1]

وتتكون طبقات المياه الجوفية في العراق من ترسبات ضخمة لـــطمي نهري دجلة والفرات وتتطلب سنويا 620 مليون م3 لتغذيتها ونوعية مياهها صالحة حيث تتراوح درجة ملوحتها بين

1- عمر كامل حسن، النظام الشرق أوسطي وتأثيره على الأمن المائي العربي، مرجع سابق الذكر، ص 291.

150−14000 جزء في المليون وقد اكتشفت مياه ذات نوعية جيدة في سفوح جبال شمال العراق وفي المنطقة اليمنى لنهر الفرات وتدر بين 10 و 40 متر مكعب/ثا على عمق 5 إلى 50 متر.
وتزداد المياه الجوفية سوءا بزيادة ملوحتها كلما اتجهنا نحو الجنوب وكذلك يزداد عمقها ليصل إلى 300 متر.

جدول25: يوضح: كميات المياه الجوفية على مستوى العراق

المنطقة	المساحة كلم^2	الخزين المتجدد مليار م^3/سنة	الخزين الثابت القابل للاستثمار مليار م^3/سنة	الخزين الاستثمار مليار م^3/سنة
المنطقة المتموجة	38962	2,077	0,983	3,060
منطقة الجزيرة وشمال السهل الرسوبي	22125	0,453	0,392	0,845
المنطقة الصحراوية	168000	0,930	1,590	2,520
المجموع	229087	3,460	2,965	6,425

المصدر: تقرير مؤشرات الموارد المائية في العراق لسنة 2006، وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي.

المرجع: نوار جليل هاشم، دوافع الصراع ومحفزات التعاون على المياه في حوض دجلة والفرات، مجلة الدراسات دولية ، العدد43، 2010، جامعة بغداد ، العراق، ص61.

المياه غير التقليدية:

وتشمل المياه المعالجة من الصرف الصحي والزراعي والصناعي وتحلية مياه البحر، وفي العراق توجد 11 محطة رئيسية لمعالجة المياه العادمة، ثلاثة منها في بغداد وتقع جميع محطات المعالجة بالقرب من الأنهر، ثلاثة بالقرب من نهر الفرات واثنتان(2) بالقرب من دجلة، واثنتان بالقرب من نهر ديالي وتبلغ القدرة الإجمالية للمعالجة في هذه المحطات 650000 م^3 / اليوم، وحتى الآن تفرغ المياه المعالجة في الأنهر وقنوات الصرف بالجاذبية الأرضية وليست هناك شبكة قنوات محددة لتجميع المياه العادمة ما عدا النهر الثالث أو ما يعرف بنهر صدام الذي انشئ عام 1992 والذي ينقل ويجمع مياه الصرف الصادرة عن 1,5 مليون هكتار من الأراضي الزراعية

من شمال بغداد إلى الخليج الواقع بين النهرين دجلة والفرات بطول (565) كلم أفيد عن انتقال نحو 17 مليون طن من الملح إلى منطقة الخليج من خلال النهر الثالث.[1]

وأكبر محطتين للمعالجة شيدتا في بغداد الأولى إسمها الرستمية صممت لتتلقى تدفقا بـــ204 مليون م^3 في السنة والمحطة الثانية اسمها أي الكرخ صممت لتتلقى تدفقا بـــ 150 مليون م^3 في السنة تمدان مدينة بغداد بمياه شرب أقل ملوحة من سواها.

وفي العام 2002 بلغت القدرة الاجمالية لتحلية المياه 384,513 م^3 في اليوم.

وعليه فإن الموارد المائية في العراق تتمثل أساسا في الجريان السطحي من خلال نهري دجلة والفرات ورافدهما إضافة إلى المياه الجوفية أما المياه المعالجة من الصرف الصحي والزراعي والصناعي فلا تشكل إلا نسبة ضئيلة ولا يحوز العراق على شواطئ بحرية حتي يتوسع في تحلية المياه لهذا لا يتم الحديث عن هته الأخيرة كمورد مائي يلبي حاجات متزايدة إلى المياه.

2- الموارد المائية المصرية:

تقع دولة جمهورية مصر العربية في أقصى الشمال الشرقي لقارة إفريقيا وفي أقصى الجنوب الغربي لقارة آسيا، وهي دولة تصل مساحتها إلى حوالي 1 مليون كلم^2 يحدها من الشمال البحر المتوسط، ومن الشرق البحر الأحمر وجزء من فلسطين التاريخية، أما من الغرب فتحدها ليبيا، أما من الجنوب فتحدها دولة السودان وبعد الإنفصال أصبحت دولة جنوب السودان، و تنقسم الموارد المائية في مصر إلى المياه السطحية والمياه الجوفية والموارد غير التقليدية.

أما المياه السطحية فتشمل نهر النيل والتساقط المطري والبحيرات والسدود إضافة إلى ما تكتنزه مصر من مياه جوفية في أحواضها الداخلية، أما الموارد غير التقليدية أو غير المتجددة فهي تتمثل في مياه الصرف الصناعي والزراعي والصحي المعاد استخدامها وكذلك مياه التحلية.

تتميز مصر بالمناخ الجاف وشبه الجاف إذ أن معظم الأراضي المصرية هي صحراء ويكون الهطول المطري في السواحل الشمالية لمصر حيث يصل معدل التساقط المطري في مصر إلى

1- منظمة الاغذية والزراعة FAO: العراق- الجغرافيا المناخ السكان، مرجع سابق الذكر.

200 ملم سنويا في أقصى الشمال الشرقي عند رفح و 110 ملم في الشريط الساحلي المحادي لوسط الدلتا و لا تزيد الأمطار عن 15 ملم في القاهرة، كما تتعرض المناطق الشرقية المطلة على البحر الأحمر وبعض مناطق جنوب سيناء إلى عواصف مطرية تسبب السيول الجارفة.

ولهذا فإن مصدر الأمطار لا يساهم إلا بنسبة 1,8% من الموارد المائية المتجددة وهي غير منتظمة خاصة مع التغيرات المناخية.[1]

وتقدر موارد مصر من الأمطار سنويا بـــ 4,5 مليار م^3 لا يستفاد منها بالزراعة إلا بنحو 1,4 مليار م^3 موزعة على سيناء بـــ400 مليون م^3 وعلى الساحل الشمالي والشمالي الغربي بنحو 800 مليون م^3 وتختلف تقديرات هطول الأمطار إذ هناك من يجعلها بحدود 15 مليار م^3 سنويا.

نهر النيل:

إن نهر النيل هو المصدر الأساسي للمياه في مصر وعليه تتوقف حياة مصر وحياة سكانها حيث أن التجمعات السكنية في مصر تكون حول نهر النيل عبر امتداده من الجنوب إلى الشمال ويساهم نهر النيل بـــ95% من الإيرادات المائية لمصر ويمثل الشريان الأساسي لبقاء مصر.

جغرافية نهر النيل:

إن نهر النيل هو ثاني أطول نهر في العالم، إذ يصل طوله إلى 6695 كلم وهو يمر من منابعه في إفريقيا إلى مصبه في البحر المتوسط بـــ10 دول هي: إثيوبيا، الكونغو الديمقراطية، كينيا، اريتريا، تنزانيا، رواندا، بوروندي، أوغندا والسودان ومصر.

ويشغل حوض تصريف نهر النيل 2,98 مليون كلم^2 بنسبة 10% من مساحة القارة الإفريقية.[2]

إن نهر النيل الذي يمر بـــ10 دول ويمثل أساس المورد المائي لها له عدة منابع، و ينقسم إلى رافدين رئيسيين، هما: النيل الأبيض والنيل الأزرق.

وتشكل الهضبة الأثيوبية الأساس في منابع نهر النيل، إذ تمد نهر النيل بـــ85% من وارده السنوي، كما أن المنابع الأخرى الأكثر أهمية هي بدولة أوغندا والسودان، وتنقسم منابع ومناطق

1- عمر كامل حسن، النظام الشرق أوسطي وتأثيره على الأمن المائي العربي، مرجع سابق الذكر، ص315.

1 - عبد الفتاح لطفي عبد الله، جغرافية الوطن العربي، مرجع سابق الذكر، ص114.

الكسب والتصريف في نهر النيل إلى: دول المنابع الاستوائية وتتمثل في بحيرة فكتوريا البالغة مساحتها 69000 كلم^2 ونهر فكتوريا الذي يصب في بحيرة ألبرت.

- بحر الجبل وروافده و يمتد من بحيرة ألبرت جنوبا إلى بحيرة شو شمالا بنحو 2200 كلم.
- بحر الغزال وهو في الكونغو.
- النيل الأبيض، و هو أحد اكبر روافد النيل ويقع ما بين دولة إثيوبيا والسودان ويمتد من بحيرة نو بأثيوبيا إلى غاية الخرطوم والروافد الأساسية لنهر النيل هي نهر السوباط والنيل الأزرق

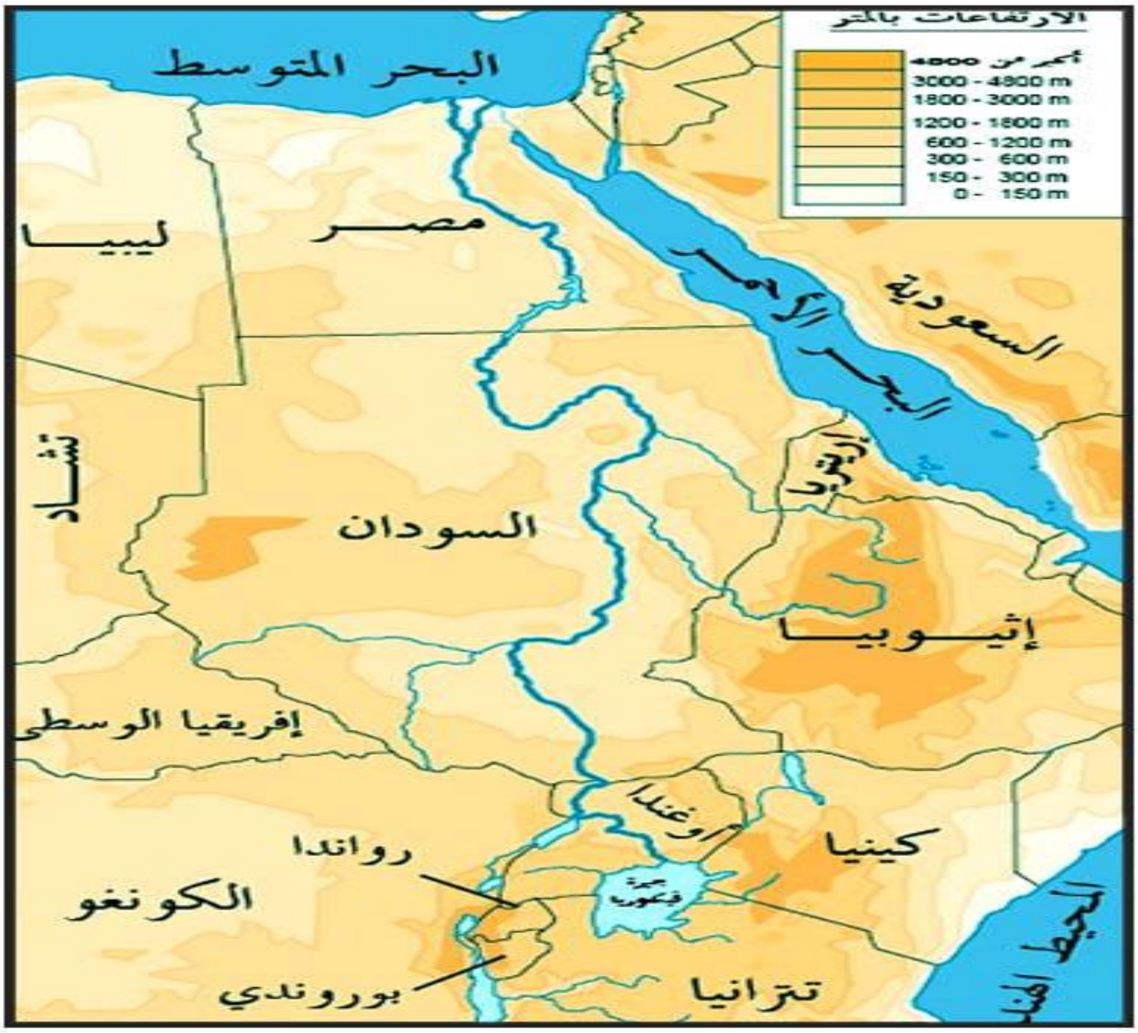
ونهر عطبرة ،[1] وكلها روافد إثيوبية، ثم النيل النوبي الممتد من الخرطوم إلى أسوان 1885 كلم.

أما النيل الأعظم فيمتد في الأراضي المصرية من أسوان ليصب في البحر المتوسط ويبلغ طوله 1205 كلم ينحدر فيها 91 م بمعدل 1م لكل 13 كلم ويتفرع إلى الشمال من القاهرة إلى فرعي دمياط ورشيد.

1- إدارة مياه النيل كمحدد للتعاون والصراع بين دول الحوض، طبيعة حوض النيل وجغرافيته:
http://www.moqatel.com/openshare/Behoth/Siasia21/NileWater/sec03.doc_cvt.htm (28/12/2013 /12:05).

خريطة26: تبين جغرافية دول حوض النيل ومجراه.

خريطة



دول حوض نهر النيل

وعن مصادر مياه النيل فإنها تتأثر بحجم التساقط المطري على هضبة الحبشة وجنوب أسوان وأوغندا أساسا.

وبهذا فإن المورد الدائم لمياه نهر النيل تتمثل في هضبة البحيرات العظمى وجنوب السودان، ذات الأمطار الغزيرة، وتصريف النيل منتظم طوال العالم بها لوجود البحيرات التي تمثل خزانات طبيعية إضافة إلى نهر السمليكي الذي يمد النيل بمياه بحيرة إدوارد إلى بحيرة ألبرت بـــ2مليار م^3 كما يمده نهر بحر الجبل بـــ14 مليار م^3 وبحر الغزال بـــ0,6 مليار م^3.

أما الموارد الموسمية وهي تمثل المورد الأعظم لنهر النيل فتمثل هضبة الحبشة (إثيوبيا) أساسا لها وهي 3 روافد أساسية هي:

– النيل الأزرق ويمد النيل بــ52 مليار م^3 سنويا ويبلغ أقصى تصريف له 5800 م^3/ثانية.

– نهر عطبرة يصرف 12 مليون م^3.

– نهر السوباط تصريفه السنوي 12 مليار م^3.

وتكمن أهمية الهضبة الإثيوبية في أنها تعطي النيل 70 مليار م^3 من إجمالي المياه التي تصل إلى مصر المقدرة بــ84 مليار م^3 في المتوسط عند أسوان.[1]

وتصل المياه في حوض النيل كاملا ما بين 1200 مليار م^3 و 1400 حسب كل مصدر وقد أقيم على نهر النيل ضوابط لقياس ومعرفة تصريفات النهر أقيمت بدون مشاكل وبتوافق من كل الدول وهذه الضوابط هي:

1– سد أوين: كان بالشراكة بين مصر وأوغندا عام 1949 بناءا على رغبة أوغندا في توليد الطاقة الكهربائية وقد كانت هناك مفاوضات لإمداد كينيا بثلث طاقة السد تقريبا البالغة 150 ألف كيلواط/الساعة، ودفعت مصر 4,5 مليون جنيه كمساهمة في بناء السد لحكومة أوغندا.

2– سد بحيرة قانا: بطاقة خزنية تبلغ 3,5 مليار م^3 قابل إلى الزيادة إلى غاية 5 مليار م^3 .

3– سد ألبرت: اختير ليكون كخزان بسعة 50 مليار م^3 لمواجهة سنوات الضغط بتخزين المياه الناجمة عن الفائض.

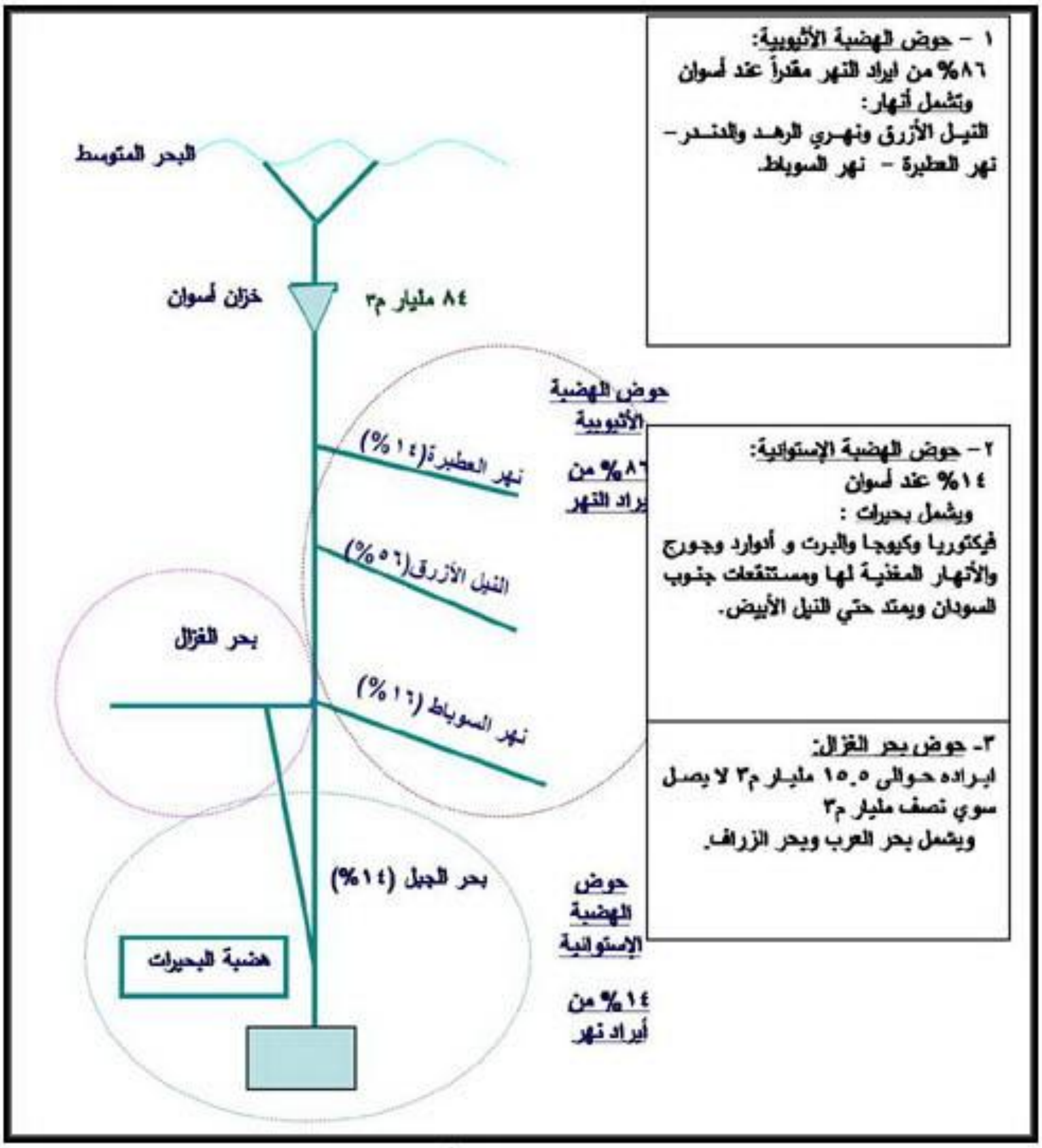
4– سد بحيرة كيوجا: من أجل محاربة الفقد الذي يضر بموارد نهر النيل.[2]

1– منذر خدام، الأمن المائي العربي الواقع والتحديات، مرجع سابق الذكر، ص ص54–55.

2– رمزي سلامة، مشكلة المياه في الوطن العربي، مرجع سابق الذكر، ص ص41

شكل27: يوضح تصريفات نهر النيل عند النواضم الأساسية.

شكل



متوسط الموارد المائية لنهر النيل

http://www.moqatel.com/openshare/Behoth/Siasia21/NileWater/fig02.jpg_cvt.htm

هذا في استعراضنا لجغرافية نهر النيل وتصريفاته إنطلاقا من المنابع حتى الدخول في مصر أما في ما يخص الموارد المائية المصرية من نهر النيل فإنها محددة بـــ 55,5 مليار م^3 سنويا

نتيجة للإتفاقية المبرمة مع السودان سنة 1959 حيث يصل إلى بحيرة أسوان (بحيرة ناصر) 84 مليار م^3 تقسم بين مصر والسودان حيث لمصر 55,5 مليار م^3، أما للسودان 18,5 مليار م^3.

ويمثل النيل 95% من موارد مصر المائية وقد أقامت مصر العديد من السدود والخزانات والقناطر للخزن والتحكم في مياه النيل الواردة إليها وهي:[1]

1- خزان أسوان (القديم) وأنشأ ما بين عامي 1897-1902 وقد كان إنجازه من طرف الدولة المصرية من أجل التخزين السنوي للمياه وقد حقق هذا السد مخزونا وصل إلى 5 مليار م^3 من المياه سنويا.

2- قناطر الدلتا والصعيد حيث قام محمد علي بإنشاء قناطر الدلتا سنة 1843 و قناطر في أسيوط سنة 1903 ونجع حمادي سنة 1908 من أجل رفع منسوب المياه الجارية بما يتناسب وتغذية المياه والمصارف.

أما المشروع الذي يمثل خزان مصر المائي هو:

السد العالي:

وقد استهدف بناء السد العالي تطبيق سياسة التخزين المستمر لأعوام متتالية لتعويض إيراد السنوات الضعيفة والقضاء على التذبذب المفاجئ لإيرادات النيل ويحقق حوض تخزين السد العالي سعة تزيد عن الحد الأعلى لمتوسط إيراد النيل الطبيعي كله في السنة، وتقدر طاقة السد العالي من المياه بنحو 157 مليار م^3، حيث 30 مليار م^3 تخزين ميت و 90 مليار م^3 تخزين حي و 37 مليار م^3 لمواجهة الفيضانات الضخمة، واستغرق إنشاءه 10 سنوات، حيث بدأ العمل به في 1960 وانتهى به العمل في 1970 وبدأ العمل في 1971 وعرض قاعدته 980 متر وارتفاعه 196 متر وقد انشأ السد العالي على منطقة تسبق سد أسوان القديم.[2]

ولقد تضمنت اتفاقية 1959 بين السودان ومصر إنشاء هذا السد الذي يأخذ من الأراضي السودانية جزءا حيث أن السد أنشأ خلفه بحيرة مساحتها تفوق 5000 كلم^2 بمسافة طول 500 كلم وبعرض حوالي 10 كلم.

1- رمزي سلامة، نفس المرجع، ص ص41-42.

2- إدارة مياه النيل كمحدد للتعاون والصراع بين دول الحوض، طبيعة حوض النيل وجغرافيته، مرجع سابق الذكر.

وقد كان إتفاق على اقتسام مياه البحيرة بين مصر والسودان مع دفع مصر لتعويض إلى السودان مقابل ترحيل السكان النوبيين الذين التهمت المياه أراضيهم، وينتج السد العالي كهرباء بطاقة سنوية تبلغ 10 مليون كيلواط/الساعة، كما أن مصر أهدت سد جبل الأولياء إلى السودان بعد ملئ خزان السد العالي.[1]

أما المشروعات التي أقامتها مصر بالشراكة مع دول أعالي النيل لزيادة مواردها المائية من نهر النيل فهي:

- **قناة جونجلي:** كان يتوقع أن يصل الوارد المائي لها بعد التحكم بضائع المياه في منطقة السد السودانية إلى 8,5 مليار م^3 يتم تقاسمها مناصفة بين السودان ومصر بعد انجاز القناة بـــ370 كلم، لكن العمل بهذه القناة توقف عند حدود 75% من العمل حيث تم حفر 260 كلم لكن دولة جنوب السودان أوقفت العمل على هذا المشروع.[2]

هذا بالإضافة إلى القناطر والفروع والمصارف التي أقامتها مصر على امتداد خلف السد العالي إلى البحر المتوسط وعلى رافدي رشيد ودمياط، ويبين الجدول التالي تصاريف النيل خلف المواقع الرئيسية في مصر.

جدول28: يوضح تصريف النيل خلف المواقع الرئيسية في مصر (بالمليون م^3).

الموقع	1982	1990	1991	1992	1993	1994
خزان أسوان	58748	54055	53750	54733	55235	54613
قناطرات	53424	49025	49413	50252	47970	58579
نجع حمادي	50279	42891	42481	44017	42730	43090
قناطر أسيوط	39959	31010	30985	33151	33465	35446
فرع الرشيد	9787	3969	4178	5990	4202	3939,6
فرع دمياط	8650	8147	8461	8702	9201	9580,1

1- صباح محمود محمد، السياسات المائية في الشرق الأوسط، السياسة المائية في الشرق الاوسط ، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع ، عمان ، 2005، ص690.

2- رمزي سلامة، مشكلة المياه العربية، مرجع سابق الذكر، ص43.

قناطر ادفينا	7267	1678	2100	3058	1647	1419,3
قناطر زفتي	1745	2305	2228	1943	2222	2273,7

المرجع: منذر خدام، الأمن المائي العربي الواقع والتحديات، مرجع سابق الذكر، ص56.

وبذلك فإن السد العالي هو مصدر مصر من مياه النيل وقد كان إنجازه أحد أسباب التحكم في التذبذب الحاصل في تصريف مياه النيل.

وبهذا يلاحظ أن النيل هو المصدر الأول للمياه في مصر كما أن الموارد الأخرى مثل مياه إعادة الصرف الصناعي والزراعي هي أصلا مياه النيل الضائعة ولذلك يمثل النيل شريان الحياة لمصر.

المياه الجوفية:

تمثل المصادر الجوفية للمياه في مصر إحتياطيا مهمّا لموارد المياه فهي تنتشر في جميع المناطق المصرية ويعود ذلك إلا أن تغذيتها تتم من حوض النيل الذي توجد منابعه في منطقة البحيرات الاستوائية و جنوب السودان، وتتكون أهم الأحواض المائية الجوفية في مصر في:[1]

منطقة وادي النيل والدلتا: وتمتد على طول مجرى النيل وفي حوض الدلتا وتتغذى من تسربات نهر النيل.

منطقة الصحراء الغربية: وتشغل حوالي ثلثي مساحة مصر و بها يمتد حوض الحجر الرملي النوبي (حوض النوبية) الجوفي العملاق الذي يمتد عبر السودان وليبيا ومصر والتشاد، ويقدر مخزونه من المياه بنحو ($16\times(10)^{12}$) م^3 يتجدد منها سنويا ($155\times(10)^{6}$) م^3 من الأمطار الهاطلة على جنوب السودان وهضبة البحيرات العظمى.

منطقة الصحراء الشرقية: وهي ما بين وادي النيل والبحر الأحمر تتغذى بالأمطار المحدودة.

منطقة سيناء: وينطلق من المياه الجوفية بها وادي العريش الذي يتم استغلاله على نطاق واسع.

1 – محمود أبو زيد، المياه مصدر للتوتر في القرن 21، مرجع سابق الذكر، ص ص83–84.

ويتم استغلال المياه الجوفية في مصر بنسبة تصل إلى 6 مليار م3 في السنة وهو ما يساهم بنسبة 8,7 % من الإيرادات المائية لمصر.

الموارد غير التقليدية:

وتتمثل أساسا في مصر في: مياه الصرف الصحي والزراعي المعاد معالجتها وتحلية مياه البحر حيث تعد مياه الصرف الزراعي المورد الثاني للمياه في مصر من حيث الأهمية بعد النيل فهي تؤمن نحو6,5 مليار م^3 من المياه سنويا حيث يعاد استخدامها من جديد بعد إعادة تأهيلها لتستخدم في الزراعة والري ولهذا الغرض فقد أقامت شبكة من قنوات الصرف الزراعي يزيد طولها عن 384355 كلم في عام 1994 يستفيد منها 1,2 مليون هكتار من الأراضي.[1]

وهناك تضارب في الأرقام بين الباحثين ومصدر وزارة الموارد المائية والري المصرية، ففي حين يعتبر الباحثون أن مياه الصرف الصحي والزراعي في مصر بحدود 9 مليار م^3 تعطي وزارة الموارد المائية رقم بـــ5,5 مليار م3 وكذلك نفس الأمر مع المياه الجوفية.

الصرف الصحي:

يقدر الباحث "منذر خدام" كميات المياه التي استخدمت في سنوات 2000-2001 بـــ 4 مليار م^3 من مياه الصرف الصحي ، وقد تطورت تقانة إعادة معالجة مياه الصرف الصحي في مصر وتستخدمها في الري في مناطق حلوان والقاهرة والإسكندرية لري 90 ألف هكتار من الأراضي .

تحلية مياه البحر:

تتميز مصر بشواطئها البحرية الطويلة التي تقع على البحر المتوسط والبحر الأحمر وخليج السويس، وبهذا فهي تمتلك إحتياطي مهما من المياه المالحة، لكن تقانة التحلية في مصر لا تزال تشهد تأخرا حيث تشير الدراسات إلى أن تكاليف تحلية مياه البحر في مصر تصل إلى 1500 جنيه مصري مقابل 1000م^3 وبذلك فإنها ذات كلفة عالية مقارنة بـــ10 جنيهات لتنقية مياه الصرف الزراعي ومقارنة بكلفة تنقية مياه الصرف الصحي بـــ30 جنيها ولذلك لا يعول كثيرا على مياه

1- منذر خدام، الأمن المائي العربي الواقع والتحديات، مرجع سابق الذكر، ص60.

التحلية حيث تنتج مصر سنويا ما يقارب فقط 0,05 مليار م^3 من المياه المحلاة بنسبة 0,09 إلى إجمالي الموارد المائية المصرية، [1] وفي هذا الجدول بيان للموارد المائية الكلية المصرية.

جدول29: يبين الموارد المائية الكلية المتاحة لمصر.

م	الموارد المتاحة	الكمية (مليار م^3)
1	حصة مياه النيل	55.5
2	المياه الجوفية بالوادي والدلتا	4.8
3	إعادة استخدام مياه الصرف في الدلتا	4.9
4	الخزان الجوفي بالصحارى وسيناء	0.57
5	مياه صرف صحي معالج	0.70
6	مياه الأمطار والسيول	1
	الإجمالي	**67.47**

المرجع :
http://www.moqatel.com/openshare/Behoth/Siasia21/NileWater/tab08.doc_cvt.htm

و بهذا فالملاحظ أن إجمالي الموارد المائية في مصر يصل إلى 67.47 مليار م^3 ، ويتوقع أن ترتفع ارتفاعا بسيطا مع السنوات القادمة، يمثل فيها نهر النيل كجريان سطحي حصة الأسد بـــ79,33% وإذا ما أضيفت إليه المياه المعاد استخدامها والتي هي في الأصل مياه النيل إلى جانب المياه الجوفية، فإن إعتماد مصر على النيل هو في حدود 97% حيث أن الأمطار والسيول وتحلية مياه البحر لا تشكل سوى 3% وبهذا فإن حياة مصر تتوقف على النيل زراعة وصناعة واستهلاكا بشريا.

1- منذر خدام، نفس المرجع، ص63.

المطلب الثاني: الإحتياجات المائية:

I-العراق:

يشهد العراق تطورا سكانيا ملحوظا ومتزايدا حيث تصل نسبة النمو الديموغرافي فيه إلى 3% ففي سنة 1947 كان عدد السكان4.5 مليون نسمة ليصل عددهم سنة 1972 الى 10 ملايين نسمة و22 مليون نسمة سنة 1998 في حين وصل عددهم سنة 2000 الى 23.1 مليون نسمة ويقدر عدد السكان حاليا في العراق بحوالي 30 مليون نسمة .

إن هذا التطور السكاني يفرض على العراق كميات معتبرة من المياه لمواجهة الحاجات المتزايدة للمياه في ظل هذا النمو السكاني والحاجة إلى الغذاء.[1]

وتصل واردات العراق السنوية من المياه في أقصى التقديرات القطرية 75 مليار م^3 يستهلك منها العراق 42.8 مليار م^3 سنويا 92% منها تذهب للقطاع الزراعي مما يجعل العراق في ظل تواصل التغيرات المناخية وقلة الأمطار إضافة إلى تقلبات الواردات السنوية من مياه دجلة والفرات معرضا إلى الوقوع في عجز مائي.[2]

ولم يعد هناك شك في أن الموارد المائية العراقية ولكافة الاستخدامات دخلت مرحلة الشحة وقد تصل إذا ما بقي الوضع عليه الى مرحلة الندرة المائية وأبسط دليل على هذا هو أن نصيب الفرد العراقي من الموارد المائية العذبة المتجددة ولكافة الاستخدامات قد إنخفض من 4000 م^3 في عام 1990 (يعتبر العراق آنذاك أحسن الدول العربية مع لبنان) ليصل إلى 1667 م^{3}سنة 2007 وتشير التقديرات إلى أن هذا النصيب سوف ينخفض إلى حدود 950 م^3 في حلول عام 2025، إلا أن معطيات الواقع تشير إلى أن هذا الرقم سينخفض بكثير عن ذلك الرقم بسبب الضغوط الخارجية (السياسة التركية والإيرانية والسورية) على الأنهار العراقية.[3]

وكذلك العوامل الداخلية المتمثلة في الهدر والتلويث للمياه العراقية فسد (أليسو) ضمن مشروع الغاب GAP التركي يسبب تراجعا يقدر بـــ 11 مليار م^{3}في السنة على نهر دجلة.

---

1 – Géorge Mutin, L’eau dans le Monde Arabe, op.cit. , p 69.

2 – Mohamed El Battiui, la gestion de L’eau au Moyen- orient , op.cit. , p 202.

3– باسم حازم البدري، أثر شحة الموارد المائية على الزراعة المروية في العراق، مرجع سابق الذكر، ص 123.

إذ تعتبر تركيا أنه في ظل التغيرات السكانية لها فإنها ستزيد من السحوبات المائية من 19.5 مليار م^3 سنة 2000 إلى 26.28 مليار م^3 سنة 2025 بما يجاري حاجاتها المائية.

وعليه فإن الاحتياجات والإستخدامات المائية في العراق تتحكم فيها عاملين هما: نسبة تزايد السكان وكذلك القطاعات المستخدمة للمياه.

و منه فإن نسبة الطلب على المياه في العراق في ازدياد مستمر، فتزايد السكان الذي يصل الآن إلى أكثر من 30 مليون نسمة والمرشح للإرتفاع إلى حدود 40 مليون نسمة مع مطلع عام 2025، ومع ازدياد الهجرة من الريف العراقي إلى المدن التي يقدر بانها ستصبح تستوعب اكثر من 70% من السكان العراقيين، فإن الفرد العراقي الذي كان يستهلك 220 لتر في اليوم سنة 2000 سيزيد استهلاكه ليصل حدود 480 لتر سنة 2015، وهو بهذا يزيد من حجم الضغط على الموارد المائية العراقية خاصة مع تدني جودتها ويبقى من جهة أخرى ضعيفا مقارنة بالمعدل العالمي المقدر ب5000 لتر في اليوم.[1]

وينقسم الطلب على المياه في العراق وإحتياجات قطاعاته إلى:

- الطلب على المياه للزراعة.
- الطلب على المياه للصناعة والاستخدام المنزلي.

وتستأثر الزراعة بما يساوي 92% من الواردات المائية المتاحة للاستخدام أي حوالي 37 مليار م^3 سنويا من 42 مليار م^3 يستخدمها العراق.

- الزراعة:

يقع العراق جغرافيا في الحزام الأكثر إرتفاعا في الحرارة والجفاف مما يعني أن الزراعة فيه تعتمد على الموارد المائية السطحية لتوفير مياه الري اللازمة لاستقرار واستدامة الغذاء، وعلى هذا فإن الزراعة العراقية تستخدم من 92% الى 95% من حجم الموارد المائية المستخدمة في العراق

1- صباح محمود محمد، السياسات المائية في الشرق الأوسط، مرجع سابق الذكر، ص250.

حيث تبلغ حجم الأراضي القابلة للزراعة في العراق 31 مليون هكتار وقد احتاجت المساحة المروية من الأراضي في العراق إلى 38 مليار م^{3}سنة 1985 والى 40 مليار م^{3}سنة 2000.[1]

وقد قامت منظمة الأغدية والزراعة الدولية بالتنسيق مع وزارة التخطيط العراقية بإحصاء 13.5 مليون هكتار من الأراضي تحتاج زراعتها إلى 50 مليار م^3 من المياه لريها.

- **الصناعة:** كانت الصناعة العراقية متطورة نوعا ما وإحتاجت عام 1990 إلى 2.32 مليار م^3 من المياه لكنها تناقصت مع العدوان على العراق في حرب الخليج ليتراجع معها الإستغلال للموارد المائية إلى 500 مليون م^{3}سنة 2000 وهي الآن بحدود 1.2 مليار م^{3}سنويا.

وتستخدم المياه في العراق كثيرا في توليد الطاقة الكهرومائية لكن المنشآت الخاصة بهذه الصناعة عانت كثيرا من الإهمال في العقود الأخيرة مما أدى إلى تراجع دورها في إنتاج الطاقة الكهرومائية واستهلاك المياه.[2]

وعليه فإن الزراعة تمثل المستهلك الأول للمياه في العراق في حين يأتي الإستخدام المنزلي أكثر من الاستخدام الصناعي للمياه بسبب الحاجة المتزايدة للمياه مع تزايد السكان فقد بلغ حجم الطلب المنزلي عام 1985 الى 1.5 مليار م^3، أما الصناعة فبلغت 1 مليار م^3 ، أما في سنة 2000 فقدرت الاحتياجات بـــ 0.5 مليار م^{3}للصناعة و 1.83 مليار م^{3}للطلب المنزلي.[3]

أما سنة 2005 فتقدر فيها الاحتياجات للقطاع المنزلي والصناعي بـــ1.77 مليار م^{3}و 1 مليار م^3 على التوالي.

ويبين الجدول التالي المعد من طرف البنك الدولي حجم الموارد و الاحتياجات المائية في العراق من (1995-2025):

1- نوار جليل هاشم، دوافع الصراع ومحفزات التعاون على المياه في حوض دجلة والفرات، مرجع سابق الذكر، ص 63.

2- منذر خدام، الأمن المائي العربي الواقع والتحديات، مرجع سابق الذكر، ص 196.

3- نوار جليل هاشم، دوافع الصراع ومحفزات التعاون على المياه في حوض دجلة والفرات ، مرجع سابق الذكر، ص 64.

جدول 30: يبين الموارد والاحتياجات المائية في العراق من (1995–2025).

السنة	عدد السكان بالمليون نسمة	الموارد المائية				الاجمالي	الاحتياجات المائية				متوسط نصيب الفرد من المياه مليار م^3/السنة	فجوة الموارد المائية
		تقليدية		غير تقليدية								
		سطحية	جوفية	تحلية	معالجة		منازل	صناعة	زراعة	اجمالي		
1995	20.5	10.60	3.2	0.01	-	109.2	1.2	0.3	44.00	45.5	5330	+ 63.7
2000	23.1	10.60	3.0	0.02	-	109	1.8	0.5	37.3	49.6	4700	+ 59.4
2025	42.7	10.40	3.0	0.03	-	109	3.5	1.0	58.0	62.5	2550	+ 46.5

المرجع: بان علي حسين المشهداني، الأمن المائي لدول مجلس التعاون الخليجي والعراق، مجلة الاقتصاد الخليجي، العدد23، سنة2012، جامعة تكريت ، العراق ، ص 222.

من الملاحظ أن تقديرات المياه متضاربة بين المؤسسات الوطنية العراقية التي تحصرها في اقصى تقدير 70 مليار م^3 وبين الباحثين الذين يرفعونها الى 80 مليار م^3 في حين البنك الدولي يعطي احصائيات بأنها في حدود 109 مليار م^3 مند عام 1995–2025 لكن الواقع أن السدود التركية والإيرانية والسورية أضرت كثيرا بالموارد المائية العراقية، ولا يعقل أن مشروع الغاب التركي سوف يحرم العراق فقط من 20 مليون م^3 كما تفيد إحصائيات البنك الدولي، لكن الجدير بالذكر أن الفجوة المائية العراقية تتجه للسلب نظرا لتزايد الندرة المائية وتزايد تلوث المياه العراقية مما يدخل العراق في مرحلة الشحة واللاإستقرار المائي الذي يستوجب عليه التحرك سريعا قبل بلوغ الفقر المائي والعجز المائي الحاد.

II – الاحتياجات المائية المصرية:

إن الموارد المائية في مصر في أقصى تقديراتها تصل إلى 69 إلى 70 مليار م^3 وبما أن مصر تنتمي إلى المناخ الجاف والشبه الجاف حيث أن الصيف جاف جدا بينما الشتاء متوسط فإن الفاقد من المياه بالبخر يكون كبيرا وتستخدم المياه في مصر في كافة أوجه الحياة حيث تستخدم في الزراعة والصناعة والاحتياجات السكانية للشرب والمنزل.

وكما في البلدان العربية فإن الزراعة في مصر هي التي تستحوذ على حصة الأسد من الموارد المائية المستخدمة إذ يصل الاستخدام الكلي للموارد المائية المصرية إلى 64 مليار م^3، وتشكل الزراعة نسبة 86 % حيث أن الزراعة المصرية تأخذ 59 مليار م^3 من المياه المصرية وذلك يعود إلى أن الزراعة المصرية تعتمد على 95% من الري السطحي في حين الباقي يحصل على مياه الأمطار الشحيحة، ونظرا إلى قدم التربة المصرية وضعف تقانة الري فإن 59 مليار م^3 تذهب وحدها إلى الزراعة[1].

إن الأراضي الزراعية المصرية هي قليلة بسبب الجفاف ولذلك فإن أي توجه نحو زيادة الأراضي الزراعية يستلزم زيادة في المياه المخصصة للزراعة وهو ما سيشكل ضغوطا إضافية على المياه في حين الزراعة لا تشارك حاليا في مصر سوى بـــ 20% من الدخل القومي.

ونظرا إلى تزايد عدد السكان في مصر و البالغ عددهم سنة 2000 حوالي 79 مليون نسمة فإن الضغط سوف يكون مزدوجا من حيث توفير الغذاء وكذا من حيث تناقص الأراضي الصالحة للزراعة وبهذا فإن مصادر مجلس الشورى المصري أفادت أن الزراعة المصرية قد احتاجت عام 1982/1981 لـــ 48.4 مليار م^3 أما سنة 1988/1987 فتراجعت لـــ 46.2 مليار م^3 لتعود في الارتفاع وتصل عام 1992/1991 نحو 50 مليار م^3 وتشير التقديرات أنه لزراعة 3 ملايين هكتار في مصر لابد من توفير 58 مليار م^3 بمعدل 12765 م^3 للهكتار[2].

أما الاستخدامات الأخرى غير الزراعة للمياه في مصر فهي الاحتياجات المنزلية والصناعية والملاحية وإنتاج الطاقة الكهربائية فالإستهلاك اليومي للسكان المصريين في القاهرة قد بلغ 350

1-Mohamed El Battiui, la gestion de L’eau au Moyen- orient, op.cit., p :87.

2- سعيد الحسنية و آخرون، المياه كحق من حقوق الإنسان في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، الدار العربية للعلوم ناشرون ومركز البحوث للتنمية الدولية، بيروت، 2010، ص 218

لتر في اليوم وهو رقم مرتفع قياسا بالمعدل العالمي إلا أن الخبراء يرجعون هذه الزيادة إلى أن الفاقد منها يصل إلى 50% حيث تنتج محطات تنقية المياه الصالحة للشرب في مصر 24 مليون م^3 يوميا وبهذا فإن مياه الشرب والاستخدام المنزلي في مصر تصل إلى 6 مليار م^3 بنسبة 8% من الاستخدام الكلي للموارد المائية المصرية[1].

أما الصناعة في مصر فتحتاج بمختلف أنشطتها إلى كميات هائلة من المياه ويصل عدد المصانع في مصر إلى 35000 مصنع بين مصنع صغير ومتناهي في الصغر، وتختلف الإستخدامات المائية لها من بضعة أمتار مكعبة إلى آلاف الأمتار المكعبة وتستخدم الصناعة المصرية سنويا إلى 4.2 مليار م^3 من المياه بنسبة 6% من الإستخدام الكلي للموارد المائية المصرية.

كما تحتاج مصر إلى 4 مليار م^3 لتوليد الطاقة الكهربائية إلا أن هذه المياه لا تضيع وإنما توجه لإعادة استخدامها في الأغراض الأخرى، كما تستخدم مياه النيل في الملاحة[2] حيث تخصص للملاحة 2 مليار م^3 حيث 800 مليون م^3 تذهب إلى البحر ولهذا فان وزارة الموارد المائية تقدر الاستخدام الصناعي بحوالي 7 مليار م^3.

وعلى ذلك فإن الاستخدام المصري للمياه هو بحدود الموارد المائية المتاحة وتختلف تقديرات الباحثين والمسئولين في الحكومة المصرية حول أرقام الاستخدامات القطاعية للمياه لكن الأرقام متقاربة وحدود الاستغلال للمياه المصرية هو بين 62 مليار م^3 و 69 مليار م^3 في السنة إضافة إلى الفاقد بالتبخر.

إن قراءة تفصيلية للموارد والاستخدامات المصرية للمياه المتاحة لها يبين أن جمهورية مصر أصبحت مع مطلع القرن الحادي والعشرين في أزمة مائية حقيقية حيث أن الاستخدامات والاحتياجات المائية المصرية قد تساوت مع الموارد المائية المتاحة لها المقدرة بـــ 69 مليار م^3 .

وبذلك ففجوة الموارد المائية في مصر مع مطلع سنة 2000 هي في حدود الصفر(0) لكن الأسوأ قادم حيث أن الزيادة السكانية في مصر في حدود 2.5% سنويا ومع تغيرات المناخ

1- Mohamed El Battiui, ibid, p 87-88.

2-ضياء الدين القوصي، الإدارة المتكاملة للمياه في مصر، ورقة مقدمة للمنتدى العاشر للإدارة المتكاملة للمياه في مصر، 2 مارس 2008 ، ص ص:7-8 .

http://www.pidegypt.org/download/forum-papers/11.pdf (12.12.2013/ 21:15)

المتوقعة فإنه يتوقع لمصر أن تصبح في عجز تام للمياه بـــ (–49) مليار م^3 في حدود 2025 و(– 94) مليار م^3 سنة 2050 وهو ما يضع التقدم المصري الصناعي والزراعي وحياة الأفراد على المحك إذا لم تتدارك مصر هذا العجز المتسارع من المياه.

وهذا ما يبينه الجدول الآتي من إعداد البنك الدولي لسنة 1996 وتقرير التنمية البشرية لسنة 1997.

جدول31: يبين الموازنة المائية في مصر.

السنوات	عدد السكان بالمليون	متوسط نصيب الفرد من المياه سنويا بـ م^3	الموارد المائية المتاحة بالمليار م^3	الاحتياجات المائية بالمليار م^3	فجوة الموارد المائية بالمليار م^3
1990	52	1221	63.5	57.4	61+
1997	66	1090	72	70	2+
2000	68.1	1058	72	72	0
2025	116	620	76	116	49-
2050	174	460	80	174	94-

المرجع: رمزي سلامة، مشكلة المياه العربية، مرجع سابق الذكر، ص 47.

إن إجراء **مقارنة تحليلية** بين الموارد والإحتياجات المائية العراقية والموارد والإحتياجات المائية المصرية يبين أن هناك متغيرات تحدد طبيعة الأزمة المائية في كل حالة .

فهناك فرق شاسع في مساحة البلدين فمساحة العراق هي على النصف من مساحة مصر فالأخيرة تصل مساحتها إلى حوالي 1 مليون كم^2 في حين مساحة العراق 438320 كم^2 إلا أن مناخ البلدين متشابه فكلاهما يقع في المنطقة الجافة وشبه الجافة لكن:

– مصر لها سواحل على البحر الأبيض المتوسط وعلى البحر الأحمر في حين العراق لا يملك سواحل إلا ساحل صغير على الخليج العربي مما يجعل العراق دولة حبيسة في حين مصر دولة منفتحة بحريا هو ما يقلل من المصادر الأخرى غير التقليدية للمياه في العراق.

– إن العراق يمتلك حصة مائية تصل 75 إلى 90 مليار م^3 وذلك يعود إلى امتلاكه لنهرين رئيسيين هما دجلة والفرات بالإضافة إلى الأنهار الواردة إليه من إيران ويصل استخدام العراق من

المياه إلى 43 مليار م^3 و على هذا فإن العراق يمثل أعلى الدول العربية غنى بالمياه في حين مصر تعتمد اعتمادا كليا وشبه تام على موارد نهر النيل حيث مواردها المائية في حدود 69 مليار م^3 وتستخدمها مصر كلها لكن بتحليل جيوبوليتكية الموارد النهرية للعراق والموارد النهرية لمصر يلاحظ أن:

مصر استطاعت أن تحافظ على التدفق المائي لهذا النهر عند حدود 55.5 مليار م^3 عند السد العالي وذلك باعتمادها على إنشاء مشاريع مائية مشتركة مائية من خلال ربط الدول المتشاركة معها في نهر النيل باتفاقات لا تجيز لها الاستعمال المنفرد لمياه النهر في حين العراق لا يتشاطئ معه أنهاره إلا 3 دول هي تركيا وسوريا وإيران، إلا أن التصريف السنوي متذبذب وفي تناقص مستمر بسبب المشروعات المائية لدول الجوار المائي له.

– تتشابه الدولتان المصرية والعراقية في استخدامهما للمياه حيث أن حصة 86 % من الموارد تخصص للزراعة في كليهما والباقي بين الصناعة والاستعمال المنزلي وهو ما يفسر أن سياسة كلا البلدين في استخدام المياه لا تزال متخلفة والزراعة لا تزال تعتمد على الري وهو سبب أساسي للأزمة المائية في كلا الحالتين.

كذلك يعاني العراق من مشكلة تملح الأراضي والتلوث وذلك يعود إلى المشاريع الإروائية لكل من سوريا وتركيا في حين تحرص مصر على عدم تلوث مياه النيل وهو ما يطرح مشكلة نوعية المياه حيث أن مصر رغم أنها تأتيها مياه قليلة إلا أنها أفضل من مياه العراق الوفيرة الملوثة.

– نسبة الفرد العراقي هي أكثر بكثير من نسبة الفرد المصري.

– تتشابه الدولتان العراقية والمصرية في وضعية الجوار المائي حيث لهما دولة عربية جارة لكليهما لكن مصر استطاعت إقامة تحالف مائي مع السودان يقضي بإقامة مشروعات مائية تأخذ من الأراضي السودانية مع تعويضها من طرف مصر إلا أن العراق لا يزال تشكل له سوريا أحد أسباب ضعف الأمن المائي له بسبب غياب التفعيل في العمل والتنسيق للاستفادة من مياه الفرات بل سوريا تطالب العراق بالاكتفاء بنهر دجلة.

إن مقارنة الحالة العراقية والحالة المصرية بالنظر إلى متغير الموارد المائية ومتغير الاحتياجات المائية يكشف للباحث أن الطبيعة الجغرافية للأنهار ليست المتحكمة وحدها في

تصريف الأنهار فكل من تركيا وإثيوبيا يمثلان دول المنبع لكن السياسة المائية للدولة لها بالغ التأثير في التحكم في تصريف النهر فالسياسة العراقية مالت إلى الإهتمام بالنفط كمورد طبيعي من أجل التنمية في حين أن السياسة المصرية مالت إلى بناء التعاون مع دول الحوض للحفاظ على المورد المائي للنيل من أجل التنمية.

كما أن الموارد المائية غير المتجددة وغير التقليدية تشكل عامل آخر في تحقيق الأمن المائي فمصر وإن كان لها مورد سطحي واحد فإن لها أحواض جوفية مائية عملاقة وغير ملوثة كما أن لها سواحل بحرية تؤهلها لتحقيق أمن مائي في حالة التطور التقني في حين أن العراق لما ستتناقص موارده المائية سيجد نفسه في حالة ضغط مائي كبير لنقص السواحل وكذلك تلوث المياه الجوفية والسطحية مما يبين من هذه المقارنة أن السياسة المائية متغير أساسي في تحديد والمحافظة على التدفق من المياه بانتظام.

المبحث الثاني: أسباب الأزمة المائية العراقية والمصرية

المطلب الأول: أسباب الأزمة المائية العراقية:

إن المشكلة المائية في العراق تتقاذفها العديد من الأسباب والعوائق التي أدت إلى تبلور هذه الأزمة المائية وتفاقمها وفي بحثنا عن أسباب الأزمة المائية في العراق سوف نبحث عن المسببات الداخلية المتمثلة في التغيرات المناخية وسوء التسيير والتلوث والهدر، كما سنبحث في المسببات الخارجية المتمثلة في السياسات المائية لدول الجوار العراقية، والتي تشكل الجزء الرئيسي في الأزمة المائية العراقية وتتمثل الأسباب الداخلية في :

الأوضاع المناخية:

من حظ العراق في الجغرافيا أن موقعه أتى ضمن الحزام الجاف إذ تخترق العراق صحاري كبيرة تمثل المنطقة الجافة من العراق نسبة 70% من مساحته الكلية، وتسود العراق منطقة رطبة فقط في الشمال والشمال الشرقي، وبهذا فإن التحدي المناخي يشكل عائق كبير أمام توافر المياه في العراق حيث تشير الموازنة المائية في العراق أن زيادة المياه لا تكون إلا في فصل الشتاء بطرح مجموع الأمطار المتوافرة من المياه المتبخرّة، أما فصل الصيف فإنه يفقد العراق كميات معتبرة من مياهه السطحية حيث على سبيل المثال تفقد بحيرة الثرثار 4.5 مليار م^3 بسبب التبخر وتفقد بحيرة الحبانية 0.6 مليار م^3 لنفس السبب وعلى هذا فإن الموقع الجغرافي الجاف الذي يسود العراق سبب له عائق أمام توافر المياه[1].

إضافة إلى الوضع المناخي الذي يسود العراق نجد أن التغير المناخي بسبب الأنشطة الصناعية المتزايدة عالميا أصبح هو الآخر أحد فواعل الأزمة المائية في دول العالم كلها ومنها العراق، ومنذ مطلع التسعينات تفاقمت مشكلة الاحتباس الحراري في العالم نتيجة للتلوث الهوائي والاختلال في نسب مكونات الغلاف الغازي في الطبقات العليا والتي أدت إلى ارتفاع درجة حرارة الكرة الأرضية مما أدى إلى تغيرات مناخية على العروض المدارية وشبه مدارية والمناطق المعتدلة الدافئة ويقع العراق ومنابع نهري دجلة والفرات ضمن هذه الدائرة.

1- صباح محمود محمد، السياسات المائية في الشرق الأوسط، مرجع سابق الذكر، ص 259.

تشير التقديرات الأخيرة للبنك الدولي ضمن تقاريره الأخيرة أن موجات الجفاف سوف تطول وبأنه سوف يزداد فصل الجفاف والصيف إلى مدة شهرين إضافيين مما يشكل عائق كبير للمناطق الجافة في المنطقة العربية سيما سوريا والعراق[1].

حيث تناقصت الهطول المطرية على المنابع النهرية(دجلة والفرات) بصفة رهيبة فمحطة أرضروم التركية تناقصت الهطول المطرية بها من 512 ملم سنة 1980 إلى 412 ملم في حدود سنة 2000، وقد تراجعت الهطول المطرية بالعراق خاصة منذ سنة 1999 –2008 وضربت العراق موجة جفاف وعواصف ترابية في سنتي 2007– 2008 وستؤدي هذه التغيرات المناخية إلى خسارة العراق لحوالي 18.5 م^3 من موارده المائية بسبب تراجع الهطولات المطرية على منابع نهري دجلة والفرات وكذلك سوف تؤدي إلى تراجع تغذية المياه الجوفية في الأراضي العراقية [2].

سوء التسيير وهدر المياه:

إن أحد أسباب الأزمة المائية العراقية هو الهدر في الموارد المائية وذلك بسبب سوء عمليات تسيير الري للمحاصيل وعدم مراقبة الدولة للمزارعين في استخدام المياه في الزراعة المروية ، حيث يترك الماء المستخدم في الري دون مراقبة ولفترات طويلة، وسوء استخدام المياه هذا يؤدي إلى نتيجتين هما: تلوث مصادر المياه الجارية السطحية ببقايا مياه الري مما ينقص من فاعليتها وثانيا هدر كميات معتبرة من المياه حيث في العراق لا تتجاوز كفاءة استخدام المياه في الزراعة 40 % ف 60% من المياه تضيع هدرا، في حين أن هذا البلد الجاف بحاجة إلى مياه أكبر، حيث أن دراسة فنية أثبتت أن الدونم الواحد (الدونم هو 50 م ×50 م) أي 250 م^2 يحتاج إلى 3250 م^3 سنويا كمعدل عام لمجمل المحاصيل[3] ، في حين يتجاوز استخدام الفلاح العراقي إلى (6300) م^3

---

1 –Le journal de El-Wantan , les menaces d'une Eau plus rare dans les Pays Arabes, mardi 3 septembre, 2013, N°6962. p 07.

2– رضا عبد الجبار سلمان الشمري و عباس حمزة علي الشمري، التحديات التي تواجه الأمن المائي العراقي والحلول المقترحة لمواجهتها، مجلة القادسية للعلوم الإنسانية ، المجلد 15، العدد 1، 2012، جامعة القادسية ، العراق، ص ص58– 59 .

3– باسم حازم البدري، أثر شحة الموارد المائية في الزراعة المروية في العراق، مرجع سابق الذكر، ص128.

كمعدل عام لمجمل المحاصيل ويصل متوسط الضائعات المائية في العراق بسبب الزراعة المروية إلى 17.47 مليار م^3 سنويا مما يؤثر على حجم المعروض المائي.

إضافة إلى الفاقد المائي الذي يحدث في الزراعة التي تنفرد بما نسبته 92% من الاستخدامات المائية في العراق فإن سوء تسيير السدود العراقية زاد من مشكلة المياه فيها نضرا إلى سوء اختيار مواقع إنشاء السدود بما يؤثر في دورها التخزيني حيث[1]:

أن المشاريع المائية تتركز في المنطقة الشمالية والشمالية الشرقية وهذا ما يبقي باقي المياه في الجنوب معرضة للضياع والتبخر رغم قلتها.

- المشاريع المائية المنفذة في جنوب العراق هي منشآت للسيطرة فقط.
- ضعف طاقات تخزين المياه العراقية لأن معظم السدود هي سدود بسيطة.
- عدم توافر تكنولوجيا متطورة في مجال تحلية المياه المملحة حيث أن بحيرة الثرثار لا تقوم السلطات العراقية إلا بتنقيتها من العوالق دون تحليلها مما يبقي سبل استخدامها ضيقة.
- هناك ميل كبير من طرف السلطات العراقية إلى استخدام السدود في توفير الطاقة الكهرومائية على استخدامها كخزانات مائية.
- تجفيف الأهوار في الفترة السابقة لأسباب عسكرية و سياسية.

إضافة إلى هذه العوائق المتمثلة في الهدر والفاقد المائي في الزراعة وكذا سوء التخطيط الفني فإن هناك تبذير للمياه في الاستخدامات المنزلية فسكان الأرياف يستخدمون من 15–20 لتر للفرد الواحد في اليوم بينما يستخدم سكان المدن في العراق ما بين 80–100 لتر كمعدل في اليوم مع تركز سكاني في المدن يصل إلى 80% سيرتفع معه الاستخدام اليومي إلى 450 لتر في اليوم.

التلوث:

يعتبر التلوث المائي وزيادة ملوحة المياه في العراق أحد عوامل تعقد أزمة المياه العراقية فإضافة إلى نقص الهطول المطري السنوي وتدني مستويات المياه الواردة سنويا إلى العراق وسوء تسيير هذا المورد الطبيعي والفواقد الزراعية الكبيرة فإن التلوث المائي يلعب دورا كبيرا في تعقيد

1– عادل شريف الحسيني، محمد عز الدين الصندوق، مشكلة المياه في العراق الأسباب والحلول المقترحة، ص ص 5–10. http://www.averroesuniversity.org/pages/water.pdf (23.09.2013/21:54).

المشكلة المائية في العراق وإنقاص المياه العذبة الصالحة للاستخدام المنزلي والزراعة، إن التلوث المائي جاء نتيجة زيادة عدد سكان القطر العراقي وازدياد الاستخدامات الصناعية والزراعية للمياه إضافة إلى الاستخدام البشري، فزيادة استخدام الأسمدة الكيماوية مع الري السطحي الواسع أدى إلى اختلاط هذه المياه الملوثة بالمياه النقية التي تجري سطحيا في أنهار العراق، إضافة إلى الصرف الصحي ، وتطرح المياه العادمة في العراق بما يصل إلى 400 مليون م^3 سنويا ويتوقع أن ترتفع هذه الكمية إلى 800 مليون م^3 في الربع الأول من القرن الواحد والعشرين[1].

ولقد تحولت كثيرا من مياه الأنهار والبحيرات والخزانات المائية في العراق إلى بيئات مائية ملوثة بسبب انخفاض مناسيبها وقلة كميات التصريف المائي فضلا عما يلقى فيها من ملوثات، فقد انخفض منسوب مياه بحيرة دربندخان إلى نحو 40 م ، كما تحوّل نهر ديالي الذي تقيم ايران عليه العديد من السدود وتحبس ماءه إلى نهر آسن كمية التصريف فيه بحدود 3 م^3 في الثانية بإيراد سنوي يبلغ 94.6 مليون م^3 بعد أن كان إيراده السنوي نحو 5.16 مليار م^3، حيث أصبح مجرى النهر ناقل لبقايا المياه الزراعية وتقدر كمية المياه الصناعية الثقيلة التي تصرف إلى المجاري المائية العراقية بـــ 320 ألف م^3 / السنة كما توقفت العديد من محطات تنقية المياه في العراق عن العمل بسبب تهديمها من طرف الاحتلال الأمريكي و تزايد الملوثات ، ويشهد العراق تردي كبير في شبكة صرف المياه مما جعل المياه العذبة تتلوث بمياه الصرف الصحي [2].

وعلى هذا فإن نسبة ملوحة مياه الأنهار العراقية قد تضاعفت خاصة في السنين الأخيرة خاصة على نهري الفرات ودجلة وروافد الأخير، حيث أن هذه الملوحة ازدادت حتى في الأرض بسبب زيادة ملوحة المياه حيث يصيب التملح من 70 % إلى 80% من الأراضي الزراعية أي بحدود 25000 هكتار تتملح وتفقد سنويا، بسبب الممارسات اللاإنسانية ومخلفات الزراعة والصناعة وقد كانت هناك عديد المشاريع لمحاربة التملح مثل النهر الثالث لتفريغ مياه الفرات في الخليج، لكنها غير كافية في ظل تزايد نشاط جيران العراق في حبس مياه الأنهار الرافدة إليه[3].

1- محمد صادق إسماعيل، المياه العربية وحروب المستقبل، مرجع سابق الذكر، ص-ص 172-173.

2- ازاد جلال شريف، مياه العراق الواقع وسبل التنمية المستدامة، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية ، المجلد 6، العدد 9، 2010، جامعة تكريت، العراق ، ص ص 144- 145.

3 - George mutin, L’eau dans le Monde Arabe, op.cit, p 71.

وعلى سبيل المثال فإن معدل تركيز الأملاح الذائبة في المياه الداخلة إلى العراق ارتفع من 430 ملغ/اللتر عام 1987 ليرتفع في عامي 1990 و1991 إلى 730 ملغ/اللتر وبعد ملئ سد أتاتورك في 13 أبريل 1990 بلغ معدل تركيز الأملاح 1320 ملغ/اللتر، في حين أن المعدل العالمي هو 80 ملغ/ اللتر[1].

الأسباب الخارجية لأزمة المياه العراقية:

بعد أن تناولنا الأسباب الداخلية الخاصة بأزمة المياه في العراق فإننا سنتناول في هذا العنصر التحديات الخارجية لمشكلة المياه في العراق.

للعراق نهرين كبيرين هما دجلة والفرات ويشكل العراق مصبا لهما أي أنهما ينبعان من خارج قطره كما أن له أنهار صغيرة دائمة وموسمية ترفد نهر دجلة تنبع كذلك من خارج حدوده، وتنقسم مناطق النبع لمياه العراق بين إيران وتركيا في ما تشكل سوريا دولة مجرى لنهر الفرات وعلى هذا فإن جيران العراق ما لبثت سياستهم المائية أن شكلت عائق كبير أمام الوفرة المائية التي يأمل العراق في الحصول عليها وذلك بسعي كل بلد من هؤلاء إلى حبس هذه الأخيرة لغايات متعددة.

السياسة المائية لتركيا:

تبلغ مساحة تركيا الإجمالية 783.560 كلم^2 منها 10.400 كلم^2 بحيرات داخلية، يحد تركيا من الشرق جورجيا وأرمينيا واذربيجان وإيران ومن الجنوب الشرقي إيران والعراق وسوريا ومن الجنوب والغرب البحر المتوسط وبحر إيجه ومن الشمال البحر الأسود ومن الشمال الغربي اليونان وبلغاريا، وتبلغ المساحة المزروعة في تركيا 26.6 مليون هكتار ما يمثل 3/1 من المساحة الإجمالية للبلاد.

يسود تركيا مناخ متعدد وفيها صيف حار بمنطقة الأناضول وشتاء ممطر بارد بالمناطق الجنوبية والشمالية يتراوح معدل الهطول المطري بها في المتوسط 643 ملم ويصل متوسط نمو السكان في تركيا إلى 1.4% بعد أن بلغ عدد سكانها 74 مليون نسمة سنة 2005[2].

1- صباح محمود محمد، السياسات المائية في الشرق الأوسط، مرجع سابق الذكر، ص 258.

2- منظمة الأغذية والزراعة(FAO)، تركيا، الجغرافيا المناخ، السكان:
http://www.fao.org/nr/water/aquastat/countries_regions/TUR/CP_TUR_ar.pdf (23.09.2013./ 22:15).

يوجد في تركيا 120 بحيرة طبيعية و579 بحيرة اصطناعية، ويبلغ إجمالي الموارد المائية المتاحة في تركيا 195 مليار م^3 منها 134 مليار م^3 من الموارد المائية الداخلية المتجددة وتقدر السحوبات التركية منها بـــ17 مليار م^3 سنويا 42% منها للاحتياجات المنزلية والصناعية و58% تذهب إلى الزراعة[1] ، و يتوقع أن يصل عدد السكان في تركيا عام 2025 إلى 91 مليون نسمة وعلى هذا فإن الاحتياجات التركية من المياه عام 2000 وصلت إلى 19.50 مليار م^3 ويتوقع أن تصل إلى 26.28 مليار م^3 سنة2025.

إن الموارد المائية الموجودة في تركيا تغطي الاحتياجات المائية التركية حتى أنها تلجأ إلى بيع الفائض من المياه ولذلك حالة تركيا ليست كحالة العراق المفتقر إلى المياه الذي يقدر أن يصل العجز المائي به سنة 2048 إلى أكثر من(– 30 مليار م^3) .

وتتشارك تركيا مع كل من العراق وسوريا حوضي دجلة والفرات كما يوضح الجدول التالي:

جدول32: مقارنة المعطيات المائية والسكانية لدول حوضي دجلة والفرات.

وجه المقارنة / الدولـة	تركيا	سوريا	العراق
عدد السكان عام 2008	75.659	19.5	30.5
معدل النمو السنوي%	1.2	2.15	3
- مساحة الحوض وطول النهر طول نهر الفرات(كم)	1230	710	1060
- النسبة المئوية لطول النهر في الدولة إلى مجمل طول النهر	41	24	35
- مساحة الحوض(ألف كم ^{2})	124320	74580	177600
- مساحة الحوض بالدولة إلى مجمل مساحة الحوض%	28	17	40
- طول نهر دجلة (كم)	400	44	1418
- النسبة لطول النهر في الدولة إلى مجمل طول النهر	22	2	76
- مساحة الحوض(ألف كم^2)	46512	776	209304
- مساحة الحوض بالدولة إلى مجمل مساحة الحوض%	12	0,2	54
- الأمطار(معدل الهطول(م^3)	510	45	60
متوسط المياه السطحية (مليار م^3/سنه)	196	16.375	65.200
متوسط المياه الجوفية	18	5.1	2.965

المرجع: نوار جليل هاشم، دوافع الصراع ومحفزات التعاون على المياه في حوض دجلة والفرات، مرجع سابق الذكر، ص 63 .

1 -- Mehmetcik Bayazit and Ilhan Avci, Water ressources Turky potentiel, Plamring Devlopment and management, international journal of Water ressources Devlopment .vol 13,issus 4, 1997 p443-447

و توجد بين العراق وتركيا عدة اتفاقيات خاصة للاستخدام والانتفاع بمياه نهري دجلة والفرات وهذه الاتفاقيات هي:

1- معاهدة الصلح لوزان (1923):

عقدت بين تركيا والحلفاء وتقضي المادة 109 بـــ: عدم وجود أحكام مخالفة، يعقد اتفاق بين الدول المعنية من أجل المحافظة على المصالح والحقوق المكتسبة لكل منها وذلك عندما يعتمد النظام المائي في دولة ما على الأعمال المنفذة في إقليم دولة أخرى وعند تعذر الاتفاق تحسم المسألة بالتحكيم[1].

2- معاهدة الصداقة بين العراق وتركيا (1946):

وتقضي بتنظيم الانتفاع بمياه دجلة والفرات بين الدولتين والاشتراك في اختيار مكان الإنشاءات التي ستقام في تركيا والتشاور ونقل المعلومات وأن تعلم تركيا العراق عن مشاريعها في بناء السدود والتزام الطرفين بالاتفاق لخدمة مصلحة الطرفين ولم تدعى سوريا إلى هذا الاتفاق وهي دولة مجرى[2].

3- برتوكول التعاون الاقتصادي والفني بين العراق وتركيا عام 1971:

وينص في المادة الثالثة (3) منه: يبحث الطرفان المشاكل المتعلقة بالمياه المشتركة ويتم الإتفاق على أن تجري السلطات التركية المختصة أثناء وضع ملئ خزان كبير، جميع المشاورات التي تعتبر مفيدة مع السلطات العراقية بغية تأمين حاجة العراق وتركيا من المياه، كما يشرع الطرفان في أسرع وقت بالمباحثات حول المياه المشتركة ابتداء بالفرات وبمشاركة جميع الأطراف.

1- إنعام سالم ناجي وتوت، مشكلة المياه في العراق، بحث في الجغرافيا السياسية، مجلة الأستاذ، العدد 108، السنة 2010، جامعة بغداد ، العراق ، ص424.

2- رمزي سلامة، مشكلة المياه في الوطن العربي احتمالات الصراع والتسوية، مرجع سابق الذكر، ص ص 129-130.

4- محضر اجتماع اللجنة العراقية–التركية المشتركة للتعاون الاقتصادي والفني[1]: الموقع عليه في أنقرة 1980 وانضمت إليه سوريا لاحقا في1983 تشكل هذه الاتفاقيات إطارا واضحا بأنه على العراق وتركيا أن يتعاملا وفقا لقواعد القانون الدولي الناظمة لاستخدامات المياه المشتركة ومنها قواعد هلسنكي المنبثقة عن مؤتمر رابطة القانون الدولي 1966 وهي:

- لكل دولة مشتركة في حوض مائي دولي الحق في الحصول على حصة **عادلة ومعقولة** من مياه هذا الحوض المائي الدولي لتستخدمها استخداما مفيدا ضمن أراضيها.
- يجب تحديد الحصة العادلة والمعقولة المشار إليها أعلاه في ضوء جميع العوامل الوثيقة الصلة بالموضوع في كل حالة معينة، وتتضمن هذه العوامل الواجب أخدها بعين الاعتبار النقاط[2] التالية دون أن تكون محددة بها فقط:

أ- جغرافية الحوض وخصوصا مساحة الحوض الصباب المغذي للنهر في أراضي كل دولة مشتركة في الحوض ومدى إسهام كل دولة من دول الحوض بمياه النهر.

ب- الاستخدام السابق للمياه في الحوض ويتضمن بشكل خاص الاستخدامات الحالية.

ج- الاحتياجات الاقتصادية والاجتماعية لكل دولة من دول الحوض.

د- السكان الذين يعتمدون على مياه النهر في كل من دول الحوض.

ه- مقارنة تكاليف مختلف الوسائل البديلة التي يمكن أن تفي بالاحتياجات الاقتصادية والاجتماعية لكل دولة من دول الحوض.

و- مدى توافر موارد مائية أخرى.

ز- تجنب الفواقد التي لا مبرر لها لدى استخدام المياه في الحوض.

ح- مدى الإمكانية العملية في التعويض على دولة أو أكثر من الدول المشتركة في الحوض كوسيلة لتسوية التضارب في الاستخدامات المختلفة للمياه.

1- إنعام ناجي وتوت، مشكلة المياه في العراق بحث في الجغرافيا السياسية، مرجع سابق الذكر.ص 426.

2- محمد منيب الرفاعي، المياه بين تركيا وسورية والعراق من وجهة نظر القانون الدولي، مجلة الفكر السياسي، العدد 9 و10، السنة 2000،سوريا ، ص 176.

ط- الدرجة التي يمكن التوصل إليها في تأمين احتياجات إحدى دول الحوض دون إلحاق ضرر ملموس بدولة أخرى في الحوض.

كما يحدد الوزن الذي يجب أن يعطي لكل عامل من العوامل السابقة في ضوء أهمية كل عامل بالنسبة للعوامل الأخرى ذات الصلة، وعند تحديد الحصة العادلة و المعقولة تؤخذ كل العوامل ذات الصلة بعين الاعتبار، وتعتمد النتيجة النهائية التي يتم التوصل إليها على كل هذه العوامل معا.

وتجدر الإشارة إلى أن البنك الدولي لا يمول خلافا لبعض مؤسسات الإقراض العربية والاسلامية أية مشاريع على نهر دولي إلا إذا اتفقت الدول المتشاطئة على هذه المشاريع أو لم تعترض عليها إحدى هذه الدول، أو إذا رأى البنك الدولي أنّ اعتراضات هذه الدول لا أساس لها.

إلا أن تركيا لم تعترف بهذه الاتفاقيات والمواثيق وذلك من خلال اعتراضها على صيغة القانون المذكور، والتصريحات العديدة لمسئوليها بأن نهري دجلة والفرات نهرين تركيين وتطلق عليهما صفة المياه العابرة للحدود وليست أنهار مشتركة، وتصر على أن المشكلة ليست بقسمة للمياه وإنما بالاستثمار الكفء، وأكدت استبعاد فقرة المشاركة العادلة والمعقولة التي ينص عليها القانون الدولي.

كما تعتبر تركيا أنّ النهرين يشكلان حوضا واحدا في حين أنّ الأمم المتحدة تعتبر أن استبدال التعبير لا يترتب عنه أية أثار قانونية، فالمياه العابرة للحدود هي مياه مشتركة الا أن تركيا تصر على أن ما يصل الى العراق من مياه هو هدية منها وليس واجبا عليها[1] ، وما يؤكد هذا الرفض التركي لتقاسم المياه بالعدل هو تصريح الرئيس التركي السابق سليمان ديميريل :" **اذا كانت الثروة الطبيعية في بلدنا، فلنا الحق في استعمالها بالطريقة التي نراها مناسبة أن المياه تنبع في تركيا ولا يمكن لدول المجرى الأدنى ان تعلمنا كيفية استعمال ثرواتنا، هناك منابع نفط كبيرة في البلدان العربية ونحن لا نتدخل في كيفية استعماله**"[2].

1- إنعام سالم ناجي وتوت، مشكلة المياه في العراق، مرجع سابق الذكر ص 427.

2-بدون مؤلف ، دراسة حول قضايا المياه بين سوريا تركيا والعراق ، مجلة الفكر السياسي ، العدد 2 ربيع 1998، سوريا، ص ص215-216 .

وعليه فإن حاجة تركيا للمياه وكذلك حاجتها الاقتصادية دفعت بها إلى إقامة العديد من السدود على النهرين الفرات ودجلة، وقد بدأ الاهتمام التركي باكرا بإقامة هذه السدود والتوسع في الزراعة والري فقامت سنة 1932 بمسح جغرافي للفرات وأقامت أولى الدراسات عام 1937 لإقامة سد كيبان الجنوبي ملتقى فرات صو ومراد صو، وإزداد إهتمام الحكومات التركية المتعاقبة منذ 1950 بإقامة مشاريع مائية تضمن لها الاستثمار الزراعي وعلى إثر ذلك تم إنشاء:

مشروع كيبان: يعد من أوائل السدود المهمة المنشأة على الفرات ويقع هذا السد عند التقاء رافدي الفرات (فرات صو ومراد صو) ويعد من أهم المشاريع التخزينية على الفرات بعد سد أتاتورك ويقع هذا السد على ارتفاع 211 م وسعة الخزن فيه 30.7 مليار م^3، إنّ الهدف الرئيسي من هذا المشروع هو توليد الطاقة الكهربائية حيث يبلغ معدل إنتاج الطاقة السنوي 58.70 مليون كيلوواط/ساعة، وقد تم إنجازه عام 1974.

وعندما أنجزت الحكومة التركية هذا المشروع قامت بإبلاغ الحكومة العراقية في ذلك من خلال سفيرها في بغداد حيث أرسلت مذكرة إلى الحكومة العراقية بتاريخ 1957/10/7 أوضحت فيها المواصفات الفنية للمشروع وموقع إنشائه وسعته التخزينية، ولكن تبين أنه يختلف تماما عن المواصفات الواردة في المذكرة المرسلة حيث أن السعة التخزينية الحقيقية له وصلت الى 30 مليار م^3 وليس كما ورد في المذكرة.

ومهما تكن التبريرات التي تذرعت بها تركيا فإن الهدف الاساسي وراء هذا المشروع هو إعطاء تركيا قدرا أكبر للتحكم بنهر الفرات[1].

سدة قره قايا:

يعد هذا المشروع من أكبر منظومات الري في العالم ويقع بالقرب من مدينة(يوزوف) جنوب سد كيبان بمسافة 166كم في محافظة ديار بكر ويبلغ ارتفاع السد 173م . [2]

1- كريم جيجان هويش، السدود التركية المقامة على نهر الفرات وأبعادها الجيواستراتيجية على سوريا والعراق، مجلة جامعة الأنبار للعلوم الإنسانية، العدد الأول، 2011 ، جامعة الأنبار ، العراق ، ص 49 .

2- علي جبار عبد الله الجحيشي، التحديات التي تواجه الأمن المائي العراقي في ضل السياسة المائية التركية والسورية، مجلة العلوم الانسانية ، المجلد1 ، العدد 7، 2011، جامعة بابل ، العراق ، ص 166.

توقعت الحكومة التركية بأن هذا المشروع يحدث ثورة اجتماعية واقتصادية في المناطق الجنوبية لتركيا وإحياء المناطق الصحراوية من أجل إحداث هجرة سكانية معاكسة وتوفير فرص عمل واسعة وزيادة إنتاجها من الغلاة الإستراتيجية المهمة و سيؤدي المشروع إلى تحويل مجرى نهر الفرات الطبيعي الى مجرى صناعي يبتعد عن المجرى الرئيسي كما أن من أهم السلبيات التي أفرزها المشروع هو أنه سيخلق توترات دائمة في المنطقة بسبب تخفيض معدلات المياه الجارية لكل من سوريا والعراق وخطورة ذلك على الحياة الإجتماعية والاقتصادية للبلدين، و كان الهدف من إنشاء السد هو توليد الطاقة الكهربائية بسعة 1800 ميغا واط/الساعة، حيث تتكون المحطة من ست وحدات توربينية سعة كل واحدة 300 ميغا واط/ الساعة.

لقد كانت تركيا تأمل بإنشاء هذا السد في 1983 إلا أن الصعوبات المالية مع رفض المؤسسات المالية العالمية تمويله بحجة عدم التوصل إلى إتفاق مع العراق وسوريا أخّر انجاز المشروع إلى غاية 1987 بعد أن تعهدت بإطلاق 500م^3 الثانية لكل من سوريا و العراق، إلا أنّ العراق إعترض على تلك الكمية لعدم كفايتها، ومن الجدير بالذكر أنّ العراق عرض على تركيا تمويل المشروع مقابل الإتفاق على تقاسم منصف لمياه النهر إلا أنها رفضت ذلك.

سد أتاتورك:

يعتبر سد أتاتورك خامس أعظم سد في العالم، وقد قامت تركيا ببنائه في التسعينات من القرن الماضي ويقع على بعد 600 كم من مدينة أنقرة إلى الحدود السورية، يبلغ إرتفاعه عن سطح البحر 400 متر وعمق السد 190 م، و تبلغ الطاقة الإستيعابية لهذا السد ما يفوق 48.47 مليار م^3، به ثماني مولدات توربينية طاقتها 300 مليون واط ، ونفقين طول كل واحد منهما (36كم) يستخدمان لتحويل المياه لإرواء 700.000 هكتار يولد السد طاقة قدرها 22 مليار واط / الساعة[1].

تسبب هذا السد بأزمة مياه حقيقية لكل من العراق وسوريا وقد بدأت هذه الأزمة في يناير 1990 عندما تم تحويل مجرى الفرات لملء هذا السد مما أدى إلى حبس المياه عن العراق وسوريا لأكثر من شهر تكبدت خلالها سوريا والعراق خسائر فادحة في الزراعة وتضرر أكثر من

1- عبد الله محمد حسّون، مشكلة المياه ما بين العراق ودول الجوار والأثار الاقتصادية والسياسية الناجمة عنها دراسة في الجغرافيا الاقتصادية، مرجع سابق الذكر ،ص 119.

1.5 مليون إنسان يقطنون ضفاف نهر الفرات وقد تكررت هذه العملية في السنوات التي تلتها ولم تراعي تركيا حقوق العراق وسوريا ولم تنفع رسائل الطمأنة التي كانت تبعثها في إنهاء التوتر.

قناة شانلي أورفا:

يعد هذا المشروع من المشاريع المهمة لتركيا وقد بوشر بتنفيذه سنة 1978 و هو عبارة عن رابط بين سد اتاتورك ومناطق الري بطول 26.4 كم وقطر 7.5 م يبلغ تصريفها 328م^3/ثا.

وفي هذا الجدول بيان لتأثير سياسة ملئ سد اتاتورك سنة 1990 على تصريف نهر الفرات.

جدول33: يبين الانخفاض الكبير في تصريف نهر الفرات خلال ملء سد أتاتورك 1990.

المدة بالأيام	التصريف م/ثا	عدد الايام	إجمالي التدفق /مليار م^3
01 المدة التي سبقت التخزين 23-30/11/1989 1-31/12/1989 1-13/1/1990	625 818 740	8 31 13	0.432 2.190 0.831
المجموع		**54**	**3.452**
02 مدة التخزين 14-31/1/1990 1-12/2/1990	65 50	18 12	0.102 0.052
اجمالي المدة		**30**	**0.154**

المصدر: محمد آذار عبد خليفة، السياسة المائية التركية في نهر الفرات واثرها في العراق 1990–2005:
http://www.ircoedu.uobaghdad.edu.iq/uploads/42/2005.pdf (05.06.2013./ 00 :20)

مشروع جنوب شرق الأناضول : يطلق عليه باللغة الانجليزية The southeas Anatolio Développement Project أي مشروع تطوير جنوب شرق الأناضول(GAP).

وهو أحد أكثر المشروعات طموحا في تركيا وأحد أكبر المشاريع في العالم يتضمن إنشاء 22 سدا و19 محطة توليد للكهرباء بغية النهوض بمنطقة جنوب شرق الأناضول الفقيرة بالنسبة لباقي المناطق التركية والتي تسكنها الأكثرية الكردية المعارضة للحكومة التركية.

وتعتبر تركيا في إطار مشروع (الغاب) نهري الفرات ودجلة حوضا واحدا وقد بدأت فكرته في نهاية السبعينات رغم أن خطة إنشاء سد كيبان كانت قبل ذلك بكثير.

و يتألف المشروع من 13 سدا رئيسيا سبعة(7) منها على حوض الفرات وستة(6) على نهر دجلة مع سدود خزانات ثانوية.

وقد قدرت مجموع الأراضي الزراعية المروية في حوض الفرات ضمن مشروع الغاب بـــ 1.083 مليون هكتار وإنتاج لطاقة كهرومائية تبلغ 5350ميغاواط[1].

أما المشاريع على نهر دجلة فهي :

- **مشروع دجلة- كيرال كيزي**: وهو مشروع منفذ حيث يختزن سد دجلة 0.6 كم^3 أما كيرال كيزي فيخزن 1.9 كم^3.
- **مشروع باطمان:** بسعة تخزينية قدرها 1.8 كم^3 ومحطة كهربائية بسعة 198 ميغاواط.
- **مشروع باتمان -سلوان، ومشروع كازان:** يقع المشروع في محافظة امد ويهدف الى إرواء 213 ألف هكتار من الأراضي.
- حوض الكازان: قرب سد باطمان والذي يوفر المياه لري حوالي 64 ألف هكتار حيث من المخطط بناء سد لهذا الحوض بطاقة إستيعاب قدرها 0.5 كم^3 وبارتفاع قدره 170 متر [2].
- **مشروع الجزيرة:** وهو مشروع متعدد الأغراض ويتألف من سد الجزيرة بسعة خزنيه قدرها 0.36 كم^3 ومحطة كهربائية بسعة 240 ميغاواط / الساعة.

يقع قرب الحدود السورية التركية ويتضمن هذا المشروع مشاريع إرواء على سدود صغيرة ومشاريع إروائية (مشروع ري سلوبي- مشروع ري نسيبين-جزيرة) بمساحة تصل الى 102 ألف هكتار.

1- المنصور عبد العزيز شحادة، المسألة المائية في السياسة السورية اتجاه تركيا، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2000، ص 169.

2- فؤاد قاسم الأمير، الموازنة المائية في العراق وأزمة المياه في العالم، دار الغد، 2010، ص 159.

وهكذا فإنه لو تم إكمال تنفيذ مشاريع نهر دجلة ضمن مشروع الغاب ستبلغ الأراضي المروية في حوض دجلة 558 الف هكتار وسعات محطات التوليد 2215 ميغاواط، والسعات الخزنية لجميع السدود 23.85 كم^3 وهو ما سيؤثر في الحصة المائية للعراق تأثيرا كبيرا[1].

كما أن هناك خطط تكميلية لمشروع الغاب لإرواء ما يزيد عن 5000 هكتار من خلال انشاء سدود على رافد الزاب الكبير ضمن الأراضي التركية ومنها : مشروع "أعالي الزاب"، "سولون"، "جالديران"، "الهضبة العالية"، و"هكاري".

إن ضمن مشروع الغاب سد له بالغ التأثير في الحصة المائية العراقية وإنقاص الكمية المائية الواردة الى العراق مما يهدد بفقدان مزيد من الأراضي الصالحة للزراعة في العراق وتزايد ملوحة أنهاره إنه سد **اليسو(اليصو)**.

وهو سد وضع رئيس الوزراء التركي رجب طيب أردوغان حجر الأساس له عام 2006 وهو لحد الآن لم ينفذ بسبب الغلاف المالي الكبير الذي يحتاجه لكن تصر تركيا على إكماله، يقع هذا السد في منطقة دراغيجيتين على بعد 45 كم من الحدود السورية، يبلغ طول السد 1820 م وارتفاعه نحو 135 م بطاقة استيعابية كلية تصل الى 11.40 مليار م^3 من المتوقع أن تنتهي به الأشغال خلال الفترة الجارية، لهذا السد أثر بالغ حيث أنّ ملؤه سوف يخفض حصة العراق إلى 9.7 مليار م^3 عند الحدود التركية العراقية بينما وارد نهر دجلة الطبيعي عند الحدود هو 20.93 مليار م^3 [2].

أي سيأخذ هذا السد ما نسبته 47% من الإيراد السنوي لنهر دجلة، كما سيحرم السد 696000 هكتار من الأراضي الزراعية العراقية من المياه وسيزيد هذا السد من نسبة التلوث بسبب تدني تدفق المياه وكذا زيادة الملوحة وتهجير السكان المحيطين بالنهر في الأراضي العراقية.

وتشير التقارير إلى أن العراق بدون نقصان في الموارد المائية سوف يصاب بعجز مائي في حدود سنة 2040 يصل إلى (−30) مليار م^3 فكيف إذا تم فقده لـــ11 مليار م^3 بسبب سد اليسو

1- نفس المرجع، ص 160.

2- نوار جليل هاشم، سيناريوهات الصراع والتعاون على المياه بين العراق وتركيا بعد انشاء سد اليسو التركي على نهر دجلة، مجلة المستقبل العربي، العدد 359، يناير، 2009، مركز دراسات الوحدة العربية ، ص30 .

هذا إذا بقي استغلال العراق في حدود 42 مليار م^3 أما إذا ارتفع الاستغلال إلى 65 مليار م^3 فسوف يعاني عجزا بـــ(-55) مليارم^3 . [1]

كما أن أحد أبرز وأخطر المشاريع تهديدا للأمن المائي العراقي هو مشروع أنابيب السلام وهو مشروع من فكرة تروغوت أوزال رئيس الحكومة التركية ما بين 1984-1989 ورئيس جمهورية ما بين 1989-1993 ، وذلك في إطار البناء الاقليمي الجديد للقوة التركية، ويصب هذا المشروع في الإهتمام بنقل المياه إلى شبه الجزيرة العربية وإلى بلدان خليجية و إسرائيل، بدايات المشروع كانت في أواخر السبعينات لكن الطرح العملي جاء سنة 1987 من طرف تروغوت أوزال في إحدى زياراته إلى الولايات المتحدة الأمريكية [2] وقد حضي المشروع بدعم وتأييد الولايات المتحدة الامريكية وتبنت مؤسساتها البحثية المشروع ولعبت الباحثة الأمريكية جويس ستار joyce starr خبيرة المياه الأمريكية والمعروفة بتأييدها للمصالح المائية الإسرائيلية دورا فاعلا بالدفع بالمشروع ذلك أن إسرائيل ستكون من الدول الأساسية المستفيدة منه.

لقد أسس هذا المشروع لمفهوم تحويل المياه الى سلعة اقتصادية حيث كانت قبله إسرائيل تدعو الى تسعير المياه وقابليتها للبيع، وهو ما يجعله أحد المواضع التي تشكل خطرا كبيرا على الأمن المائي العراقي، ويشمل المشروع على أنبوبين أحدهما غربي يمر عبر سوريا ولبنان ثم إسرائيل بطول 2700 كم وقطر 4 متر، قدرت تكلفته سنة 1986 حوالي 8.5 مليار دولار يخطط أن يستفيد منه إلى 9 ملايين نسمة.

أما الأنبوب الخليجي فطوله 3900 كم وكلفة إتمامه 12.5 مليار دولار، حيث ترى تركيا بأن لها فائض مائيا يقدر بـــ16 مليار م^3 في نهر سيحان وجيحان ولها الحق في بيعها محاولة الإستفادة من عائدات ذلك في إتمام مشروع الغاب[3] ،من خلال بيع 6 ملايين م^3 يوميا في خطي أنابيب

1- نفس المرجع، ص 31.

2- هشام فوزي عبد العزيز، مشروع انابيب مياه السلام التركي والمواقف العربية 1987-1999، مجلة المنارة، المجلد 14، العدد 2، 2008، جامعة آل البيت، الأردن ، ص 253

.

3- أميرة اسماعيل العبيدي، اشكاليات السياسة المائية بين سوريا وتركيا، مجلة التربية والعلم، المجلد 17، العدد2، السنة 2012، جامعة بغداد ، العراق ، ص 65.

السلام وتدعى تركيا أن هذا المشروع هو مشروع لإحلال السلام في الشرق الاوسط في حين أن المصالح التركية هي ما تدفعها إلى تبني المشروع .

التعاون التركي –الإسرائيلي في مجال المياه:

لقد شغلت قضية المياه اهتمام المسئولين الأتراك والإسرائيليين، ففي الزيارة التي قام بها وزير الخارجية الإسرائيلي الأسبق شمعون بيريز إلى تركيا عام 1991 تم بحث قضايا عديدة منها قضية المياه كما أن مشاركة تركيا في مؤتمر فيينا 1992 بشأن المياه كانت فرصة لتأكيد ضرورة ربط المياه بفرص تحقيق التسوية في الشرق الأوسط.

وقد عبر المسئولون الأتراك عن اهتمامهم بمشروع أنابيب السلام أمام منظمة المؤتمر الاسلامي سنة 1991 حيث قال وزير خارجيتها :" ... **إن إسرائيل ستستفيد أيضا من هذا المشروع كما بالإمكان تسميته مشروع السلام**".[1]

وفي أيار/مايو 1993 قام وفد إسرائيلي يتشكل من 20 عضواً بزيارة تركيا للإطلاع على ميادين العمل، والإستثمار في مشروع جنوب شرق الأناضول، كما زار الوفد سد أتاتورك ونفقي شانلي – أورفا

كما أنه في عام 1994 زار الرئيس الإسرائيلي عايزرا وايزمن سد أتاتورك في تركيا الذي يحجز المياه عن سورية والعراق ولم يُخف شعوره بالغبطة والسرور، وهو يلتفت إلى المسئولين الأتراك ليقول لهم: **« إن مستقبل الشرق الأوسط يتوقف على التعاون التركي– الإسرائيلي »**

وفي السياق ذاته قال السفير الإسرائيلي في تركيا زفي أيلبيليغ خلال شهر نيسان/ أبريل 1996:**" إن الإقتصادين التركي والإسرائيلي يكمل أحدهما الآخر، فتركيا لديها ما يمكن أن تستهلكه إسرائيل في مقابل حصول الأولى على أشياء تملكها إسرائيل معتبراً تركيا لديها أرض وماء وإسرائيل لديها تكنولوجيا زراعية متطورة"** [2]

إن هذا التوافق الاسرائيلي التركي تمليه المصلحة القومية لكل بلد على حساب حقوق ومصلحة العراق في مياه دجلة والفرات وروافدهما، فإسرائيل والبنك الدولي هما من يدعوان الى تسعير

1- ابتهال محمد رضا داوود، مشكلة المياه في الوطن العربي(تركيا، سوريا، العراق) ، مجلة الدراسات دولية، العدد 38 ،2008 ، جامعة بغداد، العراق، ص 114

2-- يوسف إبراهيم الجهماني ، ثرثرة فوق المياه تركيا سوريا العراق إسرائيل ، مجلة الفكر السياسي ، العدد 8 ، شتاء 2000 ، سوريا ، ص 229

المياه لكن هذه الدعوة ليست بريئة ذلك أن هذا الأمر يجعل المياه سلعة اقتصادية تباع مثل النفط وهذا يتنافى مع كونها في الأصل حاجة إنسانية وهكذا التقت مصلحة إسرائيل في شراء المياه لتواصل توسعها السكاني والغذائي مع مصلحة تركيا في جني عائدات تعوض بها الشحة في النفط، وهذا الأمر في غير مصلحة العراق الذي سوف تتناقص مصادره المائية إضافة إلى اضطراره إلى شراء المياه مثل اسرائيل في حين هو لديه نهرين دوليين يمدان حاجاته.

ولهذا تطالب إسرائيل دوما بأن تكون تركيا طرف في المفاوضات المتعددة الأطراف وأن تكون المفاوضات فوق الأراضي التركية.

كما أن اسرائيل تشتري المياه من تركيا على حساب الحقوق العراقية عن طريق توريد مياه في بالونات عملاقة تجر عبر البحر من تركيا إلى إسرائيل سعة كل بالون 1.8 مليون م^3 ، وتبلغ تكلفة استيراده 35 سنتا للم^3 وبهذا فان شراء المياه من تركيا أحسن من تحلية مياه البحر في اسرائيل، وهذا عن طريق المشاركة الفنية والعلمية في إنجاز مشاريع الإرواء التركية مقابل الاستفادة من مياه تركيا بعد أن تحبس 80% من مياه الفرات و40% من مياه دجلة عن العراق وسوريا[1].

وما يثبت الاضطلاع الكبير الاسرائيلي بإكمال مشاريع الغاب في تركيا انضمامها الى الدائنين والمستثمرين في هذا المشروع الى جانب سويسرا وألمانيا وكندا والولايات المتحدة الأمريكية، ففي سنة 2000 قدم إيهود باراك الوزير الأول في الحكومة الاسرائيلية اهتمام بلاده بجزء من 6 مشاريع إروائية ضمن مشروع الغاب في اطار التعاون بين انقرة ومركز التعاون الدولي في وزارة الخارجية الإسرائيلية وأفاد أن الدعم المالي الإسرائيلي لمختلف المشاريع سيكون بحدود 120 ألف دولار.[2]

1- عبد الناصر محمد سرور، التعاون الإسرائيلي التركي في السياسة المائية خلال عقد التسعينات، مجلة الجامعة الإسلامية(غزة)، سلسلة الدراسات الإنسانية، المجلد 16، العدد1، 2008، غزة، ص 192.

2 –Mohamed el Battiui, la gestion de L'eau au Moyen-Orient, op.cit, p 212.

السياسة المائية الإيرانية ودورها في الأزمة المائية العراقية:

هناك العديد من الأنهار المشتركة العابرة للحدود بين العراق وإيران تبلغ حوالي 25 نهرا (أنهار صغيرة تشكل روافد) أكبرها هو نهر الكارون ومن هذه الأنهار:

– الزاب الأصغر ينبع من إيران مساحته 21.475 كم^2 74% منها في العراق وهذا النهر مجهز بسد إيراني هو سد دوكان بسعة 7.17 كم^3.

– نهر ديالي ينبع من إيران ويمتد مسافة 31.896 كم^2 75% منه في الأراضي العراقية يرفد نهر دجلة و هو مجهز بسد ديربندي خان الإيراني.

– أنهر الطيب ودويرج والشهابي تنبع من إيران وترفد نهر دجلة.

– نهر الكرخة مجراه الرئيسي في إيران يأتي للعراق بحوالي 6.3 كم^2 سنويا لاسيما إلى هور الحريزة خلال موسم الفيضانات والى نهر دجلة موسم الجفاف.

هذا بالإضافة الى أنهار منطقة السليمانية العراقية منها نهر بناوة ، باني، فزجلة وزراوة. وكذلك أنهار منطقة واسط وهما نهر كنجاياجم ونهر جنكيلات، وأنهار منطقة ميسان وشط العرب التي تأتي بـــ 27 مليار م^3 وهي كمية تفوق ما يتلقاه شط العرب من إلتقاء دجلة والفرات، وتقيم إيران على نهر الكارون عدة سدود، وقد كانت مياه شط العرب ومياه الكارون أحد أسباب الحرب العراقية الايرانية.[1]

وتقوم إيران بممارسات ضمن سياستها المائية تضر بالمصالح العراقية حيث قامت سنة 1951 بشق قناة من نهر الوند دون موافقة العراق لإرواء أراضي زراعية هذه القناة تحصل على 60% من المياه المتدفقة بنهر الوند وبهذا إنخفض الوارد المائي لهذا النهر عند قرية (كالي باز) العراقية من 5 م^3/ثا إلى 2م^3/ثا، ورغم إحتجاج العراق في سنة 1953 وسنة 1954 بمذكرتين إلا أن إيران واصلت تحويل مياه نهر الوند.

كما تقوم ايران بتحويل وسحب مياه نهر(كنجان جم) بإقامة سد ترابي وسط النهر أما مياه نهر وادي كنكير التي يبلغ تصريفها عند الحدود العراقية قرب فضاء مندلي 280 م^3/ثا فتسحبها إيران

1– عبد المالك خلف التميمي، المياه العربية التحدي والاستجابة، مرجع سابق الذكر، ص 141.

وتطرح فيها بقايا المياه الزراعية مما رفع التلوث الى 2500 جزء بالمليون في مياهه عند الطرف العراقي.[1]

وهكذا تقيم إيران أهم السدود على أكبر نهر مشترك مع العراق وهو نهر كارون والذي يصل تصريفه عند شط العرب أكثر من 25 مليار م^3 وقد سيطرت إيران على النهر وروافده منذ 1962 وشيدت العديد من السدود منها سد (محمد رضا بهلولي)، وتعرض إيران مياه نهر كارون للبيع سرا الى الكويت وقطر عن طريق انابيب تمر تحت الخليج وإن هذه السلوكيات الإيرانية كان لها الأثر البالغ في تراجع الموارد المائية العراقية مما جعل وارد دجلة يتدنى بـــ 60% وأصبحت أراضي شمال العراق جافة و هكذا تواصل إيران إقامة السدود وحجب المياه عن العراق رغم توقيعها مع العراق لاتفاقيات مائية هي:

- **بروتوكول القسطنطينية 1913** بين الدولة العثمانية وإيران حول حقوق إيران في شط العرب وحقوق الملاحة بينها وبين العراق فيه ، إلا أنه سنة 1969 ألغى الشاه الإيراني هذه الإتفاقية.
- **اتفاقية 1937** بعد عرض النزاع على عصبة الأمم إستنادا إلى بروتوكول القسطنطينية.
- **اتفاقية الجزائر سنة 1975** والتي تنص على مناصفة إيران والعراق لشط العرب ألغاه العراق إبان إندلاع الحرب العراقية الإيرانية.[2]

وهكذا فان إيران التي تساهم بـــ12% في منابع دجلة تؤثر سياستها المائية تأثيرا بالغا في موارد المياه العراقية في نهر دجلة وكذا في الأنهار الأخرى التي تروي أراضيه المجاورة لإيران.

السياسة المائية السورية ودورها في الأزمة المائية العراقية:

يبلغ متوسط هطول الأمطار ما بين 600 و 1600 ملم على الساحل السوري وبين 300 و600 في وسط البلاد: حلب، حمص، حماة، وتصل الأمطار إلى 800 ملم في المناطق الجنوبية للبلاد وتورد الأمطار إلى سوريا سنويا حوالي 46.6 مليار م^3.

1- عبد الله حسون محمد، مشكلة المياه ما بين العراق ودول الجوار والآثار الاقتصادية والسياسية الناجمة عنها ، مرجع سابق الذكر ، ص ص 113-114.

2- صباح محمود محمد، السياسات المائية في الشرق الأوسط، مرجع سابق الذكر، ص 245.

أما المياه السطحية في سوريا فتتمثل في شبكة الأنهار التي تتخللها وضمنها نهر الفرات الذي ينبع من تركيا ويصب في العراق، ويقدر متوسط الإيرادات المائية السورية من الأنهار بنحو (5.8 الى 9.3) مليار م^3 وقد بلغ متوسط الموارد المائية السورية عام 2000 حوالي 60.1 مليار م^3.[1]

وتقدر الإحتياجات الزراعية في سوريا بـــ 12.1 مليار م^3 سنة 2000 ويتوقع إرتفاعها الى 22.45 مليار م^3 سنة 2025 أما الطلب المنزلي في سنة 2000 قدر بـــ 1 مليار م^3 وسيزداد سنة 2025 إلى 2مليار م^3، ومع تطور الصناعة في سوريا تطلبت سنة 2000 : 1 مليار م^3 من المياه ويتوقع ارتفاع الرقم إلى 2.7 مليار م^3 سنة 2025.

رغم بلاغة هذه الأرقام إلا أن الحكومة السورية لا تلبث تؤكد على وجود مشكلة مائية لديها وترى في السلوك التركي المائي سببا لذلك إلا أن العديد من الباحثين يرون في سوء تسيير المنشآت المائية السورية وإنجازها سببا كبيرا في أزمتها المائية مما حدى بهذه الدولة الى إتباع سياسة مائية لتعويض هذا العجز لكن هذه السياسة تضر بالوارد السنوي للعراق من المياه.

إن سياسة بناء السدود والمشاريع الإروائية في سوريا تحركها الحاجة إلى أمن غذائي وعلى هذا قامت السياسية السورية ببناء العديد من السدود على النهر الدولي الفرات بغية التوسع في الأراضي الزراعية وكانت لها العديد من الانجازات منها:

- **سد الطبقة(الثورة):** وقد تم إنجازه بواسطة تمويل سوفيتي سنة 1973 وكان الهدف منه ري 644000 هكتار من الأراضي التي تعاني التملح في منطقة الطبقة، والطاقة الاستيعابية للسد هي 12 مليار م^3 ينتج طاقة كهرومائية بقيمة 800 إلى 1100 ميغاواط/الساعة.[2]

إلا أن التسيير الجيد لهذا السد غائب وبذلك فان سوريا تحبس هذه الكمية الهائلة من المياه عن العراق لتضيع في التبخر والتلوث فملئ سد الطبقة في سوريا حتى 1975 وملئ سد كيبان في تركيا أنقص المياه الواردة إلى العراق بـــ 25% .

كما تقيم سوريا مشاريع هامة على نهر الفرات وروافده الخابور والساجور والبليخ.

1- داليا إسماعيل محمد، المياه والعلاقات الدولية، مرجع سابق الذكر، ص 29.

2 -Mohamed Elbattiui, la gestion de L'eau au Moyen-Orient. op.cit., p 206.

- **سد البعث:** يقع هذا السد على بعد 17 كم عن سد الطبقة والهدف منه تنظيم جريان المياه التي غيرت من سد الطبقة وتقليل تذبذب منسوب المياه في النهر الى نصف المتر والاستفادة من مياه خزان السد في توليد الكهرباء وتقدر بنحو 375 مليون كيلوواط/ساعة في السنة.[1]
- **سد تشرين:** يبعد عن حلب 125 كم، وهو سد ترابي طوله 1500 متر وعرضه بالقاعدة 290 متر وبالأعلى 20 متر، وارتفاعه 40 متر، ومساحة بحيرته التخزينية 116 كم^2 وسعة تخزينها حوالي 2 مليار م^3، وهدفه الأساسي توليد الكهرباء بطاقة 630 ميغاواط/ الساعة.[2]

-**سد الحسكة:** أنشأت سوريا سدين صغيرين على أحد روافد نهر الخابور هما سد الحسكة الشرقي وسد الحسكة الغربي، وهما سدان ترابيان سعتهما التخزينية 320 مليون م^3 وهدفها إرواء بعض المساحات الزراعية في المنطقة ومساحة السدين 15 كم^2. [3]

- **السد التنظيمي:** الغرض من السد هو إعادة تنظيم إطلاق مياه سد البعث وقت الحاجة وتوليد الطاقة الكهربائية بسعة 90 مليون كم^3، وحجم الخزن الميت منه 65 مليون م^3 وتنتج محطة كهربائية نحو 323 مليون كيلوواط /ساعة.

إن هذه السياسة المائية السورية أدت إلى تراجع واردات الفرات وعلى هذا إنطلقت المواقف العراقية من الحقوق المكتسبة تاريخيا وطالب بحصة من المياه تصل إلى 18 مليار م^3 ولجأ إلى التهديد بالقوة العسكرية للحصول على حصته المائية.

و قد أجريت العديد من الاتفاقيات حول مياه الفرات بين سوريا والعراق وهي:[4]

- **معاهدة بين الدولتين المنتدبتين بريطانيا وفرنسا في 17-04-1920:** تنص على تشكيل لجنة لدراسة أي مشروع سوري قد يؤدي إلى نقص في مياه الفرات بدرجة كبيرة عند دخول حدود العراق.

1- رمزي سلامة، مشكلة المياه في الوطن العربي ، مرجع سابق الذكر، ص 105.

2- داليا اسماعيل محمد، المياه والعلاقات الدولية، مرجع سابق الذكر، ص 130.

3- علي جبار عبد الله الجحيشي، التحديات التي تواجه الأمن المائي العراقي في ضل السياسة المائية التركية والسورية ، مرجع سابق الذكر، ص 168.

4- داليا اسماعيل محمد، المياه والعلاقات الدولية، مرجع سابق الدكر، ص 49.

- **اتفاق سوري عراقي بتاريخ 17-04-1989:** ينص على تقاسم الوارد من مياه نهر الفرات على الحدود السورية التركية المشتركة بنسبة 58% للعراق 42% لسوريا بعد أن أبرمت تركيا مع سوريا اتفاقا بإبقاء 500 م^3/ثا على مدار السنة تصريفا لنهر الفرات عند دخول حدود سوريا.
- **-اتفاق نصب محطة ضخ سورية على نهر دجلة في 2002:** ينص على سحب سوريا لكمية مياه قدرها 1,250 مليار م^3 سنويا من أسفل نهر الخابور وتعويض الكمية للعراق بزيادة كمية مياه الفرات.

رغم هذه الإتفاقات إلا أن العراق في وقت سابق وصل الى حد حشد جيشه مع حدود سوريا في سبيل إعاقة تواصل حجب مياه الفرات من طرف سوريا وكان يطالب بحصة 18 مليار م^3 سنويا إلا أن الصلابة في المواقف حالت دون تطبيق هذه المطالب ورغم خفض العراق لمطالبه إلى 13 مليار م^3 سنويا إلا أن سوريا رفضت هذا الطلب وتوترت العلاقات سنة 1975 حينما طالب العراق بتمرير 500 م^3 /ثا ،ولم تحل الأمور إلا بعد تدخل الجامعة العربية وتوسط السعودية حيث أطلقت سوريا حين ذلك 450 م^3/ ثا ، وقد كانت تركيا المستفيد الأكبر من الخلاف العراقي السوري حيث واصلت إنشاء مشاريع الغاب وملئ سد اتاتورك.[1]

وعليه فان خطة سوريا لاستصلاح أراضي تبلغ 5456.5 هكتار حتى سنة 2010 تلزمها استخدام 9,68 مليار م^3 من مياه حوض الفرات وبذلك فإن هذا السلوك له بالغ التأثير في الأزمة المائية العراقية.

وستخفض المشروعات المائية التركية والسورية وارد العراق من مياه الفرات إلى حدود 9 مليارم^3 في سنة مع تردي كبير في النوعية ورغم توافق سوريا والعراق وتركيا في أبريل 2008 على إنشاء معهد للمياه يضم 18 خبير في المياه من كل بلد للعمل على حل المشاكل المتصلة بالمياه بين البلدان الثلاثة من أجل الاستخدام المنصف والعادل والفعال للأحواض المائية المشتركة، إلا أن العراق يبقى هو البلد الأكثر تضررا من حبس مياه الأنهار المشتركة خاصة الفرات ودجلة

1- منذر خدام، الأمن المائي العربي الواقع والتحديات ، مرجع سابق الذكر، ص ص 228-230.

لأنه يشكل دولة مصب أسفل النهر، ولأنه وقع بين ثلاث دول تشكل له عداوة وتستأثر بالمياه التي تنبع منها أو تجري فيها إنها تركيا إيران وسوريا .

المطلب الثاني: أسباب الأزمة المائية المصرية.

لقد شكلت العديد من المتغيرات والتحديات وجه الأزمة المائية في مصر حيث أن هاته الأخيرة إنتقلت من مرحلة الوفرة المائية لسنوات 1948 إلى الكفاية المائية بحلول سنوات 1960 إلا أنها منذ سنة 1996 تشهد حالة من الندرة المائية ويتوقع لها بحول سنة 2025 أن تكون في حالة عجز مائي يصل إلى حدود (-) 49 مليار م^3 مما سيضع قيودا على التنمية في مصر بكل جوانبها.

و تنقسم أسباب الأزمة المائية في مصر إلى مجموعتين رئيسيتين هما:

-الأسباب الطبيعية الداخلية والمتمثلة في الجفاف، الهدر والتلوث وسوء الاستخدام.

- الأسباب الخارجية فتتمثل في العلاقات والمطامع الجيوبولتيكية لدول الجوار المائي والأطراف الخارجية الأخرى خاصة الولايات المتحدة و البنك الدولي .

I- الأسباب الطبيعية والداخلية:

يمثل **الجفاف** أحد الأسباب الأولى لأزمة وشحة المياه في مصر، و ذلك يعود إلى الموقع الجغرافي لهاته الأخيرة حيث تقع مصر ضمن الحزام الجاف وشبه الجاف ولا تتجاوز الأمطار في سواحلها الشمالية 200 ملم وضمن التغيرات المناخية التي تحدث بسبب زيادة حرارة الأرض وزيادة انبعاث ثاني أكسيد الكربون، وعليه فإن متغير الجفاف أثر تأثيرا بالغا في الموارد المائية المصرية حيث أن بحيرة ناصر وحدها تفقد 10 مليارم^3 سنويا بسبب التبخر، كما أن تساقط الأمطار سوف يتراجع بنسبة 40-60% على المنابع الرئيسية لنهر النيل مما يضع الموارد المصرية في حرج.

كما يزيد الجفاف من تدهور نوعية المياه في مصر بسبب تزايد ملوحتها نتيجة تناقص تغذيتها نظرا لتناقص الأمطار وتناقص وارد نهر النيل[1].

كما يمثل ثبات الموارد وتزايد الاحتياجات سببا أخر للأزمة المائية في مصر وهذا بسبب التزايد السكاني حيث يزداد السكان في مصر بنسبة 2.5% ، وهو ما يضاعف من الأزمة المائية حيث تتزايد الحاجات المصرية للغذاء (الإنتاج الزراعي) والإستهلاك الفردي من المياه في ظل محدودية الموارد المائية التي في أحسن الأحوال تقدر ب70 مليار م^{3}مما يجعل مصر تعيش حالة ندرة مائية إذا لم تبحث عن تنمية للموارد المائية سوف تنتقل إلى مرحلة العجز المائي الحاد.

الهدر: لا يزال المواطن المصري يعتبر نفسه أنه لن يعيش في أزمة مائية طالما النيل لا يزال يجري في مصر، لكن الواقع أن الإستخدام الجائر للمياه في مصر يهدد حصة الفرد المصري منها إذ ستنخفض الحصة بحلول 2025 إلى ما دون 500 م^3/السنة للفرد وهو نقص حاد في المياه وذلك يعود إلى:

- غياب الإدارة المتكاملة للمياه في مصر حيث أن ضعف الأسعار سبب حالة من الجور في إستخدام المياه مما أدى لتبذيرها فالمياه المجانية هي مياه ضائعة، حيث أن الاستخدامات المنزلية تأخذ قسطا كبيرا من المياه عن طريق التبذير، كما أن فواقد المياه في الزراعة المصرية هي سبب رئيسي في أزمة المياه حيث تصل فقط نسبة الكفاءة إلى 50% أي أنه مع كل مليار م^3 تستخدم للري والاستخدام المنزلي فإن 500 مليون م^3 تضيع ولا يستفاد منها، كما تستأثر الزراعة في مصر بأكثر من 59 مليار م^3 سنويا دون أن تساهم في الدخل القومي إلا بـــ20% ، وهو ما يطرح مشكلة الكفاءة فالفدان الواحد من الأراضي المصرية يستهلك 6088 م^3 من المياه، وبهذا فإن سوء الاستخدام للموارد المائية هو سبب رئيسي في الأزمة المائية المصرية[2].

1- منال البطران، أثر تغيير المناخ على مصر وبخاصة على الهجرة الداخلية والخارجية، مؤتمر تغيير المناخ وآثاره على مصر،2-3 نوفمبر، 2009، القاهرة، ص ص.10-11.
http://www.pidegypt.org/download/climate%20changes/El-Batran-Final%20Paper%2011.pdf
(29.12.2013 /13:26)

2- حسن بكر، حروب المياه في الشرق الأوسط الجديد، مرجع سابق الذكر، ص 97.

وبذلك فإن حصة مصر يضيع الثلث منها في التبخر والضائع من المياه المستخدمة نظرا لعدم إلتزام الفلاح بمواعيد الزراعة (زراعة الأرز وقصب السكر في فصل الشحة) وكذلك عدم التعاون بين الفلاحين والحكومة في تحديد مسؤولية ضياع المياه.

التلوث: يمثل التلوث مدخلا آخر لتفسير تناقص المياه في مصر حيث يعتبر نهر النيل مثالا لتلوث الأنهار في الوطن العربي، وتتزايد نسبة التلوث في بحيرة ناصر نتيجة تزايد حمل الفروع النهرية للملوثات العضوية والذائبة إلى نهر النيل الأعظم الذي يشق مصر، ويؤثر التلوث في المياه المصرية من خلال نوعية المياه الموجهة للاستخدام المنزلي حيث تتناقص جودتها بإستمرار نظرا لعجز محطات التنقية عن معالجتها لتزايد الملوثات، كما تتسمم و تتلوث الثروة السمكية الموجودة في مياه النيل وهذا بسبب عدم الحرص الحكومي على تقنين وتنظيم رمي الملوثات في نهر النيل، حيث يوجد أكثر من 80 مصنع ألمونيوم تلقي كلها بقايا العمل في مياه النيل[1]، كما يلقي في مصر 50% من المخلفات السائلة الناتجة عن الصرف الصناعي في نهر النيل حيث يدخله كل سنة أكثر من 500 مليون م^3 من عوادم المصانع الحاملة للسموم ومصانع الديزل وتكرير النفط كما يرد إلى النيل عدة مليارات سنويا من مياه الصرف الصحي غير المعالج ومياه الصرف الزراعي مما ترك أثرا كبيرا في نوعية المياه[2].

وهذا بالإضافة إلى الحشائش التي تنمو في نهر النيل والتي تعيق الملاحة فيه(زهرة وردة النيل).

إن كل هذا كان إستعراض للأسباب الداخلية للأزمة المائية المصرية و سوف نعالج الآن الأسباب الخارجية والأطماع الجيوبولتيكية بمياه نهر النيل والتي إنعكست بأزمة في مصر، وهذه الأسباب الخارجية متعددة الأبعاد فهناك بعد إفريقي متمثل في العلاقات المصرية مع السودان الجار العربي والجار المائي الأول، وهناك العلاقات مع دول أعالي النيل خاصة أوغندا، تنزانيا، إثيوبيا، لكن هاته الأخيرة لها الدور الأكبر في الأطماع بمياه النيل لأنها تتحكم بـــ85% من واردات النيل إضافة إلى الدور الخارجي لإسرائيل وتعاونها مع الدول الإفريقية وبخاصة إثيوبيا، إضافة لدور الولايات المتحدة الأمريكية.

2- يحي الفرحان و موسى سمحة و عبد الفتاح لطفي، البيئة والموارد والسكان في الوطن العربي، الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات، القاهرة ،2011 ، ص245.

2- محمد زنبوعه، الأمن المائي العربي، مرجع سابق الذكر، ص 183.

وقبل البحث في دور دول الجوار وعلاقتها بأزمة المياه في مصر نستعرض الإتفاقيات المنظمة لاستغلال نهر النيل بين الدول المتشاطئة له مع مصر وهي تمثل الأساس الذي ترفضه الدول الأخرى مسببة لمصر أزمة مائية وهذه الاتفاقيات هي:

1- **إتفاقية أديس أبابا 1902:** أبرمت بريطانيا بالنيابة عن مصر والسودان إتفاق مع إثيوبيا تعهدت إثيوبيا بمقتضاه بعدم القيام بأية أعمال على النيل الأزرق أو بحيرة تانا أو السوباط تؤدي إلى التأثير في مياه النيل إلا بعد موافقة الحكومة البريطانية والسودان [1].

2- **إتفاقية عام 1906:** بين بريطانيا ممثلة السودان والكونغو تلتزم فيه الكونغو بمقتضاها بعدم إقامة أية إنشاءات بالقرب من أو على نهر السمليكي وتانجو ، من شأنها تقليل المياه التي تصب في بحيرة ألبرت بدون موافقة السودان.

3- **إتفاقية عام 1925:** بين ايطاليا وبريطانيا يتضمن اعتراف ايطاليا بالحق المسبق لمصر والسودان في مياه النيل الأزرق والأبيض.

4- **إتفاقية عام 1929:** بين بريطانيا المستعمرة ل(أوغندا، تنزانيا، كينيا) مع الحكومة المصرية يتضمن إقرار دول الحوض بحصة مصر المكتسبة من مياه النيل وإن لمصر حق الإعتراض (حق النقض) في حال إنشاء هذه الدول مشروعات مائية دون الرجوع إليها وموافقتها وتنظم تلك الاتفاقية العلاقة مع دول الهضبة الاستوائية وبها بنود تنظم العلاقة المائية بين مصر والسودان وبهذا فقد تضمنت الاتفاقية:

- زيادة المياه المستخدمة بالسودان دون الإضرار بحصة مصر.

- ألا تقام أية مشروعات على منابع أو روافد النيل من طرف السودان أو الدول المنبع بما يؤثر في المياه الواردة إلى مصر.

- تقدم جميع التسهيلات للحكومة المصرية لعمل الدراسات والبحوث المائية في السودان ويمكنها عمل مشروعات مائية هناك لزيادة مياه النيل لمصلحة مصر بالتوافق مع السلطات المحلية السودانية [2].

1- محمد صادق إسماعيل، المياه العربية وحروب المستقبل، مرجع سابق الذكر، ص 83.

2- محمد صادق إسماعيل ، نفس المرجع، ص ص 84-85.

5- إتفاقية إنشاء سد أوين بأوغندا: بدأت المفاوضات حول هذه الاتفاقية في مارس 1948 وأولى المذكرات المتبادلة في يناير 1949 وآخرها في 5 يناير 1953 وتتعلق بإنشاء شلالات أوين عند مخرج بحيرة فيكتوريا بغرض توليد الطاقة الكهربائية وكذلك لأغراض التخزين في بحيرة فيكتوريا لصالح كل من مصر والسودان ووافقت الحكومة المصرية على إنشاء السد وبمراقبة مهندسين لها للعمليات[1].

6- إتفاقية نهر النيل عام 1959:[2] وقد عقدت هذه الإتفاقية في 8 نوفمبر 1959 بين حكومتي مصر والسودان وتضمنت:

- الحقوق المكتسبة لمصر والسودان.
- مشروعات ضبط مياه نهر النيل وتوزيع فوائدها.
- مشروعات إستغلال المياه الضائعة في حوض النيل (مشروع قناة جونجلي فيما بعد).
- التعاون الفني بين مصر والسودان.

وبذلك فقد تحقق لمصر حق مكتسب قدره 48 مليارم^3 دون الفوائد المكتسبة من مشروعات ضبط النهر و4 مليارم^3 مكتسبة للسودان دون فوائد مشروعات ضبط النهر، وبعد إقامة مشاريع للضبط والإستفادة ارتفعت حصة مصر إلى 55.5 مليار م^3 تصريف سنوي عند أسوان (السد العالي) و 18.5 مليار م^3 للسودان،هذا مع التفاهم بين الحكومتين المصرية والسودانية على دفع مصر لمبلغ قدره 15 مليون جنيه تعويضا عن الخسائر التي تسببت بها بحيرة ناصر كما تم الإتفاق على مشروعات الاستفادة من الضائع من المياه عند بحر الغزال وبحر السوباط وروافدهما ومجرى النيل الأبيض على أن تكون الحصة من المشاريع مناصفة بينهما.

لقد لامت إثيوبيا السودان على هذه الاتفاقية ويعود سبب الأزمة المائية المصرية إلى عدم قبول واعتراف الدول الإفريقية المتشاطئة لنهر النيل بهذه الاتفاقيات خاصة اتفاقية 1959 و1929.

1- حسن بالعيد سالم الفيتوري، أزمة المياه وانعكاساتها في العلاقات الدولية المعاصرة، مرجع سابق الذكر، ص 183.

2- رمزي سلامة، مشكلة المياه العربية احتمالات الصراع والتسوية، مرجع سابق الذكر، ص ص72-73.

7- اتفاقية 1991: بين مصر وأوغندا وقعها الرئيسين المصري حسني مبارك والرئيس الأوغندي موسيفيني مما ورد فيها احترام أوغندا لما ورد في إتفاقية إنشاء سد أوين 1953 وتتعهد أوغندا بالتعاون مع مصر في السياسة التنظيمية لبحيرة فيكتوريا.

إضافة إلى هذه الاتفاقيات المنظمة لاستخدام مياه النيل وإنشاء المشاريع المائية على مجراه فلقد كان لدول حوض النيل مع مصر آليات جديدة للتعاون الإقليمي تمثلت في:[1]

- **هيأة مياه النيل:** وقد نشأت في ظل اتفاقية مصر والسودان لعام 1959.

- **مشروع الهيدروميت 1967:** وتعنى بالدراسات المائية والإرصاد الجوي لحوض البحيرات الاستوائية ضم 5 دول هي: مصر، كينيا، تنزانيا، أوغندا والسودان.

- **مجموعة هيئة الأندوغو:** وتعني الإخاء باللغة السواحلية بناء على اقتراح مصري وتأييد سوداني سنة 1983 وتمثل الهدف الأساسي لها في الإسهام كمنتدى دولي في تبادل وجهات النظر والمعلومات استنادا إلى فكرة مفادها أن مصر والسودان في حاجة إلى المياه في حين دول أعلى النيل ليست في حاجة إلى المياه ولذلك تعطي مصر دول أعالي النيل الطاقة النظيفة بمبالغ زهيدة مقابل المياه لمصر والسودان، وتضم هذه الهيئة كل دول الحوض ماعدا كينيا وإثيوبيا اللتان لهما عضوية مراقب.[2]

- **تجمع التيكونيل:** وهو تجمع للتعاون الفني بين دول الحوض للتنمية وحماية البيئة أنشأ عام 1992 بمشاركة 6 دول هي: مصر، السودان، أوغندا، رواندا، الكونغو الديمقراطية ، بوروندي .

المكتب الفني الإقليمي للنيل الشرقي(الأنترو): هو مكتب إقليمي تم تأسيسه سنة 2001 بالإتفاق بين كل من مصر والسودان وإثيوبيا لبحث المشروعات المائية المشتركة في حوض النيل الشرقي.

العلاقات المصرية مع السودان: يقدر استخدام المياه في السودان بـــ 19 مليار م^3 ونظرا للمقومات الزراعية الموجودة بها فإن السودان بحاجة إلى زيادة كميات المياه للتوسيع في الزراعة وهو ما سيؤثر في الحصة المائية لمصر، لكن الدبلوماسية المصرية إستطاعت خلق توافق مصري سوداني في التفاهم حول الحصص المائية بينهما، لكن العلاقة السياسية مع السودان شهدت حادثين

1- محمد صادق إسماعيل، المياه العربية وحروب المستقبل، مرجع سابق الذكر، ص 91.

2- محمود زنبوعه، الأمن المائي العربي، مرجع سابق الذكر، ص 187.

رئيسيين كان لهما أثر بارز في تحديد حصة مياه مصر في النيل، السبب الأول هو التوتر الذي شاب العلاقة المصرية السودانية حين رفع الرئيس عبد الله خليل بعد إستقلال السودان مستوى التخزين خلف خزان سنار مخالفا إتفاقية 1929 وقال بأنه غير ملزم بإتفاقية 1929 حيث أصابت هذه الخطوة الزراعة المصرية بضرر بالغ بسبب نقص المياه.

أما السبب الثاني فرغم توقيع إتفاقية 1959 التي تحدد إقتسام المياه الداخلة إلى مصر عند بحيرة ناصر المقدرة بـــ 84 مليار م^3 بين مصر والسودان بـــ 55.5 مليار م^3 و 18.5 مليار م^3 على التوالي إلا أنه بعد الإنقلاب العسكري في السودان سنة 1989 توجه السودان إلى توثيق العلاقات مع إثيوبيا وإريتيريا، [1] مما جعل بوادر أزمة مائية لمصر تظهر خاصة بعد مصادرة منشآت وزارة الري المصرية بالسودان وكان هناك إتهام سوداني بأنّ مصر استولت على حقوق السودان المائية وكادت المواجهة تحدث بين البلدين حين ثبت تورط أجهزة مخابرات سودانية في محاولة اغتيال حسني مبارك في أديس أبابا، لكن العلاقات عادت إلى مجراها بعد ذلك لكن الحرب الأهلية في السودان التي يحاول فيها الجنوب الإستقلال والتي تعارض مصرا تماما هذه الفكرة قد جعلت من العلاقات المصرية السودانية تعود إلى التحالف بعد إنفصال الجنوب لأن درجة التهديد لأمنهما المائي أصبحت متساوية بعدما كان السودان تجمعه إتفاق مع إثيوبيا حول تنمية مياه النيل الأزرق وبهذا فإن التقلبات في السياسة السودانية سببت لمصر قلقا حول الاستقرار المائي الذي ضنت أنها حققته بمقتضى اتفاقية 1959.

دور دول أعالي النيل في أزمة المياه المصرية:

تنقسم مواقف دول أعالي النيل إلى إتجاهين: دول ترفض رفضا قاطعا للاتفاقيات السابقة، ودول تعطي رأيا بأن العمل الجماعي لاستخدام مياه النيل هو الأفضل، المجموعة الأولى تضم كل من (أوغندا، تنزانيا، كينيا، أثيوبيا)، أما المجموعة الثانية فهي (رواندا، بوروندي، اريتريا والكونغو) ولذلك فإن السياسة المائية للمجموعة الأولى وتطلعاتها التنموية التي تتيح لها حسب زعمها

1- عبد العظيم حماد، الأمن المائي العربي ودور مصر في حوض النيل السياسة المصرية في حوض النيل بين التعاون والصراع، أعمال المؤتمر الدولي الثامن، 21-23 فيفري 2000، مركز الدراسات العربي الأوروبي، دار بيسان، القاهرة، 2000، ص 156.

التصرف في الموارد المائية لها وفق ما تمليه مصلحتها تشكل أحد مهددات الأمن المائي المصري[1].

السياسة المائية لأوغندا: تعارض أوغندا بناء سد تخزيني ولو بمتر في البحيرات العظمى وذلك لأن متر واحد يزيد من التخزين بها ما بين 100 مليار م^3 و 200 مليار م^3 مما يهدد الأراضي الأوغندية وقد أنشأت من قبل بالتعاون مع مصر سد أوين ما بين 1949–1953 وبالرغم من أن أوغندا كانت تحرص على التوافق مع مصر في تعلية سد أوين إلا أن مواقفها أصبحت عدائية ضد مصر في إجتماعات منظمة تيكونيل عام 1996 حيث اتهمت أوغندا مصر والسودان بأنهما يستهلكان أكثر من حاجتهما إلى المياه، وبأن أوغندا ترفض أن يكون لأي دولة تتشاطئ نهر النيل الفيتو في رفض المشاريع بل وتعدت ذلك إلى مطالبة السودان ومصر بدفع تعويضات نتيجة لعبها دور المخزن الطبيعي للمياه[2] كما صرح الرئيس **موسيفيني: " إن على مصر أن تكف عن مطالبة دول أعالي النهر باحترام إتفاقية 1929 الإستعمارية ".**

ويزداد التهديد الأوغندي للأمن المائي المصري ليس فقط برفض الإتفاقيات السابقة وإنما بالتوجه إلى بناء سدود جديدة تقلص حصة المياه لمصر و التعاون مع الكونغو الديمقراطية (الزئير سابقا) في البحث عن البترول تحت المياه في بحيرة فيكتوريا مما يثير القلق المصري حول نوعية المياه. إن السياسة المائية الأوغندية إذا تحولت إلى التجسيد في أرض الواقع سوف تكون كارثة على الأمن المائي المصري ذلك أن المنابع الأوغندية وإن كانت تمد النيل فقط بـــ 15% إلا أنها منابع دائمة وهي التي ترفده في موسم الجفاف وبذلك هي لها قيمة تفوق النيل الأزرق ولقد كانت مياهها هي المنقذ لمصر إبان الجفاف الذي أصاب مصر 1980–1988.

الموقف التنزاني: يقوم الموقف التنزاني على رفض الإتفاقيات التي تستند إليها كل من مصر والسودان إتفاقية عام 1929 وإتفاقية 1959 ، وترى بأنها غير قانونية ورغم أنها تدعو إلى الحوار مع دول الحوض لتتوّصل إلى اتفاقية جديدة لتقاسم مياه النيل إلا أنها ترى أن لنفسها كل

1– خالد محمد الزواوي ، الماء الذهب الأزرق في الوطن العربي ، مرجع سابق الذكر، ص 164.

2– عبد العظيم حماد، الأمن المائي العربي ودور مصر في حوض النيل، مرجع سابق الذكر ، ص 164 .

الحق في إستغلال مواردها المائية التي تقع داخل إقليمها وفقا لمبدأ السيادة المطلقة على الموارد الطبيعية[1].

الموقف الكيني: تتبع كينيا في سياستها النهج التنزاني، وتعدّ كينيا من الدول الأعلى صوتا في مجال المياه ويعود ذلك إلى رغبتها في استصلاح أراضيها الزراعية المجاورة لبحيرة فيكتوريا، كما يعود ذلك إلى شكواها بأن المشروعات الأوغندية المصرية تفرق جزء من الأراضي الكينية ولذلك لجأت مصر إلى حفر آبار جوفية لكينيا[2] ، إلا أن هذه الأخيرة لا تزال تصرّ على عدم الإلتزام بالاتفاقيات السابقة وترى بأن لها الحق في إستغلال مواردها المائية بكل حرية وقد عبرت عن ذلك وزيرة الموارد المائية الكينية عند انسحابها عام 2003 في اجتماعات وزراء الموارد المائية لدول حوض النيل بأديس أبابا احتجاجا على تمسك مصر والسودان بالحقوق المكتسبة وصرحت:" **إن الإتفاقية تتعارض مع أحد قضايا الأمن القومي لدول المنطقة(البحيرات)".**

السياسة الإثيوبية والأطماع الجيوبولتيكية في مياه النيل: تعتبر إثيوبيا المحدد الرئيسي لأزمة المياه في النيل وأزمة المياه في مصر، وذلك يعود إلى موقعها الجغرافي حيث هي ضمن منابع النيل وتمده بـــ 85% من وارده السنوي من خلال نهر السوباط، عطبرة، النيل الأزرق، وتمثل إثيوبيا لمصر تهديدا حقيقيا من خلال :

– قيامها بمشروعات مائية تنقص من حصة مصر المائية وقيامها بالتعاون مع قوى خارجية تسعى لتطويق مصر أمنيا بتهديد إستقرارها المائي، ومن السدود الإثيوبية :

– **سد شارا شارا** chera chara (حوض النيل الأزرق): أنشئ هذا السد على مخرج بحيرة تانا ينظم تدفق المياه منها إلى النيل الأزرق والذي تقع عليه المحطة الكهرومائية تيس أباي الأولى والثانية على بعد 32 كم من البحيرة ويقع السد على المجرى الرئيسي للنيل الأزرق الذي تسير به مياه بـــ3.7 مليار م^3/السنة من بحيرة تانا التي تخزن 9.1 مليار م^3 .

1- عادل محمد العضايلة ، الصراع على المياه في الشرق الأوسط، مرجع سابق الذكر ، ص 35 .

2– عبد العظيم ، الأمن المائي العربي ودور مصر في حوض النيل ، مرجع سابق الذكر ، ص 165.

تم البدأ في بناء هذا السد عام 1984 ثم توقف به العمل إلى غاية 1994،[1] والسدود الإثيوبية معظمها مخصص للطاقة الكهربائية لعدم صلاحية الأرض الإثيوبية لتخزين المياه لذلك تنوي إثيوبيا إقامة 40 سد لزيادة تخزين المياه .

– **سد فينشا:** وقد أنشأ هذا السد بتمويل من هيأة التنمية الدولية و البنك الدولي عام 1979 على نهر فينشا أحد الروافد الصغيرة للنيل الأزرق في أثيوبيا وإنتهت المرحلة الأولى سنة 1982 بتوليد للطاقة قدره 65 ميغاواط وبهذا فقد أفقد هذا السد وارد النهر بـــ 200 مليون م^3 /السنة في حين تصريف فينشا إلى النيل الأزرق نصف مليار م^3 [2] .

كما أن هناك سدودا أخرى بأثيوبيا هي [3]:

- **سد تاكيزي:** Tekezē على نهر تاكيزي (عطبرة في منطقة تيجري شمال إثيوبيا) ويختزن سد تاكيزي 9.23 مليار م^{3}ويهدف إلى إنتاج 300 ميغاواط من الكهرباء.

  وسعة التخزين الميت به 4 مليارم^3 واحتاج الخزان لحوالي 3 سنوات لملأه لتصل الأراضي القابلة للري في حوض تيكيزي 200 ألف فدان.

و قد بدأ العمل به سنة 1999 وافتتح في نوفمبر2009، لقد فقدت مصر والسودان من جراء هذا السد 4 مليارم^3 ، لأنه احتاج لملء خزانه إلى مرحلتين.

– **سد تنابيليس:** Tana Bêles: هو عبارة عن نفق لنقل المياه من بحيرة تانا إلى حوض نهر بيليس، وهو يهدف إلى إنتاج طاقة بقدرة 460 ميغاواط بدأ العمل به في 2006 وانتهى في2010.

– **سد النهضة:(الألفية):** أعلنت إثيوبيا في 2011 أنها تعتزم إنشاء سد بوردر(النهضة) وهو أحد السدود الأربعة التي اقترحتها الدراسة الأمريكية لسنة 1964 ويقع سد النهضة إلى الحدود السودانية الإثيوبية في منطقة السد حيث تضيع مياه كثيرة ولا توجد تحديدات نسبية لمستوى تخزين السد لكن تصريحات المسؤولين الإثيوبيين أنها تصل إلى 62 مليار م^3 عند ارتفاع السد بـــ145م،

1- عباس محمد شراقي، تحديات تحقيق الأمن المائي العربي دراسة حالة حوض نهر النيل، معهد البحوث والدراسات الإفريقية، القاهرة، 2010، ص 16 .

2- رمزي سلامة، مشكلة المياه العربية، مرجع سابق الذكر، ص 44.

3- عباس محمد شراقي، تحديات تحقيق الأمن المائي العربي دراسة حالة حوض نهر النيل، مرجع سابق الذكر، ص ص18-19.

لكن الدراسة العلمية الأمريكية تشير إلى انه عند ارتفاع السد بـــ90م سوف يخزن 13.3مليارم^3 ، ويهدف الساسة الأثيوبيون من وراء السد إلى إنتاج طاقة تفوق 5000 ميغاواط في إثيوبيا والتوسع في نظم الري وإذا ما أنشئ السد سوف تخسر مصر والسودان من 5 إلى 25 مليار م^3 حسب حجم الخزان وبهذا سوف يكون كارثة بيئية لمصر[1].

إن مطالب إثيوبيا في مياه النيل قديمة ومستمرة ولقد حاولت مصر والسودان مرارا التوصل إلى إتفاقيات معها تصون حقوق الجميع، لكن العلاقات السياسية غير المستقرة والمتوترة حالت دون ذلك، ولإن كان الغزو الإيطالي من قبل قد أفشل مشروع التخزين في بحيرة تانا عام 1935 لكن المطامع الإثيوبية تتجدد فقد ردت بعد إنشاء السد العالي بمصر بأن مياه النيل في هضبة الحبشة هي ملك لها ويحق لها أن تتصرف بها كما تشاء.

وبهذا فإن إثيوبيا تحاول الإنفراد في تخزين المياه لصالحها دون مراجعة حقوق الدول الأخرى وعلى إثر ذلك تعتبر اتفاقية 1902 الموقعة بين الحكومة الإيطالية والحكومة البريطانية الاتفاقية الرئيسية لتقاسم المياه بين (مصر، السودان وإثيوبيا) لا تعنيها فقد ورد في جريدتها الرسمية بتاريخ 1956/02/26 أنها سوف تحتفظ لنفسها بحق استخدام موارد مياه النيل وتصريفاته في الإقليم الإثيوبي لصالح شعب إثيوبيا بغض النظر عن درجة استخدام الدول الأخرى المستفيدة من هذه المياه أو مدى سعيها وراءها.[2]

كما اعترضت إثيوبيا على بناء مصر للسد العالي وأعلنت سنة 1981 البدء بمشروع عملاق بدعم أمريكي إسرائيلي لإنشاء 40 سدا مائيا، حيث وجدت الولايات المتحدة الأمريكية في الموقف الإثيوبي فرصة سانحة لمساومة مصر في مواقفها الدولية ، و قامت إثيوبيا في عهد الرئيس "منجيستو هيلامريام" (1974– 1991) الذي أطاح بالإمبراطور هيلا سيلاسي سنة 1974 بدعم المتمردين في جنوب السودان حتى استولى "جون جارينغ" على الجنوب بعد إستفتاء الإنفصال، وقد قام بهدم أجزاء من قناة جونجلي بعد أن تم التقدم بأشغالها بنسبة 75% والتي كانت ستوفر لمصر 8,5 مليار م^3 من المياه الضائعة في منطقة السد، وتعارض إثيوبيا كذلك مشروع نقل مصر المياه

1– نور عبد المنعم، قرار إثيوبيا تحويل مياه النيل الأزرق يهدد الأمن المصري،جريدة الخبر، العدد 7088، الأربعاء 29 ماي، 2013، ص 13.

2– محمد زنبوعة، الأمن المائي العربي، مرجع سابق الذكر، ص187.

إلى صحراء سيناء لريها بمياه النيل، وعليه قامت بإيداع شكوى لدى منضمة الوحدة الإفريقية، وهكذا فإن السلوك الإثيوبي أدى إلى سيطرة إثيوبيا على النيل الأبيض الذي أصبح في متناولها بعد انفصال الجنوب السوداني وسيطرة دولة الجنوب على بحر الجبل[1]، مما جعل الشريان الأساسي لمصر من المياه محط تهديد بالغ من طرف إثيوبيا، لكن هذا السلوك الإثيوبي ليس بمعزل عن التأثيرات الخارجية بل هو نتاج التحريضات الأمريكية الإسرائيلية كما سنرى لاحقا.

ورغم أن بين مصر وإثيوبيا توجد 5 اتفاقيات لتنظيم الإستفادة من مياه النيل وهي:[2]

– **برتوكول روما 1891** : بين بريطانيا وإيطاليا تتعهد فيه إيطاليا التي كانت تحتل اريتريا بعدم إقامة مشروعات على نهر عطبرة تؤثر في تصريفات النيل.

– **اتفاقية أديس أبابا 1902** : بين بريطانيا وأثيوبيا تعهد فيه الإمبراطور "منيليك الثاني" لبريطانيا المحتلة لمصر بعدم إقامة أي منشآت على النيل الأزرق أو بحيرة تانا أو نهر السوباط، إلا بموافقة بريطانيا والسودان.

– **اتفاقية لندن الموقعة في 13 ديسمبر1906** : بين بريطانيا وفرنسا و إيطاليا تنص على ضمان المياه لمصر.

– **اتفاقية روما (1925)** : مجموعة خطابات متبادلة تعترف فيه ايطاليا بالحقوق المكتسبة لمصر والسودان في النيل الأبيض والأزرق.

– **إطار التعاون التي تم توقيعه في القاهرة في 1 يوليو 1993** :بين الرئيس "حسني مبارك" و رئيس الوزراء الإثيوبي "ميليس زيناوي" وتضمن التعاون بين مصر وإثيوبيا في مجال المياه والتعهد بعدم قيام أي من الدولتين بمشاريع تلحق الضرر بمصالح الدولة الأخرى واحترام القوانين الدولية والتشاور والتعاون.

ورغم هذه الاتفاقيات إلا أن موقع إثيوبيا في مركز التأثير دفعها لأن تصبح تهديد جيوبولتيكي للأمن المائي المصري من خلال:[3]

1- منى حسين عبيد، السياسة الإسرائيلية اتجاه دول حوض النيل (مصر والسودان) أنموذجا، مجلة مركز الدراسات الفلسطينية، مركز الدراسات الدولية (إصدارات دولية)، العدد 17، 2013، جامعة بغداد ،العراق، ص 56.

2- محمد صادق إسماعيل، المياه العربية وحروب المستقبل، مرجع سابق الذكر، ص ص87-88.

3- عمر كامل حسن، نحو إستراتيجية عربية للأمن المائي، مرجع سابق الذكر، ص38.

- عدم التزام أثيوبيا بالاتفاقيات الناظمة لعلاقة وحصص دول حوض النيل من المياه.

- التقدم أمام الأمم المتحدة بمشروع إقامة 40 سدا تزامنا مع مسودة مشروع إلغاء مفهوم الحقوق التاريخية المكتسبة في المياه.

- رفض التعاون والتنسيق مع سائر دول حوض النيل وعدم السماح بإجراء أية رقابة هيدروليكية على روافد النيل الإثيوبية.

- عدم الانضمام لهيئة الأوندوغو والإكتفاء بعضو مراقب.

التهديد الإسرائيلي للأمن المائي المصري- الأطماع الإسرائيلية بمياه النيل:

تشكل المياه أحد المحددات الأساسية للفكر الإستراتيجي الإسرائيلي ولهذا لا تدخر إسرائيل أي جهد في الحصول على المياه سواء بالطرق السلمية أو عن طريق الحرب، وقد كان لها أطماع بمياه النيل من مصر مباشرة كما كان لها أطماع في الحصول على المياه من دول المنبع وتدعم إسرائيل دائما وتروج لمفهوم بيع المياه وكل ذلك حتى نستطيع الحصول على مياه النيل.

ومن المشاريع الإسرائيلية لنقل مياه النيل مشروع "اليشع كالي" بشق ونقل مياه النيل تحت قناة السويس إلى النقب حيث تزعم إسرائيل أن 1% من إيراد النيل(840 مليون م^3) لا تشكل لمصر مشكلة مائية وقد تدعم هذا الطرح بعد تصريح الرئيس "أنور السادات" 1979 عزمه مد مياه النيل إلى سيناء ومنها إلى صحراء النقب في إطار إتفاقات السلام من أجل ترك الأراضي المحتلة في فلسطين وتوطين المستوطنين اليهود في النقب.[1]

إن هذا التصريح قد جعل إثيوبيا تعارض أي نقل لمياه النيل ولكن فيما بعد أصبحت تتخذها ذريعة لبيع مياه النيل الأزرق وأنه لا يحق للرئيس المصري التصرف بمياه النيل كما يشاء و كان هناك مشاريع إسرائيلية باستخراج المياه الجوفية المصرية حيث منذ 1990 قامت بدراسات مسحية للمياه الجوفية المصرية وقد تم الإستيلاء على 30 مليون م^3 منها.

1- منى حسين عبيد، السياسة الإسرائيلية اتجاه دول حوض النيل (مصر والسودان) أنموذجا، مرجع سابق الذكر،ص 55.

و ترتكز إسرائيل في اقتراحاتها أنها ستدفع ثمن المياه التي سوف تحولها إليها مصر وبذلك هي تنتهج إقامة سوق للمياه بالمنطقة، كما أن هناك مشروع ثاني لــ"شاؤول أرلوزوروف" ببناء 3 أنفاق تحت قناة السويس لجر المياه إلى البالوضة في سيناء لسحبها إلى إسرائيل.[1]

إلى جانب ذلك فقد روجت إسرائيل لمشروع نقل مياه الكونغو إلى إسرائيل مجانا وأطلقت على المشروع إسم **أنابيب سليمان**، وقامت وكالة الأنباء الإفريقية بنشر مقال حول الموضوع في 27 كانون الثاني عام 2000 معلنة عن قيام هذا المشروع ، وبهذا فقد وصل عدد المشاريع المقترحة لحل أزمة المياه بإسرائيل إلى 23 مشروعا، منها المشاريع المتعلقة بإسالة مياه النيل إلى إسرائيل سواءا من دول المنبع إلى إسرائيل، أو من مصر إلى إسرائيل مباشرة.

إلا أن هذه الأخيرة لاقت رفضا شعبيا قاطعا، وبذلك انتقلت الأطماع الإسرائيلية إلى التعاون مع دول أعالي النيل وإفريقيا اعتمادا على التنسيق الأمريكي والتعاون مع إثيوبيا، وبهدف الضغط على مصر مدت إسرائيل بصرها إلى أعالي حوض النيل باعتبارها نقطة ضعف مصر، حيث عرضت على إثيوبيا تطوير مشاريعها المائية على أنهار النيل الأزرق وسوباط وعطبره وبحيرة تانا وقد تكفلت شركات إسرائيلية بإنشاء المشاريع التي أعدّها مكتب الاستصلاح الأمريكي ، والتي يضمن تمويلها البنك الدولي، فساهمت في بناء سد فينشا و وخور الغاشي على الحدود الإثيوبية السودانية ومشروع سنت على نهر عطبرة .

ومنذ 1964 عمدت إسرائيل إلى دعم إثيوبيا في إنشاء مزارع تصل إلى (150) الف فدان على الحدود مع السودان تروى بمياه النيل، وكذا العمل على استصلاح أراضي زراعية تصل إلى نصف مليون دونم يتم ريها بمياه النيل كذلك ،رغم أن واردها السنوي من الأمطار يفوق 114 مليار م^3 ؟.[2]

كما إمتد الدعم الفني للمشاريع إلى كل من أوغندا وكينيا ، فبالرغم من أنّ أوغندا ليست بحاجة إلى مياه نهر النيل نظرا لأنها تتلقى 110 مليار م^3 من الأمطار سنويا إلا أن التدخل الإسرائيلي جعلها تسعى لبناء مشروعات مائية للتوسع الزراعي حسب زعمها على حساب الحقوق المصرية.

1- صباح محمود محمد، السياسات المائية في الشرق الأوسط، مرجع سابق الذكر، ص20.

2- منى حسين عبيد، السياسة الإسرائيلية اتجاه دول حوض النيل (مصر والسودان) أنموذجا، مرجع سابق الذكر، ص 56.

لقد كان لإعادة العلاقات الإثيوبية الإسرائيلية أثر بالغ في زيادة التنسيق لنقل مياه النيل ومحاصرة الأمن المائي المصري ، وبهذا قامت إسرائيل وأثيوبيا بالتعاون في مجال التقنيات المائية والزراعية مقابل ترحيل يهود الفلاشة إلى إسرائيل.[1]

وتقوم إسرائيل في الوقت نفسه بتحريض إثيوبيا على التنصل من الاتفاقيات المائية المبرمة مع مصر والسودان بغرض الضغط على مصر بنقل المياه مباشرة من ترعة الإسماعيلية إلى إسرائيل أو بنقل المياه من جنوب السودان إليها ،كما حرضتها من قبل على رفض مشروع السد العالي. وتسعى إسرائيل إلى دعم إثيوبيا من خلال إنشاء 26 سدا على نهر النيل الأزرق وسوباط وعطبرة لإرواء 4000 هكتار وهذه المشروعات وفقا لدراسات الجدوى المبدئية سوف تقتطع 7 مليار م^3 مما يؤثر في حصة مصر المائية بـــ20% وتشكل هذه السياسة المؤثرة في الأمن المائي المصري أحد ركائز الإستراتيجية الإسرائيلية في التحرك نحو إفريقيا واحتوائها والضغط بها على العرب عملا بمقولة "بن غوريون": **"إفريقيا هي الطريق لإضعاف العرب..."**[2].

ومع استعادة العلاقات الإثيوبية الإسرائيلية نشرت صحيفة "انبندنت" البريطانية في 6 يناير 1990 أن خبراء إسرائيليين يعملون لحساب الحكومة الإثيوبية يجرون دراسات تمهيدية لبناء ثلاثة(3) سدود في منطقة بحيرة تانا ونهر أباس الذي يصب في النيل الأزرق وعلى ذلك فإن مصر وجهت تحذيرا إلى إسرائيل وإثيوبيا سنة 1990 بعدم العبث بمياه النيل.[3]

وهكذا فإن إسرائيل تضطلع بكل المشروعات الهيدروليكية في إثيوبيا سواء بالدراسة أو بالتنفيذ أو بالتنسيق مع مكتب استصلاح الأراضي الأمريكي، وتسهيل المعونات الأمريكية إلى دول حوض النيل، فالأيادي الإسرائيلية تتدخل بالمشروعات المائية لدول حوض النيل الإفريقية خاصة إثيوبيا وتعمد إسرائيل إلى بناء علاقات تعاونية مع كل من أوغندا، كينيا وتنزانيا ودفعها إلى التنصل والإنسحاب من الإتفاقيات المائية المنظمة لاستخدام وتقاسم مياه النيل، وتعرض عليها الدعم الفني والمالي لتنفيذ المشروعات المائية للإرواء واستصلاح الأراضي، و كذلك لتوليد الطاقة الكهرومائية مثلما تفعل مع إثيوبيا في بحيرة تانا من خلال مشروع لتوليد الطاقة الكهرومائية .

1- عمر كامل حسن، النظام الشرق أوسطي وتأثيره على الأمن المائي العربي، مرجع سابق الذكر، ص 357.

2- منى حسين عبيد، السياسة الإسرائيلية اتجاه دول حوض النيل (مصر والسودان) أنموذجا، مرجع سابق الذكر، ص 56.

3- عبد العظيم حماد، الأمن المائي العربي ودور مصر في النيل، مرجع سابق الذكر، ص168.

إن هذا الدور الإسرائيلي في تهديد الأمن المائي المصري وتعميق الأزمة المائية المصرية هو بالتنسيق مع الدور الإثيوبي وبالتنسيق مع الدور الأمريكي و البنك الدولي حيث تهدف السياسة الأمريكية إلى استثمار قضايا المياه بالمعنى السياسي والاستراتيجي لخدمة مصالحها بالمنطقة، وكذلك لخدمة مصلحة إسرائيل وهذا ما يعمل عليه مجلس الإحصاء والاستصلاح الأمريكي الذي يتولى الدراسات الفنية للمشاريع المائية في إفريقيا خاصة في إثيوبيا وهذا بفضل السياسة الإسرائيلية النشطة في الكيان الأمريكي وانتقلت بذلك السياسة الإسرائيلية إلى موقع الشريك بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا، حيث تعمل الولايات المتحدة الأمريكية على التسويق بأن إسرائيل تعيش حالة من الشحة المائية وتربط عملية السلام مع إسرائيل بتسليم الدول العربية لجزء من مياهها لإسرائيل، ولعل هذا ما يفسر سر التنسيق الشديد أكاديميا وسياسيا بين أمريكا وإسرائيل في مجال الهيدروبولتكس (السياسة المائية)[1]. وبهذا قال وزير الري المصري "محمود أبو زيد" أن المشاريع التي تخرج من معاهد البحث الأمريكية ليست بريئة.

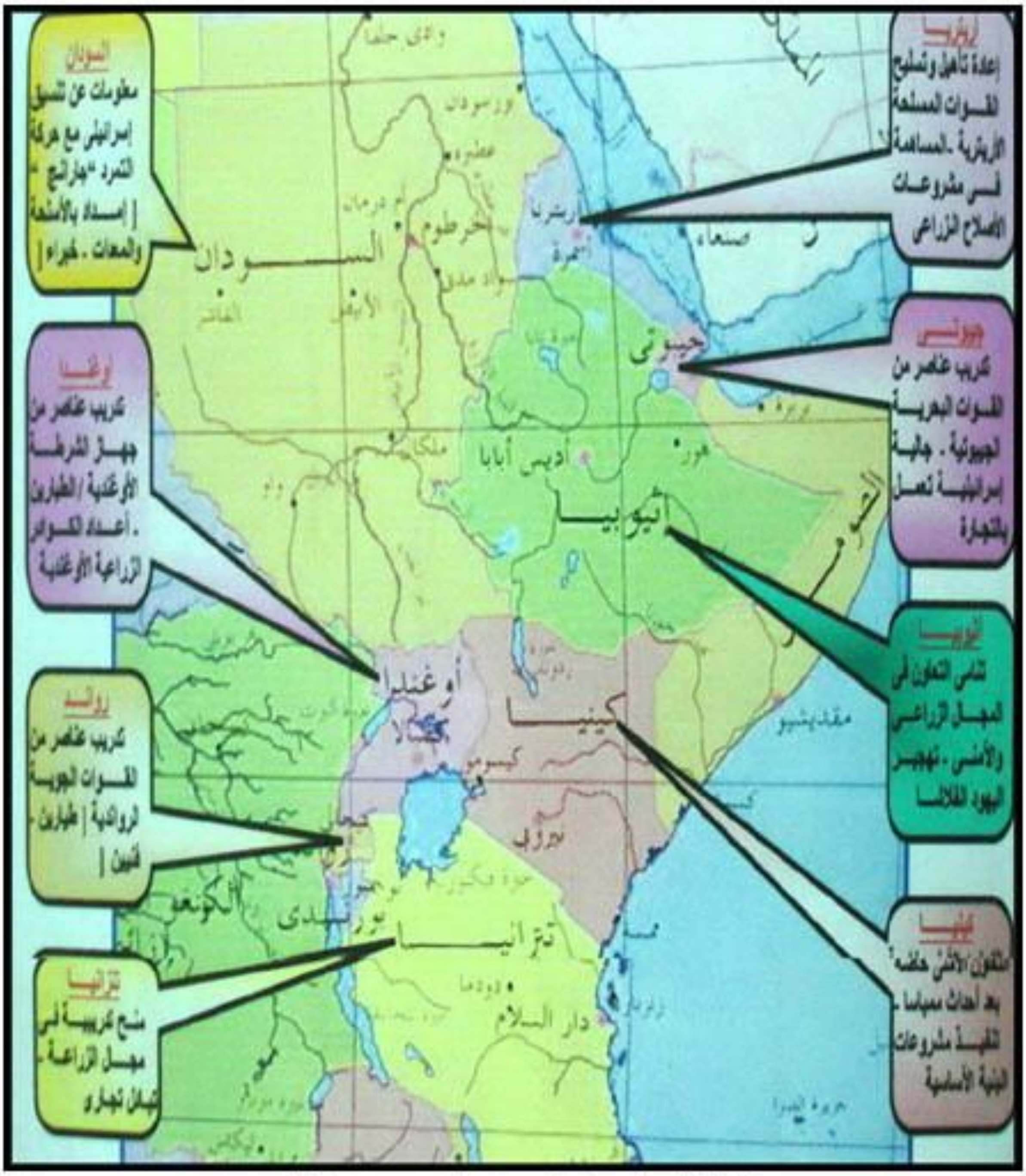
وعلى هذا فإن الأهداف والمصالح الإثيوبية والإسرائيلية والأمريكية قد تلاقت، ويؤكد ذلك تصريح وزير دفاع إسرائيل "موشي ديان" عام 1952: **"إن أمن إثيوبيا وسلامتها هو ضمان لإسرائيل".**

ولذلك تتبع إسرائيل سياسة تحريض لدول الحوض ضد مصر و تقديم المساعدات وتسهيل المعونات الأمريكية لهم ، و الدعم المستمر للحركة الإنفصالية في جنوب السودان بقيادة "جون جارنج" الذي تلقى تدريبات عسكرية إسرائيلية ، كل هذا من أجل السيطرة على الموارد المائية بجنوب السودان لخنق مصر، مدعية أن على مصر إلتزام إنساني اتجاه سكان غزة والضفة الغربي، ولذا وجب على مصر مدهما بالمياه، في حين هي (إسرائيل) تقطع أشجار الفلسطينيين وتخرب مزارعهم .

1- حسام الإمام، النيل، المستقبل ومفترق الطرق، دار الجامعة الجديدة، مصر، 2006، ص ص386-387.

شكل 34: خريطة مناطق التغلغل الإسرائيلي في حوض النيل.

شكل



التغلغل الإسرائيلى بدول حوض النيل

http://www.moqatel.com/openshare/Behoth/Siasia21/NileWater/fig06.jpg_cvt.htm

كما يزيد الأزمة المائية المصرية تعقيدا التأييد الواضح للولايات الأمريكية لإثيوبيا في سياستها المائية،[1] حيث تأخذ الولايات المتحدة الأمريكية دورا مناهضا للسياسة المائية المصرية فتعيق اجتماعات دول الحوض، كما حاولت من قبل إعاقة إنجاز السد العالي للضغط على الرئيس المصري ""عبد الناصر"" ومقايضة المواقف المصرية بالتمويل لإكمال المشروع.

كما تلعب الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل دورا مهما في السيطرة على البنك الدولي الذي له دور كبير في الأزمة المائية في الشرق الأوسط من خلال سعيه إلى طرح مفهوم تسعير المياه وإنشاء بورصة المياه وذلك بإيعاز أمريكي إسرائيلي حتى يصبح بإمكان إسرائيل شراء المياه العذبة على حساب الحقوق المصرية بمياه النيل[2] .

حيث قام البنك الدولي باقتراح مبادرة حوض النيل عام 1992 شارك فيها 6 دول هي (مصر السودان الكونغو رواندا تنزانيا أوغندا) ، ومهمتها التقدم بمقترحات لإدارة مياه النيل لصالح كل دولة وأساس المبادرة يقع في مجالين أساسيين هما : التجارة في الكهرباء وتنمية مصادر المياه للاستخدام المشترك بين دول الحوض ، وهما مجالان لا يمكن تصور عملهما بدون ضبط مياه النهر، وإقامة السدود الكبيرة عليه ، وعملية ضبط مياه النهر وإقامة السدود عليه يجب أن تتناول قضية توزيع حصص المياه بين الدول، وإعادة توزيع الحصص المائية تمس بالمصالح الأساسية لكل دول الحوض خاصة مصر دولة المصب[3].

إن الصراع على المياه هو وجه لعملة ووجهها الأخر هو الشحة ، ونتيجة لهذا الشح فلقد حاول البنك الدولي في إستراتجيته حول المياه تحويل المياه إلى سلعة اقتصادية يجب أن يتم تسعيرها وأوضح أن القطاع الخاص هو الأجدر والأقدر على إدارة الطلب على المياه ،وهو بذلك يطلب من الدول السماح للشركات المتعددة الجنسيات بالإضطلاع في المشاريع بالدراسة والتنفيذ والتسيير للمشروعات المائية، لأنها تملك المال من جهة ولأن القطاع العام أثبت فشله في تسيير المياه، وفي نفس الوقت استقرت إستراتجيته على أن المياه سوف تحتاج إلى بورصة وأسواق لبيع المياه ، فإذا

1- حسام الإمام، نفس المرجع، ص489.

2- محمد أحمد السمرائي، مشكلة المياه العربية والدور الأمريكي، مرجع سابق الذكر، ص183.

3- مجموعة مؤلفين ، الصراع على المياه الإرث المشترك للإنسانية ، ترجمة سعد الطويل، مركز البحوث العربية والإفريقية، القاهرة ، 2002، ص 138.

ما استقرت هذه المعايير في منطقة حوض النيل فإنها ستطرح أزمتين خطيرتين للأمن المائي المصري من خلال[1] :

- إمكانية تخزين المياه بإثيوبيا بدعوى محاربة الفقد وكذا لحماية السودان من الفيضانات الكبرى وهذا مشروع أمريكي إسرائيلي منذ الستينات .
- إمكانية شراء إسرائيل للمياه من إثيوبيا أو من غيرها على أن يتم تسليمها عند المصب في مصر وهو ما يعني استفادة دولة من خارج الحوض من مياه النيل .

كذلك قام البنك الدولي الذي يعمل به العديد من اليهود مثل "ميخائيل بروند" نائب مدير البنك و "جريشون نيدير" رئيس قسم السياسات الزراعية، وتسيره مجموعة محدودة العدد وثيقة الصلة بمخابرات الدول الكبرى ، بتمويل مشروع سد فينشا بإثيوبيا عام 1975 دون أخذ موافقة الدول المجاورة، كما تقضي إتفاقيات حوض النيل، في حين رفض تمويل مشروع السد العالي بحجة أن الاقتصاد المصري لا يتحمل تكاليف بناء السد، كما اشترط توافق سوداني مصري لتمويل المشروع مما يجعل البنك الدولي يكيل بمكيالين اتجاه قضايا المياه في حوض النيل مما يعمق الأزمة المصرية.[2]

وبذلك فإن الدور الإسرائيلي في محاولة الحصول على مياه النيل يسبب أزمة مائية لمصر نتيجة للمحاولات المتكررة والتي لن يهدأ بال لإسرائيل إلا بتحقيقها، إضافة إلى هذا التغلغل الجيوبولتيكي الإسرائيلي قامت إسرائيل بالتنسيق مع الولايات المتحدة الأمريكية والبنك الدولي في التعامل والتنسيق مع دول منابع النيل من أجل الحد من المياه المتدفقة إلى مصر عن طريق الدراسات الهدروليجية والقواعد العسكرية لإسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية من أجل مراقبة مصر عبر كل الحدود ونقل المياه إلى إسرائيل.

هذا بالإضافة إلى الموقف الذي اتخذته رواندا وبوروندي والكونغو بعدم خوض مفاوضات مائية مع مصر مما يبقى التساؤل مطروحا حول تأثير هذا الرفض في تقرير حصة مصر من مياه النيل؟.

1- مجموعة مؤلفين ، الصراع على المياه الإرث المشترك للإنسانية، مرجع سابق الذكر، ص 140.

2- حسام الدين ربيع الإمام، البنك الدولي والأزمة المائية في الشرق الأوسط، مرجع سابق الذكر، ص ص50-51.

بعد استعراض لأسباب الأزمة المائية في العراق وأسبابها في مصر ومن خلال **تحليل مقارن** لأسباب الأزمة في الحالتين فإن:

– الموقع الجغرافي سبب رئيسي في تزايد حدة الأزمة المائية ولذلك فإن كلا البلدين نتيجة المناخ الجاف الذي يسودهما يعانيان من ندرة المياه وتزايد تبخرها وفقدانها وتزايد تملح التربة العراقية والتربة المصرية.

– إن عدد السكان متغير أساسي في تحديد شدة الأزمة المائية ولهذا فإن الحالة المصرية تتجه نحو السوء الشديد نتيجة لتزايد السكان، ومعه تزايد الحاجات المائية للاستخدام المنزلي والزراعي لتلبية الغذاء لــ90 مليون نسمة في مصر، وهذا ما جعل مصر تنحدر إلى ما دون حد الأمان المائي حيث أن نصيب الفرد هو تحت 1000 م^3/السنة، كما أن التزايد في عدد السكان في باقي دول حوض النيل يفرض ضغوطا متزايدة على المياه بسبب تزايد الاحتياجات للمياه والغذاء، في حين في العراق نصيب الفرد هو في حدود 1600 م^3/السنة للفرد، لأن عدد السكان هو حوالي 32مليون، مما يبين لنا أن عدد السكان متغير أساسي في بيان حالة الأزمة المائية.

– إن التلوث أحد العناصر الأساسية المؤثرة في نوعية المياه وتناقصها، ولكن يلاحظ من خلال المقارنة أن التلوث في مصر هو بسبب التزايد السكاني وبسبب التزايد الصناعي في حواف نهر النيل في حين في العراق لسبب التلوث وإن كان للسكان نصيب فيه إلا أنه بسبب المياه المصرفة من سوريا وتركيا إلى مياه دجلة والفرات وكذلك بسبب أعمال العدوان الأمريكي على العراق واستخدام الأسلحة الكيميائية وتخريب مرافق الصرف الصحي مما جعل التلوث يصيب المياه العراقية وكذلك سلوك النظام السياسي السابق في العراق الذي حاول تجفيف الأهوار مما أدى إلى تناقص منسوب المياه بها فزادت ملوحتها مما أثر على الزراعة والاستخدام الإنساني لها.

أما في ما يخص جور الاستخدام للمياه وهدرها وان كان له واقع في كلا الحالتين فإن السبب يختلف حيث أنه:

– في الحالة المصرية الإسراف يعود إلى إعتقاد المواطن والفلاح المصري أنه لا يزال يعيش في مرحلة الوفرة المائية، وذلك يعود إلى سياسة الحكومة المصرية في استخدام الموارد الطبيعية لتحقيق الشرعية، حيث تستخدم المياه كأحد أدوات كسب الشرعية في المجتمع المصري مما نتج

عنه الهدر في المياه والاستخدام الجائر لها مما يشكل أحد أسباب الأزمة المائية الحالية بها في ضل ثبات المورد المائي وتزايد الحاجات، وفي ظل تخلف تقانة الري في مصر فإن الأزمة المائية ستزداد ما دام سياسة استخدام المياه هي غير مقننة وغير رشيدة.

في حين أنه في الحالة العراقية فإنه يوجد هدر في المياه ولكن ليس بسبب أن المياه أداة للشرعية الداخلية وإنما الاهتمام الحكومي بالنفط، جعل المياه لا تبدو في العراق كمورد طبيعي له أهمية خاصة مع التخلف في آليات الزراعة مما جعل التبذير حاصل، وهو ما تسبب في تعمق أزمة المياه في العراق، ولذلك فإن هاتان الحالتان بمقارنتهما تنتج لنا فرضية مؤداها: أن الدول النفطية لا تهتم بالموارد المائية وهو ما يتيح لنا تحليل أبعاد أزمة المياه في الحالتين العراقية والمصرية مما يمكننا من إسقاط هاته النتائج على الدول العربية.

أما بتحليل مقارن للأسباب الخارجية لأزمة المياه في كل من الحالة المصرية والحالة العراقية فإنه:

– لكل من الحالتين دولة عربية تمثل أحد دول الجوار المائي، لكن الملاحظ أن سوريا بالنسبة إلى العراق ليست لها مع الأخيرة أيه اتفاقية تحصيصية بل هناك اتفاقيات تنظيمية للمنشآت على نهر الفرات في حين أن لمصر مع السودان اتفاقية تحدد حصة كل بلد من المياه وبهذا فقد استطاعت دولة مصر بناء اتفاق مع السودان يضمن تدفق 55,5 مليار م^3 سنويا، مع بناء السد العالي الذي يأخذ من الأراضي السودانية وتدفع مصر تعويض للسودان على الأضرار، وحتى وإن شهدت العلاقات السودانية المصرية توترات في ما بعد الإتفاق بسبب تغير الحكومة السودانية إلا أن حصة مصر من المياه لم تتغير منذ 1959، في حين أن دولة العراق اضطرت إلى حشد جيشها على الحدود السورية للمطالبة بحصة من مياه الفرات كما أن سوريا تدعي أن العراق يكفيه سد دجلة لسد احتياجاته المائية وهو ما يزيد من تعقد أزمة المياه في العراق.

– إن العراق الذي لديه نهرين أساسيين هما دجلة والفرات و يتشاطئهما مع كل من سوريا وتركيا ونهر الكارون وشط العرب الذي يتشاطئهما مع إيران فرغم أن عدد دول الجوار المائي للعراق لا يتجاوز 3 دول في حين نهر النيل به 10 دول إلا أن العراق لا يملك اتفاقيات إلزامية مع تلك الدول تتيح له حق نقض المشروعات المقامة، وهو ما يطرح استفهام حول دور الدبلوماسية

المائية وأثرها في الأزمة المائية حيث لا يمتلك العراق مشروعات مائية مشتركة مع دول الجوار المائي على عكس من مصر التي تملك العديد من مشروعات تنظيم جريان النهر والاستفادة من ضائع المياه، وإنتاج الطاقة الكهربائية بالشراكة مع دول حوض النيل،ولهذا فغياب المشاريع المشتركة مع دول الجوار المائي للعراق زاد من أزمة المياه فيه .

– إن النظام القانوني لنهري دجلة والفرات مختلف عن النظام القانوني نهر النيل، فهناك إجماع بين دول حوض النيل على أن الأخير نهر دولي تسري عليه أحكام الاتفاقيات الدولية للأنهار، رغم أن هناك دول تحاول التنصل من دولية نهر النيل إلا أن إدعائها ضعيف بحكم التوارث الدولي للقوانين، في حين أن نهري الرافدين لا تزال تركيا تعتبرهما نهرين غير دوليين وهما ما لا يتيح للعراق أية تحرك قانوني للمطالبة بحقه في مياه النهرين.

– صحيح أن إثيوبيا قد وضعت في أجندتها إنشاء 40 سدا إلا أنها لحد الساعة لم تنفذ إلا 3 سدود ورغم عزمها إنشاء سد النهضة إلا أن التكلفة الكبيرة للمشروع قد تعيق بناءه، في حين أن تركيا وضعت ونفذت مشروع جنوب شرق الأناضول مما أثر في حصة العراق المائية.

وعلى هذا فإن إثيوبيا لا تمتلك القوة مثل تركيا لتنفيذ مشاريعها وتهديداتها اتجاه مصر فهي لا تمتلك القوة الاقتصادية ولا العسكرية التي تمتلكها تركيا مما يجعل هناك فرق شاسع في تأثير دول المنبع مباشرة على حصة مصر وحصة العراق من المياه.

ومنه فإن التوظيف الواقعي الحقيقي للموارد قد تم بالنسبة لتركيا ضد العراق في حين لا تزال إثيوبيا تحاول توظيف مواردها في تهديد الأمن المائي المصري.

– أما في ما يخص التعاون الخارجي لدول المنبع مع قوى أخرى فتتقاطع الحالتان المصرية والعراقية في الدور الأمريكي في أزمة المياه عند كليهما فالولايات المتحدة الأمريكية عن طريق الفكر المائي الجديد تحاول دائما العمل لمصلحة إسرائيل على حساب مصلحة مصر والعراق، عن طريق دعمها لتركيا باضطلاع شركاتها في إنشاء مشروع جنوب شرق الأناضول كما تقوم بدراسات الاستصلاح والدراسات الفنية للمشاريع المائية لصالح إثيوبيا.

كما تتقاطع حالتي الدراسة في تأثير الدور الإسرائيلي في أزمة المياه في كليهما، حيث تعمل إسرائيل في إطار سياسة التطويق على ضرب القدرة العسكرية والإستراتيجية لمصر والعراق على

اعتبارهما كانا مرشحين لدور إقليمي بارز بالشرق الأوسط من خلال التأثير على الأمن المائي لهما مما يعيق عملية البناء للقدرة الاقتصادية والعسكرية للعراق ومصر، كما تعمل إسرائيل على مفهوم شد الأطراف عن طريق التعاون مع دول جوار كل من مصر والعراق بجعل انتباه الدولتين منصب على جوارهما المائي بخلق بؤر توتر لها، مما يتيح لها التحرك في سبيل بناء قوتها وهذا بإتباعها سياسة التطويق الأمني، دون إغفال اهتمامها المباشر للاستفادة من المياه المصرية والعراقية، لكن في ما يخص الأمن المائي المصري مقارنة بالأمن المائي العراقي فهو منكشف إلى إسرائيل أكثر وذلك يعود إلى قرب الموقع الجغرافي لإسرائيل من دول المنبع في حوض النيل مما يجعل تنفيذ مشاريع نقل المياه ممكنا في حين مشروع أنابيب السلام التركي لا يزال بعيد المنال نتيجة لوجود مسافة كبيرة بين تركيا وإسرائيل مما يعيق إنشاء المشروع الذي يحتاج إلى غلاف مالي كبير جدا.

كما أن البنك الدولي له تأثير في كلا الحالتين فهو لا يزال يكيل بمكيلين اتجاه قضايا الصراع على المياه في الشرق الأوسط ،حيث يمول مشاريع مائية دون أخرى في سبيل تعزيز الدور الإسرائيلي بالمنطقة، وبسعي إلى إدخال مصر و العراق في دائرة المديونية والمشروطية من خلال دفعها إلى القبول بالشركات المتعددة الجنسيات في عمليات بناء وتسيير المشاريع المائية، ومنه فإن للدور الخارجي أثر كبير في إنكشافية الأمن المائي لكل من الحالتين المصرية والعراقية مما يجعل هناك آثار متعددة على أمنهما القومي.

المبحث الثالث: تداعيات العجز المائي على الأمن العراقي والأمن المصري.

المطلب الأول: تداعيات العجز المائي على الأمن العراقي.

في داخل الدولة تتشابك المصالح السياسية والإقتصادية والإجتماعية لتشكل نسيجا تعنى به الدولة لتحقيقه ضمن سياستها الداخلية والخارجية، وتقوم السياسة الخارجية للدولة على مبدأ تحقيق قوة الدولة وتطورها وعلى مبدأ حفظ الإستقرار الداخلي لها، و يشكل متغير نقص المياه في العراق تحديا للدولة العراقية نتج عنه تأثيرات مختلفة سياسية واقتصادية واجتماعية، توزعت حول تأثير المياه في سياستها الخارجية وفي موقعها الإقليمي وفي القوة الدبلوماسية وفي حفظ التطور الاقتصادي والإستقرار الاجتماعي.

إن النزاع حول مياه نهري دجلة والفرات يعود إلى عدة عقود من الزمن ولا يثير هذا الصراع فقط صراعا بين تركيا والدولتين العربيتين سوريا والعراق فقط، و إنما حتى نزاع بين هاتين الدولتين الأخيرتين، وهذا يعود إلى عدم وجود نواظم قانونية محددة ومتفق عليها بصفة نهائية للاستفادة من مياه نهري دجلة والفرات، ذلك أن تركيا لا تزال تعتبر النهرين دجلة والفرات نهرين تركيين ولها كل السيادة على مياههما، وستشهد منطقة حوض دجلة والفرات تعقيدات جيواستراتيجية، ومع ارتفاع عدد السكان فإنه يشكل عامل خطير يلقي بثقله الشديد على معادلة استخدام الماء.[1]

ولذلك فإن السياسة المائية التركية التي ترمي إلى تخزين كميات هائلة من المياه بغية استثمارها في التنمية من خلال إنشاء مشاريع مائية ضخمة مثل الغاب GAP كان لها بالغ التأثير في الأمن العراقي في كل نواحيه.

وتسعى تركيا لتحقيق مجموعة من الأهداف لتمكنها في نهاية المطاف من الصعود كقوة اقليمية كبرى مهيمنة على دول الجوار خاصة على العراق الجار القوي، و اعتبرت أحد ركائز هذه القوة التحكم بأكبر قدر ممكن من مياه نهري دجلة والفرات بغية استثمارها كورقة ضغط سياسية في

1- مايكل كلير، الحروب على الموارد الجغرافيا الجديدة للنزاعات العالمية، تر: عدنان حسن، دار الكتاب العربي، لبنان، 2002، ص195.

وجه تطلعات العراق الذي يعتمد كلية على مياه هذين النهرين ، وعلى هذا فان السلوك السياسي المائي التركي يدور حول ثلاث أساسيات:

– 1 فرضية تسييس المياه، 2 فرضية المياه مقابل النفط، 3 فرضية سوق شرق أوسطية والدور الإقليمي.

وهذا ما يحدد العلاقات السياسية بين تركيا والعراق في مجال المفاوضات حول المياه، فالعلاقات المائية بينهما يحكمها النفط والأقليات أكثر من ربطها باتفاقيات ومعاهدات دولية.[1]

إن قراءة متأنية في تصريحات المسؤولين الأتراك تبين لنا مجرى السلوك السياسي المائي التركي الذي يسير نحو التشديد في حين يقابله تقاعس عراقي في البحث عن سبل تأمين المياه للدولة العراقية، فقد قال سليمان ديميريل عندما شغل منصب رئيس الوزراء في تركيا في 1990/05/06 : **"إن لتركيا حق السيادة على مواردها المائية ولا ينبغي أن تخلف السدود التي تبنيها على دجلة والفرات أية مشكلة دولية، ويجب أن يدرك الجميع أن لا نهر دجلة ولا الفرات من الأنهار الدولية فهما من الأنهار التركية حتى النقطة التي يغادران فيها الإقليم التركي، فالنهر لا يمكن اعتباره نهرا دوليا الا اذا كان يشكل الحدود بين دولتين أو أكثر ولكل دولة حقها الطبيعي في إستغلال مواردها المائية كما تشاء وليس لأية دولة أخد الحق في الإعتراض على ذلك"** [2].

وعلى هذا فان الجانب التركي يستخدم كلمة المياه العابرة للحدود بدلا من الأنهار الدولية، وهذا التعبير لاوجود له في القانون الدولي للأنهار، إذ أنه يعبر عن الأنهار الدولية ولهذا فتركيا تستخدم ورقة المياه كأداة إستراتيجية في السياسة الخارجية وهذا ما يؤكده تصريح تروغوت أوزال رئيس الجمهورية التركية الأسبق في 1991/5/6:

« إن لم يصدر العراق النفط عبر الأراضي التركية فإنه لن يكون هناك ماء للعراق[3] » .

إن دراسة تحليلية لمضمون هذه التصريحات وغيرها لصناع القرار الاستراتيجي التركي بشأن المياه تبين بأن الأخيرة لم تصبح حاجة إنسانية اجتماعية وإنما أصبح معهما الأمن السياسي

1– رضا عبد الجبار سلمان ، التحديات التي تواجه الأمن المائي العربي، مرجع سابق الذكر، ص 169.

2– فؤاد قاسم الأمير، الموازنة المائية في العراق وأزمة المياه في العالم، مرجع سابق الذكر، ص235.

3– نفس المرجع، ص239.

العراقي والأمن العسكري له رهينة مفاوضات وسياسات الدولة التركية حيث يفيد السلوك السياسي التركي من خلال ورقة المياه إلى[1]:

– مقايضة المياه بالنفط حيث أن تركيا لا تزال تعتبر ولاية الموصل ولاية تركية وهي تزخر بالنفط الذي تفتقر إليه تركيا لهذا تسعى إلى تبادل المياه بالنفط.

– تقايض تركيا العراق على نشاط الأكراد المتمركزين بالشمال منه وإلى جنوب تركيا والتي تشهد عمليات ضد السلطة التركية ممثلة في أعمال حزب العمال الكردستاني.

– كما تفيد تركيا بأن مشكلة المياه في العراق في مشكلة اقتسامه المياه مع سوريا وبهذا فإن السلوك التركي قد نجح في إبطال مفعول التنسيق في السياستين العراقية والسورية.

– تستغل تركيا ضعف السلطة المركزية في بغداد خاصة بعد الإحتلال الأمريكي في 2003 لإضعاف الموقف العراقي وإكمال بناء سدود مشروع الغاب والتي تحبس المياه عن نهري دجلة والفرات بما يفوق 50%.

إن تركيا سعت وتسعى إلى فرض نظرتها في السياسة المائية من خلال اتباع أسلوب التحالف مع الدول الغربية ومع إسرائيل، حيث بعد رفض البنك الدولي تقديم تمويل لبناء السدود التركية حتى الفصل في إقتسام المياه مع جيرانها وجدت تركيا في الولايات المتحدة الأمريكية وهولندا وسويسرا وإسرائيل ممولا لمشاريعها المائية، وقبله كانت تركيا قد استجابت باعتبارها عضوا بالحلف الأطلسي لطلب الولايات المتحدة الامريكية بقطع إمدادات المياه عن العراق إبان حرب الخليج الثانية 1991 وهو ما وضع الأمن العراقي العسكري والسياسي على المحك بسبب نقص المياه[2].

وقد أدركت تركيا أهمية ثروتها المائية كسلاح لا يقل أهمية عن النفط، بحيث تمكنها من لعب دور إقليمي في المنطقة على المستوى السياسي والاقتصادي وربما العسكري في وقت ما، ووجدت

1- حبيب عائب، المياه في الشرق الأوسط الجغرافيا السياسية للموارد والنزاعات، مكتبة الأسرة، مصر، 2009، ص ص 75– 76.

2– عبد الغفار عبد الصادق الدويك و طه بن عثمان الفراء، أزمة المياه والأمن القومي العربي، الملتقى العلمي إستراتيجية الأمن المائي العربي خلال الفترة 19–2011/12/21، جامعة نايف للعلوم الأمنية، الرياض، 2012، ص15.

في عضويتها في الحلف الأطلسي وفي سقوط النظام العراقي فرصة مناسبة لتقديم نفسها كنموذج لدولة ديمقراطية ومحاربة للديكتاتوريات، وعلى هذا تعززت علاقة تركيا بإسرائيل بدلا من أن يذهب العراق بعيدا في التحالف مع تركيا مما جعل الضغط على العراق مزدوجا، من إسرائيل من جهة ومن تركيا من جهة أخرى، وتقوم تركيا باستغلال ضعف العراق حتى تقايضه بمرور أنبوب النفط عبر أراضيها مقابل المياه، حيث تثير مشاكل طائفية بشمال العراق مما يضعفه داخليا ويؤدي إلى تقسيمه، ومن جهة أخرى تستغل إسرائيل هذا الوضع بالتنسيق مع الولايات المتحدة الأمريكية في بناء شراكة مع تركيا لتزويدها بالمياه من خلال ما يعرف بمشروع أنابيب السلام، كما انتقل عمل جهاز المخابرات الإسرائيلي الى شمال العراق وسط الأكراد، كما يقوم رجال أعمال إسرائيليون بأعمال في شمال العراق لتوطيد الوجود الإسرائيلي بالعراق وتركيا[1].

تحاول تركيا أن تكون قوة إقليمية و سلة الغذاء في الشرق الأوسط ولهذا تقوم استراتيجية تركيا في علاقتها مع العراق والعرب في المسألة المائية على ثلاث مبادئ[2]:

الأول: سيادي بإعتبار نهري دجلة والفرات نهرين وطنيين تركيين عابرين للحدود وليس دوليين وأنهما يشكلان حوضا واحدا ومن حقها استغلالهما حسبما تقتضي مصالحها السياسية والاقتصادية استنادا لنظرية السيادة المطلقة في القانون الدولي.

الثاني: إقتصادي يدعو إلى توزيع مياههما استنادا إلى قواعد الكفاءة والاقتصاد في استخدام المياه، وليس إلى مبدأ التقاسم العادل والإنتفاع المشترك.

الثالث: تجاري يستند إلى مبدأ مقايضة الماء التركي بالنفط العراقي والعربي على اعتبار أن العرب يمتلكون النفط ومن حق الأتراك أن يمتلكوا مياههم ولهم الحق في بيع الفائض منها.

إن تفاعل الأهداف التركية الإسرائيلية جعل العراق في منطقة وسط بين أساليب تركيا في المساومة والمقايضة، وبين أسلوب إسرائيل في التحالف مع بلد مصدر المياه مما يجعل الأمن المائي العراقي في خطر شديد يتبعه تقهقر وإنهيار في أمنه السياسي وتقهقر في دوره الاقليمي

1- إبراهيم كاخيا ، النشاطات الإسرائيلية الخفية والعلنية للتدخل في الشؤون العراقية ، مجلة الفكر السياسي ، العدد 18-19 ، ربيع صيف 2003 ، سوريا ، ص ص 208- 209.

2- سمية مهدي حسن الأمامي، دور المياه في العلاقات التركية العربية من 1990 - 2010، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة مؤتة، 2010 ،الأردن، ص ص36-37.

وتراجع سياسته الخارجية وبهذا فإن المياه أصبحت أداة إستراتيجية في بناء التحالفات وعزل الدول وتحطيم أمن الدول المعادية[1].

كما أن السلوك الإسرائيلي يؤثر في الأمن العراقي أيما تأثير حيث يستخدم المياه لهدفين مزدوجين فمن جهة تسعى إلى الاستفادة المباشرة من المياه التركية على حساب الحقوق المائية للعراق، ومن جهة فإن التعاون التركي الإسرائيلي لا يخلو من التنسيق المخابراتي بغية عزل الدور العراقي الذي شكل على مر العقود تهديدا مباشرا للأمن الإسرائيلي، ولذلك انطلق السلوك المخابراتي الإسرائيلي إلى زعزعة الأمن والاستقرار العراقي بالتأثير في الأقلية الكردية التي تقطن شمال العراق بغية خلق توتر دائم يشد السلطة المركزية في بغداد عن صناعة دور إقليمي للعراق حتى تستطيع إسرائيل إكمال مشاريعها التوسعية والإنمائية، وبناء قوتها الإقليمية في غياب العراق ولهذا فقد شاركت بدور فعال في إحتلاله عام 2003، وتواصل سعيها لنهب حقوقه المائية معتمدة على الدعم الأمريكي لها، ونفوذها في البنك الدولي، و قيامها بالدعم المالي والفني للمشاريع المائية التركية ، فدوائر صناعة القرار في إسرائيل ترى في العراق العدو الأول الذي سوف ينضم إلى الجيوش العربية التي ستقاتلها في حالة قيام حرب ولهذا وجب تحطيمه وجعله مشدود الأطراف ومزعزع إجتماعيا وتابع إقتصاديا[2].

هذا بالإضافة إلى تأثير السياسة الإيرانية في الأمن العراقي من خلال حبس مياه الأنهار المشتركة وعرض مياه نهر الكارون للبيع سرا إلى قطر والكويت في سعي إلى زيادة الضغط وخنق العراق في دوائره الإقليمية في إطار أهداف توسعية جيوبوليتكية وأمنية .

وفي تحليل لأسلوب السياسة الخارجية التركية نجده متفوقا على السياسة الخارجية العراقية التي لاتزال منشغلة بالأمن الداخلي بسبب الفتنة الطائفية وآثار الاحتلال، وعليه تقوم تركيا في إطار سياسة بناء قوتها الإقليمية من خلال ثروة المياه بأسلوب التهوين من شأن مخاطر مشروع أنبوب السلام، كما تقوم بالتصريح دائما بأن المشاريع المائية التركية هي مشاريع اقتصادية رافعة

1- محمد صالح العجيلي، متغير المياه في العلاقات العربية التركية، مجلة الفكر السياسي، العدد الثامن، شتاء 2000، سوريا، ص ص 261-263.

2- محمد داخل كريم السعدي و شذى فيصل العبيدي، التوجهات الإسرائيلية نحو العراق1958-2005، مجلة جامعة ذي قار العلمية،المجلد 7، العدد2، السنة2012، جامعة ذي قار، العراق، ص ص 4-7 .

بذلك عنها الغطاء السياسي متبعة أسلوب الإلتفاف والتقدم التدريجي نحو إنجاز مشاريعها، وفي ما يلي بيان لأسباب ومحفزات الصراع حول المياه وأهداف السياسة المائية التركية بما يهدد الأمن العراقي:

الأهداف السياسية:[1]

– تسعى تركيا الى تغيير الخريطة السياسية في المنطقة على أن يكون لها دور في الجغرافية السياسية والاقتصادية الجديدة معلنة عن تراجع دور العراق القديم الذي كان يهدد اسرائيل.

– التحكم بمنابع نهري دجلة والفرات بيد تركيا أصبحت ورقة ضغط في وجه العراق و أحد أسباب المساومة لنقل النفط.

– إستخدمت تركيا المياه لتوسيع الحضر الاقتصادي المفروض على العراق منذ 1991 وهذا دليل على أن المياه أتت أكلها ضمن الإستراتيجية الجديدة لتركيا.

– إرغام العراق والعرب على قبول إسرائيل من خلال إشراكها معهم في إتفاقيات مائية.

كما أن لتركيا أهداف أمنية واقتصادية من خلال زيادة الحصار على شمال العراق ووضعه تحت المراقبة حيث يقطن جنوب تركيا 12مليون نسمة أغلبهم أكراد ولدى تركيا بعد إنشاء مشاريع الغاب نية في جعل منطقة الجنوب منها منطقة جذب سكاني تتوافر فيها سبل العيش بغية جعل الأكراد أقلية مندمجة في المجتمع التركي، كما تسعى للتحول إلى منتج رئيسي الغداء في الشرق الأوسط وربط العراق تباعا لها في مجال التزود بالغذاء والمياه للتأثير في قراراته السيادية.

– توليد طاقة كهربائية لا تقل عن 27 مليار كيلوواط في الساعة سنويا.

– إقامة صناعات تحويلية متطورة إعتمادا على الإنتاج الزراعي الذي سوف ينتعش بزيادة الأراضي المروية.

وبهذا فان النظرة التركية للثروة المائية هي نظرة متطورة في حين لا يزال العراق يئن تحت آثار الإحتلال وعدم وجود تخطيط وإدارة متكفلة بموضوع المياه رغم أنه يشكل عصب أساسي ضمن الأمن القومي له وضمن خطط إستراتيجيات السياسة الخارجية.

وتتواصل محفزات الصراع في المنطقة على المياه بين العرب وتركيا نظرا لأنه :

1– آذار عبد خليفة، السياسة المائية التركية في نهر الفرات وآثارها في العراق، 1990–2005، مرجع سابق الذكر.

- لم تتمكن دول حوضي دجلة والفرات من بناء أية صيغة كاملة لتقسيم المياه، وبقاء تركيا مصرة على أن مياه النهرين ثروة وطنية تركية خالصة لها.

- تواصل المشاريع التركية المائية على دجلة والفرات دون مراعاة حقوق سوريا والعراق.

- إستمرار التعاون التركي الإسرائيلي في التنسيق في السياسة المائية مستفيدتين من فكرة تسعير المياه وفكرة إقامة سوق للمياه[1].

- النظر إلى المياه كأحد عناصر الأمن القومي، وعليه فإن تواصل وجود حزب العمال الكردستاني وشقه العسكري يزيد من إصرار تركيا على دحره ولو على حساب حقوق وأمن العراق وكذلك سوريا،[2] حيث أن الجنوب التركي يعاني فقرا كبيرا والمياه هي المقاربة اللازمة لجعل المنطقة أكثر غنى لأجل إزالة أسباب التمرد الكردي التي يغذيه الفقر، كما أن تركيا تحاول جاهدة ألا يحصل أكراد العراق على مدينة كركوك العراقية الغنية بالنفط حتى لا يستطيعون المطالبة بالإستقلال بإقليم خاص بهم وذلك حتى لا يتبعهم أكراد تركيا فورقة المياه في تركيا تحركها مقاربة جيوأمنية ، حيث ترتبط التطلعات التوسعية الجغرافية بالدواعي الأمنية في إستخدام المياه كورقة ضغط في وجه العراق وكذلك ترى تركيا في أن لها الحق في مبادلة مياهها بنفط العراق فكما النفط ثروة خاضعة للعراق فالمياه ثروة خالصة لتركيا حسبها.

- رغبة تركيا في الإنضمام الى الإتحاد الأوروبي سوف يلزمها نمو إقتصادي تترجمه زيادة في إحكام القبضة على الموارد المائية.

يضاف إلى هذه الأهداف الأمنية والسياسية والاقتصادية المحركة للسلوك التركي الموقف السوري الذي لا يدعم العراق حيث تميل سوريا الى موقف تركيا في إعتبار النهرين دجلة والفرات حوضا واحدا وتدعي في ذلك أن العراق يكفيه نهر دجلة في تلبية احتياجاته المائية [3].

1- نوار جليل هاشم، دوافع الصراع ومحفزات التعاون على المياه في حوض دجلة والفرات، مرجع سابق الذكر، ص 69.

2- نوار جليل هاشم، سيناريوهات الصراع والتعاون على المياه بين العراق وتركيا بعد إنشاء سد أليسو التركي على نهر دجلة، مرجع سابق الذكر، ص 47.

3- حبيب عائب، المياه في الشرق الأوسط، مرجع سابق الذكر، ص85.

وعلى هذا فإن السياسة المائية التركية المبنية على خطط إستراتيجية تستند الى مفاهيم ونظريات الجغرافيا السياسية، في استغلال الموارد في التوسع وبناء قوة إقليمية سوف تكون لها أثار على المستوى الإقليمي الذي هو مجال تحرك السياسة التركية الخارجية حيث ترمي الأهداف الخفية لتركيا من خلال مشروع جنوب شرق الأناضول إلى:

- تنمية الدور التركي في المنطقة من خلال استخدام المياه كوسيلة في تنشيط تأثيره.
- الإستفادة من المشروع في ترسيخ المكانة التركية إقليميا.
- التحكم بالحصص المائية للدول العربية المنافسة لها سوريا والعراق مما يجعل العراق تحت رحمة الحسابات الإقليمية التركية لأن هذا المشروع صمم لتكون له انعكاسات إقليمية، حيث تخلق مشكلة ما بين العراق وسوريا في الحصة المائية، وإحداث تباعد في سياسة الدولتين العربيتين ومن جهة أخرى بناء تقارب تركي إسرائيلي سياسيا عسكريا ومائيا، حيث تستفيد إسرائيل من المياه التركية وتستفيد تركيا من التكنولوجيا الزراعية والتكنولوجيا الحربية الإسرائيلية.[1]

وسوف تؤثر المشاريع التركية المائية على البيئة العراقية من خلال :

- الإنخفاض الكبير في كميات المياه الواردة إلى العراق جراء إنشاء السدود التركية فسد اليسو وحده يسلبه 53% من مياه نهر دجلة ويقدر ما تستهلكه المشروعات التركية الحالية من مياه الفرات 26 مليار م^3 مما يخفّض الوارد المائي إلى العراق إلى 7 مليار م^3، أي نصف احتياجات العراق من مياه الفرات البالغة 13.5 مليار م^3 وفقدان 1 مليار م^3 من المياه يعني حرمان 65 ألف هكتار من المياه اللازمة لسقيها، والذي سيؤدي بدوره إلى تناقص الأراضي الزراعية وتقلص المساحات الخضراء وزيادة التصحر، كما أن تردي نوعية المياه وتلوثها بسبب انخفاض الوارد السنوي من مياه النهرين هي مشكلة بيئية واقتصادية كبيرة للعراق ناتجة عن حبس مياه النهرين بواسطة السدود حيث تطرح كل من سوريا وتركيا مياه الزراعة في المياه التي تسير إلى العراق

1- محمد ابتهال رضا داوود، مشكلة المياه في الوطن العربي سوريا تركيا العراق، مرجع سابق الذكر،ص ص111-112.

كما ان مياه الصرف الصحي تسير إلى النهرين، وهو ما أدى إلى تزايد الملوثات بالنهرين، وقد ارتفعت نسبة الملوحة في نهر الفرات من 415.5 جزء بالمليون عام 1980 إلى 792.5 جزء بالمليون عام 1990 أما في نهر دجلة في نفس الفترة فارتفعت من 272.2 جزء بالمليون الى 331.7 جزء بالمليون[1].

- كما أن المشاريع المائية التركية و السورية أدت وتؤدي إلى تناقص المياه والجفاف والتصحر حيث أن مناطق وسط وجنوب العراق تعاني من الجفاف الذي لم يسبق له مثيل، كما انخفض توليد الطاقة الكهربائية بسبب تراجع منسوب السدود مما أدى إلى تعطيل عمل المولدات ويرى العراق بأن مشروع الغاب سوف يؤدي إلى إغلاق أربعة مجمعات لتوليد الطاقة الكهربائية تنتج 40% من طاقة البلاد وسيكون لسدود مشروع الغاب عن نهر دجلة أثر مشابه على توليد الطاقة الكهربائية من سد الموصل والواقع على دجلة[2].
- نفوذ مياه بحر الخليج الى شط العرب وذلك نتيجة تراجع منسوب مياه شط العرب وجريانه بسبب تدني إمدادات المياه من دجلة والفرات والكارون مما يؤدي إلى تعريض مساحات النخيل الواسعة في المنطقة والمعتمدة على مياه شط العرب العذبة الى الموت نظرا لإزدياد ملوحة مياه الري[3].

إن هذا النقص المائي في العراق كان له التأثير المباشر في الأمن الاقتصادي والاجتماعي العراقي فالأمن الغذائي للعراق أصبح أكثر تبعية للخارج في التزود بالحاجات الغذائية الأساسية حيث أدى الجفاف الناتج عن قلة المياه الى تدني متوسط ناتج الفرد العراقي من الغلال من 77 كيلوغراما في عقد التسعينات إلى 39 كيلوغرام سنة 2000.

1- ياسر محمد عليوي، متغير المياه في العلاقات العراقية التركية، مجلة جامعة الانبار للعلوم القانونية والسياسية، العدد 03 ، 2011 ،جامعة الانبار ، العراق ، ص ص247-248.

2- لؤي خير الله ، المشاريع المائية التركية وانعكاساتها على العراق ،أعمال المؤتمر الدولي حول الأمن المائي العربي 21-23/فبراير 2000 بالقاهرة ، مركز الدراسات العربي الأوروبي ، دار بيسان ، بيروت ، ص 298.

3- نفس المرجع، ص 300.

وعلى هذا فإن العراق في ظل تزايد عدد سكانه الذي بلغ 28.8 مليون نسمة سنة 2006، بزيادة سكانية توازي 2% ، فإنه تلزمه زيادة متواصلة في الطاقة الإنتاجية الزراعية وتنمية صناعية وهذا ما لا يتم دون زيادة في المياه اللازمة للزراعة والصناعة ناهيك عن الاستخدامات الحضرية للمياه

مما جعل العراق يقع في عوز مائي حقيقي نتج عنه غياب الأمن الغذائي ومعه تفاقمت المشاكل الاجتماعية[1].

و يؤدي تراجع كمية المياه إلى إنحسار الأراضي الزراعية الصالحة في العراق، ففقدان 1 مليار م^3 من المياه فقط يفقد 65000 هكتار من الأراضي، ولهذا فإن 40% من الأراضي العراقية الصالحة للزراعة مرشحة للزوال إضافة إلى تردي نوعية المياه وإزدياد ملوحتها فإن إنتاج الغذاء في العراق قد تراجع بصفة مهولة، حيث يقبع العراق في مؤخرة الدول العربية لإنتاج الغذاء وكذلك دون المعدل العالمي، وتراجع معدل نصيب الفرد العراقي من الأغذية من 817 كغ/للفرد/السنة للفترة 1984–1988 إلى 550 كغ/للفرد/السنة للفترة 2002–2006 أي بانخفاض نسبته 49% وهو ما يمثل انتكاسة للأمن الغذائي والاقتصادي العراقي، وهذا بسبب النقص في المياه ولهذا فقد توقف العراق عن إنتاج السكر بسبب عدم توافر المياه وكذلك توقف عن زراعة الأرز الذي يستهلك 18000 م^3 من المياه في الهكتار[2].

وفي هذا الجدول بيان لواقع واردات العراق من المواد الغذائية سنويا للفترة 2002–2006 بالمليون دولار أمريكي[3]:

جدول35: يبين واقع واردات العراق من المواد الغذائية الأساسية للفترة 2002–2006.

المنتوج	قيمة الواردات (بالمليون دولار)
-البقوليات	09
-الالبان	10
-فاكهة لحوم وبطاطا	14

1– عبد الغفور ابراهيم محمد، نظرة اقتصادية لمشكلة الغذاء في العراق، دار زهران للنشر والتوزيع، الأردن، 2008، ص ص263–265.

2– صبحي القاسم، واقع الأمن الغذائي العربي ومستقبله، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، الأردن، 2010، ص183.

3– صبحي القاسم ، نفس المرجع، ص184.

-السكر -الزيتون -الحبوب	93 107 418
المجموع	**651**

وهو ما يجعل العراق يعيش حالة تبعية غذائية خاصة إلى تركيا على إعتبارها توسعت في إنتاج الغذاء وما ينجر عنه الوقوع في شروط سياسية ومساومات.

إن هذا الوضع أثر كثيرا في المجتمع العراقي الذي يرفض هذا التقهقر رغم الوفرة النفطية ونتجت عنه الإضطرابات والنزاعات الاجتماعية، وعلى هذا فان الاستهلاك الغذائي في العراق الذي ينمو بنسبة 5% في السنة والإنتاج ينمو بـــ 02% سببه النقص المسجل في المياه والناتج عن السلوكيات الخارجة وكذا عن سوء إدارة المياه داخليا، و استمرار الحال على ما هو عليه دون السعي الى إصلاحه كفيل بزيادة المشاكل إلى الدولة العراقية ويتراجع أمن الإنسان العراقي اقتصاديا واجتماعيا.

إنه إضافة إلى الآثار التي أفرزها التراجع في الأمن المائي العراقي على الأمن السياسي والاقتصادي الغذائي له، فإن له كذلك إنعكاسات على أمن المجتمع والفرد العراقي، حيث تراجع نصيب الفرد من المياه الصالحة للاستخدام وكذلك حصول نقص في المياه الموجهة للاستخدام الزراعي الصناعي و الحضري، مما يضع حياة الأفراد في مواجهة فقر مائي، وما يترتب عنه من مضاعفات حيث أنه بحلول عام 2020 يصبح نصيب الفرد العراقي من المياه 828 م^3/السنة في حالة تراجع الاستهلاك العام السنوي إلى 31.5 مليار م^3 وهو ما يبين حالة صعبة تواجه الأمن المائي العراقي ومعه أمن الفرد العراقي.

جدول36: يوضح الطلب الكلي على المياه في العراق مستقبلا(مليار م^3/سنة).

البلد	القطاع	2015	2020	2025	2030	2035
العراق	-زراعي –صناعي –منزلي	52 2 2.8	55 3.2 3.3	57.84 4.2 4	64.3 5.3 4.9	65 6.8 5.9

المجموع		56.8	61.5	66.04	74.5	77.7

المصدر: نقلا عن نوار جليل هاشم، التوقعات المستقبلية لاستخدامات المياه في العراق، ورقة قدمت إلى: ندوة مركز دراسات وبحوث الوطن العربي، الجامعية المستنصرية بعنوان: استخدامات المياه في العراق، 2006.

المرجع: نوار جليل هاشم، سيناريوهات الصراع والتعاون على المياه بين العراق وتركيا بعد إنشاء سد أليسو التركي على نهر دجلة، مرجع سابق الذكر، ص 35.

جدول37: يوضح الاستهلاك الكلي للفرد العراقي مستقبلا من المياه (م^3/سنة).

السنة	2013	2015	2020	2025	2030	2035
-عدد السكان (مليون)	33.82	34.418	38	1.956	36.322	51.144
- في حالة انخفاض الاستهلاك الى 31.5 مليار م^3/سنة	952	915	828	750	680	606
-في حالة الاستهلاك 55 مليارم^3/سنة	1662	1598	1447	1310	1187	1075

المرجع: نوار جليل هاشم، نفس المرجع، ص 37.

لم يعد هناك شك في أن الموارد المائية في العراق ولكافة الاستخدامات دخلت في مرحلة الشحة وقد يصل ذلك إذا ما بقي الوضع على ما هو عليه إلى مرحلة الفقر المائي الحاد، ولعل أوضح وأبسط دليل على هذا القول هو أن نصيب الفرد العراقي من الموارد المتجددة ولكافة الاستخدامات قد انخفض من حدود 4000 م^3 في فترة الثمانينات ليصل إلى 2000م^3 في سنة 2000 ورغم أن التقديرات تشير الى أن هذا النصيب سيكون 1000 م^3 في عام 2025، إلا أن معطيات الواقع تشير الى أن هذا الرقم سينخفض عن ذلك بكثير بسبب الظروف الخارجية (وخصوصا السياسة المائية لتركيا) والظروف الداخلية (المتمثلة في الاستخدامات الجائرة وغير المستدامة والتقليدية للموارد المائية وعدم وجود خطة تنمية حقيقية للموارد المائية في العراق)

وخصوصا في القطاع الزراعي، خاصة إذا ما قورن هذا النصيب المتدني للفرد العراقي من المياه المتجددة بمعدل نصيب الفرد من المياه في آسيا الذي يصل إلى 3520 متر مكعب، وفي إفريقيا الذي يصل إلى 5500 متر مكعب، وفي العالم إلى 8180 متر مكعب سنويا، ولكنه يبقى مرتفعا قياسا إلى معدل نصيب الفرد في الوطن العربي البالغ 1446 سنويا[1].

وبهذا فإن السياسات المائية لتركيا وسوريا، وعدم كفاءة الإدارة العراقية للمياه أدت إلى شحة مائية ساهمت في حرمان السكان من مياه الشرب وإزدياد التلوث وارتفاع ملوحة المياه وكذا تغير نمط معيشة السكان حيث أن انخفاض موارد المياه دفع بالمزارعين الى ترك مهنة الزراعة والهجرة إلى المدن، وما يترتب عنه من مشاكل اجتماعية بازدياد الضغط على المدن والتحول الى قطاعات اقتصادية غير منتجة.

كما أثر هذا العوز المائي في عملية إنعاش الأهوار حيث أن هذه الأخيرة لإحيائها تحتاج كميات كبيرة من المياه بعد أن هجرها سكانها بسبب تجفيف النظام السابق لهذه الأهوار، كما تراجع منسوب المياه الذي يمدها بها نهر دجلة وبانخفاض في واردات الفرات بنسبة 90% سوف تجف معه الأهوار.

وقد قدر وزير المياه العراقي عبد اللطيف رشيد سنة 2009 أن 300 ألف من سكان الأهوار يرحلون سنويا وكثيرون اقتلعوا حديثا وهم يتوجهون إلى بلدان ومدن مجاورة وأن مستوى الأهوار قد تراجع إلى 20% من مستواها الأصلي[2].

وتشهد العديد من المدن العراقية نفس الأمر وأصبح أمن الإنسان العراقي خاصة في الشمال والجنوب والأهوار في حالة جد خطيرة بسبب موت الحيوانات من العطش أو بسبب تناول مياه ملوثة مما إضطر العائلات إلى الرحيل، ومعه تبدأ نزاعات اجتماعية حول المراعي والمياه وكذلك نفس الأمر في المدن.

1- باسم حازم البدري، أثر شحة الموارد المائية على الزراعة المروية في العراق، مرجع سابق الذكر، ص123.

2- مارتن تشولوف، النقص في المياه يهدد مليوني شخص في جنوب العراق، ترجمات مهمة ،مجلة مستقبل العربي، العدد 369 ، نوفمبر 2009 ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ص 174

و في دراسة لليونسكو كشفت أنه منذ سنة 2000 فقد نزح ما يزيد عن 100.000 من السكان من شمال العراق بسبب النقص الحاد في المياه، بسبب الجفاف والإفراط في سحب المياه مما أدى الى انخفاض مستوى طبقات المياه الجوفية وتدهور في نوعية المياه، كما أن هناك 36000 ساكن على وشك الرحيل إذا لم يتدارك الأمر.

إن هذا الواقع المزري للمواطن العراقي سببه عدم الاهتمام من طرف السلطة السياسية بمخاطر التراجع في الأمن المائي حتى أصبح تهديدا واقعا للأمن السياسي و الاقتصادي والاجتماعي العراقي ومعه أصبحت المياه عصب أساسي للجغرافيا السياسية والجغرافيا الاقتصادية وهو ما تطبقه كل من ايران وتركيا واسرائيل في سبيل بناء قوة اقليمية.

وفي ما يلي تلخيص لدور المياه في اللعبة السياسية في الشرق الأوسط والمتضمنة فيها هذا القطر العراقي كما أورد جون الترمان ومايكل جوبن في بحث بعنوان: **الذهب الزلال: المياه مصدرا إستراتيجيا في الشرق الأوسط** حيث يقولان :

لن تنبع القلاقل الاجتماعية والسياسية خلال العشرين عاما القادمة في الشرق الأوسط من الحروب، أو الإرهاب أو الثورات، بل من منبع مفاجئ مستتر إنه المياه، ومع أن التهديدات الأمنية التقليدية هي المسيطرة على النقاش العام وعلى تفكير الحكومات، إلا أن المياه هي عامل التغيير الحقيقي في اللعبة السياسية في الشرق الأوسط.

ركزت أبحاث المياه في العديد من الأحيان على الأنهار المشتركة باعتبارها السبب المحتمل للحروب بين الدول، إلا أن دول الشرق الأوسط لم تخض حروبا حول أنهارها، وقد نجح الدبلوماسيون في الإبقاء على التوتر في حدوده الدنيا وعوضا عن تسببها بالحروب، تشكل الإمدادات المتناهية من المياه الجوفية داخل الحدود الوطنية تحديا آنيا يحمل في طياته تبعات إستراتيجية فقد استخدمت المياه الجوفية لتشجيع الزراعة التي استخدمها العديد من الزعماء في المنطقة لترسيخ الولاء السياسي واحتمال نضوبها يهدد التوازنات السياسية القائمة وتشكل المياه جزءا أساسيا من العقد الاجتماعي في دول الشرق الأوسط، فإلى جانب تقديمها الدعم للوقود والغذاء تقدم الحكومات المياه بأسعار زهيدة أو حتى بالمجان لضمان رضا الشعوب التي تحكمها، ولكن إيقاف السلع المدعومة في الشرق الاوسط تبعته الاضطرابات في عدة أحيان، ومع أن المياه

لم تلعب حتى الآن سوى دور محدود نسبيا في إطلاق شرارة القلاقل إلا أن سجلها هذا لا يرجح له الإستمرار، فلا توجد بدائل للمياه، وعلى الرغم من ثمنها الزهيد في حالتها الطبيعية، إلا أن معالجتها ونقلها باهضي الثمن، و سيتصف شح المياه في المستقبل بديمومة أكبر بدرجات عما كان عليه النقص فيها في الماضي، كما أن الأساليب التي استخدمتها الحكومات ردا على الاضطرابات السابقة قد لا تعود كافية[1].

المطلب الثاني: تداعيات العجز المائي على الأمن المصري

لقد كان لاعتبار النيل مصدر المياه الوحيد بالنسبة لمصر أن زادت ارتباطات الدولة المصرية بما يورده الأخير إليها في تحقيق متطلبات التنمية والتواصل، وعلى ذلك فإن منطقة حوض النيل تعتبر منطقة الأمن الإستراتيجي المصري ذلك أنها تتصل إتصالا مباشرا بأحد ركائز أمنها القومي وهو الأمن المائي، لذلك سعت مصر إلى تأمين هذا الأخير لكن مع إستراتيجيات الدول المتشاطئة فإن الأمن المائي المصري يسير إلى الإنكشاف، من خلال سياسة إستغلال دول المنبع للمياه في شقين شق سياسي يتمثل في الضغط على مصر في مواقفها، وشق اقتصادي باستغلال مياه النيل في زيادة إنتاجها الاقتصادي الزراعي مما يؤثر مباشرة في حصة مصر من المياه، و لإن إتجهت السياسة التركية إلى استخدام المياه كأداة للمبادلة مع النفط العراقي والمساومة على الأقلية الكردية فإن مياه النيل تتخذها دول المنبع أداة لتليين المواقف المصرية وأداة لتقاسم فعلي للمياه لأن مصر والسودان تستأثر بـــ 75% من مياه النيل.

إن إنكشافيه الأمن المائي المصري له العديد من التداعيات على الأمن المصري سياسيا اقتصاديا واجتماعيا حيث أن دول المنبع تصرح بأنها لا تقبل اتفاقية 1929 لأنها استعمارية وقد تم الإتفاق عليها في المرحلة الاستعمارية ولذا فهي تتعارض مع سيادتها الوطنية، كما ترفض الدول السبعة لحوض النيل ماعدا رواندا وبوروندي لإتفاقية 1959 التي تخصص لمصر 55.5 مليار م^3 من

1- Michael Dziuban and Jon B Alterman , Clear Gold Clear Water as a Strategic Resource in the Middle East , Centre for strategic of international studies (csis), Washington, Usa, December 2010 p 10.

المياه وذلك لأنها لم تكن عضوه في الإتفاقية وهو ما يجعل السلوك الخارجي للسياسة المصرية محاطا بالرفض من طرف دول الجوار المائي[1].

وقد كانت لدول المنبع مواقف حول الإتفاقيات هي:

موقف إثيوبيا: تنطلق الوجهة الإثيوبية من حقها في استخدام المياه في أرضها بالطرق التي تراها مناسبة والتي تخدم مصلحتها وقد أعلنت في جريدتها الرسمية عام 1956 بأنها ترفض إتفاقيتي 1929 و 1959 وترى بأن الأخيرة تخص طرفيها مصر والسودان كما صرح ممثل إثيوبيا في قمة لاجوس 1980 أنه لا توجد أية اتفاقية دولية حتى الآن تنظم و توزع حصص النيل واستمر الرفض الإثيوبي إلى غاية توثيق اتفاق بين مصر و إثيوبيا عام 1993 لكن ورغم أن اتفاقية 1993 أبرمتها إثيوبيا بكامل سيادتها إلا أنها عادت و بدعم خارجي إلى التصريح بأنه لا توجد اتفاقيات لتقاسم مياه نهر النيل[2].

موقف تنزانيا وكينيا : لهما موقف الرفض للإتفاقيات السابقة، وقد بادرت الدولتان بتوزيع مناشير على سفاراتهما تفيد برفضهما لإتفاقية 1929 .

موقف أوغندا و الكونغو: رغم رفض أوغندا لاتفاقية عام 1929 إلا أنها قامت ببناء سد أوين بالشراكة مع مصر، و مواقفها ليست حول إعادة صياغة حصص مياه النيل ولكن في الاستفادة من دورها كمنبع للنيل و الاستفادة من الطاقة الكهربائية أما الكونغو فليس لها تأثير بالغ لأنها لا حاجة لها لمياه النيل سوى لتوليد الطاقة الكهربائية .

موقف رواندا و بوروندي : ليس لهما موقف مناوئ للحقوق التي حصلت عليها مصر و السودان[3].

إن تحليل مواقف هذه الدول يبين أن الضغط على مصر يتأتى من كينيا تنزانيا إثيوبيا و إن هذا التأثير ليس فقط ناتج عن رغبة محلية في التطور الزراعي ولكن ناتج عن التحريضات الخارجية الأمريكية والإسرائيلية لرفض الاتفاقيات السابقة بحجة أنها ظالمة ولعل مكمن الخطورة في الأزمة الراهنة في نهر النيل بين مصر ودول حوض النيل إنما يزداد بسبب ازدياد الشحة المائية نتيجة

1- رمزي سلامة، مشكلة المياه العربية احتمالات الصراع والتسوية، مرجع سابق الذكر، ص 83.

2- عمر كامل حسن، النظام الشرق أوسطي وتأثيره على الأمن المائي العربي، مرجع سابق الذكر، ص376.

3- رمزي سلامة، مشكلة المياه العربية احتمالات الصراع والتسوية، مرجع سابق الذكر، ص 82.

لتغيرات المناخ والجفاف الدوري الذي يصيب منابع النيل ودول حوضه مما يطرح عدة تأثيرات على الأمن المصري[1].

إن السياسة الإثيوبية تسعى إلى تحقيق أهداف سياسية واقتصادية في نفس الوقت وذلك من خلال التوسع في الزراعة لتحقيق الأمن الغذائي ومن جهة أخرى تجنب ضغط انعدام الأمن الغذائي على الانتخابات في بلادها في حين ينعكس هذا الهدف على مصر بالدرجة الأولى، وقد أظهرت المفاوضات الخاصة بمبادرة حوض النيل على مدى عشر سنوات 1997-2007 وجود ثنائية حادة بين دول النهر بحيث تكتلت دول المنبع السبع ضد كل من مصر والسودان، وهو ما يبين حجم الضغط السياسي الذي تتعرض له مصر في مقابل حماية أمنها المائي.

إنه بتحليل السلوك السياسي الإثيوبي يلاحظ انه ينطلق من فرضية أن الدول الحبيسة تميل إلى إقامة الصراع لأن إثيوبيا لا تمتلك منافذ بحرية وبذلك فسياستها المائية هي رد على الدعم المصري لإريتريا التي استقلت عنها، ولهذا امتد التعاون الإثيوبي الى إسرائيل في السياسة المائية لغايتين هما:[2]

- خنق مصر مائيا عن طريق التوسع في الري في إثيوبيا .
- السعي للوصول إلى مياه البحر الأحمر لإسرائيل وإثيوبيا على حد سواء.

وقد واجهت مصر ضغطا في سياستها الخارجية اتجاه دول الحوض في إطار سعيها للحفاظ على حقوقها المائية حيث تنطلق مصر من: الحقوق التاريخية المكتسبة و التوارث الدولي للقواعد والمعاهدات الدولية، لكن في إجتماع كينشاسا في 2009/05/22 اعترضت مصر على ثلاث مواد رئيسية في الاتفاق الإطاري المقترح لتنظيم استغلال مياه النيل وهذه المواد هي المادة (14) الخاصة بالأمن المائي، حيث تصر مصر على النص صراحة على حقوقها المائية والمادة (8)

1- سيد محمد موسى حمد، مصر ودول حوض النيل، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 2010، ص 219.

2- محمود الأشرم ، اقتصاديات المياه في الوطن العربي والعالم ، مرجع سابق الذكر ، ص 250.

التي ترى مصر ضرورة تضمينها مسألة الموافقة المصرية المسبقة على المشاريع، وأخيرا تعديل المادة (34 أ و ب) بحيث يكون الإجماع وليس الأغلبية في عملية التصويت[1].

و بذلك واجهت مصر موقفا عصيبا تمثل في تكتل دول حوض النيل وراء موقف موحد يخالف الموقف المصري و السوداني مما أثر على الدور الخارجي لمصر في مسارات التفاوض.

وقد اتبعت إثيوبيا سياسة معادية للسودان و مصر أضرت بالأمن السياسي و الاقتصادي المصري انطلاقا من المساس بأمنها المائي حيث لجأت إلى دعم الحركة الانفصالية في جنوب السودان و هو الإقليم الذي يمر به النيل الأبيض مما يجعل هذه الدولة رقم 11 في المفاوضات بعد استقلالها و هو ما شكل عبئا كبيرا للسياسة الخارجية المصرية في التعامل مع دولة أخرى في حوض النيل ساهمت الدول المعادية لها أصلا (إثيوبيا و إسرائيل) في بنائها مما يفيد بتعقد التداعيات السياسية لهذه الدولة على الأمن المصري .

إن النزاع على الموارد في حوض النيل يأخذ ثلاثة طرق أساسية و هي إما أن يكون الماء سبب مباشر في النزاع أو وسيلة للنزاع أو تبرير للنزاع ، و مع الزيادة السكانية المعتبرة في دول الحوض فان العداء يزداد بين الدول في حوض النيل من أجل الاستفادة القصوى من مياه النيل[2].

و عليه تشكل العناصر الثلاثة أعمدة لتحديد مسار تقاسم مياه النهر إما نحو الصراع أو نحو التعاون و ذلك بناء على:[3]

- الحاجة إلى المياه حيث كلما زادت الحاجة إلى المياه اتخذت الدول موقفا معاديا للتنازل عن الحصة المائية.
- القوة حيث أن قوة الدولة الواقعة عند أعلى النهر هي التي تحدد سلوكها أما إذا كانت بعيدة عن المجري الرئيسي فإن هذا لا يعطي ميزة كبيرة لها في استخدام القوة.
- القوة الضاربة و تمثل القوة التي تسمح بفرض السلوك على الدول في حوض النهر و على ذلك فإن العلاقات بين دول حوض نهر النيل يحكمها افتراض أن دول الحوض متماثلة نسبيا في القوة

1- إدارة مياه النيل كمحدد للتعاون والراع بين دول الحوض اتفاقية الاطار التعاوني ومجالات التعاون حتى عام 2011 ، مرجع سابق الذكر.

2- زياد خليل الحجار، الأمن المائي الأمن الغذائي العربي، مرجع سابق الذكر، ص 206.

3- نفس المرجع، ص ص 207-208.

مع عدم تماثل في المصلحة مما يجعل احتمالات النزاع متوازنة ولكن ثابتة، و غالبا يعوض ذلك التعاون الضمني أو غير الرسمي و الواقع أن حوض النيل لم يشهد لحد الآن صراعات من أجل المياه إلا تهديد مصر سنة 1978 بأن مصر ستشن حرب لحماية أمنها المائي، ولهذا فإن التأثير السياسي للمياه في حوض النيل على مصر هو المساومة حيث تسعى الدول إلى استخدام المياه كسلاح سياسي للمساومة على المواقف السياسية والمساومة على المصالح، حيث إن مصر وقفت ضد إستقلال جنوب السودان وفي المقابل وقفت ودعمت إثيوبيا الحركة التمردية في جنوب السودان كضغط سياسي على مصر ورغم حرص مصر على عدم حدوث تزعزع في الإستقرار السياسي في دول حوض النيل إلا أن الموقف الإثيوبي لا يزال ينظر إلى السياسة الخارجية المصرية على أنها ضد المصالح الإثيوبية.

إن المسبب الأول للتحول نحو استخدام المياه كسلاح سياسي هي الدول الاستعمارية في منطقة حوض النيل حيث أنها أشارت على الدول الإفريقية بطريقة غير مباشر بأنها تستطيع أن تتحكم في المياه ضد مصر من خلال إبرامها للاتفاقيات السابقة ولهذا فقد كان هناك تصريح للإنفصالي (موريس تشومبي) في الكونغو بقطع مياه النيل عن مصر كما كان للحكام في إثيوبيا بعد الإمبراطور(هيلا سلاسي) تهديد بمنع المياه عن مصر وإقامة مشروعات دون العودة إلى حق دولة المصب[1].

ويمكن ترجمة الموقف الإثيوبي المعارض من خلال عدم قبول وعدم منح أي شيء لدول أسفل النهر طالما لم يسمح لها بتنفيذ منشآتها الهيدروليكية الخاصة، ومعارضة إنشاء أي مشروعات مشتركة للاستفادة وضبط مياه النيل، ولذلك اتخذت أثيوبيا موقفا يشبه الموقف التركي وهو عدم الاعتراف بدولية نهر النيل متحججة في ذلك بأنه ليس كله صالحا للملاحة وهذا الموقف إنما هو موقف سياسي، ذلك أن أثيوبيا تدرك أن باعترافها بدولية نهر النيل فهي ملزمة باحترام الاتفاقيات المتضمنة للاستفادة منه، وبإعتبار إن إثيوبيا تمول النيل بـــ 85% من مياهها فإن هذا يفسر موقف مصر بالتمسك بدولية نهر النيل، وعليه يستند الموقف الإثيوبي إلى محورين: **الأول** هو عدم الإعتراف بدولية نهر النيل **والثاني** يترتب عن المحور الأول هو الرفض المطلق

1- فتحي علي حسين، المياه وأوراق اللعبة السياسية في الشرق الأوسط، مرجع سابق الذكر، ص ص 39-40.

لاتفاقيات تقاسم مياه النهر[1]، وهذا بهدف إبقاء الضغط مستديم على مصر لدفعها إلى مساندتها في السياسة الإقليمية والمحلية والدولية، ولكن وبسبب الضعف الاقتصادي والعسكري في إثيوبيا والمشاكل المرتبطة بالنظام السياسي بها فإن إثيوبيا لن تستطيع تنفيذ هذه التهديدات ولهذا لجأت إلى التعاون مع الطرف الأمريكي والطرف الإسرائيلي، حيث تلاقت الأهداف الإسرائيلية الإثيوبية حيث ترحل إثيوبيا يهود الفلاشة إلى إسرائيل في مقابل دعم إسرائيل لها في المشاريع المائية وهذا تهديدا واضح وقوي للأمن المصري منذ عودة العلاقات الدبلوماسية الإثيوبية الإسرائيلية سنة 1990.

وفي إطار السياسة الإسرائيلية الرامية إلى إضعاف مصر في المفاوضات لجأت إلى تهديد أمنها المائي بما ينعكس على أمنها السياسي عن طريق تطويق مصر أمنيا من خلال اللجوء إلى الحصول على وضع مميز في جزيرتي "دهلك" و"فاتيما" بالبحر الأحمر بقبول إثيوبي[2] من أجل الوصول إلى منابع النيل، وتلوح إسرائيل بهذا الوضع المميز لتهديد مصر والضغط عليها للموافقة على شراء مياه النيل، كما لجأت إلى تجفيف المستنقعات في السودان وإلى دعم حركة التمرد في جنوب السودان بقيادة جون جارنج حتى الإنفصال وتحريضه على هدم قناة جونجلي بالزعم أنها ستنقص من المياه في دولة الجنوب وستقلص مساحات الري فيها[3].

كما تقوم إسرائيل بكل هذا التقارب والتوسع إلى إفريقيا لمحاصرة مصر عملا بمقولة بن غوريون الذي أكد بـــ" **إن إفريقيا هي الطريق إلى إضعاف العرب وإنها أفضل أسلوب لهدم جدار الكره العربي لإسرائيل...**"[4]

حيث تعمد إسرائيل إلى تقديم مساعدات مالية وفنية لدول افريقية لترسيخ وجودها وهذا حتى تمكنها هذه الإستراتيجية من استخدام ورقة مياه النيل للمساومة وهذا ما ذكره أولي لوبراني:

" **سوف تكون مياه النيل لجام مصر في حالة تنصلها من إتفاقيات كامب دافيد وإنغماسها في الصف العربي**"[5].

1- حبيب عائب، المياه في الشرق الأوسط، ص ص 150-151

2- عبد الله مرسي العقالي، المياه العربية بين خطر العجز ومخاطر التبعية، مرجع سابق الذكر، ص 169.

3- زبيدة العطا، إسرائيل في النيل، مكتبة الشروق الدولية، القاهرة، 2010، ص 85.

4- عبد العاطي بدر سلمان، الصراع على المياه في المنطقة العربية، مرجع سابق الذكر، ص 151.

5- عمر كامل حسن، نحو استراتيجية عربية للأمن المائي، مرجع سابق الذكر، ص 39.

و على هذا فإن غياب إستراتيجية مائية مصرية فعالة سوف يؤدي إلى تراجع أمنها المائي، مما يجعلها تقع في فك المساومة الإسرائيلية التي تتخذ من إفريقيا ودول الحوض عامة ومن إثيوبيا خاصة مدخلا رئيسيا لتهديد الأمن القومي المصري سياسيا و اقتصاديا، بالسعي إلى خنق مصر في مصدر المياه الوحيد لديها والذي تتوقف عليه مسيرة التنمية فيها ولهذا فالتهديد الإسرائيلي يتأتى من خلال:

1- إغراء إثيوبيا بشراء المياه من عندها.

2- تحريضها على التنصل من الاتفاقيات السابقة حول استخدام مياه النيل و عدم الإعتراف بدوليته.

3- تقديم المعونات و التسهيلات و الدراسات لها لإقامة مشروعات مائية لإنقاص حصة مصر.

كل هذا أجل الضغط على مصر لتبيعها مياه النيل مباشرة من أراضيها عبر ترعة الإسماعيلية

عن طريق المشاريع العديدة التي إقترحتها لإسالة مياه النيل إلى صحراء النقب ومنه إلى المستوطنات الإسرائيلية بالأراضي الفلسطينية ، بزعمها أن نسبة ضئيلة من الميزان المائي المصري سوف لن تؤثر في حصة مصر المائية ، لكن الواقع أن هذا الفعل لو تقدم عليه مصر سوف تكون عواقبه وخيمة على الأمن المائي المصري و الأمن السياسي و الاقتصادي لها حيث أن:[1]

- تزويد الكيان الصهيونية بجزء من مياه النيل يكون على حساب الموارد المائية المتوافرة لها مما يضاعف من عجزها المائي.
- تزويد إسرائيل بمياه النيل يزيدها توسعا في السياسة الإستيطانية .
- إن ربط الكيان الصهيوني بالنيل و جعله مشاركا مع الدول الأخرى في حوضه سوف يعطيه الحق في التدخل في تقسيم الموارد المائية (حق مكتسب) و إن ذلك سيؤدي إلى فرض إرادته على السيادة الوطنية المصرية.

1- صباح محمود محمد، السياسات المائية في الشرق الأوسط، مرجع سابق الدكر، ص 21.

- إن تزويد هذا الكيان بمياه النيل سيضعف من علاقة مصر بدول حوض النيل لأن إنفرادها باتخاذ قرار كذلك سيفسح المجال لدول الحوض للتصرف بمياه النيل وفق مصالح فردية لا تأخذ بعين الإعتبار مصالح دول أخرى و مصلحة مصر منها، و كل هذا يشكل تحديا سياسيا للأمن المصري و مدخله هو تهديد الأمن المائي لها و هذا يقودنا إلى أن للعجز المائي علاقة وطيدة بالأمن السياسي المصري .

كما استهدفت الولايات المتحدة الأمريكية بواسطة البنك الدولة تهديد الأمن الوطني المصري والتأثير على القرار المصري من خلال سحب تمويل مشروع السد العالي بعد رفض مصر للشروط المجحفة كما أن انضمام مصر إلى هيأة النيل التي إقترحها البنك الدولي سوف يكون لها تداعيات على أمنها المائي وتباعا له أمنها السياسي، ذلك أن من الشروط التي وضعها البنك الدولي هو إتاحة المجال للقطاع الخاص في تسيير مياه حوض النيل والإضطلاع بإنجاز المنشآت المتفق عليها، لأن تكلفتها المالية لا تستطيع الدول تلبيتها وهو ما يتيح المجال للشركات المتعددة الجنسيات بإنجاز هذه المشاريع وهو ما سيترتب عنه مديونية عالية على مصر لا تستطيع مواجهتها، وتقع تحت طائلة الشروط السياسية والاقتصادية ،[1] حيث تلجأ هذه الشركات إلى مطالبة مصر ببيع مياهها وفق ما تنص عليه الاتفاقية التي تلزمها بقبول شروط البنك الدولي بقابلية المياه للتسعير والبيع وكذا قبول تقاسم جديد للمياه، كما استغلت الولايات المتحدة الأمريكية ضعف الدول الإفريقية لإغرائها بالتنمية مقابل تهديد الأمن المصري من خلال التأثير في أمنها المائي.

لا تزال مصر و السودان لم يوقعا على إتفاقية (عنتبي) بأوغندا لعام 2010 بسبب اشتراط مصر النص صراحة على الأمن المائي المصري و كذا حقوق مصر التاريخية المكتسبة في مياه النيل إلا أن الدول الإفريقية و بتحريض من إسرائيل و الولايات المتحدة الأمريكية قد مضت إلى التوقيع عليها من جانب واحد مما يضع الأمن المصري على المحك في ضل التكتل الإفريقي ضدها بعد توقيع خمسة دول على هذه الاتفاقية وهي إثيوبيا. أوغندا. و تنزانيا. كينيا. ورواندا.

مما يجعل من الواجب التحرك السريع من طرف مصر لوضع إستراتيجية مائية فعالة تحافظ على أمنها المائي للحفاظ على أمنها القومي، في ضل عدم اكتراث الدول الإفريقية بحاجة مصر

1- مجموعة مؤلفين ، الصراع على المياه الإرث المشترك للإنسانية ، مرجع سابق الذكر، ص ص 237-238.

من المياه مع تزايد عدد سكانها و هذا تهديد صريح وواضح لأمنها، وعليه فإن تواصل تعارض المصالح الدولية في حوض النيل أدى إلى تحوّل منطقة حوض النيل إلى منطقة يتحكم بصناعة قرارات دوله الهيدروبولتكس[1] ، ورغم أن منطقة حوض النيل مازالت تصنف ضمن دوائر جغرافيا النزعات غير العسكرية إلا أنها مع التطورات السكانية و تزايد الاحتياجات وتطور التكنولوجيا قد تنتقل إلى مناطق ذات نزعات مسلحة حول الموارد المائية مما يجعل الأمن المصري السياسي و الخارجي في حالة حرجة[2]

فكما أن لتراجع الأمن المائي المصري إنعكاسات سياسية أمنية فإن له إنعكاسات اقتصادية، حيث يؤدي النقص المائي إلى تراجع المساحات الزراعية و إلى تزايد التصحر و فقدان المساحات الصالحة للزراعة التي هي في الأصل مصر تعاني نقصا فيها ، حيث أن مصر و نتيجة لتزايد استخدام المياه المتاحة أصبحت تعيش فقرا مائيا ومعه تراجعت مساهمة الإنتاج الزراعي في الدخل القومي من 34.5% سنة 1955 إلى 20 % سنة 1995[3]، كما انخفضت العمالة الزراعية من 56% من السكان إلى 10%، و هذا ما خلف حالة من البطالة تجد مصر صعوبة في مواجهتها و قد بلغت مصر مرحلة يشكل فيها العجز في المياه أحد القيود على التنمية حيث يعيق نقص المياه تواصل التنمية في مصر وذلك بسبب تزايد عدد السكان الذين وصل عددهم سنة 2005 إلى حوالي 78 مليون نسمة مما طرح تحديا أمام الدولة المصرية في توفير احتياجات هذا العدد من السكان من المياه و من الغذاء، فقد تراجع نصيب الفرد من الأرض المزروعة في مصر من 0,23 فدان عام 1960 إلى 0,1 فدان عام 2000، و هذا الوضع أثر مباشرة في الأمن الغذائي للفرد و الأسرة و المجتمع و البلاد المصرية[4] .

إن للعجز المائي بالغ التأثير في الأمن الاقتصادي المصري و بصورة مباشرة في أمنه الغذائي حيث أدى النقص في المياه إلى تناقص في الأراضي الزراعية و تضخم فواتير استيراد الغذاء في

1- مصطلح يستخدم للدلالة على دور المياه في الجيوبوليتيك .

2 -Suzanne Dionet , la raréfaction de l'eau source de tensions géographie des conflits non armés, Ouvrage collectif sous la direction de Gabriel Wackermann., ellipses, paris, 2011, p p :107-109.

3- بيتر روجرز وبيتر ليدون، المياه في العالم العربي آفاق واحتمالات المستقبل، مرجع سابق الذكر، ص 189.

4- سعيد الحسنية، المياه كحق من حقوق الإنسان في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، مرجع سابق الذكر، ص 220.

مصر خاصة الحبوب حيث أن قيمة الواردات المصرية من الغذاء بلغت 2220 مليون دولار أمريكي للفترة ما بين 2002 – 2006 و توزعت على :[1]

1163مليون دولار للحبوب – 87 مليون دولار للسكر – 128 مليون دولار للألبان – 113 مليون دولار للأسماك – 123 مليون دولار للبقوليات – 369 مليون دولار للزيوت – 237 مليون دولار لّللحوم، و هو ما كان له بالغ الأثر في عجز الميزان التجاري المصري.

إن التزايد السكاني في مصر يضطر مصر إلى إستيراد ثلثي حاجاتها من القمح والزيوت النباتية لسد الفجوة الغذائية بين الإنتاج المحلي للغذاء و الاستهلاك القومي، و هو ما يتوجب إستيراد 40% من المواد الغذائية كافة و تشكل الحبوب 28 % من فاتورة الاستيراد[2] ، وهو ما يوقع مصر في مشكلة المديونية وما يتبعها من شروط سياسية واقتصادية تؤثر في قراراتها السيادية، وقد كانت لها أمثلة مع ذلك من أبرزها تهديد جيمس بيكر في 1991 بأن الولايات المتحدة الأمريكية سوف تقطع إمدادات القمح عن مصر إذا لم ترسل مصر قوات للقتال ضد الجيش العراقي، وبهذا ارتبط الأمن السياسي و الاقتصادي المصري بمتغير نقص المياه ، مما يبين تشابك الآثار السياسية والاقتصادية لنقص الموارد الطبيعية .

كما أدى تناقص مستوى المياه في نهر النيل و حبسها في بحيرة ناصر للاستفادة منها إلى تراجع الزراعة السمكية في مصر بسبب تدني منسوب المياه وتلوثها، و نظرا لأثار التبعية الغذائية فإن الحل أمام مصر هو في تنمية مواردها المائية لمواجهة العجز الغذائي كما أن النقص في المياه يغذي النزاعات الاجتماعية حول الأراضي و المياه، مما ينتج بيئة اجتماعية متزعزعة، كما يؤدي النقص في الغذاء إلى تزايد الضغط الاجتماعي على الحكومة لتوفير الغذاء.

كما أثر هذا العجز المائي بطريقة أخرى من خلال تراجع الدخل القومي المصري من العائدات الاقتصادية لإستثمار المياه مما جعل الحكومة المصرية تقع في مشكل توافر الأموال لزيادة الاستثمارات المائية هذا بسبب عدم تعبئة الموارد الاقتصادية في استخدامها للتنمية المائية التي تعد أساس تواصل الاقتصاد المصري .

1- صبحي القاسم، تحديات الأمن الغذائي العربي، مرجع سابق الذكر، ص 198.

2- بيتر روجرز وبيتر ليدون، المياه في العالم العربي آفاق واحتمالات المستقبل ، مرجع سابق الذكر، ص 190.

يسبب النقص في المياه أثرا اقتصاديا آخر إنه تناقص الطاقة الكهرومائية، حيث تعتمد مصر على السد العالي في إنتاج الطاقة الكهرومائية و لذلك فإن التراجع في مستوى المياه بسبب سوء الاستخدام و المشاريع الخارجية على روافد النيل سوف ينقص إنتاج الطاقة،[1] و تعتر الملاحة النهرية في مصر و التي تعتبر إحدى الاستخدامات المائية المهمة في مصر حيث تنتشر في مصر سفن سياحية و تجارية و تقدر كميات المياه التي تترك للملاحة النهرية بالنيل بحوالي 4 مليار م^3 و إن تراجعا في مستواها سوف يؤدي إلى تراجع النقل النهري و الذي تعتمد عليه العديد من المصانع المصرية، كما تتراجع معه التجارة السياحية في مصر و النقل النهري للمسافرين[2].

إن تأثيرات تراجع الأمن المائي المصري أخذت منحى آخر في حياة الأفراد حيث أنه بسبب سوء إدارة الموارد المائية و دور دول أعلي النيل في التأثير على حصة مصر من المياه و مع التغيرات المناخية التي تتنبأ الدراسات بأنه مع حلول سنة 2035 ستتراجع إيرادات نهر النيل بـــ 70% و مع إزدياد مشكلة التلوث في مياه النيل فإن ذلك أثّر مباشرة على حصة الفرد المصري من المياه و في نوعيتها حيث إن 12% من سكان مصر يعيشون دون مصادر مائية نقية من مياه النيل، و تفيد الإحصائيات أن أزيد من 17000طفل يموتون (20%من وفيات الأطفال)سنويا في مصر بسبب أمراض الإسهال التي تتسبب بها مياه الشرب غير النقية، و التي لا تستوفي المعايير المطلوبة للنظافة إضافة إلى وسائل الصرف الصحي غير الملائمة [3]، و قدرت التكلفة الإجمالية للتدهور البيئي بـــ 14,5 مليار جنيه مصري سنويا أي 4,8 % من إجمالي الناتج المحلي، و كلفة تلوث المياه بـــ 2,9 مليار جنيه مصري سنويا 1 % من الناتج المحلي، كما تراجعت حصة الفرد المصري من المياه العذبة المتجددة سنويا فهي تحت حد الأمان المائي الذي حددته الأمم المتحدة بـــ 1000م/ السنة للفرد و هو شديد التدني مقارنة بالمعدل العالمي الذي يفوق 7500م^3 للفرد/ السنة،

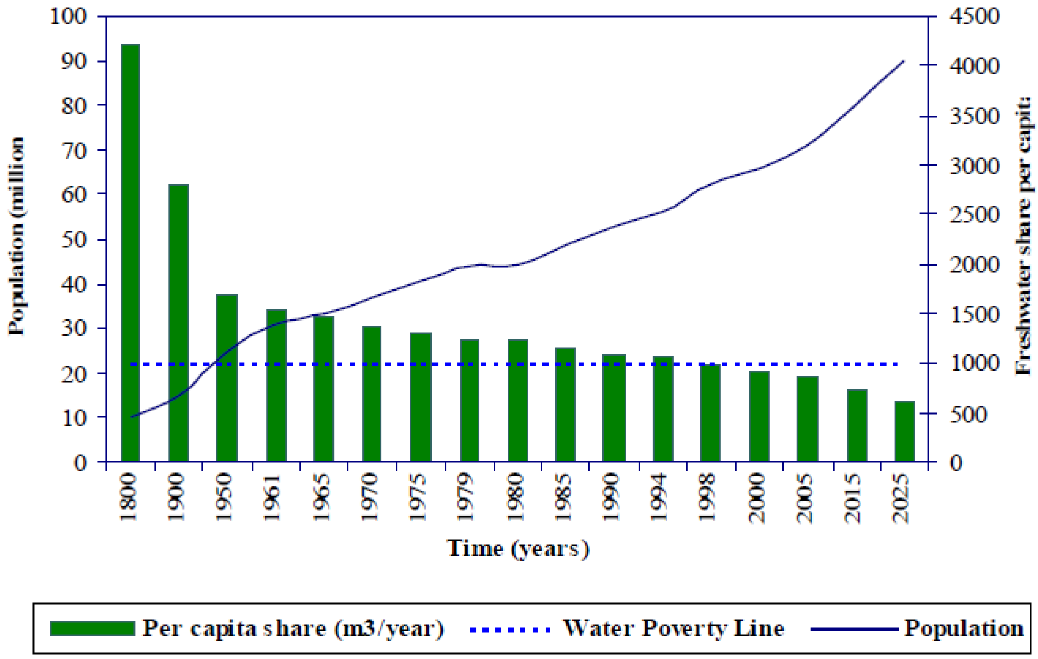
1- صباح محمود محمد، السياسات المائية في الشرق الأوسط، مرجع سابق الذكر، ص 16.

2- وليد محمود أبو سليم، صباح محمود محمد، الأمن المائي العربي، دار اليازوري،الأردن،2011 ، ص 85.

3- سعيد الحسنية، المياه كحق من حقوق الإنسان في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، مرجع سابق الذكر، ص 235.

و هذا ما يؤثر في الصحة و الحياة الاجتماعية للفرد المصري [1]

شكل 38: منحنى بياني يبين تناقص نصيب الفرد في مصر من المياه مع التزايد في عدد السكان.



تناقص نصيب الفرد من المياه مع التزايد المطرد في عدد السكان

http://www.eeaa.gov.eg/english/reports/wed2009/wed-pres/Dr%20maha%20tawfik.pdf

من المنحنى البياني نلاحظ علاقة طردية بين حصة الفرد من المياه مقابل تزايد عدد السكان في مصر، حيث كلما تزايد عدد السكان تناقصت حصة الفرد المصري من المياه بسبب تزايد الاستخدام لكميات المياه المتاحة ، و بهذا فإن نصيب الفرد المصري من المياه لسنة 2000 بلغ حوالي 875 م^3 للفرد في السنة وبذلك فمصر تعيش حاليا مرحلة القلق المائي بسبب تدني متوسط نصيب الفرد من المياه تحت خط الأمان المائي الذي حددته الأمم المتحدة ب 1000 م^3 للفرد في السنة ، ومن المرشح أن يبلغ 637 م^3 للفرد في السنة بحلول سنة 2025، حيث سيتجاوز عدد

1- توفيق مها، التغيرات المناخية وآثارها على الموارد المائية بحوض النيل، معهد البحوث للتغيرات المناخية والبيئية، المركز القومي لبحوث المياه، مصر:
http://www.eeaa.gov.eg/english/reports/wed2009/wed-pres/Dr%20maha%20tawfik.pdf
(21.12.2013 /. 20:38).

السكان في مصر 100مليون نسمة لتصبح مصر في حالة نقص حاد في المياه و هذا ما يطرح عائقا كبيرا أمام الدولة المصرية حيث تفيد الأمم المتحدة أن معدل 500م^{3}/ للفرد / السنة من المياه يعتبر نقص حاد و فقر حاد في الموارد المائية و هو ما يعيق التنمية في جميع أنحائها.

كما أن هذا النقص في المياه يتسبب في هجرات داخلية للسكان المصريين إلى مناطق الوفرة المائية حيث يزيد الضغط على ضفاف نهر النيل.

إن **تحليل مقارن** للآثار المترتبة عن التراجع في الأمن المائي وتزايد العجز فيه في حالتي الدراسة و بمقارنتهما يبين لنا أن الأمن المائي يعد ركيزة أساسية في تحقيق الأمن القومي وذلك يعود إلى تأثيره المباشر في الحياة الاجتماعية والاقتصادية للبلدين مصر والعراق وما انجر عنه من اختراق للأمن السياسي للحالتين بسببه.

إن القاسم المشترك في تداعيات العجز المائي على الأمن العراقي والأمن المصري يستوضح في الضغط المستديم على السياسة الخارجية للبلدين للخروج بهما من بلدين أساسيين في الدور الإقليمي لمنطقة الشرق الأوسط إلى بلدين مهمشيّن، حيث تم استبعاد العراق من الخارطة الإقليمية شرق أوسطية وذلك من خلال الإحتلال والعدوان الأمريكي عليه والحصار الدولي له بالتأثير المباشر لتركيا في أمنه بقطع المياه عنه مما يجعله رهينة السياسات الخارجية التركية الباحثة عن دور إقليمي جديد ونفس الأمر يحدث لمصر حيث يتم خلق مناطق تهديد جديدة في القرن الإفريقي حيث منطقة نفوذها الاستراتيجي استبعادا لدور إقليمي فعال لمصر ولمواصلة ربطها باتفاقية كامب دايفد.

وعليه فإن المؤثر الرئيسي المشترك بين العراق ومصر في أمنهما المائي وتباعا أمنهما السياسي هو إسرائيل عن طريق خططها الإستراتيجية التي تهدف إلى زعزعة أمنيهما عن طريق مشكلة المياه.

رغم أن إثيوبيا لا تمتلك القدرة العسكرية ولا الاقتصادية مثل تركيا من أجل تنفيذ المشاريع المائية وتهديداتها بقطع المياه عن مصر، إلا أن عنصر التحالف والتعاون مع قوى خارج الحوض قد يؤدي إلى تساوي الدور الإثيوبي مع الدور التركي، فبتحليل مقارن لدور تركيا وإثيوبيا يتلخص لنا ركنين أساسيين هما دعامة التهديد الخارجي للأمن المائي المصري والعراقي من خلال :

- **إضفاء الطابع السياسي على المياه** بالنسبة لتركيا تتخذه طريقا مباشرا لمساومة العراق حول النفط وحول نشاط الأقلية الكردية في الأراضي العراقية.
- **التنصل من الاتفاقيات والتنكر لدولية الأنهار التي تنبع من أراضيها** بالنسبة لتركيا مع نهري دجلة والفرات.

لكن في العنصر الأول إثيوبيا تدعي أنها تريد المياه لمصلحتها ولن تكترث لمصلحة دول المصب إلاّ أن الطابع السياسي وان كان موجودا في سياستها المائية إلا أنه اقل حدة منه في السلوك التركي إتجاه قضية المياه، ويؤكد ذلك تصريحات صناع القرار المصري والإثيوبي مما يجعل الأمن العراقي سياسيا أكثر انكشافا و عرضة للابتزاز عكس الحالة المصرية.

رغم التنصل الإثيوبي من الاتفاقيات السابقة إلا أن إثيوبيا كاملة السيادة أبرمت إتفاق مع مصر سنة 1993 يقضي بالتشاور قبل إنجاز المشاريع المائية على روافد النيل الأزرق، مما يجعل إثيوبيا ومصر متعاقدتين في نظر القانون الدولي عكس تركيا التي لا تعترف مباشرة بدولية نهري دجلة والفرات وترفض عقد اتفاقات فنية وقانونية لاستخدام مياه النهرين، وتزيد على ذلك بأن المشكلة ليست في الحصة المائية وإنما في طريقة الاستخدام، وتدعي أن مشكلة العراق هي مع سوريا مما يبين أن الحالة العراقية سياسيا أشد تعقيدا من الحالة المصرية اتجاه السلوك الإثيوبي.

كذلك إن الثروة المائية تتخذها تركيا أداة للتحرك السياسي الخارجي لمواجهة الأقلية الكردية في شمال العراق مما يجعل الإستقرار السياسي العراقي مرهونا بالمساومات الخارجية وتحقيق الأمن المائي، في حين لا تحتوي مصر على أقليات تساومها عليها إثيوبيا وحتى منطقة حلاييب التي كان هناك تنازع مصري سوداني عليها فإن السياسة السودانية المصرية قد تحولت إلى التنسيق بعد إنفصال الجنوب السوداني .

للعجز المائي آثار اقتصادية في كلتا حالتي الدراسة مصر والعراق، وذلك لأن التراجع في كميات المياه يؤدي إلى خسارة الأراضي الزراعية وتراجع الإنتاج الغذائي ومعه تتزايد التبعية الغذائية للبلدين حيث يستورد كلا البلدين حوالي نصف حاجاتهما الغذائية ويؤثر العجز المائي في الحالتين على حد سواء في تراجع إنتاج الطاقة الكهربائية خاصة في العراق بسبب تراجع رهيب في منسوب المياه بالنهرين دجلة والفرات.

إضافة إلى تزايد التلوث في كلا البلدين وما له من آثار اقتصادية واجتماعية ولكن الملاحظ أن التلوث في مصر وإن كان بسبب التراجع في منسوب المياه إلا أنه بنسبة كبير بسبب الإنتاج الصناعي والصرف الصحي أما في الحالة العراقية فيضاف إليها دور العدوان الأخير لسنة 2003 حيث أدى استخدام الأسلحة الكيميائية إلى تزايد الآثار الصحية لنقص المياه النظيفة.

- يؤدي العجز في المياه في العراق إلى هجرات واسعة داخلية نحو مصادر جديدة للمياه مما إنجر عنه خلل في التوزيع الديموغرافي للبلاد وترك المزارعين لأراضيهم، مما فاقم من المشاكل الإجتماعية وتزايد النزاعات على الأراضي والمياه ونفس الأمر في مصر حيث تتزايد الهجرة نحو ضفاف نهر النيل وما ينجر عنه من مشاكل اجتماعية لمصر.

لكن الأمر الأكثر سوءا عند **التحليل المقارن** لتداعيات العجز المائي هو فيما يخص تراجع نصيب الفرد من المياه في حالتي الدراسة، حيث يتبين أن مصر أكثر ضررا من العراق ذلك أن نصيب الفرد من المياه في مصر قد انخفض من 1221 م^3/لسنة 1990 وإلى ما دون خط الفقر المائي في ما بين سنة 2000–2010، حيث وصل إلى حدود 875 م^3 /السنة للفرد سنة 2000 وهو رقم مرشح لأن ينخفض إلى 637 م^3/السنة في حدود سنة 2025 وبفجوة عجز سالبة تقدر ما بين (– 30)مليار م^3 و(– 49) مليار م^3 وهو ما قد ينذر بكارثة اقتصادية وإنسانية في مصر لأن مصر تتجه إلى حالة فقر شديد في المياه، في حين أن العراق أفضل حالا من مصر في نصيب الفرد من المياه حيث سجل العراق عام 1990 حوالي 2240 م^3 /السنة للفرد في مقابل 1637م^3 /السنة سنة 2000 ويتوقع أن ينزل الرقم إلى 887 سنة 2025 بعجز مائي سالب بحوالي(– 18 مليار م^3).

إن قراءة في الإحصائيات تبين أن النقص المائي في مصر قائم حاليا في حين أن العراق يعيش مرحلة الندرة المائية والشحة المائية بعدما كان في العقد الأخير من القرن العشرين يعيش وفرة مائية وعليه فإن العجز المائي أخذ يسبب في مصر عائقا أما التنمية ويتجه العراق إلى نفس الأمر ما لم يتم تدارك الأمر.

- إن أحد الأسباب الرئيسية لتراجع الأمن المائي ونصيب الفرد من المياه في كل من العراق ومصر إلى جانب التلوث والجفاف والعوامل الخارجية هو عدد السكان وهذا الأخير يمثل متغير

أساسي في فهم الحالة العراقية والمصرية فعدد السكان في مصر يقارب 90 مليون نسمة حاليا ويتوقع له تجاوز سقف 100 مليون نسمة مع سنة 2025 ، في حين عدد السكان في العراق هو في حدود 32 مليون حاليا ويتوقع أن يصل إلى 40 مليون مع سنة 2025 وهو ما يفسر لماذا نصيب الفرد المصري من المياه هو على النصف من نصيب الفرد العراقي؟.

وهذا ما يستدعي بكلا البلدين وضع إستراتيجية مائية تناسبه وتحفظ حقوقه المائية وتحد من العجز المائي فيه.

المطلب الثالث : الإستراتيجيات المائية العراقية والمصرية.

I- أسس الإستراتيجية المائية العراقية :

إن التخطيط للمستقبل المائي في العراق يجب أن يأخذ بعين الإعتبار النقص الذي سيحصل نتيجة الاستغلال المتزايد في أعلى حوضي النهرين من طرف سوريا وتركيا وما يرافق هذا الاستغلال المتزايد من زيادة سكانية في العراق و من تطور في الحياة ومستوى المعيشة و الاستهلاك السكاني للمنتجات الزراعية والحيوانية ومياه الشرب والتطور الصناعي، فتوقعات نمو سكان العراق أنها ستصل إلى 45 مليون نسمة بحدود سنة 2030 مما يجعل تعقيدات واضحة في بناء إستراتيجية مائية لصون الأمن المائي العراقي، وعلى هذا فإن خيارات التنمية المائية للعراق تضعه أمام ثنائية الصراع والتعاون في هذا المجال، ولئن كانت أسباب الصراع متوافرة إلا أن محفزات التعاون في مجال المياه موجودة كذلك، فتركيا رغم ارتباطاتها الدولية والمصالح الإقليمية إلا أن لها مصلحة في المنطقة المتاخمة لحدودها وخاصة مع الجار العراقي لإعتبارات أمنية واقتصادية، وإن علاقتها لا تتم مع العراق عن طريق الإلزام ولكن عن طريق المصالح المتبادلة وهي تعلم جيدا أن الواقع المائي العراقي يعتمد على نهري دجلة والفرات كليا وحبس المياه في أوقات معينة ينشأ حالة أزمة قد لا يستطيع تحملها مما يضطره إلى الخروج من حالة السلم إلى حالة الحرب لمواجهة تجاوز تركيا وسوريا على حصته المائية.[1]

ولهذا على الخارجية العراقية أن تعمل على تطوير دبلوماسية مائية، فرغم وجود سلوك تركي واضح باستخدام المياه كورقة ضغط ومساومة أمام النفط العراقي وتطلعات الدولة العراقية وماله

1- صباح محمود محمد، السياسات المائية في الشرق الأوسط، مرجع سابق الذكر، ص ص 159-161.

من تأثيرات بالغة على أمن العراق سياسيا واقتصاديا واجتماعيا، إلا أنه على العراق أن يسعى إلى حل المشاكل العالقة بين دول حوض النهرين بطريقة دبلوماسية وسلمية بعيدا عن مزيد من التوتر والصراع الذي سيحرم دول المنطقة من التعاون اقتصاديا وسياسيا، وعليه يجب الموازنة بين التوجهات الجيوبولتيكية التي تضيع فرص التعاون وتجر إلى الصراع وبين الإمكانات الجغرافية التي تؤدي إلى مزيد من التعاون والتكامل والتنسيق بين دول المنطقة.

وعليه فإن الإستراتيجية المائية العراقية بين سيناريوهات الحرب وسيناريوهات السلم والتعاون ذلك لأنه كما أسلفنا في تأثيرات العجز المائي هناك محفزات للتصادم فإن هناك محفزات للتعاون في ظل وجود:

- مباحثات ثلاثية حول طرق استخدام مياه نهري دجلة والفرات بحسن النية وحسن الجوار، وإن لم تكن هذه الاجتماعات بمثابة قاعدة إلزامية في بيان حصص الدول الثلاثة من مياه النهرين.
- هناك توجه دولي بشكل سريع نحو تطبيقات التنمية الإقليمية الشاملة خاصة في مجال تنمية الأحواض النهرية مما يجعل إستراتيجية التعاون المقترحة متوافقة مع التوجه العالمي.
- التمويل الدولي لا يتم إلا في حالة التوافق حول التنمية المتكاملة لأحواض الأنهار مما يجعل الانتفاع متماثلا بين دول حوض نهري دجلة والفرات.
- رغم التعاون الإسرائيلي التركي إلا أن فرص تعاون عراقي سوري و عراقي تركي لا تزال قائمة خاصة في مجال الطاقة الكهرومائية والزراعة.[1]

وعليه فإن التعاون السوري العراقي مطلب أولي قبل التعاون العراقي التركي وذلك لتنسيق الجهود الدبلوماسية في الدعوة إلى معاهدة ووثيقة دولية لتقاسم المياه بين تركيا وسوريا والعراق بما يضمن الأمن المائي العراق والسوري، و ذلك من خلال تبادل المعلومات والمعرفة وتدعيمهما بين المعنيين من كلا البلدين من خلال ورشات العمل والندوات واللجان المشتركة، والقيام بالدراسات والمشاريع المشتركة و دراسة الحالة الاجتماعية والاقتصادية واقتراح سبل تحسين هذه الأوضاع في كلا البلدين و العمل على تحقيق الإستقرار السياسي الناجم عن تفهم الاحتياجات

1- نوار جليل هاشم، دوافع الصراع ومحفزات التعاون على المياه في حوض دجلة والفرات، مرجع سابق الذكر، ص 14.

المتبادلة داخليا وخارجيا مع السعي لدى الجهات الدولية لتمويل برامج طموحة تهدف لخلق حالة من الإستقرار الاقتصادي والاجتماعي الذي يقود إلى الإستقرار السياسي.

كما يجب تنسيق الجهود الدبلوماسية بين سوريا والعراق والسعي إلى جعل المنضمات الحكومية وغير الحكومية تتبنى قضية النقص في المياه كقضية إنسانية في عملية للضغط على تركيا لترفع الغطاء السياسي على المياه، كما يجب على العراق وسوريا استخدام الضغط الاقتصادي في مواجهة التوجهات التركية وذلك بالتهديد بقطع العلاقات التجارية والاقتصادية كما يمكن للعراق وسوريا الضغط ماليا من خلال الاحتجاج لدى البنك الدولي وصناديق التمويل لإيقاف تمويل المشاريع التركية لحبس المياه عنهما.[1]

و يجب أن ترتكز أسس الإستراتيجية المائية العراقية على:

- الإحتكام إلى قواعد القانون الدولي للأنهار ومطالبة جارتيها سوريا وتركيا بالالتزام به فهو الوحيد الذي يكفل حق عدم إلحاق الضرر والإخطار المسبق بالمشاريع المزمع إنشاؤها والتفاوض حول الإنتفاع العادل والمشترك من مياه النهريين.
- السعي لدى الأمم المتحدة لوقف الإرهاب البيئي المتمثل في السدود المقامة خاصة سد أليسو الذي يخفض حصة العراق المائية بصفة خطيرة.
- السعي إلى نزع إعتراف تركيا بدولية نهري الفرات ودجلة وإعترافها بالحقوق المائية للعراق بواسطة الطرق الدبلوماسية.
- التفكير بإقامة منظمة إقليمية ذات علاقة بالموارد المائية بين دول المنطقة لمعالجة مشكلات هذه الموارد من خلال اتفاقيات إقليمية.
- السعي إلى بناء تكامل مائي عربي من خلال خلق مجلس وزراء للأمن المائي وصندوق تمويل للمشاريع المائية الخاصة بتبادل المصالح وتحقيق أمن العراق المائي ضمن الأمن المائي العربي.
- السعي إلى حماية الحقوق المائية العراقية وكذلك تطوير وتنمية الموارد المائية المتجددة وغير المتجددة لتحقيق أمن مائي وغذائي.

1- يوسف إبراهيم الجهماني ، ثرثرة فوق المياه سوريا تركيا العراق إسرائيل ، مرجع سابق الذكر ، ص 231

- التكييف مع حالات تغير المناخ.
- إن العمل العراقي يجب أن يكون متواصلا بالطرق الدبلوماسية من أجل الظفر باتفاقيات إلزامية مثل اتفاقية هلسنكي لحماية واستخدام المجاري المائية العابرة للحدود والبحيرات لعام 1992 الموقعة عنه 22 دولة أوروبية وكذلك قانون اتفاقية استخدام المجاري الدولية للأغراض غير الملاحية الصادرة في 21 مارس 1997 الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة.

هذا في الجانب الذي تختص به السياسة الخارجية أما على المستوى الداخلي فإنه على العراق أن:

يتبنى سياسة حوكمة المياه والإدارة المتكاملة للمياه، والتي تتحقق عن طريق إلتفاف الدولة والقطاع الخاص والمجتمع المدني حول هذه الثروة المائية وعليه فإن الإدارة المتكاملة للمياه يجب أن تكون لها

- جوانب إدارية: تتضمن التشريعات التي تحافظ على الموارد المائية وتدعم صيانتها وتردع الجهات المسببة لتلوثها وهدرها من خلال إنشاء مراكز وطنية للرقابة وحماية الموارد المائية في كل محافظة.[1]
- إجراءات اقتصادية: من خلال اعتبار المياه سلعة اقتصادية فالمياه المجانية هي مياه ضائعة ولذا فالحل هو في تسعير المياه لترشيد استهلاكها.
- إصلاح القطاع الزراعي الذي لا تصل نسبة كفاءته سوى 40% وهو الذي يستحوذ على 85% من المياه المستخدمة إضافة إلى تخفيض الهدر في الاستخدام الحضري للمياه.[2]
- الاهتمام بالإعلام المائي بالتأكيد على أن المياه ثروة حيوية وهي في حالة شحة وندرة ولهذا يجب الترشيد في استخدامها وعدم تلويثها، من خلال كل وسائل الإعلام وإنشاء مراكز بحث خاصة بالمياه في الجامعات والتحول نحو التقانة الحديثة، والتشجيع على إعادة معالجة مياه الصرف الصحي والزراعي والصناعي من أجل استخدامها مرة أخرى وكذا لإنقاص نسبة تلوثها التي تصب في النهرين وفي شط العرب.

1- توفيق جاسم محمد، إدارة الموارد المائية في العراق الواقع والحلول، مرجع سابق الذكر.

2- هاني أحمد أبو قديس، استراتيجيات الإدارة المتكاملة للموارد المائية، مرجع سابق الذكر، ص 27.

- التحول في نمط الزراعة من الزراعات المروية إلى الزراعات التي لا تحتاج كميات كبيرة من المياه لإحداث الموازنة بين الموارد المائية والإنتاج الغذائي.
- البحث عن مصادر جديدة للمياه وتنميتها والحفاظ على المياه الجوفية.
- إعطاء دور للقطاع الخاص في إدارة هذه الثروة الوطنية في ظل عدم وجود إطار مؤسسي قوي في العراق نتيجة عدم التنسيق بين إداراته.
- تطوير الوعي القومي والشعبي بأن المياه مورد حيوي تفوق قيمته كل الموارد الأخرى لأنه يتصل بالإستمرارية والبقاء.[1]

ومما سبق فإن الإستراتيجية المائية العراقية يجب أن تكون آخذة في الحسبان المتغيرات الإقليمية الدولية والتطورات الداخلية ولهذا فإن لها أولويات من أجل تدارك النقص وتفادي الوصول إلى خط الفقر المائي إذ لا يزال العراق فوق حد الأمان المائي الذي حددته الأمم المتحدة بـــ1000 م^3 للفرد/السنة ولهذا وجب على العراق بصفة أولوية أن يعمل على [2]:

- التنسيق مع سوريا في بناء موقف موحد إزاء السياسة التركية دفاعا عن حقوق العراق وسوريا في حصتهما المائية.
- تبني قضية العراق في المنظمات الدولية والمحافل الدولية على أنها قضية أمن أفراد وإنسان عراقي.
- الإحتكام إلى القانون الدولي لنزع الإعتراف بحصة العراق المائية.
- التعاون البناء والمتواصل بين الخبراء الفنيين والقانونيين في سوريا والعراق لإعداد ما يلزم دفاعا عن أمنهما المائي.
- القضاء على الخارجين عن القانون من الأكراد حتى لا تبقى ذريعة لتركيا باستخدام المياه كورقة مساومة في مواجهة أقلية الأكراد.

1- محمد صادق إسماعيل، المياه العربية وحروب المستقبل، مرجع سابق الذكر، ص ص 186-187.

2- نوار جليل هاشم، دوافع الصراع ومحفزات التعاون على المياه في حوضي دجلة والفرات، مرجع سابق الذكر، ص72.

إن سبب عدم إهتمام العراق مبكرا بالأزمة المائية هو العائدات المالية المتوفرة من خلال النفط وهو ما جعل المياه تبدو ثانوية في التفكير الاستراتيجي العراقي، ولهذا وجب الآن إعادة استثمار موارد النفط لتحقيق الأمن المائي الذي يمس الفرد العراقي مباشرة.

وإن النزاعات في حوض دجلة والفرات حول الحقوق المائية للدول الثلاثة تبرهن أن هناك حاجة للتعاون والتنمية إذ أن النزاع مبني في الأساس على عدم التوافق بين العرض والطلب بالاقتران السريع مع مشاريع غير منسقة، لذلك من الضروري إيجاد تعاون بين الدول الثلاثة ليس فقط لتجنب الصراعات وإنما كذلك لحماية النظم الطبيعية التي تشكل جزءا أساسيا في الاقتصاديات الإقليمية.[1]

و إن لعبة المياه ليس لعبة صفرية لأن الحرمان منها يعني دخول كل المنطقة في حالة لا إستقرار مزمن، فإمكانية التوصل إلى حل متوازن ومقبول يلبي المصالح المشتركة لجمع الأطراف يبدو ممكنا إذا ما تم تطبيق قواعد القانون الدولي وليس عن طريق التعنت ورفض التعاون والتنسيق مما قد ينجر عليه صراعات إقليمية .

II – أسس الإستراتيجية المائية المصرية:

يبدو أن دول حوض النيل تعيش حالة من التوتر نتيجة عدم التنسيق في المواقف وتباين مصالح دول حوض النيل حول الحاجة والأهمية في استخدام مياه نهر النيل، وتعتبر مصر النيل شريان الحياة لها ولذلك تسعى إلى التمسك بالحقوق المكتسبة لديها من مياه النيل لأن أي نقصان يؤثر تأثيرا بالغا في تقدمها كما تسعى إلى تنمية مواردها المائية فيما تطرح دول حوض النيل الأخرى أحقيتها في إستخدام مياه النيل بغية التوسع في الري وإنتاج الغداء والطاقة بما يحقق لها الاستقرار والتقدم.

لكن الملاحظ أن هذه المطالبات ليست هي السبب الوحيد في تعكر العلاقات بين دول الحوض لأن هناك تحديات خارجية تدفع بالعلاقات في منطقة حوض النيل إلى التوتر بغية خلق ميزان قوى جديد لصالح أطراف خارجية تخدم المصلحة المائية الإسرائيلية إضافة إلى مصلحتها الإستراتيجية

1- نوار جليل هاشم، دوافع الصراع ومحفزات التعاون على المياه في حوضي دجلة والفرات، نفس المرجع ص73.

في التطويق الأمني لدول المواجهة في إطار الصراع العربي الإسرائيلي بالتنسيق مع الدور الأمريكي الباحث عن علاقات إستراتيجية وأهداف جيوأمنية في إفريقيا.

و رغم بعض المواقف التي لجأت فيها مصر إلى التهديد بالقوة العسكرية لمواجهة المشاريع والمخططات المائية لدول أعالي النيل مثل: تهديد أنور السادات في 1978 بأن مصر ستستخدم القوة العسكرية للدفاع عن أمنها المائي، وكذلك تصريحات الرئيس المصري السابق حسني مبارك وأبو زيد في التهديد بالقوة العسكرية في حالة تهديد الدول النيلية لحصة مصر المائية، إلا أن النظام المصري أظهر قدرا كبيرا من الصبر والأناة في التعامل مع دول حوض النيل وإن كانت إستراتيجيته شابتها العديد من النقائص، فصانع القرار في مصر قد واجه تيارين في رسم إستراتيجية مواجهة النقص المائي فالمدرسة الأولى ترى بأن إسرائيل هي المتورط الأساسي في الضغط على مصر وترى أنها تقف وراء كل المحاولات الرامية لتهديد أمن مصر المائي وإستقرار مصر، وبهذا ترى هذه المدرسة بأن لا تفصل مصر سياستها إتجاه حوض النيل عن قضايا المنطقة الرئيسية كالصراع العربي الإسرائيلي وقضايا الشرق الأوسط،[1] في حين ترى المدرسة الثانية أن القارة الإفريقية هي دائرة النفوذ الجغرافي والإستراتيجي لمصر ولهذا فمصلحة مصر تتركز في إفريقيا وعليه وجب أن تفصل في سياستها إتجاه حوض النيل عن القضايا غير الإفريقية.

إن موقف مصر في حوض النيل يستند إلى: الحقوق القانونية والتاريخية المكتسبة في ظل الاتفاقيات المعقودة إلا أن الوضع في حوض النيل قد يتخذ احتمالات للتطور نحو النزاع وذلك بسبب إستمرار حالة الثنائية في التعامل مع مشكلة إقتسام مياه النيل، حيث عمدت الدول الإفريقية مند 14 مايو 2010 إلى التوقيع على " إتفاقية الإطار" في عنتبي الأوغندية من طرف واحد وهو ما يعتبر إعلان حرب على مصر مما سيخلف حالة من الفوضى تؤثر في الإستغلال المشترك لمياه النيل و هذا هو سيناريو العودة إلى الوراء حيث تضيع 10 سنوات من التعاون في ظل مبادرة حوض النيل لسنة 2000 [2]، خاصة مع تزايد النشاط الإسرائيلي الأمريكي بمنطقة الحوض وقد أبرز تقرير لمركز الدراسات الإستراتيجية الدولية في واشنطن أنه مع سنوات الألفية الجديدة فإن

1- عادل محمد العظايلة، الصراع على المياه في الشرق الأوسط ، ص ص33-36.

2- محمد صادق إسماعيل، المياه العربية وحروب المستقبل، مرجع سابق الذكر، ص 98.

الصراع في الشرق الأوسط سوف يكون صراعا على المياه ومن مناطق التوتر المحتملة منطقة حوض النيل.

إلا أنه ورغم إحتمالات الصراع الواردة توجد العديد من الإحتمالات للتسوية في ظل:[1]

– إزدياد الحاجة إلى التعاون بين دول الحوض حتى تكون بديلا عن الصراع الذي لو تفجر فإنه يصعب السيطرة عليه مما يدفع دول الحوض إلى التنسيق في ما بينها.

– إشتراك دول الحوض في عضوية الأندوجو ماعدا إثيوبيا وكينيا كعضوين مراقبين.

– عدم إهتمام رواندا و بوروندي و الكونغو وحتى أوغندا بمياه النيل للري لأنهما تكتفيان بحصاد الأمطار.

– حاجة دول النيل لمساندة مصر لها خارجيا في ظل عدم إستقرار أنظمتها السياسية.

– حاجة دول حوض النيل للخبرة التكنولوجية المصرية التي تعتبر متقدمة مقارنة بهم.

– علاقة مصر الجيدة بالمنظمات والهيئات الدولية حيث تتدخل مصر لتوقيف تمويلها للمشاريع المائية دون أخذ موافقتها.

– إشتراك كل دول حوض النيل بمنظمة الوحدة الإفريقية (الإتحاد الإفريقي) وكذلك وجود العديد من المشاريع الثنائية كما أنه لمصر إمكانية التوجه إلى الإطار الثنائي بدل الإطار الجماعي لشق صف التكتل ضدها.

ومن خلال هذه المحفزات فإن هناك إمكانية التعاون لحل الأزمة القائمة في حوض النيل، بما يضمن إستفادة عادلة لجميع الأطراف من مياه النهر، و رغم كل هذه المحفزات إلا أن الخطر الأكبر على الإستراتيجية المائية المصرية يتأتى من إشتراك إسرائيل في قضية حوض النيل وذلك لأن إشراكها في المفاوضات سيجعل من مياه النيل قضية أساسية في مفاوضات الصراع العربي الإسرائيلي الذي لا ينتهي والذي تعتمد إسرائيل فيه على خلق وقائع جديدة لتواصل وجودها، وبإشراكها يصبح حق مكتسب تطالب به في أية اتفاقيات جديدة لتقاسم مياه النيل.

تمتلك مصر العديد من أدوات التحرك الدبلوماسي في حوض النيل منها لجنة **الأندوجو** ومبادرة **هيأة حوض النيل** وكلها تعتبر إجتماعات للتشاور حول إستراتيجيات الإستغلال الأمثل وتضم هذه

1– رمزي سلامة، مشكلة المياه العربية احتمالات الصراع والتسوية، مرجع سابق الذكر، ص ص 83–84.

المجموعات معظم دول حوض النيل، إضافة إلى[1] وجود **مجلس وزراء حوض النيل** و المتألف من وزراء المياه والموارد المائية للدول الأعضاء .

اللجنة الإستشارية التقنية: وتضم أعضاء من البنك الدولي وعضوين من كل دولة عضو في حوض النيل إضافة إلى أعضاء من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

الأمانة العامة: ومقرها بعنتبي بأوغندا ومهمتها إدارة أنشطة التخطيط.

ولهذا فإن الإستراتيجية المائية المصرية متاح لها العديد من الخيارات للتعامل مع الأزمة المائية بها ومع دول حوض النيل:

أولها: التفاوض أو الخيار الدبلوماسي.

ثانيا: التحكيم الدولي أو الخيار القانوني.

ثالثا: تقدير الحاجة الشديدة لمصر من المياه حيث تجاوز عدد سكانها 85 مليون نسمة ويمثل النيل 95% من واردها من المياه وهو ما يمكن تسميته بالخيار الإنساني.

رابعا: التهور والردود العنيفة وهو خيار الحرب أو الخيار العسكري.

بالنظر إلى المخاطر الملازمة لأي استخدام للقوة العسكرية من طرف مصر فإن الإحتمال الأرجح أن يسعى المصريون إلى حل دون حرب[2] .

إن الحل أمام مصر هو في كسر اللعبة الصفرية في حوض النيل لأن اللعبة الصفرية تقتضي إقصاء طرف أو أطراف أخرى من استغلال مياه النهر، وهذا ما يعطي تغذية جديدة للنزاعات في حوض النيل، ولذلك فإن العمل المصري يجب أن يتجه في إطار سياستها الخارجية نحو المستوى الإقليمي وذلك بإتباع المنهج الوظيفي في التعاون من خلال تقاسم أعباء المشاريع وتقاسم الحاجات وفوائد الاستغلال[3] ، عن طريق الإرتباط بمشاريع تنموية يكون التنازل عنها في المستقبل مكلفا لأي طرف يريد التغيير أو الإنسحاب ، وهذا من أجل ضمان التنسيق المستمر للإنتفاع الأمثل والعادل من مياه النهر.

1- صلاح الدين عبد السيد، مياه النيل وتحديات المستقبل، مجلة آفاق افريقية، العدد 31، 2010، مصر، ص ص 239–240.

2- مايكل كلير، الحروب على الموارد، مرجع سابق الذكر، ص ص 178–179.

3- صلاح محمد عبد الحميد، صراعات وحروب المياه، مرجع سابق الذكر، ص 56.

إن التعثر المصري في خلق إستراتيجية مواجهة الخطر الخارجي على مياه النيل قد خلق حالة من اللاتوافق مع دول حوض النيل وخاصة كينيا وإثيوبيا مع تزايد متطلبات التنمية في البلدين ومع تغيرات القيادة السياسية فيها [1].

ولهذا على السياسة المصرية أن تضع خطط إستراتيجية داخلية وخارجية، فعلى المستوى الوطني يجب على مصر أن:[2]

- إعادة النظر في الخطة المتكاملة لتنمية واستخدامات الموارد المائية.
- على مصر أن تسعى جادة لوضع خطط زراعية ذات كفاءة في الاستخدام للمياه حيث أن فواقد الهدر من المياه تشكل مصدرا أساسيا لفجوة المياه في مصر.
- تطوير الإعلام المائي داخليا وتطوير الحس المجتمعي بأهمية المياه وخطورة فقدانها، نظرا إلى سلوك المواطن المصري الذي لا يزال يعتقد أنه يعيش في حالة وفرة مائية.
- التوسع في تدوير مياه الصرف الزراعي والصحي واستخدامها بما يوفر موارد جديدة من المياه.
- تطوير تقنيات إعذاب المياه المالحة.
- تطوير البحوث المائية بعد عمل إحصائيات دقيقة لموارد المياه بغية تطويرها والحفاظ عليها.

كما يمكن لمصر في إطار العمل الوطني أن:[3]

- إستعمال الأدوات الاقتصادية في تسيير المياه من خلال إعتبار المياه سلعة اقتصادية لها قيمتها الحدية، وذلك باستخدام الأدوات السعرية فالمياه المجانية هي مياه ضائعة، ولذلك وجب تحديد معدل كمية استهلاك المياه وتحديد سعر لها مما يعيق تبذيرها.
- تطوير عمليات إستثمار المياه الجوفية.
- إعطاء مكانة أساسية للمجتمع المدني في خلق رقابة ودور في استخدام المياه من خلال التكتلات التعاونية الجمعوية.

1- عبد الوهاب أيمن السيد، نحو إستراتيجية مصرية متكاملة في حوض النيل، السياسة الدولية، المجلد 45، العدد 178، اكتوبر 2009، مصر، ص ص 203-204.

2- وليد محمود أبو سليم وصباح محمود محمد، الأمن المائي العربي ، مرجع سابق الذكر، ص ص 90-91.

3 - صباح محمود محمد، السياسات المائية في الشرق الأوسط، مرجع سابق الذكر، ص 22.

أما على المستوى الإقليمي والخارجي فإنه على الإستراتيجية المصرية أن تنطلق من مبدأين أساسين هما:[1]

– التمسك بالحقوق المائية المصرية في مواجهة أي طرف يحاول الإنتقاص منها.

–التمسك بالحقوق القانونية والتاريخية في إستغلال حصة مصر من مياه النيل.

ولمواجهة هذه التحديات وجب على السياسة الإستراتيجية المصرية أن:

– رصد وتقييم وتحليل إتجاهات السياسة الخارجية لدول الجوار الجغرافي والمائي وإحتمالات تأثيرها في المسألة المائية.[2]

– التوجه نحو العمل عربي–عربي خاصة مع السودان في ظل إنفصال الجنوب السوداني وتساوي التهديد لأمنهما المائي و التنسيق المشترك بين السودان ومصر في المؤتمرات التي تعقدها دول حوض النيل للنظر في مشكلات حوض النيل و تقديم المساعدة المالية والفنية للسودان لإنجاز مشاريع ذات فائدة مزدوجة[3].

– الإسهام في تحقيق الإستقرار السياسي للسودان بالتنسيق مع المنظمات الدولية لتحقيق مشاريع تخدم أمنهما المائي خاصة بعث قناة جونجلي.

إنه وفي ظل تزايد الاختراق الإسرائيلي لمنطقة حوض النيل وزيادة التنسيق مع دوله في مجالات أمنية سياسية و مائية بغية تحقيق أهداف مزدوجة فمن جهة تريد الإستفادة من مياه النيل ومن جهة تسعى إلى تطويق مصر أمنيا من خلال تهديد أمنها المائي للتأثير بقراراتها وسلوكها فإنه آن الأوان للدبلوماسية المصرية التحرك باتجاه دول حوض النيل والتغيير في دائرة نفوذها الاستراتيجي لأنها الآن تدفع جزء من إنغماسها في الدائرة الشرق أوسطية دون إعطاء الدائرة الإفريقية ما يلزمها من الاهتمام حتى إنكشف أمنها المائي وأصبح يهدد أمنها القومي كافة .

1- محمد أحمد السمرائي، دراسة مقارنة بين نهر النيل والفرات، مجلة الفكر السياسي، العدد 8، شتاء 2000، سوريا، ص 247.

2- نفس المرجع، ص 247.

3– صباح محمود محمد، السياسات المائية في الشرق الأوسط، مرجع سابق الذكر، ص 24.

ولذلك فإنه يتحتم على الدبلوماسية المصرية أن تقوم في المجال الإقليمي بـــ:[1]

– بناء القدرة والثقة بين دول حوض النيل ودعم الإعلام المائي ومشاركة المستخدمين والمنتفعين من مياه النيل في رسم الخطط.

– تدعيم العلاقات الثنائية مع دول الحوض الإفريقية : أوغندا، إثيوبيا، كينيا، الكونغو، رواندا وبوروندي، وتنزانيا وإريتريا.

– تدعيم التعاون على المستوى الثنائي أو الجماعي بدول حوض نهر النيل في جميع المجالات الاقتصادية والسياسية والتجارية والثقافية والتعليمية والمواصلات...الخ.

– العمل على إقناع دول الحوض بأهمية موضوع المياه عامة وموضوع نهر النيل خاصة وإبراز المزايا التي تتحقق للدول كافة في حالة تنفيذ مشاريع على مصادر وروافد نهر النيل بالتنسيق بين دول الحوض .

– يجب على الدبلوماسية المصرية أن تضع إحتمالات ودراسات لكل ما قد ينجر عن بعض المواقف التي يمكن أن تتخذها بعض دول حوض النهر كإلغاء العمل بالاتفاقيات القائمة أو إقامة مشاريع وذلك بإجراءات تحسبيه للتقدم للمحاكم الدولية [2].

– العمل والدعوة إلى إنشاء سلطة عليا في نهر النيل تضم كل الدول يكون التصويت فيها بالأغلبية وقراراتها سيادية وملزمة و العمل على ضم إثيوبيا وكينيا إلى هيأة الأندوجو.

– العمل على حل جميع المنازعات والحروب في دول القرن الإفريقي على المستوى الإقليمي[3] والعمل على منع تدويلها حماية لحوض النيل من التدخلات الدولية.

– عدم الإنضمام إلى اتفاقيات تسعير المياه ورفض فكرة إقامة سوق للمياه، والعمل على منع تداول الفكرة في إجتماعات دول الحوض .

وإن هذه السياسة تتأتى لمصر من خلال التغير من سياسة السيطرة وبسط النفوذ إلى سياسة التعاون وحسن الجوار، في ظل التغيرات الدولية الإقليمية والمحلية، وكل هذا يكون بإيلاء منطقة حوض النيل الإهتمام الأول في سياستها الخارجية لأنها مصدر تهديد واقع لأمنها المائي والقومي.

1– عبد الله مرسي العقالي، المياه العربية بين خطر العجز ومخاطر التبعية، مرجع سابق الذكر، ص ص157–158.

2-سيد محمد موسى حمد، مصر ودول حوض النيل، مرجع سابق الذكر، ص211.

3- عبد الله مرسي العقالي، المياه العربية بين خطر العجز ومخاطر التبعية مرجع سابق الذكر، ص ص 159–162.

من خلال دراسة الحالتين العراقية والمصرية بالبحث في الموارد والاحتياجات المائية لكلتا الحالتين وأسباب الأزمة المائية في كليهما، والتداعيات والتداعيات الناجمة عن العجز المائي على أمنيهما، ومن خلال **التحليل المقارن** لهذه المتغيرات ينتج لنا متغيرات تمثل نتائج للمقارنة من خلال أوجه التفاضل بين الحالتين مما يعطينا نتائج بحثية يمكن تعميمها على الحالتين وعلى مجتمع البحث المتمثل في الدول العربية مع التأكيد على أنه لكل حالة طبيعتها الخاصة **وإستخلاصات المقارنة** هي :

- الموقع الجغرافي يعد محددا أساسيا للندرة والشحة المائية.
- عدد السكان وتزايد الحاجة إلى المياه يمثل مدخلا تفسيريا لتزايد حالة النقص في المياه.
- الزراعة هي المستخدم الرئيسي للمياه حيث تستخدم 85% من المياه ويرجع ذلك إلى الاعتماد على طريقة الري السطحي ونقص تقانة الري العصري.
- من خلال حالتي الدراسة نلاحظ أن المياه في الشرق الأوسط خرجت من حالتها الطبيعية واكتسبت طابعا سياسيا بامتياز تفسره السلوكيات الدولية المتعطشة للسيطرة على المياه واستخدامها في السياسة الخارجية، حيث أصبحت مشاكل المياه مادة بحثية جديدة في حقل علم العلاقات الدولية.
- تفسر السلوكيات الدولية الرامية إلى السيطرة على المياه بالتوجهات الجيوبولتكية وتمثل المياه عنصرا هاما في تحليل السياسة الخارجية، خاصة السياسة الإسرائيلية والسياسة التركية في البحث عن موارد مائية لمواصلة التطور واستخدام الموارد المائية المتوافرة في صناعة القوة وهو مفهوم الواقعية الجديدة في توظيف الموارد الطبيعية، كما أن السلوكيات الخارجية للدول في البحث عن مصادر للمياه تنطلق من افتراضات الجغرافيا السياسية التي مفادها أن الموارد الطبيعية هي أدوات وهدف للسياسة التوسعية لضمان تواصل قوة الدولة طالما أن الدولة كائن ينمو .
- إنه من خلال دراسة الحالتين السابقتين يتبين أنه في التصريحات الرسمية أن إسرائيل هي الأدنى في نصيب الفرد من المياه لكن الحقيقة أن المواطن التركي هو أعلى الدول نصيبا ويليه المواطن الإسرائيلي في منطقة الشرق الأوسط.

- إن ضعف الاهتمام بالموارد المائية في الوطن العربي وإعتماد أقطاره على النفط أدى إلى تراجع الإستراتيجية المائية وعدم فاعليتها مما أدى بأزمة المياه بها إلى التفاقم.
- للعجز المائي تداعيات عديدة على الأمن القومي في نواحيه السياسية والاقتصادية والاجتماعية.
- بينت حالتي الدراسة أن المياه لم تعد المياه حاجة إنسانية واجتماعية بل أصبحت أداة للمساومة والتهديد في العلاقات الدولية وأصبحت من القضايا التي تميل الدول إلى أمننتها نظرا لارتباطها الوثيق بأمنها القومي.
- للولايات المتحدة الأمريكية دورا أساسي في أزمة المياه في كلتا حالتي الدراسة وذلك يعود إلى تغليب ودعم السياسات غير العربية خدمة لمصالحها الإستراتيجية في المنطقة وخدمة لشريكها إسرائيل حيث تعمد إلى المطالبة بحق إسرائيل في المياه لحاجتها إليها وفق فكرة إسرائيل هي الدولة المتطورة بالشرق الأوسط.
- للبنك الدولي دور رئيسي في تأجيج أزمة وحرب المياه بالشرق الأوسط من خلال فكره المائي الجديد الذي يدعو إلى إنشاء سوق المياه بما يخدم مصلحة تركيا وإسرائيل وإثيوبيا مهددا الأمن المائي العراقي والمصري وأمنهما القومي.
- من خلال الحالتين فإن المياه في مصر تحتل مكانة أساسية ضمن التخطيط الاستراتيجي فهي ضمن السياسة العليا في حين في حالة العراق لا تزال المياه شأنا من شؤون السياسة الداخلية وهذا ما يعزز فرضية أن الدول الغنية بالنفط لا تحتل المياه قضية مركزية في سياستها الإستراتيجية الخارجية.
- تميل الدول في عالم اليوم ليس فقط إلى امتلاك الموارد لمواصلة البقاء وخوض الحرب وإنما كذلك تميل إلى توظيف الموارد الحيوية في عملية الصراع الدولي وهو ما يمثله السلوك التركي بامتياز.

خلاصة الفصل الثالث:

من خلال دراستنا لحالتي الدراسة في إطار تحليل مقارن وبعد إستعراض متغيرات البحث في الحالتين فلقد تبين لنا أن معظم الموارد المائية لمصر والعراق تتأتى من خارج حدودهما وإن الإحتياجات المائية هي في تزايد مستمر في حين الموارد المائية تعاني إما الثبات أو التناقص وهذا بسبب تزايد الحاجات السكانية الناتج عن ارتفاع عدد السكان المطرد مع الموارد المائية، وإن الأزمة المائية في العراق ومصر هي نتيجة الموقع الجغرافي الذي يتمتع به البلدان حيث يقعان في الحزام الجغرافي الجاف وشبه الجاف، كما أن الهدر والاستخدام الجائر للمياه واستئثار الزراعة بـــ85% من الحاجيات والاستخدامات المائية تمثل مدخلا أساسيا لفهم الأزمة المائية في البلدين.

إن وقوع منابع مياه الأنهار التي تزودهما بالمياه خارج حدودهما (النيل لمصر ودجلة والفرات للعراق)، هو السبب الرئيسي في أزمة المياه بهما، ذلك أن الدول التي تمثل المنبع أخدت في إتباع سياسات تحبس وتقلل المياه الواردة إليهما بغية استثمارها في التنمية وفي تطوير بلدانها وهو ما ينعكس على الحصة المائية للعراق ومصر ويؤدي إلى تفاقم الأزمة المائية بهما، كما أن للبنك الدولي والولايات المتحدة دور رئيسي في أزمة المياه في الشرق الأوسط.

إن تفاعل الأهداف الإسرائيلية والتركية و الإسرائيلية الإثيوبية قد شكل تحديا رئيسيا للأمن المائي في الشرق الأوسط والدول العربية مما إنعكس بآثار سلبية على الأمن العراقي والأمن المصري في كل نواحيه السياسية والاقتصادية والاجتماعية، حيث تواجه كل من مصر والعراق ضغوطا ومساومات حول مواقفهما بتهديد حصتهما المائية، وتراجع معه التطور والتنمية الاقتصادية بالبلدين بسبب النقص المائي وهو ما أصاب الأمن الفردي والمجتمعي في العراق ومصر بالتدهور، وهذا ما يستوجب على البلدين تفعيل الإستراتيجية المائية لمواجهة العجز المائي والحد منه ومواجهة الآثار السلبية له على أمنهما السياسي، الاقتصادي والاجتماعي حيث لكل حالة إستراتجيتها المائية الخاصة بها بناءا على تقديراتها لدرجة الأزمة وأسبابها والدوائر المتاحة لها .

لقد تناولت هذه الدراسة مناقشة جوهرية لقضية تمثلت في تأثير العجز المائي على الأمن العربي ولم تقف الدراسة عند عرض المشكلة المائية العربية وأسبابها بل تعدتها بالتحليل إلى الآثار و التداعيات التي ينتجها النقص والتراجع في الأمن المائي على الأمن العربي في نواحيه السياسية والاقتصادية والاجتماعية، حيث تجاوزت الدراسة إلى تحليل دور وبعد الأمن المائي في مصفوفة الأمن القومي وتأثير النقص في المياه على العمل السياسي والوضع الاقتصادي للدول العربية وتداعيات هذا العجز على الحياة المجتمعية، وعلى هذا فإن الدراسة قد كانت لها محطات بدءا باستعراض مفهوم الأمن، حيث أن الأمن هو مسألة شعورية إحساسية، وهو يعبر عن إنتفاء التهديد عن القيم الأساسية التي يحس معها الإنسان بأنه في حالة طمأنينة ، وقد تناولت العديد من النظريات تفسير سلوكيات الدول في سعيها إلى الحصول على الأمن والقوة ، ويعبر مفهوم الأمن الإنساني عن الحالة التي تغيب فيها كل المهددات لرفاهية الإنسان كما تغيب فيها معوقات تواصل النمو البشري. وبهذا يمثل الأمن المائي أحد أهم مكونات الأمن البشري ، كما استعرضت الدراسة مفهوم الأمن العربي ومفهوم الأمن المائي العربي، حيث أن الأمن العربي حاليا يمثل أمن دول قطرية في ظل إختلاف السياسات والأهداف، ويعاني هذا الأمن العربي من عدة مهددات داخلية وخارجية، و تمثل المشكلة المائية أحد أهم أبعاد التهديد للأمن العربي ذلك أن المياه ترتبط بالتنمية في كل مجالاتها الاقتصادية والاجتماعية كما تعتبر ثروة وطنية تخضع للسلطة السياسية في عمليات التوزيع، ويشكل الأمن المائي العربي أحد المحاور الهامة في فهم أمن الإنسان العربي ذلك لأنه أحد محاور الأمن الإنساني عالميا.

وقد شهد الوطن العربي أزمة مائية منذ منتصف القرن العشرين وهي تزداد سوءا كلما تقدمت السنوات وتعتبر سنوات التسعينات هي السنوات التي برزت فيها الأزمة المائية بصفة جلية حيث تزايد الإهتمام الدولي والمحلي بالواقع المائي في المنطقة العربية.

كما استعرضت الدراسة أسباب الأزمة المائية العربية، حيث تتشكل مشكلة المياه في المنطقة العربية من عدة أسابب داخلية وخارجية، وتمثل الأسباب الخارجية أحد المدخلات الأساسية في فهم وتحليل هذه الأزمة المائية ذلك أن التنافس على المياه خاصة في منطقة الشرق الأوسط يستند إلى

منطلقات الجيوبولتكس، حيث تسعى الدول نحو إمتلاك المزيد من موارد المياه خدمة لنموها، وقد كان لهذه الأزمة المائية العربية تأثير بالغ على أمن الدول العربية حيث تراجع الأمن الاقتصادي العربي نتيجة لتراجع الإنتاج الغذائي بدوله والذي تمثل المياه متغيرا مستقلا في إنتاجه، كما تزايدت المشاكل الاجتماعية بالدول العربية نتيجة لتناقص المياه، حيث زادت البطالة والهجرة الداخلية مما أثر في البناء الاجتماعي للدول العربية وتزايدت معه النزاعات على الأرض والمياه مما أدى إلى زعزعة الإستقرار السياسي الداخلي للدول العربية وأصبح السلوك السياسي الخارجي رهينة التهديدات والمساومات بقضية المياه.

وتشهد المنطقة العربية العديد من بؤر التوتر حول المياه والتي هي مرشحة لتصبح بؤر صراع دولي بسببها، ولهذا فقد استعرضت الدراسة في الجزء الأخير منها دراسة للحالة العراقية والحالة المصرية إعتمادا على التحليل المقارن للحالتين ، مبرزة أسباب الأزمة المائية بكل من العراق ومصر فإلى جانب الهدر والجفاف وسوء التسيير بينت حالتي الدراسة الدور الكبير للسلوكيات الإسرائيلية والتركية و الإثيوبية في تهديد الأمن المائي العراقي والمصري ، حيث أمتد التعاون الإسرائيلي التركي إلى السياسة المائية واضطلعت إسرائيل بالدعم المالي والتقني للمشاريع المائية التركية من أجل الإستفادة من المياه ، كما أمتد سياسة إسرائيل إلى دول أعالي نهر النيل لنفس الهدف وهو ما شكل تهديد بالغ للأمن المائي المصري والعراقي، وعليه تناولت الدراسة بالعرض والتحليل لتداعيات تراجع أمنهما المائي في تهديد أمنهما في النواحي السياسية، الاقتصادية والاجتماعية.

إن هذا الطرح مكّن من إعطاء تصور حول دور المياه في تهديد أمن الدول العربية في ظل التناقص المستمر لهذا المورد المهدد بالنضوب وتواصل عجز الإستراتيجية المائية العربية عن إحتواء هذه الأزمة المائية وإلى أي مدى يأثر هذا العجز المائي في الأمن العربي.

إن الوقوف على هذه المحطات يمكن من الخوض في نتائج إختبارنا لفرضيات الدراسة حيث:

الفرضية الأولى: والتي مفادها أنه كلما إزداد انكشاف الأمن المائي العربي وتواصلت الأزمة المائية العربية كلما إزداد إنكشاف الأمن العربي في نواحيه السياسية والاقتصادية والاجتماعية،

وهي فرضية صحيحة حيث أن الدراسة أثبتت أن للأمن المائي علاقة بالتنمية في جميع جوانبها السياسية منها والاقتصادية والاجتماعية، حيث أنه كلما تناقصت موارد المياه كلما أصبحت الدول العربية عاجزة عن تلبية متطلبات التنمية الاقتصادية حيث تضطر الدولة إلى إستيراد الغذاء بسبب عدم القدرة على إنتاجه محليا بسبب مشكلة نقص المياه، ويعبر متوسط نصيب الفرد من المياه عن حالة الرفاهية أو الحرمان الذي يعيشه المواطن العربي، ومعه تزايدت المشاكل الاجتماعية وإزدادت إنكشافية الأمن الاجتماعي العربي، وأصبحت هناك العديد من النزاعات الاجتماعية حول المياه والأرض داخل الدولة الواحدة وبين الدول خاصة في المناطق الحدودية، وبانكشاف الأمن الاقتصادي و الأمن الاجتماعي العربي تأثّر الأمن السياسي للدول العربية حيث أن النقص في المياه يهدد بحدوث إنفجارات اجتماعية بسبب نقص الغذاء ونقص المياه مما يهدد الإستقرار السياسي الداخلي للدول التي تعاني أزمة مياه وكذلك تزداد الضغوط السياسية الخارجية على الدول العربية ذات العجز في المياه، حيث تصبح المياه مادة دسمة للمساومة في المواقف السياسية والعمل الدولي الخارجي.

الفرضية الثانية: والمتمثلة في أن غياب إستراتيجية مائية عربية واضحة فعالة ومشتركة لإدارة عنصر المياه زاد من تواصل الأزمة المائية والعجز في المياه في الدول العربية.، فصحيح أن أحد أهم أسباب الأزمة المائية في المنطقة العربية هو عدم إهتمام الدول العربية بالمياه كثروة وطنية وإنصباب كافة الإهتمام حول ثروة النفط مما عجّل بتراجع موارد المياه بسبب ضعف الإستراتيجية المائية العربية الداخلية والبينية، حيث يمثل سوء استخدام المياه والتبذير سببين رئيسيين في الأزمة المائية، فالزراعة تستخدم في الدول العربية 85% من المياه المتاحة وذلك بسبب تخلف تقنيات الزراعة، إضافة إلى عدم الإهتمام بتنمية الموارد المائية العربية للحد من تناقص المياه مما زاد من تواصل العجز المائي حيث إستغلت الدول الأجنبية ضعف التنسيق العربي في إدارة المياه لتقوم بسرقة المياه العربية والإدعاء بأن المشكلة المائية في الوطن العربي هي عربية عربية.

الفرضية الثالثة: والتي مفادها كلما زادت حالة اللا استقرار المائي في العراق ومصر كلما زاد التنافس مع دول أحواضهما المائية من أجل الحصول والإستحواذ على مصادر المياه مما يؤدي إلى تفجير الصراع مع دول الجوار المائي لهما.، فلقد تم قراءة هذه الفرضية في سياقين:

حيث أن التراجع في نصيب المياه في كل من العراق ومصر من مرحلة الوفرة لسنوات الستينات إلى مرحلة الشحة المائية في سنوات التسعينات وتواصل الأزمة المائية حتى أصبحت مصر تحت حد الإستقرار المائي المقدر بـــ1000 م^3/للفرد/السنة من المياه العذبة، والعراق مرشح لأن يصبح دون حد الأمان المائي مع سنة 2025، فإن التنافس أصبح على أشده من أجل إمتلاك أكبر قدر من المياه بين مصر ودول حوض النيل وبين العراق ودول حوضي دجلة والفرات، وذلك يعود إلى الدور الخارجي في تذكية ذلك التنافس من طرف اسرائيل دافعة إلى تفجير صراعات بالمنطقة مما يمكنها من الإستفادة من المياه من دول حوض النيل وكذلك من المياه التركية، لكن في ما يخص تفجّر الصراع فقد بينت الدراسة من خلال دراسة الحالة العراقية والحالة المصرية أن الدول تميل إلى التعاون في إدارة المياه سعيا إلى حل منصف وعادل للمشكلة المائية خاصة في دول حوض النيل بسبب أن دول حوض النيل تعتبر عموما متساوية القوة ، كما أن العراق لن يلجأ إلى تفجير صراع عنفي مع دول حوضي دجلة والفرات بسبب اختلال موازين القوى مع دول المنطقة مما يجعل احتمالات التسوية والتعاون لها إمكانية التطبيق مثل عوامل الصراع، نظرا لأن الصراع سوف يؤثر على كل الدول في الحوض المائي حتى القوية منها، ولهذا فقد بينت الدراسة أن اتجاهات الدول تميل إلى كسر اللعبة الصفرية في مجال الحصول على ثروة المياه.

وقد خلصت الدراسة إنطلاقا من الإشكالية والفرضيات إلى نتائج مهمة هي:

– الأمن المائي يمثل محورا أساسيا للأمن القومي للدول العربية وأحد المحاور الأساسية كذلك لأمن الإنسان العربي، وحلقة هامة في مفهوم الأمن البشري.

– إن ضعف الإهتمام العربي بالمياه،وتزايد الهدروالتبذير في المياه وتلويثها أدى بهذه الدول إلى الوصول إلى مرحلة الندرة المائية بسبب تلوث المياه وسوء استخدامها وغياب اتفاقيات تضمن حقوق الدول العربية من المياه.

– إن المياه لم تعد حاجة إجتماعية إنسانية بل أصبحت مادة مسيسة، حيث أصبحت مادة للخطابات السياسية ومشرعنة للسلوكيات الخارجية التنافسية وقضية تميل الدول إلى أمننتها.

– إن الخطر الأكبر على المياه العربية يتأتى من الأطماع الإسرائيلية والإحتكارات التركية حيث تميل هذه الدول إلى سرقة الحصة المائية العربية خاصة بمصر والعراق وتستخدمهما إسرائيل وتركيا أداة للتهديد والمساومة حول مواضيع الأقليات والمواقف السياسية الخارجية والسعي لمبادلة المياه بالنفط، وصنع مكانة إقليمية على حساب الحقوق العربية .

– ترتبط المياه أيما إرتباط بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية حيث أن النقص في المياه إضطر الدول العربية إلى إستيراد المياه على شكل غذاء وهو ما يعبر عنه بالمياه الافتراضية، مما أدى لتراجع الأمن الاقتصادي العربي والأمن الاجتماعي لأفراده و هو ما يلقي بثقله على الأمن السياسي للدول العربية داخليا وخارجيا.

– ترتبط تداعيات العجز المائي على الأمن العربي في شكل حلقة، فتراجع الأمن الغذائي يؤدي إلى عدم الرضا الإجتماعي مما يخلق حالة من عدم الإستقرار السياسي داخليا وخارجيا .

– إن موضوع المياه والصراعات حولها هو موضوع جيوأمني تحكمه إعتبارات الجغرافيا السياسية وتطبعه الصفة الأمنية، حيث أصبح الحصول على مياه كافية مبرر ومشرعن للسلوكيات العدوانية والعسكرية.

– تشكل الأنهار والأحواض المائية في منطقة الشرق الأوسط بؤر توتر وصراع كامنة بسبب ثبات الموارد المائية وتزايد الحاجات مما يجعل المياه ثروة خاضعة للتنافس الدولي في سبيل بناء القوة وتلبية الحاجات.

ولهذا فإن للعجز المائي بالغ التأثير في الأمن العربي في نواحيه السياسية والاقتصادية والسياسية، وقد بينت حالتي الدراسة هذا التأثير بوضوح من خلال وقوع كل من العراق ومصر في تبعات نقص المياه حيث التبعية الاقتصادية واللا استقرار الاجتماعي، إضافة إلى المساومات والتهديدات الخارجية.

ومن خلال التحليل السابق لجوانب المشكلة تقترح الدراسة لمعالجة العجز المائي بالدول العربية:

- الإهتمام بالمياه كأحد عناصر الإستمرار والبقاء وركيزة أساسية لأمنها القومي وأمن أفرادها.

- إعداد إستراتيجية مائية واضحة وفعالة لحسن إدارة المياه الموجودة من خلال الإدارة المتكاملة لهذا المورد.

- التطور في تقنيات الزراعة حتى لا تبقى هي المستخدم الأول للمياه في حين الأمن الغذائي العربي يشهد تبعية متزايدة.

- إتباع أساليب الإدارة المتكاملة للمياه من خلال الأدوات السعرية والضرائب وإعتبار المياه سلعة اقتصادية لها قيمتها.

- السعي بكل الطرق الدبلوماسية لإيقاف إستيلاء الدول الأجنبية على المياه العربية من خلال المحاكم الدولية في ظل قواعد القانون الدولي.

- السعي ولو بالقوة لإيقاف السرقة الإسرائيلية للمياه العربية.

- السعي إلى التعاون البيني (عربي-عربي) لمواجهة مشكلة المياه، من خلال سد الطريق أمام السلوكيات الأجنبية الرامية إلى إعاقة تكامل مائي عربي.

- يجب على الدول العربية أن تكسر اللعبة الصفرية في عمليات التنافس على المياه ذلك أن اللعبة الصفرية تقتضي إزالة الطرف الأخر ولهذا وجب على الدول العربية خلق وقائع جديدة لخلق فرص المساومة .

- السعي الدائم والمتواصل إلى رفع الغطاء السياسي والأمني عن المياه حتى تبقى حاجة إنسانية اجتماعية اقتصادية وليست مادة دسمة للسياسات الدولية.

- إعطاء موضوع المياه المكانة المناسبة في الجامعات ومراكز البحث ذلك أن معظم التصورات ترى في الحقبة القادمة مرحلة للصراع العنيف من أجل الحصول على المياه خاصة في منطقة الشرق الأوسط.

- الإهتمام بالإعلام المائي وتنمية الموارد المائية على إعتبارها لا تقل أهمية عن الموارد الطبيعية الأخرى النفط والغاز.

I- المراجع بالعربية:

* الكتب:

1. إبراهيم محمد عبد الغفور، **نظرة اقتصادية لمشكلة الغذاء في العراق**، دار زهران للنشر والتوزيع، الأردن، 2010.
2. أبو زيد محمود، **المياه مصدرا للتوتر في القرن 21**، مركز الأهرام للترجمة والنشر، القاهرة، 1998.
3. الإمام حسام، **إدارة الموارد المائية في الشريعة الإسلامية**، دار الجامعة الجديدة، مصر، 2006.
4. الإمام حسام، **النيل المستقبل ومفترق الطرق**، دار الجامعة الجديدة، مصر، 2006.
5. أسامة عبد الرحمن، **المياه العربية وإسرائيل**، هبة النيل العربية للنشر والتوزيع، مصر، 2012.
6. الأمير فؤاد قاسم، **الموازنة المائية في العراق وأزمة المياه في العالم**، دار الغد، العراق،2010.
7. الأشرم محمود، **اقتصاديات المياه في الوطن العربي والعالم**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2001.
8. إسماعيل داليا محمد، **المياه والعلاقات الدولية، دراسة في أثر أزمة المياه على العلاقات العربية التركية**، مكتبة مدبولي، مصر، 2006.
9. إسماعيل محمد صادق، **المياه العربية وحروب المستقبل**، العربي للنشر والتوزيع، مصر، 2012.
10. إسماعيل مصطفى عثمان، **الأمن القومي العربي**، مكتبة مدبولي، مصر، 2009.
11. الأيوبي محمد ياسر، **النظرية العامة للأمن نحو علم اجتماع أمني**، المؤسسة الحديثة للكتاب، طرابلس، لبنان، 2000.
12. الأقداحي هشام محمود، **في تحديات الأمن القومي تاريخي سياسي**، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر، 2009.
13. آرستار جويس و سي ستول دانييل، **السياسة الأمريكية إتجاه مصادر المياه في الشرق الأوسط**، ترجمة: محمد الفقير، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، عمان، 1995.
14. بكزادة محمد غالب، **الأمن وإدارة أمن المؤتمرات**، دار الفجر للنشر والتوزيع، ط2، لبنان، 2000.
15. بيلس جون وسميث ستيف، **عولمة السياسة العالمية**، ترجمة ونشر مركز الخليج للأبحاث، 2004.
16. بن عنتر عبد النور، **البعد المتوسطي للأمن الجزائري**، المكتبة العصرية، الجزائر، 2005.
17. بكر حسن، **حروب المياه في الشرق الأوسط الجديد**، ميريث للنشر والتوزيع، القاهرة، 2000.
18. بدرانة محمد سعيد فالح، **الأهمية الجيوبوليتكية للوطن العربي**، دار عماد الدين للنشر،عمان، 2009.

19. التميمي خلف عبد المالك، **المياه العربية التحدي والاستجابة**، مركز دراسات الوحدة العربية، ط2، لبنان، 2008.
20. التريكي علي، **الأمن العربي والتحديات**، أعمال ندوة الأمن العربي التحديات الراهنة والتطلعات المستقبلية، 9-1996/1/11، مركز الدراسات العربي الأوروبي، باريس، 1996.
21. جندلي عبد الناصر، **التنظير في العلاقات الدولية بين الاتجاهات التفسيرية والنظريات التكوينية**، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، الجزائر، 2007.
22. جابر بسام، **مشكلة المياه في الشرق الأوسط**، مركز الدراسات الإستراتيجية والبحوث والتوثيق، بيروت، 1994.
23. حداد ريمون، **العلاقات الدولية**، دار الحقيقة، بيروت، 2000.
24. حتي ناصيف يوسف، **النظرية في العلاقات الدولية**، دار الكتاب العربي، لبنان، 1985.
25. حمدوش رياض، **تطور مفهوم الأمن والدراسات الأمنية في منظورات العلاقات الدولية**، أعمال الملتقى الدولي "الجزائر والأمن في المتوسط"، جامعة قسنطينة، الوكالة الوطنية لتنمية البحث العلمي، أفريل، 2008، الجزائر.
26. حامد ربيع، **نظرية الأمن القومي العربي**، دار الموقف العربي، القاهرة، 1982.
27. حسن سمير، **البعد الاجتماعي في الامن القومي العربي**، الأمن القومي العربي في عالم متغير، تحرير مدحت أيوب، مكتبة مدبولي، مصر، 2003.
28. حوات محمد علي، **مفهوم الشرق أوسطية وتأثيرها على الأمن القومي العربي**، مكتبة مدبولي، معهد البحث والدراسات العربية، مصر، 2002.
29. حسن عمر كامل، **النظام الشرق أوسطي وتأثيره على الأمن المائي العربي**، دار رسلان للنشر والتوزيع، سوريا، 2008.
30. حماد عبد العظيم، **الأمن المائي العربي ودور مصر في حوض النيل**، السياسة المصرية في حوض النيل بين التعاون والصراع، أعمال المؤتمر الدولي الثامن حول الأمن المائي العربي، 21-23 فبراير، مركز الدراسات العربي الأوروبي، دار بيسان ،القاهرة، 2000.
31. حمد سيد محمد موسى، **مصر ودول حوض النيل**، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 2010.
32. الحسنية سعيد وآخرون، **المياه كحق من حقوق الأنسان في الشرق الأوسط وشمال افريقيا**، الدار العربية للعلوم ناشرون ومركز البحوث للتنمية الدولية، بيروت، 2010.
33. الحجار زياد خليل، **الأمن المائي والأمن الغذائي العربي**، دار النهضة العربية، لبنان، 2009.
34. (ــــــــــــ،ــــــــــــ) خليل زياد، **المياه اللبنانية والسلام في الشرق الأوسط**، دار العلم للملايين، لبنان، 1997.

35. خير الدين لؤي، **المشاريع المائية التركية وانعكاساتها على العراق،** أعمال المؤتمر الدولي الثامن حول الأمن المائي العربي، 21-23 فبراير، 2000، القاهرة، مركز الدراسات العربي الأوروبي، دار بيسان، بيروت، 2000.
36. خدام منذر، **الأمن المائي العربي الواقع والتحديات،** مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، ط2، 2003.
37. الخزرجي كامل ثامر و المشهداني علي ياسر، **العولمة وفجوة الأمن في الوطن العربي،** دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، الأردن، 2004.
38. دورتي جيمس و بلستغراف روبرت، **النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية،** تر: وليد عبد الحي، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، الكويت، 1985.
39. الدروبي عبد الله، **واقع الموارد المائية في المنطقة العربية،** المؤسسة العربية، الأردن، 2009.
40. الدويك عبد الغفار عبد الصادق و الفراء طه بن عثمان، **أزمة المياه والأمن القومي العربي،** الملتقى العلمي حول إستراتيجية الأمن المائي العربي، 19-2012/12/21، جامعة نايف للعلوم الأمنية، الرياض، 2012.
41. رزق إلياس، **المكون العسكري للأمن القومي العربي،** تحرير مدحت أيوب، مكتبة مدبولي، مصر، 2003.
42. روجرز بيتر و ليدون بيتر، **المياه في العالم العربي آفاق وإحتمالات المستقبل،** مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 1997.
43. ربابعة غازي إسماعيل، **معضلة المياه في الشرق الأوسط،** مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 2002.
44. رضوان وليد، **العلاقات العربية التركية،** شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، لبنان، 2006.
45. رحمة منى، **السياسات الزراعية في البلدان العربية،** مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، 2000.
46. الرشيدي نايف، **الصراع على المياه في الشرق الأوسط،** أعمال المؤتمر الدولي الثامن حول الأمن المائي العربي 21-2000/02/23، مركز الدراسات العربي الأوروبي، دار بيسان، بيروت، 2000.
47. الزواوي خالد محمد، **الماء الذهب الأزرق في الوطن العربي،** مجموعة النيل العربية، القاهرة، 2004.
48. ساعف عبد الله، **الخلافات السياسية العربية-العربية وتأثيرها على الإستقرار الأمني،** أعمال ندوة الأمن العربي، التحديات الراهنة والتطلعات المستقبلية 9-1996/1/11، مركز الدراسات العربي الاوروبي، باريس، 1996.
49. سعودي محمد عبد الغني، **الجغرافيا السياسية المعاصرة،** المكتبة الأنجلو مصرية، القاهرة، 2003.

50. سلامة رمزي، **مشكلة المياه في الوطن العربي إحتمالات الصراع والتسوية**، منشأة المعارف، الإسكندرية، 2001.

51. سالمان بدر عبد العاطي، **الصراع على المياه في المنطقة العربية**، دار الكتاب الحديث، القاهرة، 2011.

52. السيد أحمد رفعت، **الصراع المائي الأبعاد الكاملة للصراع حول الماء بين العرب وإسرائيل**، دار الهدى للنشر والتوزيع، مصر ،1993.

53. شحادة حسام، **موقع المياه في الصراع العربي الإسرائيلي من منظور مستقبلي**، الدار العربية للعلوم ناشرون، لبنان، 2009.

54. شحاده المنصور عبد العزيز، **المسألة المائية في السياسة السورية إتجاه تركيا**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2000.

55. شراقي عباس محمد، **تحديات تحقيق الأمن المائي العربي دراسة حالة حوض نهر النيل**، معهد البحوث والدراسات الإفريقية، القاهرة، 2010.

56. صلاح محمد عبد الحميد، **صراعات وحروب المياه**، طيبة للنشر والتوزيع، القاهرة، 2010.

57. صباح محمود محمد ، **السياسة المائية في الشرق الأوسط** ، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع ، عمان ، 2005.

58. الطويل رواء زكي يونس، **مخاطر الأمن المائي العربي وخيارات التنمية المائية للقرن 21**، دار زهران للنشر والتوزيع، الأردن، 2010.

59. (ـــــــــــــ،ـــــــــــــ)، **الآثار السياسية والاقتصادية للمياه**، دار زهران للنشر والتوزيع، الأردن، 2009.

60. عامر مصباح، **نظريات التحليل الاستراتيجي والأمني للعلاقات الدولية**، دار الكتاب الحديث، الجزائر، 2011.

61. عيسى إبراهيم سليمان، **تلوث البيئة**، ط2، دار الكتاب الحديث، القاهرة، 2000.

62. عرفة خديجة، **الأمن الإنساني المفهوم والتطبيق في الواقع العربي والدولي**، جامعة نايف للعلوم الأمنية. الرياض ، 2009.

63. عدلي حسن سعيد، **الأمن القومي العربي وإستراتيجية تحقيقه**، الهيئة المصرية للكتاب، القاهرة، 1977.

64. عبدالحليم محمد، **مستقبل الصراع العربي الإسرائيلي الدولة الفلسطينية الديمقراطية الموجودة**، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، القاهرة، 1999.

65. عبد الفتاح لطفي عبد الله، **جغرافية الوطن العربي**، دار المسيرة للنشر والتوزيع، الأردن، 2006

66. عائب حبيب، **المياه في الشرق الأوسط الجغرافيا السياسية للموارد والنزاعات**، مكتبة الأسرة، مصر، 2009.

67. علي حسين فتحي، **المياه وأوراق اللعبة السياسية في الشرق الأوسط**، مكتبة مدبولي، القاهرة، 1997.

68. عودة جهاد، **النظام الدولي نظريات وإشكالات**، دار الهدى للنشر والتوزيع، الجزائر، 2005.

69. العطا زبيدة، **إسرائيل في النيل**، مكتبة الشروق الدولية، القاهرة، 2010.

70. العظايلة محمد عادل، **الصراع على المياه في الشرق الأوسط (الحرب والسلام)**، دار الشروق للنشر والتوزيع، الأردن، 2005.

71. العقالي مرسي عبد الله، **المياه العربية بين خطر العجز ومخاطر التبعية**، مركز الحضارة العربية، مصر، 1997.

72. العيسوى فايز محمد ، **الجغرافيا السياسية المعاصرة**، دار المعرفة الجامعية ، مصر ، 2005.

73. غضبان مبروك، **المدخل للعلاقات الدولية**، شركة باتنين للمعلومات والخدمات المكتبية، الجزائر، 2005.

74. غرينيش مارتن، تيري أوكلاهان، **المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية**، ترجمة ونشر، مركز الخليج للأبحاث، 2008.

75. فهمي محمد عبد القادر، **المدخل إلى دراسة الإستراتيجية**، دار مجدلاوي، الأردن، 2006.

76. الفرحان يحي، سمحة موسى، لطفي عبد الله، **البيئة والموارد والسكان في الوطن العربي**، الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات، القاهرة، 2011.

77. الفيتوري حسن بالعيد سالم، **أزمة المياه وانعكاساتها في العلاقات الدولية المعاصرة**، دراسة تحليلية لأزمة المياه في الشمال الإفريقي وآثارها على الأمن القومي العربي، المكتب العربي الحديث، مصر، 2010.

78. القاسم صبحي، **تحديات الأمن الغذائي العربي**، مؤسسة عبد الحميد شومان، الاردن، 2009.

79. **(_____________________________)، واقع الأمن الغذائي العربي ومستقبله**، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، الأردن، 2010.

80. القرآن الكريم، **سورة قريش.**

81. كامل ليلى محمد، **النظم السياسية الدولية والحكومة**، دار النهضة العربية، بيروت، 1969.

82. كامل عمر عبد الله، **الأمن العربي من منظور اقتصادي**، أعمال ندوة الأمن العربي التحديات الراهنة والتطلعات المستقبلية من 9–1996/1/11، مركز الدراسات العربي الأوروبي، باريس، 1996.

83. كامل عمر حسن، **نحو إستراتيجية عربية للأمن المائي العربي**، دار مؤسسة رسلان، سوريا، 2008.

84. كلير مايكل، **الحروب على الموارد الجغرافيا الجديدة للنزاعات العالمية**، ترجمة عدنان حسين، دار الكتاب العربي، لبنان، 2002.
85. الكيلاني هيثم، **قضية نهري دجلة والفرات بين العراق وسوريا**، المؤتمر السنوي الثالث المياه العربية وتحديات القرن 21، مركز دراسات المستقبل، مصر، 1998.
86. الكيلاني هيثم، **مفهوم الأمن القومي العربي دراسة في جانبيه السياسي والعسكري**، أعمال ندوة الأمن العربي، التحديات الراهنة والتطلعات المستقبلية 9–1996/1/11، مركز الدراسات العربي الاوروبي، باريس، 1996.
87. اللباد مصطفى، **تركيا والعرب شروط التعاون المثمر**، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، 2009.
88. مسعود محمد عبد الله، مراد علي عباس، **الأمن والأمن القومي، مقاربة نظرية تطبيقية**، المركز العالمي لدراسات الكتاب الأخضر، ليبيا، 2006.
89. ملاق حسان، **قضايا ومشكلات العالم العربي**، دار النهضة، لبنان، 2004.
90. معراف إسماعيل، **الوضع الإقليمي العربي في ظل المتغيرات الدولية**، منشورات ANEP، (د.س)، الجزائر.
91. مهنا محمد نصر، **مدخل إلى الأمن القومي العربي في عالم متغير**، المكتب الجامعي الحديث، مصر، 1996.
92. مخيمر سامر، حجازي خالد ، **أزمة المياه في المنطقة العربية الحقائق والبدائل الممكنة**، سلسلة كتب عالم المعرفة (209)، الكويت، 1996.
93. محفوظ عقيل، سوريا وتركيا، **الواقع الراهن واحتمالات المستقبل**، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، 2009.
94. مجموعة مؤلفين، **ندوة المشكلات المائية العربية** ،معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، 1994.
95. مجموعة مؤلفين ، **الصراع على المياه الإرث المشترك للإنسانية** ، ترجمة سعد الطويل، مركز البحوث العربية والإفريقية، القاهرة ، 2002.
96. المخادمي عبد القادر رزيق، **الأمن المائي العربي بين الحاجات والمتطلبات**، دار الفكر، سوريا، 1999.
97. المشاط عبد المنعم، **الأمن القومي العربي، أبعاده ومتطلباته**، (د.د.ن)، القاهرة، 1993.
98. الميلي محمد، **الأبعاد الثقافية والاجتماعية للأمن العربي**، ندوة الأمن العربي، التحديات الراهنة والتطلعات المستقبلية، من 1996/11/9، مركز الدراسات العربي الأوروبي، باريس، 1996.
99. نهار غازي صالح، **الأمن القومي العربي، دراسة في مصادر التهديد الداخلي**، دار مجدلاوي، ليبيا، 1993.

100. ناي.س. جوزيف ، **المنازعات الدولية مقدمة للنظرية والتاريخ**، ترجمة أمين الجمل ومجدي كامل، الجمعية المصرية للنشر والمعرفة، مصر ،1997.
101. النجفي سالم توفيق، **الأمن الغذائي العربي**، سلسلة أوراق عربية (5)، شؤون اقتصادية، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، 2001.
102. الهزايمة محمد عوض، **قضايا دولية تركة قرن مضى وحمولة قرت آت**، جامعة العلوم التطبيقية، عمان، 2005.
103. وزان صلاح، **تنمية الزراعة العربية الواقع والممكن**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1998.
104. وليد محمود أبو سليم و صباح محمود محمد، **الأمن المائي العربي**، دار اليازوري، الأردن، 2011.
105. الياسري علي عبد العزيز، **الثقافة الأمنية ودليل الحماية الشخصية**، المركز الوطني للتخطيط المشترك، مجلس الأمن الوطني العراقي، العراق، 2010.

***المجلات:**

1. أبو قديس هاني أحمد، **إستراتيجيات الإدارة المتكاملة للموارد المائية**، مجلة دراسات إستراتيجية، العدد 93، مركز الإمارات العربية للبحوث والدراسات الإستراتيجية، 2004.
2. إسكندر كريستين عبد الله، **الملتقى العالمي الثالث للمياه**، مجلة السياسية الدولية، العدد 152، 2003، مصر.
3. الإمام ربيع حسام الدين، **البنك الدولي والأزمة المائية في الشرق الأوسط**، مجلة دراسات إستراتيجية، العدد 103، الإمارات، 2004.
4. آزاد جلال شريف، **مياه العراق الواقع وسبل التنمية المستدامة**، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية ، المجلد 6، العدد 9، 2010، جامعة تكريت، العراق.
5. بن عنتر عبد النور، **تطور مفهوم الأمن في العلاقات الدولية**، مجلة السياسة الدولية، العدد 16، المجلد 40، 2005، مصر.
6. البدري حازم باسم، **أثر شحة الموارد المائية على الزراعة المروية في العراق**، مجلة الإدارة والاقتصاد، العدد 80، 2010، جامعة المستنصرية، العراق.
7. بدون مؤلف، **دراسة حول قضايا المياه بين سوريا تركيا والعراق**، مجلة الفكر السياسي، العدد 2، ربيع 1998، سوريا.
8. البياتي عدنان هزاع، **أزمة المياه في الوطن العربي**، مجلة المستقبل العربي، العدد 204،1996، مركز دراسات الوحدة العربية.

9. تشولوف مارتن، **النقص في المياه يهدد مليوني شخص في جنوب العراق**، ترجمات مهمة، مجلة المستقبل العربي، العدد 369، نوفمبر، 2009، مركز دراسات الوحدة العربية.

10. جمعة عبد القادر، **الإنعكاسات السياسية لمشكلة المياه في الشرق الأوسط**، مجلة البصيرة، العدد 4 ،1999 ، الجزائر.

11. الجهماني يوسف إبراهيم، **ثرثرة فوق المياه سوريا تركيا العراق إسرائيل**، مجلة الفكر السياسي، العدد8، شتاء2000، سوريا.

12. الجحيشي علي جبار عبد الله ، **التحديات التي تواجه الأمن المائي العراقي في ضل السياسة المائية التركية والسورية**، مجلة العلوم الإنسانية ، المجلد1 ، العدد 7، 2011، جامعة بابل ، العراق.

13. حسون محمد عبد الله، **مشكلة المياه ما بين العراق ودول الجوار والآثار الاقتصادية والسياسية الناجمة عنها دراسة في الجغرافية الاقتصادية**، مجلة الفتح، العدد 38، 2009، جامعة ديالي، العراق.

14. حسن عبد العال، **الجيبوليتيكا الإسرائيلية (المدخل الى جيوبوليتيكا الحرب الإسرائيلية)**، مجلة الفكر السياسي، العددان 13 و 14 ، ربيع صيف 2001، سوريا.

15. حيدر نعمة بخيت، **المياه العربية الواقع والتحديات**،مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادراية ، المجلد2 ، العدد 12 ، 2009 ، جامعة الكوفة ، العراق.

16. الحربي سليمان عبد الله، **مفهوم الأمن مستوياته وصيغه وتهديداته: دراسة نظرية في المفاهيم والأطر**، المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد 19، صيف، 2008 .

17. داوود ابتهال محمد رضا، **مشكلة المياه في الوطن العربي(تركيا، سوريا، العراق)**، مجلة الدراسات الدولية، العدد 38، 2008، جامعة بغداد.

18. ديفيس يوري، **الموارد العربية والسياسات المائية الإسرائيلية**، مجلة مركز الدراسات العربية، لندن، العدد 22، 1990.

19. الرفاعي محمد منيب، **المياه بين تركيا وسورية والعراق من وجهة نظر القانون الدولي**، مجلة الفكر السياسي، العدد 9 و10، 2000، سوريا.

20. زنبوعة محمد، **الأمن المائي العربي**، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، العدد 1، 2007، سوريا.

21. الزعبي الأرقم، **العرب ومشكلة الموارد**، مجلة الفكر السياسي، العدد 7، صيف 1999، سوريا.

22. سلمان محمد، **الأمن المائي في الخليج العربي في عالم متغير**، مجلة أوراق الشرق الأوسط، المركز القومي لدراسات الشرق الأوسط، العدد 38، أكتوبر، 2008، مصر.

23. سرور عبد الناصر محمد، **التعاون الإسرائيلي التركي في السياسة المائية خلال عقد التسعينات**، مجلة الجامعة الإسلامية(غزة)، سلسلة الدراسات الإنسانية، المجلد 16، العدد 1، 2008، جامعة بغداد، العراق.

24. سلمان رضا عبد الجبار ، **التحديات التي تواجه الأمن المائي العربي**، مجلة القادسية للعلوم الإنسانية ، المجلد 8، العدد الأول والثاني ، 2005، جامعة القادسية، العراق.

25. السبعاوي عوني عبد الرحمان، **إسرائيل ومشاريع المياه التركية مستقبل الجوار المائي العربي**، مجلة دراسات إستراتيجية، العدد 10، 1997 ،الإمارات.

26. السمرائي محمد أحمد، **دراسة مقارنة بين نهر النيل والفرات**، مجلة الفكر السياسي، العدد 8، شتاء 2000، سوريا.

27. السعدي محمد داخل كريم و العبيدي شذى فيصل، **التوجهات الإسرائيلية نحو العراق1958-2005**، مجلة جامعة ذي قار العلمية،المجلد 7، العدد2، السنة2012، جامعة ذي قار، العراق.

28. السيد أيمن عبد الوهاب، **نحو إستراتيجية مصرية متكاملة في حوض النيل**، مجلة السياسة الدولية، المجلد 45، العدد 178، أكتوبر، 2009، مصر.

29. عبد السيد صلاح الدين، **مياه النيل وتحديات المستقبل**، مجلة آفاق افريقية، العدد 31، 2010، مصر.

30. الشمري رضا عبد الجبار سلمان و عباس حمزة علي الشمري، **التحديات التي تواجه الأمن المائي العراقي والحلول المقترحة لمواجهتها**، مجلة القادسية للعلوم الإنسانية ، المجلد 15، العدد 1، 2012، جامعة القادسية ، العراق.

31. عبيد منى حسين ، **السياسة الإسرائيلية اتجاه دول حوض النيل (مصر والسودان) أنموذجا**، مجلة مركز الدراسات الفلسطينية، مركز الدراسات الدولية (إصدارات دولية)، العدد 17، 2013، جامعة بغداد ،العراق.

32. عليوي ياسر محمد، **متغير المياه في العلاقات العراقية التركية**، مجلة جامعة الأنبار للعلوم القانونية والسياسية، العدد 3، 2011، جامعة الأنبار، العراق.

33. عودة جهاد، **نظرية الأمن القومي العربي**، مجلة المستقبل العربي، العدد 78، اوت، 1985، مركز دراسات الوحدة العربية.

34. العبيدي أميرة إسماعيل، **إشكاليات السياسة المائية بين سوريا وتركيا**، مجلة التربية والعلم، المجلد 17، العدد 2، 2012، جامعة بغداد، العراق.

35. العجيلي محمد صالح، **متغير المياه في العلاقات العربية التركية**، مجلة الفكر السياسي، العدد 8، شتاء 2000، سوريا.

36. كاخيا إبراهيم، **النشاطات الإسرائيلية الخفية والعلنية للتدخل في الشؤون العراقية**، مجلة الفكر السياسي، العدد 18-19، ربيع صيف 2003، سوريا.

37. كامل عمر حسن، **النظام الشرق أوسطي وتأثيره على الأمن المائي العربي**، مجلة شؤون عربية، العدد 139، خريف 2009، مصر.

38. مصالحة محمد، **مسألة الأمن العربي بين المفاهيم: الواقع والنصوص**، مجلة شؤون عربية، العدد 35، أفريل، 1984، مصر.
39. منصر جمال، **تحولات مفهوم الأمن من أمن الوسائل إلى أمن الأهداف**، مجلة دفاتر السياسة والقانون، العدد 1، 2009. جامعة ورقلة، الجزائر.
40. المشاط عبد المنعم، **نحو صياغة عربية لنظرية الأمن القومي**، مجلة المستقبل العربي، العدد 54، 1983 ، مركز دراسات الوحدة العربية.
41. هاشم نوار خليل، **سيناريوهات الصراع والتعاون على المياه بين العراق وتركيا بعد إنشاء سد اليسو على نهر دجلة**، مجلة المستقبل العربي، العدد 359، يناير 2009، مركز دراسات الوحدة العربية.
42. هاشم نوار جليل، **دوافع الصراع ومحفزات التعاون على المياه في حوضي دجلة والفرات**، مجلة الدراسات الدولية، العدد 43، 2010، جامعة بغداد، العراق.
43. هشام فوزي عبد العزيز، **مشروع أنابيب السلام والمواقف العربية سنة 1987–1999**، مجلة المنارة، المجلد 14، العدد 2، 2008، جامعة آل البيت، الأردن.
44. هويش جيجان كريم، **السدود التركية المقامة على نهر الفرات وأبعادها الجيواستراتيجية على سوريا والعراق**، مجلة جامعة الأنبار للعلوم الإنسانية، العدد الأول، 2011، جامعة الأنبار، العراق.
45. الهزايمة محمد و العزام عبد المجيد، **الآثار السياسية للتبعية الغذائية العربية**، مجلة النهضة، العدد 03، المجلد 10، 2009 ، عمان.
46. الهويدي أمين، **البحر الأحمر والأمن العربي: العوامل المؤثرة**، مجلة المستقبل العربي، العدد 12، فيفري، 1980، مركز دراسات الوحدة العربية.
47. المشهداني بان علي حسين، **الأمن المائي لدول مجلس التعاون الخليجي والعراق**، مجلة الاقتصاد الخليجي، العدد 23، 2012، جامعة تكريت، العراق.
48. وتوت ناجي إنعام سالم، **مشكلة المياه في العراق بحث في الجغرافيا السياسية**، مجلة الأستاذ، العدد 108، 2010، جامعة بغداد، العراق.

***التقارير:**

1. تقرير التنمية البشرية لعام 2006، **القوة الفقر وأزمة المياه العالمية، ما هو أبعد من الندرة**، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، المكتب الإقليمي في مصر:
http://www.un.org/ar/esa/hdr/pdf/hdr06/HDR_2006_Complete.pdf

2. تقرير التنمية الإنسانية العربية لعام 2009، **تحديات امن الإنسان في البلدان العربية**، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، المكتب الإقليمي للدول العربية، لبنان:
http://www.arab-hdr.org/publications/other/ahdr/ahdr2009a.pdf

3. تقرير عن تقييم قطاع المياه في بلدان مجلس التعاون لدول الخليج العربية، **التحديات التي تواجه إمدادات المياه وإدارة الموارد المائية والطريق للمضي قدما**، وثيقة من وثائق البنك الدولي بالتعاون مع برنامج الخليج العربي لدعم منظمات الأمم المتحدة الإنسانية، 2005، أنظر:

http://siteresources.worldbank.org/INTMNAREGTOPWATRES/Resources/GCC-AR-AGFUND-UpdComplete.pdf

4. تقرير اليمن، **النزاع الاجتماعي على الأرض والمياه في اليمن**، أنظر:
http://www.yemenviolence.org/pdfs/Yemen-Armed-Violence-IB2-Social-violence-over-land-and-water-in-Yemen-Arabic.pdf

***المواقع الإلكترونية:**

1. **إدارة مياه النيل كمحدد للتعاون والصراع بين دول الحوض: طبيعة حوض النيل وجغرافيته:**

http://www.moqatel.com/openshare/Behoth/Siasia21/NileWater/sec03.doc_cvt.htm

(28/12/2013/ 12:05).

2. برقوق محند، **العولمة وإشكالية الأمن الإنساني:**
http://www.politics-ar.com/ar/index.php/permalink/3060.html

3. بولمكاحل إبراهيم، **تطور اتجاهات المدرسة الواقعية في تحليل السياسة الخارجية:**
http: // www.politics-ar.com/index.php/permalink/ 3062.html

4. البطران منال، **أثر تغيير المناخ على مصر وبخاصة على الهجرة الداخلية والخارجية**، مؤتمر تغيير المناخ وآثاره على مصر، 2-3 نوفمبر، 2009، القاهرة:

http://www.pidegypt.org/download/climate%20changes/El-Batran-Final%20Paper%2011.pdf
(29.12.2013 /13:26).

5. تاكا يوكي ياما مورا، **مفهوم الأمن في نظرية العلاقات الدولية**، ترجمة عادل زغاغ:

http://30dz.justgoo.com/t1672-topic

6. جاسم توفيق محمد، **إدارة الموارد المائية في العراق الواقع والحلول:**

http://www.acwua.org/sites/default/files/2_tawfiq_mohammad.pdf (23-09-2013/20 :10).

7. حسين زكريا، **الأمن القومي:**

http://www.politics-ar.com/ar/index.php/permalink/3056.html

8. الحسيني عادل شريف، الصندوق محمد عز الدين، مشكلة المياه في العراق الأسباب والحلول المقترحة:

http://www.averroesuniversity.org/pages/water.pdf (23.09.2013/21:54) .

9. خدام منذر، المياه العربية، **الأزمة والمشكلات والحلول**، مجلة الحوار المتمدن:

http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=22629 (25.03.2013/ 18:59).

10.دكروب عبد الأمير، **المياه والصراعات حولها في دول المشرق العربي**، مجلة الدفاع الوطني، لبنان.

http://www.lebarmy.gov.lb/ar/news/?1611#.UtFjlPuJEv4 (05.04.2013/ 18:30) .

11.زقاع عادل، **إعادة صياغة مفهوم الأمن، برنامج البحث في الأمن المجتمعي:**
http://www.politics-ar.com/ar/index.php/permalink/3106.html

12.السمرائي، محمد أحمد، **مشكلة المياه العربية والدور الأمريكي:**

http://www.reefnet.gov.sy/booksproject/fikr/15/9-water.pdf (16.05.2012 / 21 :58) .

13. عبد خليفة محمد آذار، **السياسة المائية التركية في نهر الفرات وآثارها في العراق 1990-2005**
:

http://www.ircoedu.uobaghdad.edu.iq/uploads/42/2005.pdf 05.06.2013./ 00 :20).

14. القوصي ضياء الدين، **الإدارة المتكاملة للمياه في مصر**، ورقة مقدمة للمنتدى العاشر للإدارة المتكاملة للمياه في مصر، 2مارس، 2008.

http://www.pidegypt.org/download/forum-papers/11.pdf (12.12.2013/ 21:15)

15. كليب سعد كليب، **الأمن المائي في البلدان النامية في القرن الحادي والعشرين:**
http://www.lebarmy.gov.lb/ar/news/?25487#.Uz77kM7Uj8o

16. اللوزي سالم، **دراسة تطوير أساليب استرداد تكلفة وإتاحة مياه الري على ضوء التطورات المحلية والدولية:**
http://www.aoad.org/ftp/Water_Irr.pdf (13.03.2013/21:59)

17. محمد محمود يوسف ، **حرب المياه في العالم العربي بين التحديات الاقتصادية والأطماع السياسية:**
http://www.globalarabnetwork.com/economics-and-development/economic-reports/4443-2011-06-06-14-15-58 (25-03-2013 9:10)

18. منظمة الأغذية والزراعةFAO، **العراق: الجغرافيا، المناخ، السكان:**

http://www.fao.org/nr/water/aquastat/countries_regions/IRQ/CP_IRQ_ar.pdf

(23.09.2013 / 09:53)

19. منظمة الأغذية والزراعة FAO، **تركيا: الجغرافيا، المناخ، السكان:**

http://www.fao.org/nr/water/aquastat/countries_regions/TUR/CP_TUR_ar.pdf

(23.09.2013./ 22:15).

20. **مقدمة عامة لسجل مؤتمر الأمن المائي العربي، يونيو 2010:**

http://arcel.kuniv.edu.kw/index.php?option=com_content&view=article&id=155:--------2010&catid=81:2011-04-03-14-53-23

21. منظمة اليونسكو، **المنطقة العربية تواجه تحديات متعاظمة في مجال المياه:**
http://www.unesco.org/new/ar/rio-20/single-view/news/-47898f8e17/#.UtF1A_uJEv4
(25.03.2013/ 19:15) .

22. مها توفيق، **التغيرات المناخية وآثارها على الموارد المائية بحوض النيل**، معهد البحوث للتغيرات المناخية والبيئية، المركز القومي لبحوث المياه، مصر:
http://www.eeaa.gov.eg/english/reports/wed2009/wed-pres/Dr%20maha%20tawfik.pdf
(21.12.2013 /. 20:38).

23. **دراسة حول الصراع في الشرق الأوسط والأمن الإقليمي، ملف المياه:**
http://bohothe.blogspot.com/2010/03/blog-post_6047.html

24. تقارير المنتدى العربي للبيئة والتنمية، **المياه إدارة مستدامة لمورد متناقص، ملف البيئة العربية:**
http://www.afedonline.org/ar/inner.aspx?contentID=570

*الدراسات غير المنشورة

1. الأمامي سمية مهدي حسن، **دور المياه في العلاقات التركية العربية، من 1990-2010**، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة مؤتة، 2010، الأردن.

2. حمزاوي جويدة، **التصور الأمني الأوروبي، نحو بنية أمنية شاملة وهوية إستراتيجية في المتوسط**، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة باتنة، 2011.

3. طرشي ياسين، حكيمي توفيق، **المعضلة الأمنية الدولية**، جامعة باتنة، 2006.

4. العساف بيان، **إنعكاسات الأمن المائي العربي على الأمن القومي العربي: دراسة حالة حوض الأردن والرافدين**، مذكرة دكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر، 2005.

5. نور عبد المنعم، **قرار إثيوبيا تحويل مياه النيل الأزرق يهدد الأمن المصري**، جريدة الخبر، العدد 7088، 2013/05/29، الجزائر.

II - باللغة الأجنبية:

*Les Livres:

1. Buzan Barry, **People States and Fear**, an agenda for International Security Studeis in the Post-Cold War, Era-London, Hervester Wh eatsheaf, 1992.

2. BenAntar Abdennour, **Europe Maghreb**,ouvrage colictive sous la direction de Abdeennour BenAntar , cread, algerie, 2010.

3. Charles Philippe David et Jeans Jacques Roche , **Théories de la Sécurité Définitions Approche et Concepts de la Sécurité International**, Paris , éditions Montchrestien, 2002.

4. Dionet Suzanne, **la Rarefaction de L’eau Source de tensions, Géographie des Conflits non armés**, Ouvrage collectif sous la direction de Gabriel Worckermann, Ellips, Paris,2011.

5. Dziuban Michael and Jon Balterman , **Clear Gold Water as a strategic resource in the Middle East**, Centre for strategic of International Studies(csis), Washington, USA, Decembre, 2010.

6. El-Battiui Mohamed, **la gestion de L'eau au Moyen-Orient**, L'harmatan, paris, 2010.

7. Mutin Georges, **L'eau dans le Monde Arabe**, Ellipses édition markoting, Paris, 2000.

8. Roches Jean Jacques, **théorie de la sécurité**, paris, édition Montechrestien, 2002.

*** Les Reveus**

1. Thirry Balzacq , **qu'est-ce que la Sécurité National ?**, la Revue International et stratigique N°52, hiver,2003/ 2004. Paris

2. Mehmetcik Bayazit and Ilhan Avci , **Water Ressources Turkey potentiel plamring Devlopement and Managment**, International Journal of Water Ressources Devlopement, vol 13, issus 4, 1997

*Les sites internetes

1. Barbara Delcourt, **Théories de la Sécurité** :

   http://www.ulb.ac.be/students/bespo/documents/Cours/THEORIES_DE_LA%20SECURITE_pdf.pdf

2. Christophe Bosh, kristen Hommann, Gloria M.Rubion , Cloudia Sadoll and Lee Travers ,**Water Sanitation and Poverty** :

   http://www.intussen.info/OldSite/Documenten/Noord/Internationaal/WB/PRSP%20Sourcebook/TN%2018%20Water,%20sanitation%20and%20poverty.pdf

3. David Mutimer, **beyond strategy critical thinking on the new security St**udies :

   http://citation.allacademic.com/meta/p_mla_apa_research_citation/1/8/0/5/6/p180566_index.html?phpsessid=83904e955baac12dbaf2eec69c4f7cb6

4. **Defining Water Security** :

   http://watersecurity.wordpress.com/2011/12/17/defining-water-security/

5. Hélène Viaw , **le Théorie critique et le Concept du Sécurité en relation International**, note de recherche c.e.p.e.s.univ du Québec a montréal. 08 janvier 1999 :
http: // www.er.upama./nobel/cepes/note8.htm

6. Steve Smith. **the concept of Security in globalizing world** :

http://citation.allacademic.com/meta/p_mla_apa_research_citation/0/7/0/8/7/pages70878/p70878-1.php

7. Rachle Girshick, **Reconceptualizing Security variations of State Policy in World Politics** :

http://citation.allacademic.com/meta/p_mla_apa_research_citation/1/0/0/1/7/p100178_index.html

8. Raleigh Clionadh and Henrik Urdal ,**Climate change Demography Environnement Degradation and armed Conflict** :

http://www.wilsoncenter.org/sites/default/files/ECSPReport13_RaleighUrdal.pdf

(30.03.2013).

*** LES JOURNAUX**:

1- **Les Menaces D'une Eau plus rares dans les Pays Arabes**, Journal El-Watan, Mardi le 3 Septembre 2013 N°:6962- p07 .

فهـــرس المحتويات

الصفحة